جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني
إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري

إعداد
حسن صالح علي أيوب

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
2006

آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني
إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية
(1993-2003) كعامل محوري

إعداد

حسن صالح علي أيوب

نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ 2006/11/1م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف/ مشرفاً	....
2. د. باسم الزبيدي/ ممتحناً خارجياً	....
3. د. رائد نعيرات/ ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى ذكرى والدي الحبيب رحمه الله....وإلى والدتي الغالية

أهدي هذا العمل إلى زوجتي السيدة نجاح،، المربية الفذة والأم العظيمة..التي لولا دعمها ووقوفها إلى جانبي لما كلن لي أن أكمل هذه الدراسة..

إلى أبنائي.. ليلى، وهيا، وأيوب، وأحمد..عسى هذا الإنجاز يمدهم بطموحات للمستقبل

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ د. نايف أبوخلف الذي أشرف على هذه الدراسة ومنحني ثقته الغالية

كما أشكر الأساتذة الكرام د. رائد نعيرات و د. باسم الزبيدي اللذان منحا الدراسة غنىً خاصاً بنقاشها وإجازتها.

الشكر مستحق للأخ العزيز نايف أبو عيشة، على مساهمته في تدقيق العمل لغوياً، وللأخت والصديقة رولا خير الدين التي تطوعت لطباعة هذه الأطروحة

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر	د
	فهرس المحتويات	هـ
	ملخص الدراسة	ك
	المقدمة	ع
	مشكلة الدراسة	1
	هدف الدراسة	5
	فرضيات الدراسة	7
	أقسام الدراسة	8
الفصل الأول: المدخل النظري وتحقيق مفهوم الديمقراطية		
(1)	مدخل نظري عام	10
1 -1	حول التقليد والإبداع في منهجيات البحث في العلوم الاجتماعية	11
2 - 1	حول الصحة والصلاحية في النظريات الاجتماعية – السياسية	14
3 - 1	حول الديمقراطية ومفاهيم التنمية	14
(2)	مفهوم الديمقراطية	18
1 - 2	الديمقراطية مفهوم معقد	19
2 - 2	مبادئ الحرية والمساواة والعدالة في الديمقراطية	20
3 - 2	الديمقراطية والإطار الدستوري	21
4 - 2	الديمقراطية والعدالة الاجتماعية	23
5 - 2	الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية	24
1- 5 -2	المفهوم البرجوازي الغربي	25
2 - 5 -2	المفهوم الاشتراكي للديمقراطية	26
(3)	الديمقراطية والمجتمع المدني	28
1 - 3	مفهوم المجتمع المدني والدولة	28
2 - 3	مفاهيم متعددة للمجتمع المدني	30
1 -2 -3	تعريفات متعددة ومتباينة في الأدبيات العربية	31
2 -2 - 3	علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية	32

	خلاصة	35
	هوامش الفصل الأول	30

الفصل الثاني: التحول الديمقراطي والدولة الحديثة

(1)	التحول الديمقراطي (الانتقال إلى الديمقراطية)	41
1 -1	في معنى التحول الديمقراطي	42
1 -2	التحول الديمقراطي كمتغير (Variable)	45
1 – 3	التحول الديمقراطي كاختيار نخبوي	47
1 – 4	دور العوامل الثقافية في التحول الديمقراطي	48
1 – 5	النظريات الاقتصادية للتحول الديمقراطي	51
1 -5 -1	الطرح الماركسي	52
1 -5 – 2	العلاقة بين نمط الاقتصاد الريعي والديمقراطية	54
1 -6	المقاربة السوسيولوجية والسياسية للتحول الديمقراطي	55
(2)	الدولة الحديثة في العالم الثالث: إشكاليات استعصاء الديمقراطية	61
2 – 1	الدولة الحديثة: عوامل قيامها وتطورها	61
2 - 2	تغير مفهوم الدولة والعولمة في العالم الثالث	62
2 – 3	العولمة والديمقراطية في العالم الثالث	63
2– 4	إشكاليات الدولة والديمقراطية في العالم الثالث: الخصوصية التاريخية	65
	خلاصة	68
	هوامش الفصل الثاني	72

الفصل الثالث: مداخل النظرية لدراسة النظام السياسي الفلسطيني والتحول الديمقراطي

	تمهيد	75
(1)	الدراسات السابقة حول التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني	78
(2)	تعريف النظام السياسي الفلسطيني	84
2 – 1	ماهية النظام السياسي الفلسطيني	84
2 -1 -1	معنى النظام السياسي	84
2 – 1 – 2	النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية التعريف	85
2 – 2	النظام السياسي الفلسطيني بين م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية	88

(3)	المحددات النظرية لدراسة التحول الديمقراطي في النظام لسياسي الفلسطيني	91
3 – 1	التصورات الفلسطينية حول الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني	92
3 – 2	خصوصية الحالة الفلسطينية	99
3 -2 – 1	غياب الدولة الفلسطينية	100
3 – 2 – 2	السمة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني	101
3 – 2 – 3	الحضور الكبير للعوامل الخارجية المؤثرة على النظام السياسي الفلسطيني	103
3 -2 – 4	المسألة الوطنية الديمقراطية	105
	خلاصة	108
	هوامش الفصل الثالث	110

الفصل الرابع: التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها السياسية

(1)	التغيرات في البنية الاجتماعية – الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة	114
1 – 1	التحولات التاريخية وأثرها على بنية المجتمع الفلسطيني	114
1 – 1 – 1	تداعيات النكبة 1948 على بنية المجتمع الفلسطيني	114
1 – 1 – 2	التغيرات في بنية المجتمع الفلسطيني بعد العام 1967	116
1 – 2	ملامح التغير في بنية المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية	125
1 – 2 – 1	الخيارات الاقتصادية الاجتماعية للسلطة وآثارها على بنية المجتمع الفلسطيني	126
1– 2 – 2	انعكاسات نموذج الاقتصاد السياسي للسلطة الفلسطينية	131
(2)	دور "المجتمع المدني" الفلسطيني في عملية التحول الديمقراطي	135
2– 1	إشكاليات تعريف " المجتمع المدني" الفلسطيني وتحديد عناصره	136
2 - 1 -1	إشكالية غياب الدولة، والمجتمع المدني الفلسطيني	139
2– 1 – 2	إشكالية تحديد العناصر المكونة "للمجتمع المدني" الفلسطيني	140
2– 2	إشكالية الروابط الإرثية، الأحزاب، والمجتمع المدني الفلسطيني	142
2 – 3	إشكالية النشأة السياسية للمنظمات غير الحكومية والأطر الجماهيرية	145

2 – 4	إشكالية العلاقة مع السلطة الفلسطينية	149
2 – 5	إشكالية تأثير التمويل الخارجي على دور المجتمع المدني الفلسطيني	152
(3)	تأثير قيم الثقافة السياسية الفلسطينية على آفاق التحول الديمقراطي	156
3– 1	الثقافة السياسية الفلسطينية، والعربية: السمات المشتركة	156
3 – 2	فرضيتين أساسيتين بشأن قيم الثقافة السياسية الفلسطينية	159
3 – 3	دور الثقافة السياسية في بناء الاندماج الوطني في المجتمع الانتقالي	161
	خلاصة	169
	هوامش الفصل الرابع	173

الفصل الخامس: تغيرات النظام السياسي الفلسطيني قبيل أوسلو: الأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل

	تمهيد	182
(1)	منظمة التحرير الفلسطينية: نموذج خاص لحركة التحرر الوطني	182
1 – 1	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية	183
1 – 1 - 1	التغيير في المنظمة، وتحولها إلى كيان سياسي فلسطيني	185
1 – 1 - 2	بداية تشكل الحقل السياسي الخاص لمنظمة التحرير	186
1 – 2	مأسسة منظمة التحرير: نمو سمات البيروقراطية في النظام السياسي الفلسطيني	189
1 – 2 – 1	العوامل التي أدت إلى تمأسس وبقرطة النظام السياسي الفلسطيني	190
1– 2- 2	تداعيات البنية المؤسسية للمنظمة وعوامل التأثير على النظام السياسي الفلسطيني	194
1 – 3	التعددية كأحد أبرز مظاهر الممارسة الديمقراطية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني	200
1 – 4	أزمة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب لبنان 1982	204
1 – 4 – 1	تجليات الأزمة	204
1 – 4 – 2	انتقال مركز ثقل العمل السياسي الوطني إلى الأرض المحتلة	205
1 – 4 – 3	تفجر الانتفاضة الأولى عام 1987	206

	خلاصة	208
(2)	التشكيلة الحزبية الفلسطينية: التحولات، الأزمة، وإمكانيات الدمقرطة	209
2 - 1	ما هو دور الحزب السياسي؟	210
2 – 2	تغيرات البنية الحزبية بعد أوسلو: الواقع الجديد وانتهاء الصيغ القديمة	211
2 – 2 – 1	واقع الحياة الحزبية الفلسطينية بعد أوسلو: الأزمة العامة	212
2 – 2 – 2	التحولات في التشكيلة الحزبية بعد أوسلو: تغير موازين القوى الحزبية	215
2 – 3	واقع الفصائل والتنظيمات والحركات والأحزاب الفلسطينية، ومكانها من عملية التحول الديمقراطي	218
2 – 3 – 1	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):	219
2 – 3 – 2	القوى الديمقراطية العلمانية اليسارية (القطب الثالث)	221
2 – 3 – 3	موقف الاتجاهات الإسلامية الفلسطينية من الديمقراطية	226
	خلاصة	235
	هوامش الفصل الخامس	237

الفصل السادس: واقع النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو (1993 – 2003) الدولة العصية والديمقراطية المقيدة

	تمهيد	247
(1)	عوامل وظروف نشأة السلطة الفلسطينية: مدخلات جديدة للنظام السياسي الفلسطيني	248
1 – 1	التغيرات في الحقل السياسي الفلسطيني: الأزمة وواقع الانقسام	249
1 – 1 - 1	الشروخ في النظام السياسي وضرب قاعدة التضامن الوطني	249
1 – 1 – 2	انعكاس خصائص وأزمات المنظمة على تغيرات النظام السياسي بعد أوسلو	251
1 – 2	القيود الموضوعية المفروضة على النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة	255
1 – 2 – 1	سياق المناخ الإقليمي والدولي الذي ولدت فيه السلطة الفلسطينية	256
1- 2 – 2	القيود التي تفرضها اتفاقيات التسوية على النظام السياسي الفلسطيني	257

(2)	بنية النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية	263
2 – 1	أين تكمن علة إعاقة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني؟	263
2 – 2	الخصائص البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية	264
2 – 2- 1	غياب الدولة	265
2 – 2 – 2	البناء السياسي للسلطة الفلسطينية	267
2 – 2 – 3	بناء الهيمنة: بروز السمات السلطوية في البنية السياسية للسلطة الفلسطينية	271
2 – 2 – 4	ضعف وتهميش البنية المؤسسية للسلطة الفلسطينية	277
(3)	سمات النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية	288
3 – 1	تهميش دور المجلس التشريعي	289
3 – 2	حال الحقوق والحريات العامة في ظل السلطة الفلسطينية	300
3 – 3	سمة الريع وتفاقم الفجوة الاجتماعية في ظل السلطة الفلسطينية	304
	خلاصة	310
	هوامش الفصل السادس	313
	الاستنتاجات	323
	المصادر والمراجع	341
	Abstract	b

آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني
إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية
(1993 - 2003) كعامل محوري

إعداد

حسن صالح علي أيوب

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

الدراسة حول " آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية كعامل محوري "، هي محاولة لتحليل وفهم العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة العمل السياسي الوطني الفلسطيني من زاوية التحول الديمقراطي، إذ تتناول تقييم التجربة الديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو، حيث هيمنت المنظمة على هذا النظام، ومن ثم الانتقال لاستشراف آفاق التحول الديمقراطي في هذا النظام في ظل هيمنة السلطة الوطنية الفلسطينية عليه.

إن المقاربة التي اعتمدتها هذه الدراسة تقوم على تحليل جملة العوامل الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية التي أسهمت في صياغة البنى والهياكل التي قام عليها النظام السياسي الفلسطيني، وتحليل جملة العوامل التي من شأنها أن تحدد مسارات التغيير في هذا النظام. وقد استندت الدراسة في مقاربتها للموضوع على مراجعة وتحليل الأدبيات والأدلة التاريخية ومعطيات الواقع، للوصول إلى الارتباطات المفسرة لتعثر التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني من زاوية فهم الواقع الراهن للعمل السياسي والوطني الفلسطيني باعتباره واقعاً تتحدد سماته الأساسية من خلال الصراع المستمر في مواجهة قوة استعمارية كولونيالية، بهدف نيل حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة؛ أي أن تقييم تجربة الديمقراطية وإمكانيات التحول الديمقراطي ينبغي له في الواقع الفلسطيني أن يظل مشدودا لفهم القضية الفلسطينية في إطار مهمات العمل والنضال الوطني التحرري الديمقراطي.

تقدم الدراسة من خلال التحليل السوسيوتاريخي والسياسي، عرضا لنشأة وتطور النظام السياسي الفلسطيني، والقوى الفاعلة فيه، والعوامل المؤثرة عليه، والتغيرات التي مر بها في مراحل تاريخية مختلفة وصولا إلى التغير الانعطافي الذي يمر به منذ توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وتحاول الدراسة من خلال هذا المنهج تلمس أسباب عجز النظام السياسي الفلسطيني عن التقدم نحو إنجاز معظم أهدافه كما تراها الدراسة من زاوية النضال الوطني الديمقراطي.

لقد سعت هذه الدراسة للإجابة عن عدد من الأسئلة وفحص عدد من الفرضيات التي تدور حول التغيرات التي لحقت بالبنية الاجتماعية السياسية للحقل السياسي الفلسطيني، خاصة تلك المتعلقة بإشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، إذ تفترض الدراسة بأن هذه العلاقة وما ترتب عليها من تداخلات في مستوى هياكل ومؤسسات النظام السياسي، هي من العوامل المعيقة للتحول الديمقراطي في هذا النظام.

إلا أن النظام السياسي الفلسطيني لم ينشأ ويتطور في فراغ اجتماعي وطبقي، كما أن التحولات الكبيرة التي طرأت عليه لم تحدث في فراغ سياسي بمستوى القوى السياسية الفاعلة فيه، والقوى الخارجية المؤثرة عليه، لذا فإن الدراسة سعت إلى فحص الفرضية القائلة بأن التغييرات البنيوية التي لحقت المجتمع الفلسطيني أفرزت نظاما سياسيا له خصائصه وسماته التي لم تكن مساندة بشكل خاص لدمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية ناهيك عن إنجاز أهداف التحرر الوطني.

وعلى صعيد آخر فإن التغيرات التي لحقت بهذه البنية الاقتصادية والاجتماعية والطبقية تركت بصمتها على طبيعة القوى السياسية المحركة للنظام، وتأثرت بنفس الوقت بمنهج وأساليب عمل النظام السياسي الفلسطيني، مما شكل معوقات بنيوية أمام تحقيق تحولات ديمقراطية خلال النضال الوطني التحرري.

وبالنظر إلى الديمقراطية والتحول الديمقراطي كأحد أدوات بناء السيادة الوطنية، تركز الدراسة على مفاهيم بناء الاندماج والتضامن الوطني، وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني؛ أي بناء

الأمة. والتي هي من صلب التحول الديمقراطي في سياق التحرر الوطني، حيث تفترض الدراسة بأن إنجاز وتحقيق هذه المفاهيم كتطبيقات سياسية ديمقراطية تعترضه معوقات أساسية أهمها واقع التشويه الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني بفعل مظاهر الخلل البنيوي التي تعتريه في ظل السلطة الفلسطينية، والناتجة عن مجموعة عوامل موضوعية تتعلق بنشوء السلطة ككيان منقوص، والقيود المفروضة عليها بحكم الاتفاقيات وخاصة تلك التي تحد من إمكانيات تطور الاقتصاد الفلسطيني وبنى المجتمع الفلسطيني باتجاهات تخدم عملية التحول الديمقراطي، وكذلك تلك التداعيات المترتبة على خيارات النخب المهيمنة في النظام السياسي الفلسطيني، والتي لعبت مجتمعةً دورا مثبطا لتطوير وتعزيز نظام سياسي ديمقراطي.

تتناول الدراسة فحصا معمقا لهذه الفرضيات الرئيسية من خلال ستة فصول تبدأ بنقاش مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني في الفصل الأول، ثم بإلقاء الضوء على مفهوم التحول الديمقراطي ونظرياته ومقارباته المختلفة، وبالانتقال إلى الفصل الثالث تدخل الدراسة في رصد لأهم الأدبيات حول موضوعها، وتقدم إطاراً نظرياً ومنهجياً لدراسة النظام السياسي الفلسطيني من زاوية النضال الوطني الديمقراطي. وفي الفصل الرابع تتطرق الدراسة إلى التغيرات التي لحقت ببنية المجتمع الفلسطيني سواء كانت اقتصادية أو طبقية واجتماعية، وما ترتب عليها من تعبيرات سياسية انعكست على بنية النظام السياسي وقواه المحركة، وفي هذا السياق تقدم الدراسة تحليلاً لواقع المجتمع المدني الفلسطيني من حيث دور المفهوم في فهم وتفسير واقع النظام السياسي والتحول الديمقراطي الفلسطيني ارتباطاً ببنية المجتمع وطبيعة النظام السياسي، كما يتطرق الفصل إلى الثقافة السياسية الفلسطينية؛ سماتها ودورها في عملية التحول الديمقراطي. أما الفصل الخامس فيتناول البنية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني كما تجسدت في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من حيث سماتها ومحدداتها ومضامينها الديمقراطية والتحررية، وفي هذا السياق تتطرق الدراسة إلى تحليل واقع التشكيلة السياسية (الحزبية) الفلسطينية وما طرأ عليها من تحولات وما نجم عن هذه التحولات من آثار على إمكانية التحول الديمقراطي.

وتصل الدراسة في الفصل السادس إلى تقديم مستويات من الوصف والتحليل لواقع النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث مجموعة العوامل التي صاغت بنيته وسماته، وما ترتب عليها من تداعيات على آفاق التحول الديمقراطي، وتحليل العوامل التي ستسهم في إمكانيات التغيير السياسي في هذا النظام باتجاه التحول الديمقراطي.

تنتهي هذه الدراسة بطرح عدد من الاستنتاجات المستندة إلى ما تقدم من تحليلات وارتباطاً بالأسئلة والفرضيات التي حاولت الدراسة معالجتها.

آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية(1993-2003) كعامل محوري

المقدمة

إثر توقيع اتفاقية إعلان المبادئ" (أوسلو) سنة 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، دخلت القضية الوطنية الفلسطينية، وكذلك الحياة السياسية الفلسطينية مرحلةً جديدةً تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد والتداخل؛ فقد باتت المسألة الوطنية-الديمقراطية الفلسطينية محكومة بجملة من المتغيرات والعوامل الموضوعية التي نجمت عن هذه المرحلة، وصاحبها تغيرات عميقة لحقت ببنية الحركة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها (م.ت.ف والفصائل المنضوية في إطارها، وتيارات الحركة الإسلامية ومختلف التنظيمات الاجتماعية - السياسية) انعكست على دور هذه الحركة السياسي والوطني وأساليب عملها وآليات تنظيمها.

إن أبرز سمات الواقع الجديد الذي نشأ في الحياة السياسية الفلسطينية، هو تشكيل "السلطة الوطنية الفلسطينية" بفعل اتفاق أبرم مع قوة خارجية تسيطر بقوة الاحتلال على الإقليم والشعب الذي ستمارس هذه السلطة صلاحياتها عليهما، في إطار المحددات والقيود التي فرضها هذا الاتفاق. وبقيام السلطة الفلسطينية بدأت تجربة فريدة تتلمس طريقها نحو بناء الكيانية السياسية المكتملة، على افتراض أن الاتفاق يفتح الطريق – حسب تصور مؤيديه – أمام مراكمة عناصر السيادة الوطنية الفلسطينية. وتكمن حالة الفرادة في أن هذه التجربة حكم عليها بفعل اتفاقية "أوسلو" بأن تتعايش مع وجود الاحتلال على أجزاء واسعة من إقليمها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون مقيدةً بشتى أنواع القيود السياسية والأمنية والاقتصادية، وبما لا يتيح للتجربة أن تتطور وصولاً إلى "دولة" سيادية. ولعلها الحالة الأولى في التاريخ المعاصر التي تستمر فيها دولة بممارسة الاحتلال العسكري الاستيطاني على شعب ما في ظل اتفاق سياسي وتسوية بين القيادة السياسية لهذا الشعب وبين قوة الاحتلال، وإن كان اتفاقاً مرحلياً .

لقد كانت اتفاقية "أوسلو"، وقيام "السلطة الوطنية الفلسطينية" على الأرض الفلسطينية المحتلة، في أحد جوانبها، ثمرةً للمأزق الذي عاشته "م.ت.ف"، ومجمل الحركة الوطنية

الفلسطينية منذ خروج المنظمة من بيروت سنة 1982، والأزمة السياسية التي عصفت بمكانة وموارد المنظمة وبشرعيتها التمثيلية بفعل فقدانها لقاعدة انطلاقها الأساسية على الأرض اللبنانية وتشتيت بناها الإدارية والعسكرية، في ظل تراجع عربي ملحوظ عن دعم المنظمة سياسياً ومالياً. ورغم أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية "الكبرى" سنة 1987 قدم للمنظمة فرصةً ذهبية لاستعادة جزء من مكانتها وشرعيتها على الساحتين العربية والدولية، إلا أن تراجع الانتفاضة وما رافقه من مظاهر سلبية في آخر سنتين من عمرها، واستعجال قيادة المنظمة في استثمارها سياسياً بشكل غير ناضج عمق من ضعف المنظمة خاصةً وأن الانتفاضةً أدت – من بين ما أدت إليه – إلى الدفع بعملية انتقال مركز ثقل العمل الوطني والسياسي الفلسطيني إلى داخل المناطق المحتلة. وقد اندفعت منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في مساومات سياسية إقليمية ودولية تؤهلها لتكون طرفاً في تسوية سياسية كانت منتظرة، في ظل معطيات إقليمية ودولية جديدة. وبهذا المعنى دخلت منظمة التحرير الفلسطينية عملية التسوية السياسية - والتي أرست تصوراتها الأساسية الإدارة الأمريكية - وهي في حالة هزيمة (كما تصفها العديد من الأدبيات).

ترافق تراجع الانتفاضة، ومعه مكانة المنظمة، مع حدوث تطورات إقليمية ودولية فرضت على العالم العربي، وعلى الشرق الأوسط عموماً، عدداً من التغيرات بعيدة المدى؛ حيث دخل النظام الدولي إلى حقبة العولمة التي تميزت بهيمنة النظام الرأسمالي على التوازنات الدولية بفعل انهيار الاتحاد السوفييتي و منظومة الدول الاشتراكية، إلى جانب حرب الخليج الثانيةسنة1991، الأمر الذي ولد ديناميات إقليمية ودولية دفعت المنطقة العربية باتجاه ما يمكن وصفه بحقبة التراجعات الكبرى. وجلبت هذه المتغيرات معها مزيداً من المعاناة لمنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً؛ فقد انهار النظام السياسي العربي الرسمي، وخضع تماماً لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل ازدياد قوة التحالف الأمريكي – الإسرائيلي ما أدى إلى تعميق حالة الانكشاف في وضع المنظمة.

لقد أدت مسيرة التراجع والأزمات التي عاشتها م.ت.ف والحركة الوطنية الفلسطينية بعد سنة1982، والتطورات الإقليمية والدولية، إلى دخول المنظمة في التسوية السياسية مكرهةً،

وبشروط قاسية، وتحت سقف سياسي شكل تراجعاً في برامج وشعارات المنظمة وقيادتها في سياق نهج ارتدادي متواصل، كما سنبين لاحقاً في هذه الدراسة.

جاءت اتفاقية "أوسلو"، وقيام أول سلطة وطنية فلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة، لتؤذن بتحولات كبيرة في الحقل السياسي الفلسطيني؛ فقد تعززت عملية انتقال مركز ثقل العمل السياسي – الوطني الفلسطيني إلى داخل الأرض المحتلة بفعل انتقال غالبية قيادات المنظمة وفصائلها، وكذلك إداراتها وهياكلها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وما رافق ذلك من تحول الاهتمام عن الشتات وتركيزه على تطور عملية التسوية السياسية في سياق تحول فريد في العلاقة بين قوة الاحتلال من جهة والشعب الواقع تحت الاحتلال وقيادته من جهة ثانية. وبقيام السلطة لم تعد م.ت.ف هي المحور الوحيد الذي تدور حوله مجمل الحياة السياسية – الوطنية الفلسطينية، بل إن محورية المنظمة باتت في حالة من التراجع، إلى حد ذهبت معه الكثير من الأدبيات لاعتبار أن "حقبة" المنظمة قد ولت، وانتهى عصر هيمنة المنظمة على الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى الحقل السياسي الفلسطيني، وحلت بدلاً منها السلطة الوطنية الفلسطينية في مكان المحور الذي تدور في فلكه تفاعلات "النظام السياسي الفلسطيني" الناشئ بعد العام 1993؛ أي في حقبة "أوسلو".

مشكلة الدراسة

لم تؤذن حقبة "أوسلو"، على الأقل نظرياً، بحل واندثار منظمة التحرير الفلسطينية، أو انتهاء دورها المحوري في الحياة السياسية – الوطنية الفلسطينية، لكن قيام السلطة أدخل الحقل السياسي الفلسطيني إلى واقع نشوء تحول بمواصفات خاصة في النظام السياسي الفلسطيني، في مقدمتها العلاقة المشوشة، والمتضاربة، والازدواجية بين المنظمة والسلطة في محور هذا النظام السياسي، مما أدى إلى بروز العديد من مظاهر الخلل وتراجع الأداء السياسي – الوطني؛ فلا المنظمة ظلت قادرة على قيادة ورسم مسارات الحقل السياسي – الوطني والهيمنة عليه، ولا السلطة بقادرة على الخروج من ثوب المنظمة أو من إسار اتفاقية "أوسلو"، وهذا أدى إلى تصدعات خطيرة في الجسم السياسي الفلسطيني، وأسس لقيام نظام سياسي فلسطيني مشوه،

يغيب عنه تكامل الأدوار بين المنظمة باعتبارها قائدة النضال الوطني الفلسطيني لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات والمعبرة عن هويته الوطنية، وبين السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الكيان السياسي – الوطني المنقوص الذي يسعى إلى التحول إلى دولة.

لقد انتقلت المنظمة من حالة شبه الكيان أو (شبه الدولة)، وتراجع دورها إلى مكانة الإطار الذي يوقع و"يرسم" الاتفاقيات مع إسرائيل من خلال قيادة المنظمة في ظل تغييب دور مؤسساتها، وتراجع فاعلية هيئاتها خلف الدور الصاعد للسلطة ومؤسساتها. ولم تتمكن السلطة من مغادرة حقيقة كونها كيان سياسي منقوص ومقيد تنحصر قدرتها التمثيلية في إطار الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدت غير قادرة على النهوض بمهمات المرحلة الجديدة.

جلبت المرحلة الجديدة بعيد قيام السلطة تغييراً في برنامج عمل الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، ومهمات كل مكونات الحياة السياسية الفلسطينية، وذلك في إطار معالجة المسألة الوطنية – الديمقراطية الفلسطينية؛ فمن جهة لا زالت السمة الأساسية للمرحلة الجديدة هي سمة التحرر الوطني بحكم استمرار الاحتلال الإسرائيلي بكل تعبيراته، ومن جهة ثانية تتلازم مع مهمات التحرر مهمات البناء الوطني – الديمقراطي – الاجتماعي، والتي لم يعد من الممكن تهميشها أو دفعها إلى المرتبة الثانية، أو الثانوية في برامج عمل وممارسات المنظمة والسلطة والفصائل والأحزاب السياسية والقوى المجتمعية والسياسية المختلفة.

لم يعد من الممكن الحديث عن عملية تحرر وطني بمعزل عن مهمات التحول الديمقراطي والبناء الاجتماعي كعمليتين مترابطتين عضوياً، وكلاهما يصطدم بجملة من العقبات الموضوعية والذاتية، أبرزها على المستوى الذاتي هو سمات بنية وآليات عمل النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي قلب هذه السمات تقع العلاقة الإشكالية بين م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية؛ في وجود كل منهما ابتداء وما يمثلانه، والمحددات التي تؤطر بنية وهياكل كل منهما، كذلك مساحات التقاطع والتداخل في عمل ودور الجسمين، وأسس الشرعية السياسية المسوغة لوجود ودور كل منها وطنياً وعربياً ودولياً، وتأثير هذه العلاقة على آفاق التحول الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني بمجمله.

هدف الدراسة

ستحاول الدراسة فحص وتشخيص هذه العلاقة باعتبارها متغيراً أصيلاً يعكس تفاعل محوري الحياة السياسية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، وأثر هذا التفاعل على أداء النظام السياسي وعلى آفاق وإمكانيات تحقق عملية التحول الديمقراطي لهذا النظام بمختلف مكوناته، باعتبار أن هذا التحول هو من متطلبات النهوض بمهمات وأعباء عملية التحرر والبناء في إطار حل المسألة الوطنية الديمقراطية الفلسطينية في ظل التغيرات الموضوعية الجديدة.

فالتغيرات في الحقل السياسي الفلسطيني منذ نشوء السلطة الفلسطينية، واكبتها عمليات حراك اجتماعي – سياسي على نطاق واسع، شكلت جزءاً من بيئة النظام السياسي المتبلور بعد "أوسلو"، وهذا الحراك أثر بدوره على المكونين الرئيسيين للنظام (المنظمة والسلطة) وعلى العلاقة بينهما، وعلاقتهما منفردين أو مجتمعين في سياق مهمة التحرر الوطني، كما في سياق مهمة البناء الديمقراطي- الاجتماعي والتحول الديمقراطي.

إن أحد أهم العوامل التي تؤثر في هذه التفاعلات، هو الدور الذي تلعبه م.ت.ف، بدوائرها ومؤسساتها وأبنيتها، سواء لجهة الفعل أو غياب الفعل المفترض، والعلاقة بينها وبين السلطة بنيوياً ومؤسسياً وسياسياً، وبما يشمل تأثيرات الإرث المفاهيمي والمسلكي والسياسي والتنظيمي للمنظمة على السلطة وعلى النظام السياسي بمجمله.

سنحاول من خلال هذه الدراسة فحص الآثار المترتبة عن العلاقة بين المنظمة والسلطة على النظام السياسي الفلسطيني الناشئ قيد التبلور، لجهة تمحيص آفاق التحول الديمقراطي لهذا النظام في ضوء هذه العلاقة، وذلك من خلال عملية تحليلية للسمات الرئيسية للحقل السياسي للمنظمة وانسحابها على الحقل السياسي للسلطة، وما نشأ عن تداخلهما من نهوض لواقع سياسي – اجتماعي جديد يتفاعل في سياق نظام سياسي تحكمه محددات موضوعية وبنيوية متشابكة، وفحص المداخل والمقاربات الأنسب لتقويم إمكانية النهوض بعملية تحول ديمقراطي فلسطيني، تحكمها، إلى جانب هذا المتغير الأساسي، متغيرات أخرى لا تقل أهمية، أبرزها الصيغ الجديدة للعلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" والسياسات الإسرائيلية تجاه السلطة

الفلسطينية، كذلك دور الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية ومكانها من عملية التحول الديمقراطي باعتبارها من مكونات النظام السياسي الفلسطيني. وهذه المحاولة سيوجهها عدد من الأسئلة التي تثيرها مشكلة الدراسة سابقة الذكر:

1) ما المقصود بالنظام السياسي الفلسطيني؟

2) كيف أثرت التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني على السمات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني؟

3) كيف يمكن محاكمة التجربة الديمقراطية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبأي اتجاه أثر موروثها بكل مكوناته على النظام السياسي الفلسطيني الناشئ؟

4) هل توجد سمات مساندة لعملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي قيد التبلور بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؟

5) ما هي أبرز سمات هذا النظام المعيقة لعملية التحول الديمقراطي؟

6) هل يمكن الحديث عن عملية تحول ديمقراطي في ظل الاحتلال، وهل تتناقض أولوية النضال الوطني مع التحول الديمقراطي؟

7) ما هو دور اتفاقية "أوسلو" والاتفاقيات اللاحقة لها في مساندة أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني؟

8) ما هي سمات "النخبة" الفلسطينية الجديدة التي تكونت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وكيف تؤثر هذه السمات على عملية البناء الوطني – الديمقراطي والتحول الديمقراطي؟

9) هل ثمة قوى سياسية – اجتماعية فلسطينية معول عليها، ولها مصلحة أكيدة في دفع عملية التحول الديمقراطي قدماً؟

10) ما هي أبرز سمات التغير في التشكيلة السياسية الحزبية في ظل النظام السياسي الفلسطيني الناشئ، وكيف تؤثر على آفاق التحول الديمقراطي؟

فرضيات الدراسة

سنتلمس الإجابات لهذه الأسئلة من خلال المنهج ألوصفي التحليلي؛ إذ سنتناول مظاهر قصور الممارسات الديمقراطية في تجربة المنظمة والسلطة، وكذلك بعض المظاهر الديمقراطية في إطار مختلف العوامل والاعتبارات التي أفرزت تجليات هذه التجربة، ومن ثم تحليل المتغيرات الذاتية والموضوعية وتفاعلها وارتباطاتها في مسعى للبحث عن العلاقات السببية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني. في هذا السياق تهدف الدراسة لتبيان مدى صحة الفرضيات التالية:

(1) العلاقة بين محوري (قلبي) النظام السياسي الفلسطيني الناشئ: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، كما جسدتها الأدلة التاريخية منذ سنة 1994 وحتى سنة 2003، شكلت أحد معوقات التحول الديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية؛

عبرت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية عن حالتين لذات النظام السياسي الذي أحدثت انعطافة أوسلو تغيرات عميقة في بنيته وسماته، وقد أدى الجمع بينهما إلى قيام نظام سلطوي "مركزي" يتسم بالشمولية التي لا تدعم نشوء واستقرار نظام سياسي ديمقراطي؛

إن النظام السياسي الفلسطيني الناشئ من امتداد والتقاء تجربة منظمة التحرير الفلسطينية مع قيام السلطة الفلسطينية هو تعبير عن مرحلة انتقالية، ولن يذهب أبعد من تحقيق بعض مظاهر الديمقراطية الانتقالية في الحياة السياسية الفلسطينية.

(2) إن التغيرات التي لحقت بالبنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، إلى جانب الحراك الاجتماعي – السياسي الحاصل في ظل النظام السياسي الناشئ، لا تشكل أرضية مواتية للتحول الديمقراطي. كما أن القوى الاجتماعية – السياسية صاحبة المصلحة في عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، بحكم أزماتها، غير قادرة في الوقت الحاضر على إعطاء الدفع اللازم لعملية التحول الديمقراطي.

(3) الأسس والنصوص التي قامت عليها اتفاقية "أوسلو" (إعلان المبادئ)، والتي أملت بعض السمات البنيوية للسلطة الوطنية الفلسطينية هي إحدى معوقات التحول الديمقراطي؛

إلا أنه يمكن في ظل الاحتلال، ومن خلال الاستثمار السياسي لبعض جوانب اتفاقيات التسوية، إيجاد بعض مظاهر الحياة الديمقراطية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.

إن العامل الموضوعي المتمثل في سياسات الاحتلال وارتهان الاقتصاد الفلسطيني لقوى خارجية هو من أبرز معوقات التقدم على طريق التحول الديمقراطي الفلسطيني. كما إن إسرائيل كدولة احتلال، تمارس الشكل "النيوكولونيالي" من الاستعمار، ليست لها مصلحة في قيام نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني، وتسعى لإيجاد وتكريس "شبه- دولة" فلسطينية تابعة و "زبونة" لدولة الاحتلال.

أقسام الدراسة

سنسعى لفحص مدى صلاحية وسريان هذه الفرضيات من خلال دراسة ونقاش الأدبيات والمواد النظرية، إلى جانب تحليل الأدلة الواقعية ذات الصلة بمجال البحث والدراسة، وتتبع الارتباطات بين مختلف المتغيرات التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني، سواء لجهة تعزيز أو إعاقة هذه العملية.

تتكون الدراسة من ستة فصول: يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفهومي للدراسة؛ فيناقش المفاهيم الرئيسية للدراسة من خلال مبحثين: أما الأول فيقدم عرضاً لمفهوم الديمقراطية بمعانيه المختلفة وجذوره من زاوية تاريخية وتحليلية. ويبحث في أشكال ممارسة الديمقراطية بمستوياتها المختلفة، وعلاقتها بالبنية الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية للمجتمع في مرحلة ما من مراحل تطوره، بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالتحول الديمقراطي.

في الفصل الثاني نلقي الضوء على مفهوم التحول الديمقراطي: مدلولاته، مقوماته والعوامل المؤثرة فيه، ودراسة علاقة هذا المفهوم بالدولة القومية الحديثة والنظام السياسي، خاصة في العالم العربي كمدخل لدراسة الحالة الفلسطينية.

أما الفصل الثالث فيتناول مدخلاً يعرض للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والمواضيع المتصلة به، وذلك في إطار تحديد أنماط التوجهات البحثية المختلفة في معالجة المسألة الوطنية – الديمقراطية الفلسطينية. كما يتناول بالمعالجة مفهوم النظام السياسي الفلسطيني: معناه، محدداته، عناصره، منهجية دراسته، والمحددات النظرية لمقاربة وفهم ديناميأته خاصةً في إطار المسألة الوطنية الديمقراطية التحررية.

ثم نتناول في الفصل الرابع البنية الاجتماعية والطبقية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني من حيث سماتها والعوامل المؤثرة فيها، وما دخل عليها من تحولات أحدثت تشوهات بنيوية في تركيبة المجتمع، وانعكست على بنية ودور القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية والمجتمعية وتجلت على شكل أزمة تعيشها هذه القوى والأحزاب ومن ثم على بنية وسمات النظام السياسي الفلسطيني. كما نتطرق في هذا الفصل إلى المجتمع المدني الفلسطيني والثقافة السياسية الفلسطينية، ودور كل منهما في رسم ملامح النظام السياسي الناشئ وآفاق تحوله الديمقراطي.

في الفصل الخامس نتناول بالفحص والتحليل العناصر الأساسية المكونة للنظام السياسي الفلسطيني؛ أي بنيته السياسية فنتعرض لتجربة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال مدخل تاريخي يتناول نشأة وبنية المنظمة، وتقييم تجربتها الديمقراطية، ومن ثم استخلاص أبرز سمات الحقل السياسي الذي أوجدته وهيمنت عليه، وتأثيره على إمكانية تحقيق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد مرحلة "أوسلو". كما نتناول واقع التشكيلة الحزبية الفلسطينية، وما لحق بها من تغيرات عشية وبعد اتفاقية أوسلو، ومدلولات هذه التغيرات بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني.

نتناول في الفصل السادس تحليلاً لواقع تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث العوامل التي صاغت قيامها، والمحددات الموضوعية التي تقيدها، وكذلك بنيتها ومؤسساتها، والقوى المحركة لها والنخب التي أفرزتها، وسمات النظام السياسي الذي تهيمن عليه.

الفصل الأول

المدخل النظري وتحقيق مفهوم الديمقراطية

تتناول الدراسة في هذا الفصل المحددات النظرية والمفاهيمية التي تؤطر البحث في مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وذلك من خلال مدخل عام وجزئين. ويتعلق المدخل العام بتحديد عدد من المنطلقات النظرية الأساسية المرشدة للدراسة في مختلف جوانبها، أما الجزء الأول فيناقش مفهوم الديمقراطية من حيث نشأته ومدلولاته، ومضمونه ومقوماته وأشكاله في سياق تحليلي. ويتناول الجزء الثاني مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والديمقراطية، وقد وضعناه في جزء خاص نظراً للأهمية التي يكتسبها المفهوم في الجدل الدائر حول دوره في عملية التحول الديمقراطي.

(1)

مدخل نظري عام

إن البحث في مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي هو من الدراسات التي تثير حالةً من الجدل المتعاظم في العالم كله، ويشمل هذا الجدل المستويات السياسية والفكرية والأكاديمية، إلى جانب الحزبية والشعبية. ومن الملاحظ أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت اهتماماً كبيراً في تناول مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم بفعل تطورات عديدة بدءاً من موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها الكثير من دول العالم مروراً بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على النظرية والممارسة الديمقراطية- الليبرالية بفعل ظهور مدارس فكرية سياسية جديدة أسهمت في إثراء الجدل حول الموضوع؛ مثل مدرسة التبعية، والماركسية الجديدة *neo-marxism*، والليبرالية الجديدة *neo-lebiralism* ونظرية اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين. وقد ترافقت هذه التطورات النظرية مع الكثير من التغيرات التي شهدها العالم في الفترة المذكورة، بخاصة في بلدان العالم الثالث لجهة دخول عدد من هذه البلدان في عمليات تحول ديمقراطي على درجات مختلفة من التقدم، واستعصاء هذه العمليات في عدد آخر من هذه البلدان، مثل بلدان العالم العربي.

هذه التغيرات لم تتم بمعزل عن مناخ دولي عام أسهم إسهاماً كبيراً في دفع مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة إلى مقدمة جدول أعمال السياسيات الدولية. ومهما كانت الأسباب العميقة لهذا الاهتمام الدولي فإن من الواضح أن هذا العامل يلعب دوراً هاماً في هذا المضمار. يذكر في هذا السياق أن التحولات الكبيرة التي شهدتها منظومة العلاقات الدولية والإقليمية في النصف الثاني من ثمانينات العقد الماضي وأوائل تسعينياته، كان لها تأثير مباشر على مواضيع الدولة والحكم والسلطة. فالانهيار الذي شهدته دول المنظومة الاشتراكية (بخاصة في أوروبا الشرقية) وتفكك الاتحاد السوفييتي أثارت مسألة الديمقراطية بقوة أكبر، وآذنت بانتهاء حقبة أنظمة الحكم الشمولي والتسلطي، وبزوغ حقبة جديدة لا مفر فيها من التحول إلى الديمقراطية.

إن مجمل هذه التغيرات، وإن يبدو أنها فتحت الباب واسعاً أمام المجتمعات للسعي من أجل عهد جديد من أنظمة الحكم القائمة على الديمقراطية، فإنها أثارت قدراً لا يستهان به من الاختلاف النظري والتطبيقي حول مفهوم الديمقراطية، وكذلك أنسب الطرق للوصول إلى الحكم الديمقراطي، وأكثر النماذج ملائمة للأخذ به، خاصةً في ظل التباينات النظرية الكبيرة بين مختلف المدارس الفكرية، والمفارقات التطبيقية التي برزت في سياقات اجتماعية سياسية محددة.

كل ذلك يجعل دراسة موضوع الديمقراطية مسألة تتطلب الانتباه الشديد في استخدام المنهج الملائم للدراسة، والتدقيق النظري في النماذج المختلفة التي تقارب الموضوع، وإعطاء اهتمام خاص للسياقات التاريخية والواقع الاقتصادي الاجتماعي، وجملة المتغيرات ذات العلاقة.

هذه الدراسة تبدأ من تحديد المبادئ النظرية العامة التي تسترشد بها لمعالجة مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وهذه المبادئ تدور حول المسائل التالية:

1 -1 حول التقليد والإبداع في منهجيات البحث في العلوم الاجتماعية

يبدو أن أحد أهم المشكلات التي تواجه البحث في المسألة الديمقراطية في العالم الثالث عموماً و في العالم العربي بوجه خاص، يكمن في المناهج السائدة التي تفتقر إلى الإبداع

والتجديد النظري وصولاً إلى بناء كلي متكامل نظرياً تتفرع عنه نظريات جزئية؛ أي إبداع أنساق فكرية قابلة للتطبيق في الواقع.

تسود المقاربات العربية في تناول الديمقراطية مناهج مغرقة في التقليد والنسخ؛ وهو منهج استيراد أو نسخ النماذج كاملة، بتفاصيلها ومؤسساتها ووسائلها منزوعةً من سياقها الزمني بل وسياقها الاجتماعي، ومن ثم محاولة تطبيقها في سياقات مختلفة تماماً(1). فثمة من يأخذ بالديمقراطية الليبرالية الغربية نموذجاً لتقليده واستيراده، دون تمحيص منطلق نشأة هذا النموذج ومسار تطوره في بيئته لاستجلاء مدى ملاءمته للواقع العربي. وبالمقابل هناك من يدعو لاستيراد النماذج الاشتراكية السوفييتية أو الصينية دون محاكمة نقدية لمضامينها(2). والواقع أن الدعوات تتركز أكثر على المناداة بالأخذ بنموذج الديمقراطية الليبرالية خاصة في ضوء حقيقة انهيار التجربة الاشتراكية في العالم وهيمنة الليبرالية الجديدة عالمياً عقب هذا الانهيار، الأمر الذي فسر على أنه دليل تاريخي دامغ على صحة الرأسمالية ونموذجها الليبرالي.

إن الاعتراض هنا ليس اعتراضاً على النماذج بحد ذاتها، بل على مبدأ النقل من دون إعمال قدرتنا المعرفية والذهنية على إبداع نماذج خاصة "يرتبط منطق نشأتها بواقع أمتنا وظروفها"(3). فقضية الاقتباس والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى تشكل "تحدياً كبيراً للعرب في تاريخهم الحديث، وخاصةً فيما يتعلق بطبيعة النظام الأفضل الذي يسعون إليه" (4) في ضوء القناعة بفشل الأنظمة السياسية في الوطن العربي في مجابهة التحديات التاريخية الماثلة أمام الأمة العربية، أو في تحقيق الأهداف التي وضعتها هذه الأنظمة لنفسها منذ عقود. في هذا السياق بات من الواضح أكثر فأكثر أن "الانطواء على الذات واستعادة الماضي واختيار العزلة باسم الأصالة " أو "تقليد الآخر واقتباس ما يقدم إلينا كحلول جاهزة، كلاهما خياران ليسا مفيدين(5).

إلا أن هناك من يرى النظريات الغربية عموماً بعين الريبة ويعتبر أنها تعكس التمركز على الذات الأوروبية، والغربية عموماً، وتحاول تعميم نموذجها الخاص باعتباره أرقى ما يمكن أن تتوصل إليه الإنسانية (6)، وأن على كل الشعوب غير الأوروبية المتخلفة "اللحاق بركب"

الثقافة الأوروبية، كخيار وحيد لتتمكن من التخلص من الاستبداد والتخلف، ولتبلغ ما بلغته أوروبا أرض الديمقراطية(7).

والواقع أن مقولة اللحاق بالركب، بقدر ما تنطوي على تحيز فكري وسياسي، فإنها تجعل من فكرة التقدم والتطور بالنسبة للشعوب والدول غير الغربية فكرة يستحيل تحقيقها، إذ إن المسافة الزمنية والتطورية التي قطعتها الدول الصناعية المتقدمة هي أكبر بكثير من إمكانية اللحاق بها بحساب حجم ونوع التغيرات الشاملة التي مرت بها هذه الدول، مما يجعل محاولة اللحاق بها ضرباً من الوهم المحبط، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحول دون العمل الجاد على اشتقاق مسار تطوري خاص بدول العالم الثالث يتسق مع مستويات تطورها وحاجاتها الخاصة، والذي من دونه ستبقى هذه الدول تحاول اللحاق بهدف يبتعد كلما اقتربت منه كونه في حالة تطور وتقدم مستمرين.

ثمة مساحة منهجية كافية يمكن الاستناد إليها في العمل على تطوير نموذج خاص لا يشكل نقلاً وتقليداً للنماذج الأخرى، بل يستلهم خبرتها المنهجية وطرائق تفكيرها لاستنباط نموذج له ملامح خاصة تتسق مع المعطيات الواقعية لكل مجتمع في إطار محدداته الزمانية والمكانية.

يؤكد إسماعيل صبري عبدالله على المولد الحضاري للتنمية بقوله " إن التنمية سواء بمفهومها الغربي أو كما يبرز في بعض الكتابات دفعت بالعالم الثالث وبالشعوب العربية للهاث وراء سراب لا يمكن لها إدراكه"، وإن تمكنت من اللحاق به فإن الثمن سيكون امحاء الشخصية الحضارية المميزة للعالم العربي، فالنمو أو التنمية التي تتم في ظل النظام العالمي الحالي (نظام العولمة) ستقود إلى تعميق الارتباط والتبعية بهذا النظام، وتكريس استغلاله للعالم العربي، " ولن يكون ثمة تنمية صحيحة في ظل هذا النظام، بل سترتد هذه التنمية إلى تخلف مركب وأكثر تعقيداً"(8).

1 - 2 حول الصحة والصلاحية في النظريات الاجتماعية – السياسية

يشيع خطأ منهجي يتمثل بالبحث عن صحة النظريات المختلفة التي تعالج القضايا الاجتماعية والسياسية، ومقدار ما تنطوي عليه من منطق، وهذا البحث هام بحد ذاته من الناحية التجريدية البحتة. لكن المسألة ليست في البحث عن مدى صحة النظرية أو المقاربة الاجتماعية من عدم صحتها، بقدر أهمية "البحث عن زمانها ومكانها وبيئتها، لأن القضايا الاجتماعية ذات ارتباط وثيق ورابطة عليا مباشرة بالبيئة الاجتماعية والمكانية والزمانية لها" (9). فالنظريات والمفاهيم والمقولات في هذا المجال قد تكون صحيحة ومنطقية بحد ذاتها وتصلح أداة لتحليل – وربما تغيير – واقع اجتماعي معطى في مرحلة تاريخية بعينها، لكنها ليست صالحة في واقع آخر أو ملائمة "لإحداث تغيير في المجتمع نحو الأفضل"(10).

إن القيمة الأساسية لأي بناء نظري تكمن في قدرته على تفسير ظواهر اجتماعية سياسية محددة واستجلاء الارتباطات التي تتفاعل في إطارها، ومن ثم التنبؤ بالمسار أو المسارات التي ستتخذها هذه الظاهرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النظرية تشكل أداة منهجية، كما تقدم رؤية فكرية لإحداث التغيير في المجتمع. وفي كلتا الحالتين تستند النظرية إلى تحليل لمعطيات الواقع ولا تأتي من العدم، أي أنها مشدودة إلى مقدمات عيانية تكسبها هذه الدرجة أو تلك من الصدقية والصلاحية في إطار الواقع الذي تولدت من رحمه.

1 – 3 حول الديمقراطية ومفاهيم التنمية

ترتبط الديمقراطية في العديد من الدراسات بالتنمية السياسية، باعتبار الديمقراطية جزء لا يتجزأ منها، إن لم تكن هي المفهوم المركزي فيها، وهذا الارتباط ليس من قبيل المصادفة بل هو مرتبط بالتغيير الذي طرأ على مفهوم التنمية في العقدين الأخيرين، والذي يبرز التحول من المفاهيم الاقتصادية البحتة للتنمية باتجاه التنمية الشاملة، والتنمية الإنسانية، وفي مركزها التنمية السياسية.

يشوب استخدام مفهوم " التنمية " الكثير من الخلط واللبس بسبب عدم التمييز في كثير من الأحيان بين التنمية والنمو، وبين التقدم والتطور والتجديد، مما يؤدي إلى ضياع حدود المفهوم وغموض دلالاته المختلفة. وقد تحولت كلمة " التنمية " في عدد من الأدبيات العربية إلى" شعار أو صفة مرغوبة توصف بها الأفعال والمؤسسات لتكتسب المشروعية والمقبولية الاجتماعية باعتبارها المفتاح السحري"(11) لحل مشكلات المجتمع والتحديات التي تواجهه، بينما يلاحظ أن الكثير من التعريفات والمقدمات النظرية التي وضعت لتحديد مفهوم التنمية والتخلف وضعها منظرين ودارسين من خارج العالم الثالث، وبقيت محاولات الباحثين والدارسين من هذا العالم مرتبطة غالباً بالمقولات الغربية (12).

إن الفكرة الأساسية التي تعبر عن التنمية هي مفهوم التغيير؛ ويقصد به " التغيير الشامل الذي يطال هياكل المجتمع والاقتصاد والدولة، ويمتد ليشمل مناحي الحياة الثقافية والقيمية (13)، ولكن هذا التحديد لا يعفينا من الإجابة عن السؤال حول ديناميكية التغيير و الغاية التي تبرره؛ فالمسألة الجوهرية في هذا السياق هي فيما إذا كان التغيير عملية ذاتية داخلية في المجتمع، أم هي بفعل تساوق أو استجابة لعوامل خارجية؟ فالتغير هو عملية تعديل نوعي لمناحي الحياة يتسم باضطراد متسلسل تتصل حلقاته ليصير تطوراً، بحكم أن كل تغيير يسير على نهج التغيير الذي سبقه دونما انقطاع؛ أي أنه تغيير يمثل تقدماً تطورياً للوصول إلى غايات معينة، ويجسد حركة المجتمع الواعية باتجاه ما يراه سليماً ومقبولاً وأكثر رقياً.

يعرف لوسيان *باي* التنمية بأنها " عملية تغير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مستوى الدول الصناعية "(14)، إلا أن الهدف النهائي الذي يراه *باي* للتغيير هو نموذج الدول الصناعية، وليس نموذجاً محكوماً بمضامين عملية التغيير والقوى الاجتماعية السياسية التي تقوده وتفاعلات عملية التغيير مع المؤثرات المختلفة للمجتمع. كما أن الديناميكية التي يتصورها *باي* للتغيير هي هدم وإعادة بناء المجتمع المعني ليلاقي معايير الدول الصناعية، أي إيجاد نظم تتبنى قيم النظم الأوروبية وأهدافها ووسائلها ومؤسساتها" (15)، حيث يبرز مفهوم التحديث *Modernization* الذي يشير إلى هذه التوجهات؛ إذ يرى *إيزنستات* " أن التحديث من

الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر"، ويرى كل من *بارسونز وباول* "أن التحديث هو عملية ثقافية تقوم على تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العملي والتجديد العقلاني بدلاً من القيم السائدة في المجتمع التقليدي، وهذه العملية ستحدث عن طريق نقل الأفكار والقيم من الغرب"(16). إن النموذج الذي سينتج عن هذا النوع من التغيير سيكون بالضرورة هو "الديمقراطية الليبرالية" المرتبطة بنمو وتعزيز النظام الرأسمالي في الدول الصناعية، بمعنى أن التنمية تتحقق بالانتقال من التخلف إلى التقدم ومن البدائية إلى الحداثة وذلك من خلال عمليات إحلال بنى ثقافية ومؤسسية وإنتاجية جديدة محل القديمة(17). هذه العمليات تعني أن التنمية ستكون أمراً دخيلاً على المجتمع، لا تعكس ما يريده هذا المجتمع لنفسه أو لما يحمله الوعي الجماعي لأفراده حول مستقبل مجتمعهم ومصيرهم، ولا الوسائل التي يرونها مناسبة لتحقيق التنمية من حيث وتيرة التغيير ومداخله: هل سيكون تغييراً ثورياً أم متدرجاً؟ وهل المدخل الاقتصادي هو الأمثل كقاطرة تجر بقية عناصر التنمية، أم أن هناك مداخل أكثر ملائمة وجدوى؟

يدور جوهر التنمية بالتالي حول إذا ما كانت عملية ذاتية للمجتمع تعكس " خصائصه وتفاعلاته وأبعاده (...)، وبحيث تعكس تطور حاجاته وأهدافه وطموحاته وقيمه ومعاييره، ومجمل ثقافته، وبحيث يكون نموذجه التنموي هو نموذجه وليس نموذج مجتمع آخر فرض عليه "(18). من هنا تكتسب التنمية الذاتية قوة دفعها من تجذرها في بنية المجتمع، لما تعكسه من توق أبنائه للتغيير الذي يعكس حاجاتهم ومصالحهم، وسعيهم الواعي للانطلاق في عملية تغيير تنموي تستدعي تطوير المشاركة العامة من خلال إكساب قوى المجتمع مساحةً كافيةً للمشاركة.

ويرى بعض المفكرين أن التنمية السياسية هي عملية شاملة تطال تغيير مدخلات وآليات النظام السياسي، إذ يعتبر *صمويل هنتنغتون* أن التنمية السياسية هي المقابل للتخلف السياسي، وتقوم على ثلاث مقومات هي: ترشيد السلطة؛ والتمايز البنيوي، أي الفصل بين الكيانين العضوي والوظيفي للسلطة ومؤسسات الدولة؛ والمشاركة السياسية. وهذه المقومات، حسب هنتنغتون، تجسد الواقع المعاكس للتخلف السياسي الذي تستند فيه السلطة إلى مقومات

غير رشيدة مثل الكاريزما أوالسلطة التقليدية المستمدة من العشائرية والاستزلام والمترافقة مع تركز السلطة بيد السلطة التنفيذية وتدني المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية. وأشار هنتنغتون إلى غايتين اعتبر الوصول إليهما بمثابة الولوج في عالم الحداثة السياسية وهما تنظيم السلطة وتحقيق المشاركة السياسية(19).

استند *هنتنغتون* إلى تقسيمات *ماكس فيبر* لمصادر الشرعية السياسية وشكل ممارسة السلطة، والتي تقوم على مفهوم العقلانية *Rationality* في إطار نموذج مثالي عالج *فيبر* من خلاله مسألة البيروقراطية والحكم والسلطة. وقد أكد *فيبر* على أن الأنماط الثلاث للسلطة وللشرعية (العقلانية والكرزمية والتقليدية) لا توجد نقية في مجتمع ما في أي مرحلة من مراحل تطوره لذا فإن الاستناد إلى هذه التقسيمات المثالية لفرز المجتمعات إلى مجتمعات تتسم بالحداثة السياسية وأخرى بالتخلف السياسي يتجاهل المتغيرات الأخرى ذات الصلة، ويعتبر امتداداً لفكر الثنائيات الحضارية والاستشراق الذي يخلع على المجتمعات غير الصناعية صفة التخلف من منطلق لا تاريخي يحاول إلباس النماذج قسراً لتجارب شعوب يحكمها عدد كبير من المتغيرات. إن المسألة الجوهرية هي أن المشاركة السياسية و تنظيم الحكم على أسس عقلانية هي أدوات أكثر مما هي نهايات، وقد تكون في بداية عملية التحول الديمقراطي أهدافاً مرحلية جزئية تشكل منطلقاً بنيوياً لإحداث التغيير الشامل في المجتمع لكنها ليست غاية أو قيمة عليا بحد ذاتها تكفي للقول بأن هذا المجتمع حديث وذاك متخلف سياسياً.

لقد أدرك العديد من المفكرين والدارسين أن التنمية السياسية كعملية شاملة للتغيير السياسي هي عملية مركبة ذات محتوى تاريخي اجتماعي حضاري. ويقدم السيد الزيات تعريفاً أكثر شمولاً للتنمية السياسية من زاوية تاريخية اجتماعية، فيرى أنها: "عملية سوسيو- تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية. ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية – الرسمية والتطوعية – التي تتمايز عن بعضها بنائياً، وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفياً، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها، وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاعاً مواتيةً لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام"(20).

نخلص من ذلك كله بأن التنمية السياسية كقضية سياسية اجتماعية تقوم على التغيير السياسي، والديمقراطية بمضامينها المختلفة تقع في صلب التنمية السياسية، إذ لا تنمية سياسية بدون المشاركة السياسية والمساواة وعقلانية ممارسة السلطة ومأسسة العلاقات الاجتماعية السياسية، ولا ديمقراطية بدون الجوانب الأخرى للتنمية السياسية المتعلقة بتنظيم الحكم ومكنة النسق السياسي والتمايز الوظيفي لمكونات الحكم وقدرته على القيام بوظائفه. ويبدو أن الشكل المتحقق من الديمقراطية يرتبط جدلياً بالمستويات المتحققة من التنمية السياسية الشاملة، ولا فصل بينها. إن التنمية السياسية والديمقراطية هي صيغ متقدمة تمكن المجتمع من الاستقرار والاستمرار بالعمل الفعال كوحدة سياسية متكاملة متفاعلة وتقدمية في سياق حركة التاريخ.

(2)

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية كمفهوم؛ أي كمدلولات ومحتوى نظري هي من المفاهيم المركزية في العلوم السياسية، بخاصة عندما يدور الحديث عن ممارسة السلطة والحكم، وعن بنية النظام السياسي، وعلاقات القوة التي تحكم العملية السياسية في المجتمع. فالديمقراطية مرتبطة تاريخياً بانتقال المجتمعات من شكل إلى شكل آخر من أشكال تنظيم علاقات قوى المجتمع في حيز السياسة انطلاقاً من درجة تطور المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مرحلة تاريخية معينة. وقد استقر في الدراسات المختلفة بأن الديمقراطية نشأت مع انتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية والتي جسدت تحولات اقتصادية اجتماعية عميقة كانت العلامة الأبرز فيها هي الصعود الاجتماعي والسياسي للبرجوازية الذي ترتب على النهضة الصناعية والتحديث، وأفول الإقطاع المتحالف مع السلطة الملكية والكنيسة. إلا أن الفهم التاريخي لنشوء الظاهرة الاجتماعية، على أهميته، لا يكفي لإدراك مختلف أبعادها وتفاعلاتها المعاصرة، فقد شهدت تجربة الديمقراطية الكثير من التغيرات بفعل التحولات الكبيرة التي لحقت ببنية الدول ونظمها السياسية والاقتصادية، وبطبيعة البيئة الدولية، وسواها من المتغيرات التي تتطلب فحص مفهوم الديمقراطية وتحديده في ضوئها.

2 - 1 الديمقراطية مفهوم معقد

يرى المفكر حليم بركات أن الديمقراطية كمفهوم أقرب إلى الحلم منها إلى الواقع (21)؛ أي أنه ليس لها جوهر، وتعبر عن سيرورة وديناميكية متصاعدة، ويضيف بركات بأن الديمقراطية هي ظاهرة نسبية ومتكاملة، تعكس وجود هوة بين النظرية والممارسة. كما أن المجتمعات المختلفة تشهد درجات متفاوتة في تحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، إذ ليس هناك عدالة كاملة أو حرية ومساواة كاملة، وهذه المسألة ترتبط بتعدد مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية من حضارة لأخرى.

إن مفاهيم الديمقراطية تتعدد وتتشعب لدرجة التناقض والفوضى، بما يعكس التعقيد الذي يتسم به مفهوم الديمقراطية، إذ يشتمل على مقومات يصعب إقامة التوازن فيما بينها، سواء كان في الممارسة أو في التوجهات السياسية؛ "كالحرية والعدالة، والتمثيل والمشاركة، والإجماع والتعدد، والمساواة أمام القانون من حيث المبدأ، وتضارب المصالح على أرض الواقع"(22). ويبرز في هذا السياق بشكل خاص التناقض الذي كثيراً ما يقع بين القول بحرية السوق والحرية الاقتصادية من جهة، وبين المناداة بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من جهة ثانية، ومن ذلك أيضاً ما يتعلق بمسألة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والشأن العام، حيث تستعيض الممارسة الديمقراطية بمبدأ التمثيل بديلاً للمشاركة الشعبية المباشرة من خلال التمثيل النيابي، وهذه العملية تنطوي على عدم مساواة من حيث تفاوت قدرة الطبقات والفئات الاجتماعية على التأثير في مجرى الأحداث.

إن الديمقراطية هي مفهوم تاريخي يتعلق بأحد أشكال وآليات التغيير السياسي، فهي ليست نموذجاً جاهزاً يمكن استيراده، باعتبارها ظاهرة تاريخية تنمو في كنف البيئة الاجتماعية وتتطور على تطورها في إطار التأثير المتبادل، فالديمقراطية لا تتضمن حلولاً سحريةً لمعضلات المجتمع، "بل هي عملية مستمرة تراكمية من حيث تأثيرها وشموليتها على مختلف جوانب الحياة"(23). أي أنها كعملية "تتطلب تفكيراً واقعياً في سياق دراسة منهجية لواقع المجتمع وقدراته ورغباته من أجل اختيار البرامج الأكثر ملاءمة وإمكانية للتطبيق باتجاه بدء المسيرة

الديمقراطية (24)، وهذا يتطلب بالأساس تحديد نموذج التغيير، أي المضامين الفكرية للتحول الديمقراطي.

2 - 2 مبادئ الحرية والمساواة والعدالة في الديمقراطية

انبثقت الديمقراطية كنموذج جديد ينظم العلاقات في المجتمع استناداً إلى عدد من القيم والمبادئ السياسية وفي مقدمتها الحرية والمساواة والعدالة. إذ لم تكن للديمقراطية منذ نشأتها صيغة محددة وثابتة بقدر ما عكست هذه القيم والمبادئ؛ فالديمقراطية هي دعوة للمساواة، كما أن "النظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقب بالديمقراطية هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر"، وبالتالي فهي سلاح الضعفاء لتحقيق عالم أفضل وتحصيل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل المساواة(25)، فلم تكن الديمقراطية مسألة سياسية إلا في التعريف الليبرالي لها. وثمة إشكالية يثيرها تعريف هلال للديمقراطية تتصل بالتركيز على المساواة وإهمال الحرية، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى القول بالديمقراطية الاجتماعية وإغفال الديمقراطية السياسية وأساسها الحرية التي كانت المحرك الأول لانبثاق الديمقراطية تاريخياً. فحقيقة الأمر أن الديمقراطية انبنت تاريخياً على فكرة الحرية أساساً، والمساواة لم تكن تمثل الفكرة المركزية للثورة الفرنسية التي قامت على تغيير علاقة المواطن بالدولة وبناء العلاقات السياسية على أساس الحرية والمساواة والإخاء، وهي مساواة في الحقوق لا في فرص الحياة(26).

وتحتل قضية حق المشاركة في صنع القرارات وتقرير المصير مكانة مركزية في مفهوم الديمقراطية؛ فالديمقراطية ليست ببساطة عملية انتخاب وتمثيل سياسي فحسب، إنها "مشاركة حقيقية وحرة في صنع مختلف القرارات التي تؤثر في مصير الشعب والوطن، وليس مجرد الاقتراع الآلي في انتخابات عامة وشكلية"(27). والمساواة هي شرط لا غنى عنه من أجل أن تتحول المشاركة إلى حقيقة تعكس مبدأ المواطنة والحقوق المرتبطة به، وأولها حرية المواطن في الاختيار على أساس البت بمصيره وحياته كفرد حقوقي. وما من شك في أن قضية تقرير المصير التي يمارسها الشعب هي من صلب المسألة الديمقراطية ما دامت الديمقراطية

هي الوسيلة الأكثر نجاعة لتطوير فرص الحياة وفسح المجال أمام الناس للمشاركة، إذ ما قيمة المشاركة إن لم تتعلق بالقرارات المصيرية التي تمس حياة ومستقبل الناس، بما في ذلك نمط معيشتهم وما يمتلكونه أو ما يريدون امتلاكه، وإن لم يمارسها المواطنون بشكل حر ومتساو للجميع دون تمييز. إن الديمقراطية لا تحتمل التفريط بأي من الحرية أو المساواة، أو وضع أحداهما في مواجهة الآخر، إذ أن منشأ المبدأين هو تمكين الناس من التمتع بحق المواطنة وحق تقرير المصير بمعناه الواسع بالتساوي، ويصعب تصور هذه الحقوق بدون تأمين حرية الاختيار.

إن تقديم تعريفات جوهرية شاملة للديمقراطية يجعلها أمراً صعب المنال، ومن ثم يقلل من زخم السعي لتحقيقها، ويجب النظر إلى الديمقراطية بواقعية أكبر، فهي ليست الحرية ولا المساواة، إنما هي تحقيق الحرية والمساواة، أي أنها ليست مثلاً أعلى بل سعي مستمر لبلوغ مستويات أرقى من هذا المثل الأعلى في إطاره السياسي؛ أي فيما يتعلق بمسألة السلطة؛ حيث تتحول الديمقراطية على مستوى الممارسة إلى هدف يمكن بلوغه(28). إلا أن ثمة تعريفات تقدم الديمقراطية بشكل إجراءات دستورية ومؤسسية، فإذا كان متعذراً الوصول لتعريف جامع مانع للديمقراطية فإنه يمكن وضعها في إطار مؤسسي يستند إلى الدستور والقانون.

2 - 3 الديمقراطية والإطار الدستوري

إن الجوانب الدستورية مثل وجود رئيس منتخب وحكومة مسئولة دستورياً وتخضع لرقابة وإشراف جسم تشريعي (برلمان)، لا تكفي بحد ذاتها لتحقيق الحالة الديمقراطية، "فالوعد الديمقراطي يتحقق في أجلى صوره عندما تكون قوة الأمة يقظى باستمرار وقادرة، إذا اقتضت الظروف، على فرض إرادتها بالفعل السلمي العام والمباشر"(29). أي أن الديمقراطية تقوم أساساً على وجود القوى الحية في المجتمع والتي لديها المصلحة والقدرة على الدفاع عن حقوقها، والإمساك بزمام مصيرها بنفسها. وإذا ما وجدت هذه القوى فإن الأساس الأهم للديمقراطية يتوفر وهو توازن القوة في المجتمع بين السلطة السياسية وبين القوى المجتمعية والسياسية، وتوازن القوة في السلطة ذاتها والذي يعكس التوازن الأول. أي أن مبادئ المساواة

والحرية والعدالة التي يستوعبها الإطار الدستوري والقانوني كقيم أساسية لا بد لها من قوى تكفل احترامها ومأسستها في الحياة العامة.

يعتبر الجانب الدستوري والمؤسسي من ممارسة الديمقراطية، وما يتعلق به من أسس ومبادئ حكم الأغلبية والتعددية الحزبية وترتيبات الانتخابات وسواها من الجوانب الدستورية والقانونية، يعتبر الجانب الأقل أهمية، بينما المستوى الأكثر أهمية لممارسة الديمقراطية هو الذي يتعلق "بضماناتها: أي بضمان عدم احتكار السلطة والاستبداد بها". ويمكن تلخيص هذه الضمانات في "مفهوم المراقبة والتوازنات *Checks and Balances* أو ما يمكن تسميته باللغة العربية "المدافَعة" أي التقييد المتبادل للقوة والسلطة الفعلية"(30). وهذا هو جوهر مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، والذي لا يكتسب أهمية من مجرد كونه مبدأً دستورياً بل من سياق الحالة السياسية والموقف الاجتماعي لجهة قيام تعددية حقيقية متجذرة تصون هذا المبدأ. وهذا لا يقلل من أهمية الإطار الدستوري والمؤسسي للديمقراطية، من حيث كونه يشكل آليات الممارسة العينية للديمقراطية في حيز الحكم وممارسة السلطة والحياة السياسية على أسس دستورية وقانونية واضحة تترجمها المؤسسة إلى قيم سياسية مباشرة.

لقد نشأت الديمقراطية الدستورية في كنف الدولة القومية، كنظام شامل للمجتمع، اتسم بوجود قوى اجتماعية سياسية منفتحة تأخذ بالمساواة السياسية ولا تستبعد التفاوت الاجتماعي. هذا النظام الذي يقوم على التعاقد الاجتماعي، ويخضع لسلطة القانون (الدستور) وتداول السلطة سلمياً عبر التفويض العام – أو الإدارة العامة، لم يتم التوصل إليه دفعة واحدة، فقد مر بمنعطفات وصراعات طويلة – ودامية أحياناً - وبانتكاسات شهدتها مراحل تطوره تاريخياً. ورغم وجود اتفاق عام بين علماء السياسة والاجتماع – السياسي بأن هذا النظام مرتبط بالمجتمع الصناعي الحديث، إلا أن ذلك لا يعني بأن كل عملية انتقال أو تحول في مجتمع تقود بالضرورة إلى هذا الشكل (النظام). فقد يفضي التحول إلى قيام أنظمة شمولية أو تسلطية، بل ربما فاشية أيضاً كما تشير الأدلة التاريخية. كما أن ارتباط هذا الشكل من الديمقراطية

بالمجتمعات الصناعية الحديثة يثير سؤال العدالة الاجتماعية في ظل النظام الديمقراطي الليبرالي، باعتبار أن ما يشهده هذا المجتمع من تفاوت اجتماعي/ طبقي هو حقيقة دفعت بالكثير من المفكرين للحديث عن الديمقراطية كنظام سياسي، وكنظام اجتماعي. فقد ميز المفكر *أليكسيس دي توكوفيل* *Alexis De Tocqueville* بين "الديمقراطية كنظام سياسي مؤلف من مؤسسات يكون الحكام من خلالها مسئولين تجاه الأغلبيات الناخبة، والديمقراطية كنظام اجتماعي تزول منه الهرمية الطبقية المعترف بها قانونياً"(31).

2 - 4 الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

إن مبدأ المساواة الذي تحمله الديمقراطية في مضمونها يتجاوز مفهومه الليبرالي السياسي إلى المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقوم على بناء إرادة المواطنة الفعالة للمشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية، وبما يجسد حق المواطن بالمشاركة في التنمية والتمتع بثمارها، "فالتجربة الديمقراطية تكون سليمة وشاملة وإنسانية بقدر ما تتمكن كنظام عام من إقامة توازن خلاق بين العدالة الاجتماعية والحرية، باعتبارهما عنصران لا يتجزأ أحدها عن الآخر"(32)، أي بين الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية دون تمييز أو إجحاف. وفي هذا السياق يرى جورج جقمان أن العلاقة بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لها منشأين: الأول عملي؛ إذ ثمة ارتباط بين التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة وبين عدم الاستقرار السياسي. فالديمقراطية ببعدها السياسي والمدني لا تستقيم بغياب مقومات اجتماعية واقتصادية. ولعل أبرز مثال على وجود هذا الارتباط هو "دولة الرفاه" *Welfare State* التي مثلت استخلاصاً لهذه العبرة. والثاني ذو صلة بأهداف النظام الديمقراطي؛ فالمساواة في الحقوق وأمام القانون لن تتم بوجود تفاوت كبير في الثراء، وينسحب ذلك على الإمكانية الفعلية للمشاركة والتأثير في القرار السياسي، حيث "يتأثر القرار السياسي بالنفوذ الاقتصادي، ويتحول النفوذ الاقتصادي إلى نفوذ سياسي"(33). وقد ركزت النظرية الاشتراكية للديمقراطية على الجوهر الاجتماعي، واعتبرت بأن الديمقراطية هي "حكم الطبقات المسحوقة المضطهدة كالعمال والفلاحين، في سبيل تحقيق المساواة الاجتماعية وإزالة الفروقات الطبقية"(34).

إن الديمقراطية تسير على ساقين هما الحرية والعدالة الاجتماعية، ولا تستقيم إلا بترابطهما وتلازمهما باعتبارهما قيمة إنسانية هي غاية بحد ذاتها وليست وسيلة؛ فالحرية هي "حق الإنسان في السعي لتحقيق أهدافه وغاياته المشروعة دون خوف وقمع (...) وتشمل حق الإنسان في التعبير عن نفسه، وحق التجمع، وحق التظيم وحق المعارضة، وحق المبادرة الشخصية والتنافس، وحق الاختلاف أو التعدد"(35). والعدالة الاجتماعية تتجسد "بضرورات التغلب على الفقر والبطالة الظاهرة، والمقنعة، وتخفيف الفروقات الطبقية والفئوية والجنسية، وتأمين الخدمات والضمانات الاجتماعية، والعمل وتكافؤ الفرص للجميع دون تمييز، فتتوفر المساواة أمام القانون، وتُزال الحواجز التي تمنع أو تحد من قدرة الناس على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية" (36).

2 - 5 الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية

إن الديمقراطية من أكثر القضايا إثارةً للجدل والاختلاف، سواء من حيث مقوماتها وعوامل انبثاقها، أومن حيث معناها التطبيقي؛ أي مكوناتها ومعاييرها وأشكالها المختلفة.ولا يقل عن ذلك الاختلاف بشأن القوى المحركة للعملية الديمقراطية، أو صاحبة المصلحة في تحقيقها. ويجد هذا الخلاف جذوره في مفهومين تاريخيين سادا حقل الاشتغال بالسياسة منذ عقود هما النموذج الرأسمالي الغربي (البرجوازي)، والنموذج الاشتراكي (الشيوعي).

انطلق هذين المفهومين من منطلقات تتعلق أساساً برؤية كل منها لتنظيم علاقات الإنتاج، أي النظام الاقتصادي الاجتماعي، وتجلياتها السياسية. ولأن النظريتين تعكسان تجربتين تاريخيتين تفاعلتا مع تطورات تتعلق ببيئتهما فإن العديد من الدراسات ترى بأنه كلتاهما لا تصلحان للأخذ بإحداها واقتباسها أو تعميمها على مجتمعات أخرى لها درجات مختلفة ومتباينة من التطور؛ إذ يوضح المفكر العربي سمير أمين هذه المسألة من خلال تناوله للمفهومين من الناحية النظرية ومن حيث التطبيق، كما يشرح المفكر العربي حليم بركات ذلك بتسليط الضوء على ما يعتور كلاهما من قصور نظري واختلال تطبيقي وأزمات مختلفة. كما يبين علي الدين هلال بشكل

خاص التحيز الطبقي للنظرية الديمقراطية الليبرالية، ويتناول هؤلاء المفكرون، إلى جانب الكاتب إسماعيل صبري عبدالله منطلقات النظرية الاشتراكية في الديمقراطية وأوجه قصورها.

2- 5 -1 المفهوم البرجوازي الغربي:

وفق هذا المفهوم تكاد الديمقراطية تكون "مرادفاً لمفهوم الحرية الفردية في المجتمع الرأسمالي، والمساواة القانونية للجميع ومبدأ عدم تدخل السلطة الحاكمة في ميادين الرأي والحياة الشخصية"(37)، وإلى جانب هذه الأسس الثلاث لا بد للديمقراطية من أدوات تنفيذ كالانتخابات وحرية تكوين الأحزاب وحرية الرأي والتعبير... الخ لكي يتسنى لأفراد المجتمع ممارستها. وقد طورت المجتمعات الأوروبية الرأسمالية وسائل تضمن ممارسة هذه المبادئ وأهمها إنشاء النظام السياسي الديمقراطي بمكوناته المختلفة وأهمها الاعتماد على مبدأ انتخاب مختلف عناصر السلطة التنفيذية والتشريعية، وتكريس مبدأ السلطة القانونية، والاعتراف بالحريات العامة وأولها حرية تكوين التنظيمات المختلفة(38).

يبرر سمير أمين عدم صلاحية هذا المفهوم البرجوازي من زاوية عدم توفر العناصر المكونة له في واقع المجتمعات غير الغربية وتحديداً في بلدان العالم العربي؛ حيث تتوفر درجة من الحرية الاقتصادية في سياق غياب المساواة والحرية وانعدام العدالة الاجتماعية. فبالرغم من التغيرات التي أدخلتها بعض الأنظمة العربية في مجال المشاركة والحريات السياسية إلا أنها بقيت محدودة ومسيطر عليها من أعلى، والأهم من ذلك أن مفهوم "قداسة المجتمع المدني" بقي غائباً في العالم العربي. وينوه أمين إلى أن المسألة الرئيسية تبقى في الاختلافات بين التجربة التاريخية التي أنتجت الديمقراطية البرجوازية وبين الظروف التاريخية التي تطورت في سياقها المجتمعات العربية والتي تجعل من اقتباس التجربة الديمقراطية البرجوازية الرأسمالية أمراً يعوزه التحليل التاريخي السليم.

لقد اكتسب مفهوم الديمقراطية الليبرالية قوة دفع كبيرة إثر انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، مما ترك انطباعاً قوياً في الدول الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عدد غير قليل من دول العالم بما فيها العالم العربي، بأن

الديمقراطية الليبرالية، ومن ورائها الرأسمالية قد حققت انتصارها النهائي على الاشتراكية والشيوعية، وبأن النظام الرأسمالي كان على صواب "الأمر الذي عزز من توجهات الديمقراطية الليبرالية لتعميم نموذجها الخاص في سياق حقبة جديدة في منظومة العلاقات الدولية عنوانها العولمة"(39). ويقدم حليم بركات العديد من الأدلة على أن الانطباع سابق الذكر لا يصمد أمام حقائق ممارسات الديمقراطية الليبرالية في موطنها الأصلي (العالم الغربي)، حيث تعيش هذه الديمقراطية أزماتها الخاصة والنابعة من غياب العدالة الاجتماعية والمساواة، وبالتالي غياب الحرية والديمقراطية بمعناها الشامل(40).

2- 5 - 2 المفهوم الاشتراكي للديمقراطية:

كشف ماركس عن الارتباط الوثيق بين الديمقراطية الليبرالية وبين نمط الإنتاج الرأسمالي، مبيناً بأن الديمقراطية ليست مبدأً مطلقاً بل نسبياً، فقد أوضح ماركس "المضمون الطبقي للديمقراطية البرجوازية، وكذلك حدودها ونواقصها بالنسبة إلى الجماهير الكادحة"، لكنه اعتبر هذه الديمقراطية حقيقةً هامةً وتقدماً في تاريخ الإنسانية، وبالتالي فإن النظام الاشتراكي برأيه سوف يحترم الحقوق الديمقراطية ويسعى لتعميقها وتطويرها من خلال إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فهذه الملكية هي التي تفرغ الديمقراطية من مضمونها. وقد ركزت تحليلات ماركس في نقد الديمقراطية البرجوازية على مسألة حق المجتمعات في تقرير مصيرها بحرية، الأمر الذي لا يتوفر في المجتمع الطبقي الرأسمالي، وتناول ماركس هذه القضية من خلال مفهوم الاغتراب (الاستلاب) الذي يتسم به نمط الإنتاج الرأسمالي؛ فالمجتمع البرجوازي الرأسمالي يخضع لقوانين السوق التي تبدو كقوة خارجة عن إرادة المجتمع، بالتالي فإن الهدف من إلغاء الطبقية هو ليس فحسب تحقيق المساواة بل أعمق من ذلك تحقيق سيطرة المجتمع على مصيره(41). وقد عارض ماركس الديمقراطية – الليبرالية الرأسمالية في عصره، بفعل ما تلحقه من تفسخ في نسيج المجتمع، حيث رأى أن "الحياة الاجتماعية المدنية تفككت إلى أفراد مستقلين منشغلين بأنفسهم ومتحررين من مسؤولياتهم الاجتماعية، فتركوا مندفعين على هواهم كالحيوانات البرية في غابة الرأسمالية"(42).

تقدم الاشتراكية نموذجاً بديلاً للنموذج الديمقراطي – الليبرالي ينطلق من نظرة إنسانية قوامها الخلاص مما يعانيه الإنسان بفعل "جشع الاستغلال الطبقي، وغياب تكافؤ الفرص، والعدالة في توزيع الثروة، والتسلط الذي يمارس على العمال والفلاحين وغيرهم من الطبقات المقهورة والمسحوقة". ولم تقف الماركسية عند حدود التبشير النظري بل قدمت "حركة منهجية ثورية قامت على أساسها أنظمة كبرى في العصر الحديث"، ومثلت "حلماً إنسانياً بتحول المجتمع تحولاً جذرياً من مجتمع طبقي إلى مجتمع اشتراكي تسوده قيم العدالة والمساواة بل والحرية في أعمق معانيها"(43).

هذه الرؤية لم تترجمها الدولة الاشتراكية، فماركس أراد إقامة الديمقراطية الإنسانية، بينما أنشأت الدولة الاشتراكية نظاماً فقد فيه الإنسان حرياته وحقوقه، و"ركزت همها على بناء الدولة المنيعة على حساب الإنسان والقضية"، فاحتلت الدولة كل مساحات النشاط الإنساني في المجتمع فتحولت مهمة إقامة دكتاتورية البروليتاريا إلى " إقامة دكتاتورية الدولة البيروقراطية المركزية قبل كل شيء"(44). إن نموذج الديمقراطية الذي دعا إليه ماركس يقوم على الدعوة إلى تجاوز الانقسام بين الدولة والمجتمع المدني، وذلك " بالتغلب على الانفصام بين مصالح الأفراد الأنانية في المجتمع المدني والصفة الاجتماعية للحياة السياسية"، وهذا يتم عبر آلية الانتخابات العامة الشاملة(45)، لكن هذا النموذج استبدله لينين بنموذج أقرب إلى الفهم النخبوي الفوقي للديمقراطية الذي سماه لينين " النموذج الريادي" الذي أفضى إلى الأحادية الحزبية وبقرطة الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة السوفييتية. ويقوم النموذج على ضرورة " ممارسة القوة السياسية من قبل الرواد الذين يعرفون ماذا يجب عمله لإنقاذ المجتمع"، وما هؤلاء الرواد سوى الحزب الشيوعي الذي " سيقود الشعب في مهمة تحقيق الاشتراكية"(46).

يلاحظ أن الديمقراطية كمفهوم، وكنموذج يجسده تدور أساساً حول الصراع السياسي الاجتماعي، وتنظيم علاقات القوة وتوزيع القيم في المجتمع؛ أي أنها ديناميكيات التغيير السياسي، وضبط إيقاع العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد، مما يجعل من دور المجتمع الحديث، إذا ما جرى تنظيمه وتبلورت قواه الجتماعية السياسية عاملاً هاماً في دراسة الديمقراطية.

(3)

الديمقراطية والمجتمع المدني

يرتبط بمفهوم الديمقراطية مفهوم آخر لا يقل عنه تعقيداً وتعلقاً بالبنية الكلية للمجتمع، وبخاصة بنية الحكم وأسلوب ممارسة السلطة، هو مفهوم المجتمع المدني؛ فالديمقراطية هي بالدرجة الأولى بحث في السياسة، أي بعلاقة الفرد والمجتمع بالدولة، وعلاقة قوى المجتمع ببعضها، في إطار نسق النظام السياسي الذي يسود المجتمع.

إن المسألة الأساسية في تناول مفهوم المجتمع المدني هي في التركيز على الإضاءات النظرية التي تمكننا من الإفادة منه في تحليل التغير الاجتماعي – السياسي في الدولة الحديثة، أي على جدوى استخدامه في دراسة التغيير السياسي في إطار الدولة والنظام السياسي القائم، وليس على التعريفات الإجرائية للمفهوم ذاته، على الرغم أنه سيتم تناولها في سياق البحث.

3 - 1 مفهوم المجتمع المدني والدولة

اختلط مفهوم المجتمع المدني، في استخداماته الراهنة مع مفاهيم الديمقراطية والحيز الخاص والمجتمع السياسي، كما امتزج بدوافع أيديولوجية وأجندات سياسية مختلفة الأهداف ترافقت مع بروز توجهات جديدة في فهم دور الدولة القومية (الوطنية) ووظائفها؛ حيث تزداد الانتقادات الموجهة للدور الضخم الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، وضرورة العمل على " تنحيف " الدولة ورفع يدها عن الاقتصاد لمنفعة استراتيجيات الانفتاح والخصخصة، واعتماد اقتصاد السوق بدلاً من الاقتصاد الموجه، وبما يقوي القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتعدد الآراء حول مفهوم المجتمع المدني ومكوناته، وقد ارتبط شيوع المفهوم في العقدين الأخيرين بانهيار الدول الاشتراكية وبروز أجندة الليبرالية الجديدة عالمياً، والتي تركز على ضرورة تقليص دور الدولة مقابل تقوية المجتمع المدني؛ أي وضع الدولة بمواجهة المجتمع المدني، وتواجه هذه الرؤية بانتقادات كثيرة "باعتبار أنه لا يمكن أن يتأسس المجتمع المدني إلا في ظل الإطار القانوني الذي تضعه الدولة"(47)، و ليست كل مواجهة بين المجتمع والدولة هي تقدمية بالضرورة؛ إذ أنها يمكن أن تقود إلى نكوصه باتجاه

القوميات والإثنيات والانتماءات العرقية(48)، مما يشير إلى أن تقديم تعريف للمجتمع المدني يقتصر على مقابلته مع الدولة يهدد نسيج المجتمع والدولة بالتفكك. وبالرغم أن المجتمع المدني لا يقوم خارج دائرة الإقصاء المتبادل مع الدولة، لكن الإقصاء لا يعادل النفي بل هو صراع يرمي إلى الهيمنة (إذا استعرنا مفهوم غرامشي) على المساحة أو الحيز الذي إذا هيمنت عليه الدولة فليس ثمة ما يحول دون تحولها إلى سلطة شمولية، وبأحسن الأحوال سلطة أوليجاركية.

هناك ترابط ابتدائي بين الدولة والمجتمع المدني في أساس منشأ الدولة الحديثة التي يقوم نظامها السياسي الاجتماعي على هذا الشكل أو ذاك من معادلة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، وهذه الصيغة لم تكن قائمةً في الدولة ما قبل الحديثة. وإذا ما غيبت الدولة عند الحديث عن المجتمع المدني، أو قدمت باعتبارها إطاراً رخواً من شأنه فحسب ضمان الإطار القانوني لاقتصاد مفتوح تماماً، فإن صيغ ما قبل الحداثة هي التي ستحل محل البنى الكلية للمجتمع والتي تعد الدولة من أعمدتها. بمعنى آخر سيصار إلى تفكيك الدولة وبالتالي الوحدة الاجتماعية للأمة (الشعب) مما سيمنع قيام المجتمع المدني.

رغم شيوع مفهوم المجتمع المدني إلا أن هناك خلط نظري في تأصيله ينعكس على شكل انتقائية في التحديد، والقبول السريع لمضمونه النظري دونما تمحيص. ويرى ثامرالخزرجي أنه ينبغي التخاص من هذه الاختلاطات عند تناول المفهوم وأحدها هو" اختلاط يجعل المجتمع رصيداً لقيم الحرية والتحرر ويضعه في موضع النقيض مع السلطة والدولة"، أما الاختلاط الثاني فينبع من " مطابقة مفهوم المجتمع المدني على مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية، مقابل الشأن العام والدولة التي تهتم بالأمور الوطنية"، والاختلاط الثالث ناجم عن وضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي، أي توظيف مفهوم المجتمع المدني سياسياً في وجه الحركات التي توصف بالتقليدية، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقاً للتنظيمات والبنى الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات نسائية، ويستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بنى المجتمع القديم الدينية والقبلية والجهوية. (49).

هناك نتائج هامة تترتب على هذه الاختلاطات؛ فالقول بأن المجتمع المدني هو رصيد الحرية مقابل الدولة يفضي إلى اعتبار الدولة بحالة تخارج مع المجتمع المدني، وفوق ذلك فإنه يؤسس للقول بتخارج آخر لا يقل خطورة عن الأول وهو تخارج الدولة والحرية؛ أي القول بعدم إمكان تبلور قيم الحرية في الدولة، إي في الحياة السياسية، وبالتالي البحث عن الحرية خارج إطار الدولة والسياسة، وتحويل قضية المجتمع المدني إلى مفهوم فوق السياسة والصراع الاجتماعي الذي يصوغ معادلة العلاقة بين المجتمع والدولة. ويقود الاختلاط الثاني إلى الأخذ بفهم الليبرالية الجديدة لمفهوم الحرية الفردية والمستند على إعفاء الدولة من وظائفها الاجتماعية، من جهة، ومن جهة ثانية تفريغ مفهوم المجتمع المدني من مضمونه كحيز واسع يتوسط بين الدولة والفرد كمواطن. أما بشأن الاختلاط الثالث المتعلق بمقابلة المجتمع المدني مع المجتمع الأهلي لجهة تعارضهما، والذي يعتبر الخزرجي أن هدفه إقصاء التنظيمات التقليدية (الجمعية والعضوية) عن ساحة المجتمع المدني لأسباب سياسية فإن الأصل في التمييز بين النوعين من التنظيمات مرتبط ببناء الدولة الحديثة ولا يجوز تناوله خارج هذا السياق، وبالتالي فإن التنظيمات الحديثة هي ما يشكل المجتمع المدني ليس في مواجهة التنظيمات التقليدية بل في مساحة الاستقلال النسبي والتمايز عن الدولة.

3 - 2 مفاهيم متعددة للمجتمع المدني

عبر مفهوم المجتمع المدني عن ظواهر ومدلولات مختلفة في تاريخ تطور الفكر السياسي؛ فهو ليس مفهوماً جديداً في حقل البحث السياسي، بل أعيد تناوله بكثافة في العقدين الأخيرين، وغالباً بطريقة سلخته عن الإطار النظري والتاريخي الأوروبي الذي نشأ وترعرع فيه، كما جاءت الليبرالية الجديدة بمفهوم شاع استخدامه ويعتبر المجتمع المدني " المساحة بين العائلة والدولة والتي يحدد ويختار فيها الأفراد الأشكال التعاقدية المختلفة بينهم وبين الآخرين للوصول إلى أهداف يتم الاتفاق عليها بمعزل وبعيداً عن تدخل الدولة"(50).

لقد عبر المفهوم أساساً عن معان مختلفة مرتبطة بتطور تجربة الدولة القومية الحديثة في أوروبا بعلاقتها مع المجتمع والفرد؛ أي مع تطور العملية الديمقراطية والنظام السياسي، وقد

كان في كل مرة يتعلق بالإنسان كفرد، والمجتمع كعلاقة تبادلية (اجتماعية) بين الأفراد، وبالدولة التي تتميز عن كليهما، أي أنه كان انعكاساً لتطور هذه العلاقات وليس فوقها. وهكذا فإن مفهوم المجتمع المدني ينطوي تحت واقع اجتماعي سياسي معين، ولا يجوز وضع هذا الواقع تحت المجتمع المدني كتعريف عام مسقط على الواقع(51)، أي أن المجتمع المدني في جوهره، هو عملية الفرز التي تعيد إنتاج الوحدة الاجتماعية - السياسية على أساس مستوى تطور العلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة. ويؤكد جورج جقمان على العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع باعتبارها هي التي تصوغ المفهوم، فيعرف المجتمع المدني بالقول أن "...المجتمع المدني بحكم التعريف هو الحيز الذي يكون فيه الفرد فاعلاً اجتماعياً خارج نطاق الدولة، ويضم كل الهيئات المنظمة ضمن المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وأطر تمثيلية وحركة طلابية ولجان المرأة بما في ذلك المؤسسات الأهلية"(52).

3- 2- 1 تعريفات متعددة و متباينة في الأدبيات العربية

تبرز في الأدبيات العربية التي تتناول هذا المفهوم تباينات عديدة حول محتواه ومدلولاته ومكوناته وعناصره، ونجد في هذا السياق أن الأدبيات العربية تستخدم تعريفات قدمها المفكرون الغربيون لمفهوم المجتمع المدني، ويمكن ملاحظة أن غالبية هذه الأدبيات تركز على جانبين؛ الأول: عناصر ومكونات المجتمع المدني، وما يمكن اعتباره من المجتمع المدني، وما لا يدخل في حيزه، والثاني مساواة المجتمع المدني بالديمقراطية، إذ يبدو أن ثمة اختلاط بين المفهومين لجهة اعتبار المجتمع المدني هو الديمقراطية، أو الخلط بين عناصرهما بمعزل عن بنية الدولة والمجتمع. وهناك بعض الدراسات التي تتناول المفهوم في سياق تشكله التاريخي ومدلولاته المعاصرة في ضوء تحليل عمليات التطور الاجتماعي الاقتصادي و السياسي للدولة.

ومن التعريفات العامة المبهمة للمفهوم ما يقدمه زياد أبو عمرو الذي اعتبر أن مفهوم المجتمع المدني" يدور حول تفسير عملية المشاركة الجماعية الطوعية المكتسبة والمنظمة في المجال العام "(53). وقد عرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني – حسب عناصره -على أنه " عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية،

وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط "(54). ويلاحظ أن سعد الدين إبراهيم استثنى التنظيمات التقليدية في المجتمع من هذا التعريف، حيث تكون عضوية الفرد فيها عضوية إجبارية. كذلك لا يشتمل تعريفه على التنظيمات التي تقوم على الدين أو الطائفية أو العرقية. أما برهان غليون فلا يستثني التنظيمات العضوية من تركيبة المجتمع المدني حيث يقول "إن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافية، والأخلاق والتقاليد، كلها في ميدان المجتمع المدني "(55). ويحذو ثامر الخزرجي حذو برهان غليون فيعتبر أنه يمكن تحديد التنظيم الاجتماعي المسمى المجتمع المدني في العصر الحديث، بكل الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والأخلاق والعادات والتقاليد(56). ولا يرى عزمي بشارة أن التنظيمات الإرثية هي من المجتمع المدني، فرغم درجة ما تتمتع به من استقلالية عن أجهزة الدولة فإن حقيقة وجود نوع من التسيير الذاتي للأطر العضوية لا يعبر بحد ذاته عن وجود مجتمع مدني يتحرك بشكل مستقل عن الدولة، فهذا قد لا يعني سوى التخارج بين الدولة والديمقراطية. أي أن المجتمع المدني يقوم على الفصل بين الوظائف (وظائف الدولة ووظائف المجتمع)، لكنه يقوم كذلك على الفصل بين الحيز العام والحيز الخاص الفردي؛ فالمجتمع المدني ليس وحدة عضوية تتحرك بشكل مستقل، ويكتسب الفرد حقوقه من الإنتماء إليها، لأن الفرد بحد ذاته في المجتمع المدني هو حيز خاص، ووحدة مستقلة كذات حقوقية تجسد معنى المواطنة. إن أساس الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني يقوم على الطوعية التي يمارسها أفراد حقوقيون، يتمتعون بالحرية والحقوق المرتبطة بالمواطنة، ولا يجوز الخلط بين هذا البعد وبين كون الفرد في الجماعة العضوية هو فرد (شخص منفرد) لا ذات حقوقية (57).

3 - 2- 2 علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية

ما دامت الديمقراطية قد ارتبطت بنشوء الدولة الحديثة التي تبلورت وتطورت مع ولادة ونمو واتساع النظام البرجوازي الرأسمالي، فإن البحث عن التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى التاريخي لا بد أن يعود إلى جذور بناء الدولة القومية البرجوازية الرأسمالية

وتطورها، وتعكس بعض التعريفات التي قدمها علماء السياسة والمنظرون الغربيون هذه المسألة: فقد اعتبر *توماس هوبز* أن المفهوم لم يكن منفصلا عن الدولة، بل تعبيرا عن انتقال الحكم من السماء إلى الأرض ؛ أي من الحكم " بالحق الإلهي"، إلى الحكم بمقتضى العقد الاجتماعي في إطار تصور حكم ديكتاتوري لا ينفصل فيه المجتمع المدني عن المجتمع السياسي.أي أن فكرة التمايز بين المجتمع المدني والدولة، وتوسط المجتمع المدني بين المواطن والدولة لم تكن قائمة، كما أن فكرة المواطنة والديمقراطية، بشكلها الليبرالي لم تكن قد ولدت بعد، بل إن الليبرالية المحافظة كانت لا تزال تأخذ موقفاً مناهضاً للديمقراطية. إن فكرة أو مفهوم التوسط: توسط المجتمع المدني بين المواطن والدولة جاء به كل من *مونتسكيو و توكوفيل*، حيث اعتبرا أن المجتمع المدني هو وسيط يوازن الدولة ويحد من تأثيرها المباشر على الأفراد والمجتمع(58).

إن التوسط باعتباره الوظيفة الرئيسية للمجتمع المدني قد ارتبط بقيم مدنية تستند إلى تقبل الاختلاف والحرية والتنوع (التعددية بمعناها الواسع)، حيث يعرف *A.R.Norton* المجتمع المدني بأنه، من بين أمور أخرى، " حالة من المدنية *Civility* يتكون المجتمع في غيابها من فئات متصارعة "(59). وقد أسهم المفكر الإيطالي *غرامشي* إسهاماً كبيراً في تطوير مفهوم المجتمع المدني من خلال نقاشه لكيفية وصول الأحزاب الاشتراكية والشيوعية إلى السلطة في البلدان والمجتمعات ذات التقاليد البرجوازية دون اللجوء إلى الانقلاب الثوري، وبما يتلاءم مع معطيات المجتمع الغربي الليبرالي؛ أي في إطار سلمي يعتمد على الإرادة والفعل الثقافي من أجل فرض هيمنة ثقافية/ أيديولوجية تتصدى لهيمنة الدولة والمجتمع المدني المرتبط بالسلطة(60)، واعتبر غرامشي أن المجتمع المدني جزء من البنية الفوقية وهي عبارة عن جزئين: مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول تحقيق الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني (الدولة أو النظام السياسي) هي السيطرة أو الإكراه(61).

لقد تطور هذا الإرث المفاهيمي مع تطور الديمقراطية الليبرالية ذاتها، ومع التغيرات الكبيرة التي شهدتها الدولة البرجوازية الرأسمالية من حيث نظمها السياسية و استراتيجياتها

الاقتصادية ومقدار تدخلها في الحياة العامة، وتأسس عليه مقاربات نظرية راهنة للديمقراطية وبناء المجتمع المدني. حيث شهدت العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية العديد من التمفصلات التي أفضت إلى مفهوم المجتمع المدني كوعي تشكل تاريخياً من خلال تفاعلات اجتماعية- اقتصادية- سياسية(62) جسدت مراحل تطور مفهوم الديمقراطية الليبرالية ذاته والصراعات الاجتماعية والسياسية التي صاحبت هذا التطور وصاغت أشكاله وصولاً إلى شكله المعاصر الذي نراه اليوم، والذي يشكل نسقاً واحداً يجسد هيمنة النظام الرأسمالي في شكله الحالي على الدولة والمجتمع والنظام السياسي.

إن محاولة "نسخ النتيجة النهائية [لمفهوم اللمجتمع المدني] دون مركبات المفهوم الأخرى (...) يعني التراجع عن، أو الالتفاف حول الطريق المؤدية إلى المجتمع المدني والتي يجب أن تمر بالديمقراطية وحقوق المواطن"(63). فبدون الوصول إلى صيغة ملائمة تكفل التمايز والاستقلالية النسبية للمجتمع والبنى المجتمعية عن الدولة ومؤسساتها، وبما يوجد مساحة كافية لوجود بنية حية تحول دون تغول الدولة على المجتمع فإن فرصة تحول الدولة إلى نظام شمولي أو ديكتاتوري تزداد. ولكي يمكن جعل قوة الدولة في حالة توازن مع المجتمع فإن آليات عمل الدولة يجب أن تتمايز عن آليات عمل الاقتصاد لمنع تمركز الثروة والاستئثار بالفائض الاقتصادي من قبلها. ومقابل الدولة والمجتمع والاقتصاد فإن تبلور مفهوم المواطنة الذي تطور مع مبادئ الحرية والمساواة هو حيز آخر تماماً تتجسد فيه الحرية الفردية كمبدأ أساسي ملازم للحرية الاقتصادية التي تكون مفاهيم التمييز بين الدولة والاقتصاد. والاقتصاد يتمايز كذلك عن آليات عمل وأهداف المؤسسات المجتمعية طالما أنه أساساً اقتصاد حر مبني على السوق والملكية الفردية والمنافسة.

إن المجتمع المدني المتشكل في مساحات التمايز بين الدولة والفرد والاقتصاد والمجتمع هو البنى الطوعية الحرة غير الإرثية (العضوية) الذي يضم أفراداً أحراراً مواطنين، وهذا المجتمع تربطه بالدولة علاقة تعاقد تصوغها الديمقراطية الليبرالية التمثيلية التي تقنن المشاركة السياسية في إطار من النسبية والمشاركة غير النشطة في صنع القرار.هذا هو النسق الذي أنتج

صيغة الديمقراطية الليبرالية والمجتمع المدني بشكلها الراهن في المجتمع البرجوازي الرأسمالي، وقد كان ذلك كله نتاج عمليات صراع سياسي اجتماعي يدور حول الدولة والحكم، أي أنه صراع سياسي بالدرجة الأولى.

وربما كان تطور المفهوم كما أشرنا أعلاه هو الذي دفع العديدين لاعتبار أن هناك علاقة شبه عضوية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، حيث يعتبر سعد الدين إبراهيم أن منظمات المجتمع المدني هي بمثابة " شرايين الديمقراطية وقنواتها"، التي يتعود الأفراد من خلالها على العمل العام " من خلال تنظيمات فئوية " تحد من سلطة جفوة الدولة اتجاه مواطنيها، وتسهم في حماية مصالحهم، لذا تحرص الأنظمة على الحيلولة دون تشكيل هذه المنظمات، والسيطرة على القائمة منها(64). ويعتبر محمد عبد الجابري أن المجتمع المدني هو " المجتمع الذي تنتظم العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية (..) ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (..) إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسة بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات "(65)، وهذا نموذج آخر للخلط بين المجتمع المدني والديمقراطية، كما يشير جورج جقمان، والسبب هو أن المجتمع المدني " يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة " أي أن النقابات والجمعيات والأحزاب والاتحادات هي جزء من هذا الحيز، بينما يشكل البرلمان والقضاء عنصرين من عناصر الدولة، وجودهما شرط من شروط وجود المجتمع المدني، لكنهما ليسا من مكوناته"(66).

خلاصة

نخلص من كل ما سبق أن للديمقراطية معنيان رئيسيان:

أولاً: تشير الديمقراطية إلى مجموعة القيم المدنية، أو نظام القيم المرتبط بفكرة الحرية، والذي جعل من الحرية قيمةً محورية بالنسبة للفرد والجماعة، ومن الدفاع عنها وتنميتها مصدر المشروعية المدنية لتأسيس نظام سياسي يترجم هذه الحرية إلى ممارسة سياسية. وقد ولد مفهوم

الحريات السياسية التي تتعلق بوجود الفرد وعلاقاته بالمجتمع، وعلاقة كل منها بالدولة والنظام السياسي، على أساس أن الجماعة في علاقتها مع الدولة هي جماعة مدنية تشكل مجتمعاً مدنياً له درجة من الاستقلالية في علاقته بالدولة، ومن منطلق التعامل مع الفرد كشخص حقوقي يتمتع بكامل حرياته في إطار مفهوم المواطنة. وهذه العلاقة هي أساس وشرط قيام السلطة السياسية ذاتها في النظام الديمقراطي.

ثانياً: إن مفهوم الحرية لم يكن ليستقيم دون كفالة مساواة المواطنين جميعاً في ممارسة الحرية، فنشأ النظام السياسي الذي استلهم فكرة الحرية ليضمن ممارستها في إطار المساواة، وليحول هذه القيم المدنية إلى قيم سياسية. فبدون وجود منظومة للقيم المدنية تستند إلى قيمة الحرية والمساواة فإن ثمة شك أن لا يجنح الحكم أو ممارسة السلطة إلى الشمولية والتسلط. بهذا المعنى فإن النظام الديمقراطي لا ينشئ الحريات ولكنه يكفلها ويضمن ممارستها وحمايتها، وما ينشئ الحريات هو تبلور قيم مدنية وقوى اجتماعية سياسية في سياق عمليات تحول في بنى المجتمع المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية).فالحرية والمساواة تنشأ في المجتمع كقيم ترسخ في الوعي والعلاقات الاجتماعية، والنظام الديمقراطي بدوره يدفع بهذه القيم في الحياة السياسية والمؤسسية إلى مراحل أكثر تقدماً من خلال تأثيره المستمر وتفاعله الدائم مع بنى المجتمع، حيث يشكل نظام الحكم (المستند إلى مبدأ التمثيل والمشاركة السياسية والتعددية، وتداول السلطة ومبدأ " المدافعة ") البعد الإجرائي والتاريخي لإعادة بناء السلطة من زاوية احترام وتجسيد مبادئ الحرية والمساواة، على أساس حقوق المواطنة وفي مقدمتها الحق بتقرير المصير واختيار نوعية الحياة والنظام السياسي الاجتماعي والمستقبل الذي ترومه غالبية الناس، والذي يقوم على اكتساب السلطة طابعاً مدنياً، وهذا بدوره لا يتأتى إلا في سياق نهوض مجتمع مدني يتمتع باستقلالية نسبية عن بنى الدولة والسلطة والسوق، وعن الحيز الخاص، ويشكل حيزاً لتجسيد حقوق المواطنة، ويحول دون انقضاض الدولة على المجتمع.

لكن من الملاحظ أن إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني جاءت في سياق خطاب سياسي عالمي جديد مرافق للعولمة، ومستند إلى التغيرات الكبيرة التي شهدتها العديد من دول العالم في عقدي

السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لجهة التحول الديمقراطي، وإلى التحولات الحادة التي مرت بها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. وهذا يعني أمرين: الأول أن المفهوم مرتبط بقوة بالدولة وبنظام الحكم، وهو ارتباط قديم قدم العملية الديمقراطية ذاتها، وانبثاقها من رحم الدولة الرأسمالية الحديثة، ولا مجال لنقاش المفهوم خارج هذا الإطار، إطار السياسة وعلاقات القوة في المجتمع، التي تنتج شكلاً معيناً من النظم السياسية الاجتماعية؛ والثاني أن دفع مفهوم إلى بؤرة الخطاب السياسي والديمقراطي العالمي بقدر ما يعطي للمفهوم قوةً معنوية وسياسية بقدر ما يتطلب إدراك أن العوامل الخارجية (الدولية والإقليمية) تلعب دوراً متعاظماً في صياغة الخيارات السياسية للدولة الحديثة في العالم الثالث، في ضوء أولويات النظام العالمي الجديد. وفهم محركات هذا الدور ارتباطاً بالتصورات الجديدة لدور ووظائف الدولة الحديثة.

إن المسألة الهامة فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني لا تكمن في تباين الآراء حول مكوناته وعناصره، بل في فهم الوظيفة أو الوظائف التي يحققها المجتمع المدني في عمليات بناء الدولة والنظام السياسي والتحول الديمقراطي؛ أي مدى جدوى استخدام المفهوم في تفسير وفهم عمليات التغيير السياسي، وجدوى الاستناد إليه في بلورة مقاربة نظرية تخدم عملية التحول الديمقراطي. بهذا المعنى فإن المجتمع المدني ليس هو جوهر الديمقراطية، كما أنه ليس شرطاً للنهوض بمهام التحول الديمقراطي، بل إنه يعبر عن شكل أساسي لنضال المجتمع المنظم بالمعنى الحديث للتنظيم (المرتبط بنشوء الدولة الحديثة)، بهدف بناء الديمقراطية. وهذه العملية النضالية هي عملية سياسية قبل أي شيء آخر، ذات صلة حميمة ببنية الدولة الحديثة ومسارات تغيرها.

هوامش الفصل الأول

(1) حسين،عادل. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت-لبنان، تشرين ثاني 1984. ص 199

(2) المصدر السابق. ص 200- ص 202

(3) المصدر السابق ص 202

(4) د. بركات، حليم. **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**: **في سبيل إغناء التجربة العربية**. ط 1 ،مواطن، آذار 1995. رام الله. ص 12

(5) المصدر السابق ص 13

(6) محمد عارف، نصر. **التنمية من منظور متجدد**. مركز الدراسات السياسية والاسترتيجية، الأهرام. القاهرة 2002. ص 17

(7) المصدر السابق ص 21

(8) صبري عبدالله، إسماعيل. في، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العربي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1. بيروت1997. ص36

(9) محمد عارف، نصر. مصدر سابق. ص 53

(10) المصدر السابق. ص54

(11) محمد عارف، نصر. *العقوبات والمعونات: دراسة في عملية إعاقة التنمية*. **مجلة السياسة الدولية**، ع 139،كانون الأول 2002. ص32

(12) وهبان، أحمد. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. قسم العلوم السياسية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر 2000. ص12

(13) محمد عارف، نصر. العقوبات والمعونات. مصدر سابق. ص32

(14) المصدر السابق، نفس الصفحة

(15) حسين، عادل. مصدر سابق ص 23

(16) المصدر السابق. ص 24

(17) محمد عارف، نصر. التنمية من منظور. مصدر سابق ص 34

(18) المصدر السابق. نفس الصفحة

(19) وهبان، أحمد. مصدر سابق ص 14

(20) بركات، حليم. مصدر سابق ص 43

(21) المصدر السابق. عن، **السيد الزيات: التنمية السياسية**. ص 150- 159

(22) بركات، حليم. مصدر سابق. ص11

(23) المصدر السابق ص 17 – ص18

(24) حمد رشيد، عبد الوهاب. **المجتمع المدني والديمقراطية**. مقالة على موقع الحوار المتمدن عدد 729.
rezgar.com/depate/print.art.asp?t=oalaid=14251dacs.30-1-2004. p1-3

(25) المصدر السابق ص 3

(26) هلال، علي الدين. في، أزمة الديمقراطية في الوطن...مصدر سابق ص 36 -37

(27) جعيط، هشام. في، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مصدر سابق ص52

(28) المصدر السابق نفس الصفحة

(29) هيكل، محمد حسنين. في، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1 1997 مواطن رام اله ص 12

(30) بشارة، عزمي و سيد سعيد، محمد. في، إشكاليات تعثر التحول. مصدر سابق ص2

(31) بركات، حليم. مصدر سابق ص 23

(32) المصدر السابق 11

(33) جقمان، جورج. في، حليم بركات: **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.** مصدر سابق .ص 7- ص 8

(34) بركات، حليم. مصدر سابق ص 23

(35) المصدر السابق ص 30

(36) المصدر السابق ص 30

(37) أمين، سمير. في، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مصدر سابق. ص 307

(38) المصدر السابق ص 309

(39) هلال، علي الدين، مصدر سابق. ص38

(40) بركات، حليم. مصدر سابق. ص 37

(41) أنظر، بركات حليم. ص 37 – 38. إحصائيات ومعطيات حول معدلات الفقر ومؤشرات الفروق المعيشية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول بركات: "لم تتمكن الولايات المتحدة فعلاً أن تتغلب على الفقر والعنصرية والقمع السياسي... رغم التقدم الاقتصادي الذي حققته...، إلا أن الفجوات بين الطبقات تزداد اتساعاً وتبقى نسبة الفقر عالية جداً". ويرى بركات بأن الحرية لن تتحقق في ظل غياب العدالة الاجتماعية، ويلاحظ بركات أن ف "القمع السياسي يحدث في أمريكا أيضاً، وثمة كتابات عنه ظلت حتى الآن ضيقة الانتشار برغم أهميتها ودقتها العلمية، وتقديمها الأدلة القاطعة من الحياة اليومية". وتتجلى أزمة الديمقراطية الرأسمالية في عدد من المؤشرات ذات الصلة المباشرة بمعايير الديمقراطية الليبرالية ذاتها، والتي من أبرزها: تدني نسبة المشاركة في الانتخابات العامة، وانتخاب المرشحين على أساس صورتهم في الإعلام وليس على أساس مواقفهم، وتضاؤل الفوارق بين الحزبين المتصارعين [الجمهوري والديمقراطي في أمريكا] مع غياب شبه تام للمرشحين المستقلين وأحزاب اليسار أو يسار الوسط". (بركات، حليم. مصدر سابق.. ص 40 – ص41

(42) المصدر السابق ص70 – ص72

(43) المصدر السابق ص73

(44) أمين، سمير. مصدر سابق. ص314

(45) بركات، حليم. مصدر سابق. ص72

(46) المصدر السابق ص 73

(47) المصدر السابق ص 74

(48) المصدر السابق ص 76

(49) المصدر السابق ص 87 – 88

(50) أمين، سمير. مصدر سابق. ص 315

(51) بشارة، عزمي. في، أبو عمرو، زياد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط1. أيلول 1995. مواطن، رام الله. ص 142

(52) الخزرجي، ثامر. **النظم السياسية الحديثة والسياسيات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة الدولة**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن. ط 1 / 2004

(53) جاد، إصلاح. ورقة عمل: *المجتمع المدني الفلسطيني*. **مؤتمر رام الله الأول حول النظام السياسي الفلسطيني**. رام الله 14-17 آذار2005، بانوراما. ص1

(54) بشارة، عزمي. في، أبو عمرو، زياد. مصدر سابق. ص 140

(55) جقمان، جورج. في، **مؤتمر الانتخابات الفلسطينية، مؤتمر مواطن 2002** .تحرير عدنان أبو عودة. ص 171

(56) أبو عمرو، زياد.، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مصدر سابق. ص 1

(57) المصدر السابق. ص 1. عن، سعد الدين إبراهيم. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة. مركز إبن خلدون 1993

(58) المصدر السابق، عن برهان غليون، بناء المجتمع العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية. نيسان 1992. ص 109

(59) الخزرجي، ثامر. مصدر سابق. ص 107

(60) بشارة عزمي. في، أبو عمرو، ياسر. مصدر سابق. ص 90

(61) بشارة عزمي. في، أبو عمرو، ياسر. مصدر سابق. ص 139

(62) أبو عمرو، ياسر. مصدر سابق. ص 2. عن نورتون: The Future Of Civil Society In The Meddle East. The ME journal , Spring 1993.P 14

(63) الخزرجي، ثامر. مصدر سابق. ص 105.

(64) بشارة، عزمي. في، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي. مصدر سابق. ص 392

يلاحظ بشارة أن تطور مفهوم المجتمع المدني تطور عبر ستة تمفصلات في الدولة الرأسمالية الحديثة نلخصها بالآتي: التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع، أو بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية كشرط أو كوعي معطى تاريخياً؛ وعي الفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد؛ تمييز الفرد كمواطن، أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة؛ التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وأهدافها ووظائفها من جهة، وآليات عمل الاقتصاد وأهدافه ووظائفه من جهة أخرى؛ رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة، نظرياً على الأقل، من مواطنين أحرار تآلفوا بشكل طوعي، وبين البنى الجمعية العضوية التي يولد الإنسان فيها وإليها؛ التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية، وبين الديمقراطية المباشرة والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار، نظرياً على الأقل، في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة. (بشارة، عزمي. في، أبو عمرو، زياد. مصدر سابق.ص 145- 146)

(65) أبو عمرو، زياد. المجتمع المدني والتحول. مصدر سابق. ص 11 عن سعد الدين إبراهيم. ص 88

(66) جقمان، جورج. في، أبو عمرو ياسر. مصدر سابق. ص12

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي والدولة الحديثة

اكتسبت مسألة التحول الديمقراطي في الدراسات السياسية أهمية متزايدة منذ سبعينات القرن الماضي إثر ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، حيث قدمت العديد من الدراسات والنظريات التي تفسر أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي ومقوماتها في دول العالم الثالث، وبخاصة في العالم العربي، وبما يعكس الاهتمام بمحاولة الوصول إلى نموذج تفسيري لغياب الديمقراطية، والبحث عن الآليات التي تدفع بعملية التحول.

سنتناول في الجزء الأول من هذا الفصل معنى التحول الديمقراطي، والمقاربات النظرية المختلفة التي تتناوله، ثم سنبحث، في الجزء الثاني منه، في مجال الدولة الحديثة في العالم الثالث والعالم العربي، ومحددات بنيتها ووظائفها، وعوامل تغيرها، وعلاقتها بالديمقراطية والتحول الديمقراطي.

(1)

التحول الديمقراطي (الانتقال إلى الديمقراطية)

لقد تعددت النماذج التفسيرية، ومناهج البحث في عملية الانتقال الديمقراطي، بالقدر الذي تعددت فيه النظريات والمقاربات التي تعالج مفهوم الديمقراطية ذاته؛ فمنها ما ذهب إلى تحليل البنيات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع، ومنها ما ركز على المفهوم النخبوي لعلمية التحول. وهناك نماذج قدمت تفسيراً يستند إلى البعد الثقافي في دراسة غياب الديمقراطية، وأخرى استندت إلى التحليلات الاقتصادية، بينما اعتمدت بعض الدراسات على التحليل السوسيولوجي والطبقي في مقاربة مسألة التحول الديمقراطي. ويجدر التنويه إلى أن بعض الدراسات تستخدم تعبير " الانتقال الديمقراطي "، بينما يستخدم البعض الآخر تعبير " التحول الديمقراطي "، وذلك للإشارة إلى ذات العملية التي نحن بصدد دراستها. لذا فإن ظهور التعبيرين في الدراسة لا يشير إلى مفهومين مختلفين.

1 -1 في معنى التحول الديمقراطي

إن أول ما تثيره عملية البحث في التحول الديمقراطي هو الاهتمام الشديد به كمنهج يفرض حضوره النظري والسياسي على ميدان الفكر والممارسة السياسية راهناً، الأمر الذي لم يكن مثاراً قبل سبعينات القرن الماضي؛ فمسألة " الانتقال الديمقراطي دخلت ميدان الفكر السياسي المعاصر، في العقدين الأخيرين، بقدر هائل من القوة والكثافة لا يوازنه سوى غيابها التام في مجال التأمل السياسي قبل ربع قرن"(1)، وهو ما يشير إلى تغير فكري في النظر إلى المسألة السياسية من قبل النخب، ويضعها في ميدان العمل السلمي كوسيلة للتغيير والبناء السياسي والسعي للسلطة.

إن عملية التحول الديمقراطي هي أساساً أحد وسائل تنظيم العمل السياسي وعلاقات القوة في إطار السعي للظفر بالسلطة السياسية في المجتمع، في ظل بروز قوى اجتماعية – سياسية أخذت تؤمن بهذه الوسيلة كبديل عن الأشكال الأخرى المعروفة تاريخياً للسيطرة على الحكم كالثورة، والانقلاب العسكري، والحركة الدستورية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن قوة نفاذ مفهوم التحول الديمقراطي تعكس بنية العمل السياسي في العالم الذي تغيرت فيه مفاهيم الشرعية السياسية، والتنمية، والحكم، والعلاقات الدولية. إلى جانب عمق التحولات الاجتماعية التي تعيشها الشعوب والدول المختلفة بفعل الحداثة.

لقد بات التحول الديمقراطي يفرض نفسه كآلية حاكمة – أو ناظمة – لمسار تطور والاشتغال في الحقل السياسي في مناطق عديدة في العالم الثالث، وبما يعكس تفاعل مجموعتين من العوامل الضاغطة باتجاه ترسيخ هذه الآلية: مجموعة العوامل الداخلية (الذاتية والموضوعية)، ومجموعة العوامل الخارجية (البيئة الإقليمية والدولية). وتعكس المداخل النظرية في معالجة التحول الديمقراطي تأثير هاتين المجموعتين من العوامل في إطار التباين حول الوزن النوعي لكل منها في عملية التحول. وبشكل عام فقد تمت عملية الانتقال للديمقراطية من خلال نماذج أربعة رئيسية كما حددها كل من عزمي بشارة ومحمد السيد سعيد:

الأول يتمثل في حدوث تطور تلقائي ارتقائي ومتدرج لنمو قاعدة اجتماعية سياسية راغبة في النموذج الديمقراطي "كحل سلمي وعقلاني لمعضلات الصراع الاجتماعي والسياسي". ومن المنطقي ترجيح هذا النموذج والذي يمكن مقابلته بنظرية المجتمع المدني، إذ يفترض حدوث تطور أخلاقي ومؤسساتي وثقافي في المجتمع الذي تعبر عنه المنظمات المدنية، يفضي إلى انتصار معنوي للنموذج الديمقراطي تلقائياً. والثاني يتمثل في الثورة الديمقراطية ضد الاستبداد، ويشار في هذا الصدد إلى شيوع اعتقاد غير صحيح بأن الديمقراطية لا تولد بغير الثورة، فهي "أحد أشكال الانتقال إلى الديمقراطية وإن كان الشكل الأكثر جذرية". أما النموذج الثالث فيتمثل في انبثاق وانتصار سياسي للحركة الدستورية الديمقراطية، وهذا لا يفترض بأن الاستبداد سينصاع أو يستسلم بسهولة، بل أن هذا الاستبداد سيرغم على التنازل بفعل عجزه عن إيجاد قاعدة اجتماعية تدعم استمراره، وبما يعكس المزاج العام في التطلع إلى الديمقراطية، و تنامي مناخ قيمي وثقافي داعم "لأنسنة الصراع السياسي وترسيخ الضمانات الدستورية والقانونية للحريات الأساسية". الرابع يتمثل في الحروب الدموية؛ حيث فرض المنتصر نموذجه الديمقراطي فرضاً وإن كان شكلياً، كما حدث عقب الحرب العالمية الثانية عندما فرضت القوى المنتصرة نموذجها الليبرالي على ألمانيا وإيطاليا واليابان(2). وإن كان هذا النموذج قد استبعد من خيارات الدول الرأسمالية الليبرالية بعد عهد الاستعمار وانتهاء حقبة الاستعمار العسكري، فإن احتمالات اللجوء إليه باتت تتزايد مع تحول العولمة إلى آليات الاختراق المباشر واستخدام القوة (الخشنة) في سياق الحرب الاستباقية التي تعبر عن " الواقعية " الليبرالية الجديدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، ومن ذلك حربي أفغانستان والعراق اللتين تم شنهما باسم الديمقراطية ومن أجل إسقاط النظم الديكتاتورية المعادية للحرية.

يمثل النموذج الأول التطور التدريجي التاريخي للبنية الاقتصادية والاجتماعية، وللمنظومة القيمية للمجتمع باتجاه يؤسس لانبثاق الديمقراطية كنتاج لعمليات طويلة من التحول، كما حدث في أوروبا على سبيل المثال. وهذا النموذج برأينا لا يستقيم أمام الحاجات الملحة للمجتمعات المعاصرة التي تسعى إلى الديمقراطية كأحد آليات وشروط التنمية والتقدم، وهي مجتمعات مرت بعمليات تغير اجتماعي كثيرة دون تحقيق الديمقراطية. وليس من المتاح عودة

التاريخ بهذه المجتمعات إلى الوراء لتمر بمراحل تطورية بالمعنى المشار إليه، فالحاجة إلى التحول الديمقراطي ماثلة الآن وبقوة. وأما النموذج الثاني (الثورة) فقد بات مستبعداً في الكثير من الدراسات والمقاربات كوسيلة جذرية للتغيير وذلك لأسباب عدة، ربما من أبرزها أن المقومات الموضوعية للقوى الاجتماعية لا تسمح بالثورة وقد يكون المبرر الأكثر وجاهة لاستبعاد هذا النموذج هو أن النظام السياسي المتشكل عقب الثورة ليس بالضرورة أن يكون ديمقراطياً، فالتجارب التاريخية تشير إلى أن الثورات تمخضت عن أشكال مختلفة من أنظمة الحكم (ديمقراطية وشعبوية وشمولية وتسلطية). لذا فإن عملية التحول الديمقراطي لا تتعلق بالتخلص من الاستبداد فحسب بل في توفير الشروط اللازمة لقيام الديمقراطية كنظام سياسي اجتماعي، وهذا المحتوى يمكن الوصول إليه بالثورة كما يمكن تحقيقه بالتحول الديمقراطي. ويبدو أن النموذج الثالث هو الأقرب إلى التحقق – نظرياً على الأقل – فهو يجمع بين الحركة الدستورية الديمقراطية، مع الحفاظ على المحتوى الثوري للتغيير الاجتماعي السياسي الديمقراطي عبر التنظيمات المجتمعية التي تشكل مجتمعاً مدنياً له القدرة على فرض التحول الديمقراطي كمهمة سياسية من خلال توسيع هامش الحريات والمواطنة والمشاركة، أي محاصرة النظام الحاكم بوقائع مجتمعية وثقافية ومؤسسية تفرض التغيير. ويمكن أن نسميه "نموذج التطور المجتمعي الديمقراطي".

إن المسألة الأكثر أهمية في شأن التحول الديمقراطي بالنسبة للشعوب التي تسعى للانعتاق من الاستبداد والتسلط والهيمنة والسيطرة الخارجية (المباشرة وغير المباشرة) هو علاقة هذا التحول بحاجاتها الآنية والمستقبلية، أي تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من وراء إنجاز هذا التحول. بالتالي فإن الفهم العميق لعملية التحول الديمقراطي، وأهدافها، من وجهة نظرية ومنهجية، يشكل مدخلاً جيداً لتحديد جدول أعمال الديمقراطية بما يلبي حاجات الشعوب التي تسعى إلى التحرر والاستقلال، والسيطرة على مقدراتها، وتقرير مصيرها بحرية، وهذا يتطلب تحديد رؤية منهجية للتحول الديمقراطي المطلوب لتحقيق هذه الأهداف.

1 -2 التحول الديمقراطي كمتغير (*Variable*)

إذا كانت الديمقراطية ذات صلة وثيقة بالبنية الاجتماعية والطبقية للمجتمع، وبمساحة الاستقلالية التي يتمتع بها المجتمع المدني إزاء الدولة والاقتصاد في سياق الحكم وممارسة السلطة، وإذا كانت عملية تقدم وازدياد درجة التعقيد في هياكل الإنتاج وقوى الإنتاج يفترض درجات موازية من علاقات الإنتاج تستوعب هذا التعقيد، إذا كان ذلك كله أمر حيوي لتوازن النظام السياسي الاجتماعي على أسس ديمقراطية، فهل هذا يعني بالضرورة وجود مستدعيات أو مقدمات اجتماعية- اقتصادية محددة لانبثاق الديمقراطية، لا تتحقق الديمقراطية بدون توفرها؟ أي هل الديمقراطية هي متغير سياسي تابع بالنسبة للعوامل الاجتماعية الاقتصادية؟ أم أن العلاقة بينها جدلية (دائرية) ؟ تنقسم الآراء في الإجابة عن هذا السؤال، فثمة من يرى بأن التحول الديمقراطي هو ثمرة لتحقق شروط بنيوية اقتصادية اجتماعية محددة، بينما يقرر فريق آخر أن الديمقراطية هي تحقق لإرادة اجتماعية سياسية حرة.

يقول محمد حسنين هيكل بأن "الديمقراطية تتفتح آفاقها أرحب في أوطان أنجزت مراحل مهمة على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي بأبعاده الواسعة (...) ويمهد لظهور طبقات أو كتل تملك من القوة ما يعطيها الإمكانية والحق أن تصبح على نحو ما طرفاً في تشكيل وصياغة الحياة السياسية في هذه الأوطان"(3). وتبدو الديمقراطية وفق هذا الفهم متغيراً تابعاً؛ أي نتيجةً لتحولات اقتصادية اجتماعية واسعة، وليست مقدمة لهذه التحولات، علماً بأن من الصعب، بنفس الوقت – كما يستدرك هيكل - التخلي عن المطلب الديمقراطي لحين تتحقق هذه التغيرات، فضرورات التغيير ذاتها تتطلب وجود هامش من الديمقراطية يسمح بوجود بيئة تسرع من هذا التغير. ويعتبر كمال أبو ديب أن تغييب البعد التاريخي (تحليل بنى المجتمع المختلفة) يحول البحث عن الديمقراطية إلى مجرد أشواق وفكر رغبي أيديولوجي، ويحصر الديمقراطية في إطار الاختيار الواعي الذي يقوم به الناس على مستوى الحكم ويعتقدون أنه السبيل الأفضل للحياة. فإذا كانت الديمقراطية هي نتاج تحولات بنيوية تاريخية فإن البحث عن أسباب تعثرها

يجب أن يركز على القوى المتطورة في تاريخ المجتمع، أما إذا كانت اختيار واع لإرادة الناس الحرة فإن البحث سينحصر في الوسائل الإجرائية لتحقيقها(4).

يبدو بأن الديمقراطية ليست مجرد انعكاس لبنى اقتصادية – اجتماعية، بل "هي جزء من كل مجتمعي، وهي ليست متغيراً تابعاً يتعلق فقط بالبنية الاقتصادية الاجتماعية"(5)، أي أن علاقة الديمقراطية بالعوامل المؤثرة فيها هي علاقة دائرية وليست خطية، فعملية التحول الديمقراطي ذاتها تخلق وتساعد على نمو هذه العوامل. إن تطور البنيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيةهي الأساس الرئيسي لدمقرطة السلطة، إذ إن تطور المجتمع وتعقد بنياته يجعل من المتعذر الاستمرار بالممارسة الفردية للسلطة؛ أي أن السلطة بهذا المعنى تتطور باتجاه اجتماعي يخلع عليها طابع التجريد، وتقوم على التعاقد الاجتماعي وسيادة الشعب، وهذه هي الأسس التي صاغت اتجاهات بناء المجتمع الديمقراطي الحديث الذي يتمتع بحصانة سياسية تجاه سلطة الدولة.

إن للتحول الديمقراطي إذاً مستدعيات اقتصادية اجتماعية باعتبار أنه سيفضي إلى ولادة الديمقراطية "كنسق خاص لتنظيم العلاقات الإنسانية، له هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفترض هذه، لوجودها بنيات معينة ودرجة محددة من التطور المجتمعي"(6)، وهذا لا يعني القول بأن ثمة علاقة ميكانيكية بين البناء الفوقي والبناء التحتي للمجتمع، إذ يكفي تغيير البناء التحتي ليتغير البناء الفوقي ميكانيكياً، بل يعني أن تأسيس الديمقراطية مجتمعياً يتطلب درجة معينة من النضج الاقتصادي والاجتماعي. إن التحول الديمقراطي وفق هذا الفهم لن يتم ما دامت البنيات الهيكلية لبناء الدولة الحديثة والمجتمع غائبة، فقضية الديمقراطية تتعلق بالأسس البنيوية للتنظيم الديمقراطي للعلاقات الاجتماعية، وإحداث "قدر كبير من التحويل الاجتماعي – الاقتصادي الشامل، وليس في التغيرات الدستورية والإدارية والنظام الحكومي"(7).

يبدو أن التحول الديمقراطي هو خيار واع (عقلاني) لنسق العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في المجتمع، لكن هذا الخيار يتولد في سياق وبفعل عمليات تاريخية تطورية تتضمن تغييرات في البنى الكلية للمجتمع. وهذا الخيار بدوره يتحول إلى قاطرة لمزيد

من التغيير والتحول، وبما يعكس جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه لا توجد تجربة مجتمعية أو سياسية تنتج ديمقراطية كاملة، أو توفر كل الشروط اللازمة لانبثاق الديمقراطية في مرحلة معينة من تطور المجتمع؛ إن ما يمكن أن تنتجه أي تجربة هو تحقق جزئي للديمقراطية يتطور تدريجياً عبر مراحل نضج تتخللها صراعات وحراك اجتماعي يقود لمزيد من الديمقراطية وإعادة إنتاج النظام الديمقراطي تماشياً مع ازدياد درجة تعقد وارتقاء بنية المجتمع وعلاقات قواه الحية.

1 – 3 التحول الديمقراطي كاختيار نخبوي

تربط العديد من الدراسات بين عملية التحول الديمقراطي وبين الدور المميز الذي تلعبه النخب السياسية في تحديد طبيعة النظام السياسي الاجتماعي، والافتراض الأساسي الذي تقوم عليه هذه الدراسات هو القول بأن الناس يتفاوتون في قدراتهم والملكات التي يتمتعون بها؛ فقلة من الناس لديهم القدرة على فهم العمل السياسي وإدارة الدولة، مما يخلق الأساس الاجتماعي لعدم المساواة السياسية. وثمة افتراض ضمني ينتج عن الافتراض الأساسي وهو أن الجماهير لا تمتلك القدرة أو الإمكانيات للتعبير عن رأيها والتأثير على القرار السياسي. وهذا الافتراض معاد للديمقراطية ابتداء من حيث أنه يستبعد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقق الديمقراطية، كما يهمل أهمية تطوير قدرات الإنسان ومشاركته السياسية، لحساب التركيز على وظائف النظام وكفاءة آلياته.

في ضوء هذه الافتراضات ترى النظرية النخبوية أن معيار التفريق بين نظم ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية هو "الشكل الذي تتخذه النخبة في النظام السياسي ومدى التنافس بين هذه النخب ومرونة بنائها، ومدى سماحها بانضمام عناصر جديدة إليها"(8)؛ إذ تنحصر العملية الديمقراطية في صنع القرار من قبل نخبة تبدي قدراً من الاستجابة لمطالب الجماهير، في إطار تعدد النخب وحرية تكوينها والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة، أي أن الديمقراطية هي حكم النخبة الذي تنظمه انتخابات دورية، وبالتالي يستبعد ضمنياً القرارات الأخرى (الاقتصادية تحديداً) عن ميدان العملية الديمقراطية، وهو ينسجم مع مفاهيم الليبرالية الجديدة التي تحصر

الحياة السياسية في نخب تعبر عن ذاتها بأحزاب سياسية نخبوية طبقية تدفع المجتمع إلى أدنى قدر من التدخل في الشأن السياسي.

لقد انتقلت نظرية النخبة إلى الفكر السياسي العربي، ويلاحظ باسم زبيدي أن معظم الدارسين والمحللين يدركون بأن الديمقراطية تنبثق كخيار للنخبة التي تتفق على مجموعة من المبادئ والإجراءات لمعالجة تضارب المصالح وتعدد الآراء على أسس سلمية، وتقوم هذه الإجراءات على القبول بشرعية الاختلاف والتنوع في حيز الوحدة، فمثل هذه العملية تتبلور أولاً لدى النخب ثم تنتقل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى(9). وفي سياق تحديده لمعوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي، يقول برهان غليون أن أحد أهم هذه المعوقات يتعلق بغياب القيادة السياسية المنشأة للنخبة القائدة، " وهذا لا يعني غياب رجال السياسة والحكم، وإنما هو غياب جماعة متماسكة تتمتع بتربية مستقرة ومعروفة وثابتة، ترد على وظائف سياسية محددة، وتوحدها بروح القيادة الجماعية بالرغم من تنوع مشاربها وتعدد أصولها واختلافاتها العقيدية"، والقيادة هنا تعني معرفة هذه الجماعة / النخبة للمصالح الوطنية، والعمل المشترك انطلاقاً منها وتوفير سبل تلبيتها والدفاع عنها(10). إلا أن فكرة النخبة هنا يكتنفها إشكاليات مفاهيمية: فمفهوم النخبة يتسم بدرجة كبيرة من اللاتحديد والغموض من حيث منشئه أو مكوناته وعوامل تماسكه؛ فما هي النخبة؟ وكيف تتكون؟ وما هي آليات تصعيد النخبة؟ وما الدور النسبي للنخب المختلفة (السياسية، والثقافية، والعسكرية، والدينية، والشعبية، والحزبية) في تقرير وتوجيه عملية التحول الديمقراطي؟

1 – 4 دور العوامل الثقافية في التحول الديمقراطي

شهدت العقود الثلاث الماضية انتعاشاً ملحوظاً للنظريات الثقافية التي تفسر غياب الديمقراطية بتخلف البنية الثقافية للمجتمعات النامية، وهذه النظريات تأتي في إطار إحياء خطاب يقسم العالم إلى ثقافات وحضارات متصارعة، ويجري في سياقه فرز العالم بين شرق مستبد وتقليدي، وغرب متنور وديمقراطي، ويرى بأن الثقافة كعامل ذاتي خاص بكل مجتمع هي العنصر الأكثر تأثيراً في حضور أو غياب الديمقراطية. هذا الخطاب يفترض وجود

عناصر محددة للثقافة السياسية التي يمكن اعتبارها ثقافة ديمقراطية أو معاضدة للديمقراطية، وبأن هذه العناصر تغيب عن ثقافة المجتمعات النامية، وتتمحور عناصر الثقافة السياسية الديمقراطية نظرياً حول حرية وحقوق الفرد والمواطنة، وغلبة الأطر الطوعية ومبدأ التفاوض وقبول الآخر وشرعية الاختلاف، والتسوية السلمية لتضارب المصالح. إلا أن الثقافة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، يمكن فهمها من خلال تحليلها في سياق حقل تاريخي معين. كما أنه لا يوجد مجتمع يدين بالمطلق بثقافة العنف، كما لا يوجد ثقافة نقية للاستقرار المطلق، أو للعقلانية المطلقة(11).

ويرى محمد سيد سعيد أن الثقافة الديمقراطية "هي تلك التي تعترف بالفرد اعترافاً كاملاً وتشجع بدون حدود التفاوض وإعادة التفاوض وصولاً إلى التوافق، وتنزع لبناء المؤسسات(..) وخاصةً المؤسسات الوسطية (الأحزاب، النقابات،... الخ)"، وعلى النقيض منها تنفي الثقافة البطريركية (الأبوية) "الوجود المستقل للفرد وتحده داخل الهياكل العائلية والعشائرية والدينية إلى حد كبير، والتي تقوم على عقد إرثية وصياغات عائلية للتنظيم الاجتماعي". أما الثقافة الشمولية فهي "تنفي الفرد – في مجال السياسة على الأقل، وتقوم على عقد إذعان مع الدولة يتخلى فيه الفرد والجماعات المدنية عن حرياتهم السياسية في مقابل ضمانات معاشية" (12). إن هذه العناصر لا يمكن أن تتوفر بدرجة كاملة من التوافق في مجتمع ما ليكون صاحب ثقافة ديمقراطية "كاملة"، فحتى النظم العقلانية التي تجسد هذه الثقافة ليست مطلقة العقلانية، بل إن ثمة مساحة من الممارسة غير العقلانية (*irrational*) في الثقافة والممارسة السياسية.

من الواضح بأن ثمة دور على قدر من الأهمية تلعبه الثقافة السياسية في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، وينبغي تقييم هذا الدور دون انتزاع هذه الثقافة من الثقافة الكلية للمجتمع كنسق قيمي، ومع الانتباه لوجود حاجة منهجية للتمييز بين الثقافة السياسية الشعبية وبين ثقافة النخب في المجتمع ودرجة تأثير كل منها على المجال السياسي، وعلى عملية التحول الديمقراطي.

أولاً: الثقافة السياسية للنخبة: يرى عدد من المفكرين بأن ثقافة النخبة هي التي تحدد إمكانية التحول الديمقراطي؛ حيث يعتبر *روستو* بأن الديمقراطية تنشأ عندما تقبل النخبة بمبدأ التعددية السياسية قبولاً عملياً. أما *روبرت دال* فيؤكد "أن نجاح الديمقراطية الليبرالية كان أكثر احتمالاً في حالة تطور التنافس السياسي الديمقراطي في نخبة مغلقة قبل المشاركة الجماهيرية" التي تتم لاحقاً في إطار أعراف وممارسات تنافسية طورتها النخب(13). ويقرر عبد الإله بلقزيز بأن توفر الثقافة الديمقراطية هو من الشروط العميقة للتحول الديمقراطي على مستوى النخب، فهذا التحول ممكن إذا ما توفرت ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء، تسمح ببناء فهم جديد للعمل السياسي وعلاقات السلطة في المجتمع، وهذه الثقافة هي ثقافة الانتقال الديمقراطي ذاتهالتي تنظر إلى السلطة السياسية باعتبارها تنظيم اجتماعي سلمي للصراع السياسي، و بحيث تطوق نزعات التفرد والاحتكار في السياسة. إنها الثقافة التي تكرس النزعة النسبية محل الشمولية في الوعي السياسي، تقدم مبادئ التوافق والتعاقد والتنازل المتبادل محل التسلط وإلغاء الآخر السياسي(14). ويرى عزمي بشارة أنه عند الحديث عن دور الثقافة في تعزيز أو إعاقة التحول الديمقراطي في ضوء مقاييس مثل: التسامح والخير العام واستقلالية الفرد الذاتية، وغيرها، فإن ثقافة النخبة هي التي تتحمل المسؤولية أكثر من ثقافة الشعب، فالثقافة السياسية الديمقراطية جاءت تاريخياً من خلال تطور ثقافة نخب وجدت مصلحتها في النظام الديمقراطي، ثم تحولت إلى ثقافة شعبية، وقد ترافق ذلك مع نشوء مفهوم المواطنة واتساع قاعدة المشاركة الديمقراطية والتعود على احترام قواعد الديمقراطية(15).

ثانياً: الثقافة السياسية الشعبية: تعتبر الثقافة الشعبية عاملاً من العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، ودراسة هذا العامل ينبغي وضعها في إطارها التاريخي كواحد من عوامل أخرى، وفي مقدمتها ثقافة النخبة السياسية. إن الثقافة الشعبية قد تكون لا ديمقراطية، أي غير متفقة مع مبادئ ومفاهيم الديمقراطية، لكنها لا يمكن أن تكون معادية للديمقراطية، أي أنها لا تتخذ موقفاً مبدئياً مناهضاً للديمقراطية، خاصةً عندما يتعلق الأمر "بتوسيع حقوق المواطن أمام السلطة، أو استقلالية القضاء، أو الحريات المدنية"(16)، فالعداء لهذه المبادئ لا يظهر في المستويات الشعبية، بل في مستوى النخبة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافيةإذا ما

شعرت هذه النخب بأن الديمقراطية يمكن أن تهدد مكاسبها أو مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويؤكد باسم زبيدي على هذه المسألة إذ يقول " أنه من غير الممكن التفكير بأن الثقافة السياسية الجماهيرية في مجتمع هي في خلاف وتعارض مع مفاهيم ومواضيع إيجابية كحقوق الفرد والحريات العامة واستقلالية القضاء وغيرها"(17)، وفي حالة بروز مثل هذا الخلاف فإن السبب غالباً هو أسلوب إدارة النخبة للعملية السياسية وللمصالح الاجتماعية المختلفة.

إن تطبيق الديمقراطية ببعدها السياسي، أي كنظام حكم عبر الاقتراع العام يزيد من ثقل الثقافة الشعبية، والتي تحولت إلى ثقافة جماهيرية، وهذا ما لم تعرفه التجربة الغربية التي شهدت تطبيقاً تدريجياً للديمقراطية، فالعملية الديمقراطية تبدأ غالباً في العالم العربي بالانتخابات التمثيلية البرلمانية وتعدد الأحزاب وحق المواطن بالانتخاب والترشيح، وهذا لم تصله الديمقراطية الغربية دفعةً واحدةً، الأمر الذي يمنح الثقافة الشعبية دوراً بارزاً في التحول الديمقراطي. فالدولة في العالم الثالث تعاني اختلالاً بنيوياً بفعل الحداثة المشوهة: البرجوازية غير منتجة، والسوق الداخلي لا يتمتع بالاستقلالية، واقتصادها يقوم على الريع الملحق بالخارج، وكل هذه التشوهات البنيوية تلعب دوراً في إعاقة عملية التحول الديمقراطي، بينما يجب أن تلعب فيها الثقافة السياسية دوراً مسانداً للديمقراطية(18). ومن الجدير ملاحظة أن الثقافة السياسية الديمقراطية أو غير الديمقراطية ليست حقيقة ثابتة بكل الظروف والأحوال، وليست حكراً لثقافة معينة، كما أن كلا الثقافتين يمكن أن تتواجدا في نفس الحيز؛ فعناصر الثقافة السياسية (الديمقراطية وغير الديمقراطية) يمكنها أن تتعايش في نفس المجتمع وتؤثر في عملية التحول الديمقراطي باتجاهات مختلفة كما سنرى عند مناقشة الحالة الفلسطينية في موضع متقدم من هذه الدراسة.

1 – 5 النظريات الاقتصادية للتحول الديمقراطي

تتسم المقاربات الاقتصادية لتحليل وتفسير التحول الديمقراطي، أو تعثر تجاربه، بدرجة عالية من التعقيد والتداخل. وتعكس هذه المقاربات تشابك وتفاعل العوامل الخارجية والداخلية في التأثير على نمط النظام السياسي الاجتماعي من خلال تأثير العمليات الاقتصادية.

1 -5 -1 الطرح الماركسي مقابل الليبرالي

ترى الأطروحة الماركسية، كما يعرضها محمد سيد سعيد، أن " الديمقراطية هي البناء السياسي العلوي للرأسمالية، وهو ما يفترض وجوب تطور الرأسمالية الحديثة إلى مدى بعيد حتى يكون من الممكن الحديث عن ثورة ديمقراطية أو تحول ديمقراطي عموماً". ومعنى ذلك النظر إلى حكم البرجوازية باعتباره ديمقراطياً بصرف النظر عن الصيغ التي يمكن أن يتخذها (برلمانية، تعددية،... الخ). إلا أن هذا الطرح لم يلق رواجاً في أوساط الماركسيين المهتمين بالشكل السياسي للقضية الديمقراطية، فاستخدموا مداخل تحليلية أخرى من أبرزها مفهوم "البونابارتية" كأداة لفهم التطور السياسي في المجتمعات المستقلة حديثاً، والتي سريعاً ما تأسست فيها نظم عسكرية واستبدادية. والمقصود بالبونابرتية هو "مجرد تركيز السلطة بيد شخص واحد على قمة جهاز الدولة" في إطار حكم تسلطي يستند اجتماعياً إلى البرجوازية المدينية التي سيطرت على الحياة السياسية بما يتنافى مع تطورها السياسي الليبرالي. أما المجتمعات ما قبل الرأسمالية فإنها، حسب النظرية الماركسية، يمكن فقط أن تعرف أشكالاً مختلفة من الحكم التقليدي سواء كان تسلطياً أو أوتوقراطياً أوشمولياً. ومرد ذلك حسب التحليلات الماركسية، وبخاصة مدرسة التبعية والماركسية الجديدة، إلى أن الرأسمالية في البلدان المتخلفة لا تمتلك الإمكانية كي تتبلور كرأسمالية تقدمية وإصلاحية وذلك بحكم تبعية هذه الرأسمالية وارتهانها للرأسمالية العالمية، فقد صاغت هياكلها الرأسمالية بما يتفق مع السوق الرأسمالية العالمية، وهي بالتالي لا يمكن لها سوى إنتاج وإعادة إنتاج التخلف الاقتصادي، وهو ما يعمق أزمة هذه المجتمعات ويطيل أمدها(19).

ومقابل الطرح الماركسي تقوم المحاججة الليبرالية الرأسمالية على فرضيات مؤداها أن الديمقراطية التمثيلية (الديمقراطية الليبرالية) لا يمكن أن تكون إلا ديمقراطية رأسمالية،أي أنه ينبغي للديمقراطية كي تنبثق وتتسق وتستمر أن تستند إلى الليبرالية الاقتصادية. ويمكن تلخيص المقولات الأساسية للطرح الليبرالي بالتالي:

- تملك الدولة لوسائل الإنتاج يحجب الموارد عن قوى المعارضة مما يضعف قدرتها على المعارضة، بفعل حرمانها من المقومات المادية؛

- منع النظام الاشتراكي للملكية الخاصة يحول دون نشوء أحزاب سياسية مناهضة للاشتراكية، وهذا يؤدي إلى التوجه نحو نظام الحزب الواحد، بعكس الرأسمالية التي تسمح بتعدد أشكال الملكية وبالتالي التعددية السياسية والحزبية؛

- تولي الدولة لإدارة عجلة الاقتصاد يولد جيشاً بيروقراطياً سيقمع روح المبادرة في المجتمع؛

- يتيح القطاع الخاص، بعكس القطاع العام، حرية واسعة للاختيار وهو أمر ملائم للديمقراطية. وتعتمد الحريات السياسية (في هذا النموذج) على تنوع مصادر السلطة القادرة على مراقبة بعضها البعض، أي ممارسة المدافعة *checks and balances*، كما أن فصل الحيزين السياسي والاقتصادي الذي توفره الرأسمالية هو أمر حيوي للديمقراطية السياسية، لكنه ليس شرطاً كافياً، إذ قد توجد رأسماليات دكتاتورية وأخرى ديمقراطية، لكن لا يمكن أن يوجد إلا دكتاتوريات اشتراكية(20) بحسب المقاربة الليبرالية الرأسمالية.

إلا أن العامل الاقتصادي لم يعد كاف كمدخل لدراسة وتحليل التطور السياسي في المجتمعات، فبنظر الكثير من المفكرين فإن شكل الحكم وطبيعة الدولة ليست مجرد بنية فوقية تعكس طبيعة علاقات الإنتاج سوى بالمعنى الواسع. وأصبح ينظر إلى السياسة كحقل خاص يتشابك مع القاعدة الاقتصادية ويتفاعل معها جدلياً، وليس بالضرورة أن يفسر أحدها الآخر، و"لم يعد أحد من منظري الاقتصاد السياسي يعتقد حقاً أن التبعية هي رفيق حتمي للتخلف"، فالرأسمالية في المجتمعات الأقل تطوراً يمكن لها أن تحقق نمواً، بل وانطلاقاً اقتصادياً (...) حيث تضخمت الصناعة الحديثة [في تجارب دول أمريكا اللاتينية مثلاً] إلا أنها اتسمت بعدم الكفاءة"(21). لكن مقولة " التبعية ليست رفيق حتمي للتخلف " والتدليل عليها بالمتحقق من مستويات النمو الاقتصادي تفتقر إلى الدقة المفاهيمية؛ فالمسألة هنا تعتمد على تعريف التنمية والتمييز بينها وبين النمو الاقتصادي؛ فالتنمية تتطلب تحولات في هيكل الاقتصاد لا يتطلبها النمو، وهذه التحولات تتضمن جوانب اجتماعية وسياسية. إن التنمية لا تعني مجرد تحقيق نمو في الناتج

القومي ونصيب الفرد فيه، بل تتعداه إلى تغيرات جوهرية في مجمل العمليات الاجتماعية والإنتاجية والتكنولوجية والديمغرافية والسياسية التي تتشابك في سياق معقد، يتحقق بمقتضاه تزايد منتظم في متوسط إنتاج الفرد وقدرات المجتمع. أما النمو فيهدف إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل ثابت بغض النظر عن سكون أو ديناميكية المعطيات المؤسسية والاجتماعية(22). بهذا المعنى فإن النماذج الإصلاحية في المجتمعات الأقل تطوراً والتي حققت معدلات نمو اقتصادي، لم تحقق مستويات من التنمية، وبالتالي بقيت الديمقراطية خارج إطار التطور الحاصل في بعض مجالات الحياة الاقتصادية.

1 -5 – 2 العلاقة بين نمط الاقتصاد الريعي والديمقراطية

إن أحد العوامل المفسرة للشكل التسلطي العنيف للدولة في النماذج العربية (والعالم الثالث)، يكمن في تضخم القطاع العام ونزوع الدولة الشديد للسيطرة على الحقل الاقتصادي من خلال جهاز بيروقراطي ضخم يمتلك قدراً هائلاً من القوة المادية التي تشده نحو الشمولية والتسلط، حيث تترافق السلطة السياسية مع السلطة الاقتصادية في الهيمنة على كل مناحي الحياة والمجتمع. وهذا العامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط لا يخضع للتحليلات الاقتصادية المألوفة، وهو نمط الاقتصاد الريعي، الذي يعد من العوامل المركزية في دراسة واقع العالم العربي.

تسيطر الدولة الريعية على شروط الإنتاج، وعلى موارد هامة تمكنها من الحصول على مداخيل ريعية، مما يعطي الدولة درجةً من الاستقلالية عن المجتمع، وتقوم هذه الدولة بتأمين عدد من الخدمات المجانية دون أن تعتمد في ذلك على جباية الضرائب والرسوم المباشرة من الناس، كما تستوعب أجهزة الدولة المدنية والعسكرية/ الأمنية عدداً كبيراً من المواطنين. وتسمى الدولة دولة ريعية "لتمييزها عن الدول التي تقتطع جزءاً من الفائض الاقتصادي لمواطنيها (على شكل ضرائب) لتمويل نفقاتها العامة أو الجزء الأكبر من هذه النفقات"، ولا تنحصر الدولة الريعية في تلك الدول التي تحصل على الدخل من بيع المواد الخام، بل تشمل الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات الخارجية والمساعدات المالية(23). وغني عن القول أن الدولة التي تجبي من مواطنيها ضرائب ورسوم ستضطر في لحظة ما للخضوع إلى

مساءلة المواطن (دافع الضرائب) ومطالبه بالمشاركة السياسية والمساواة والشفافية، تحقيقاً لشعار "لا ضريبة بدون تمثيل"، أي أن نمط الدولة الريعية كسمة بنيوية هو من عوامل عرقلة الممارسة الديمقراطية ومن معوقات التحول الديمقراطي ابتداء. وإلى جانب سماتها الأخرى المتعلقة بالموارد والتوزيع(24) فإن للدولة الريعية خصائص سياسية اتضحت في العالم العربي من خلال بقاء نمط العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة في هذه الدول متخلفاً، يتسم أساساً بتعاظم قوة الدولة في مواجهة المجتمع، وهذا لم يمنع نمواً متزايداً لطبقة وسطى وعلاقات رأسمالية وإن لم يتم تقنينها سياسياً وثقافياً إلا بشكل هامشي جداً. كما أنه أسهم تخفيف النتائج الاجتماعية السياسية لأزمات النظام عبر عمليات التوزيع السياسي للريع بهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام، وأدى إلى بروز نتائج اجتماعية مباشرة وغير مباشرة أدت إلى "تحلل البناء الاجتماعي الطبقي في عدد من الدول العربية"، إذ تسبب السعي والتنافس على الريع إلى شروخ رأسية في بنية المجتمع الأمر الذي أدى إلى "تدهور التضامن الطبقي واستحالة تحريك الممارسة الاجتماعية/ السياسية لكافة الطبقات الكبرى باتجاه متناسق"(25). وفق هذا التحديد فإن الاقتصاد الريعي يشكل قاعدة الدولة التسلطية إذ أنه يمنح الدولة هامشاً واسعاً للمناورة في علاقاتها مع المجتمع، ، ويعزز قدرتها على احتواء المعارضة، كما أن "الأخلاقية الريعية هي أخلاقية طفيلية فاسدة وتسلطية وغير أيديولوجية"، والدولة الريعية لا تقدم خدمات مقابل جباية ضرائب، بل تقدم خدمات وإعالات تتفضل بها على المجتمع، ولا تكاد تجبي الضرائب كونها تتعامل مع البلاد كملكية لها وتبيع ثرواته بصورة مباشرة وتجني ريعها(26).

1- 6 المقاربة السوسيولوجية والسياسية للتحول الديمقراطي

يقوم التحليل السوسيولوجي والسياسي للتحول الديمقراطي على فحص العوامل البنيوية التاريخية لقوى المجتمع في علاقاتها مع الدولة والسلطة السياسية، وفي تأثرها بالعوامل فوق القومية (الدولية والإقليمية)، وتأثير ذلك على عملية التحول الديمقراطي. ويرى هذا المنهج أن الديمقراطية تتعلق أساساً بالتوزيع غير المتساوي للسلطة في المجتمع، ونقلها إلى الطبقات الدنيا عبر آليات الترشيح والانتخابات والمشاركة. وترتبط هذه العملية بعملية التحول الرأسمالي

واتساعه ومراحله التي تفضي إلى تغير بنية الدولة والمجتمع والقوى فوق القومية(27). ويتناول التحليل وفق هذا المنهج تأثيرات ثلاثة عوامل على عملية التحول الديمقراطي وهي: البنى الطبقية للمجتمع، وبنية سلطة الدولة فيه (البنية السياسية)، ودور القوى فوق القومية.

أولاً: البنى التاريخية للقوى الطبقية:

الفرضية الأساسية في هذا التحليل هي أن سير المجتمع نحو الديمقراطية يعتمد على ميزان القوى الطبقية فيه، فالديمقراطية حكمت باليات الصراع الطبقي في سياق سعي كل طبقة لتحقيق مصالحها، لذا كان الصراع من أجل الديمقراطية في أحد أهم جوانبه هو الصراع من أجل إعادة توزيع السلطة والذي باشرته القوى الاجتماعية الطبقية الضعيفة والمهمشة بهدف تحصيل حقها في تقرير الأمور التي مست حياتها ومصالحها بسبب اللامساواة الطبقية (28). وهذا الافتراض يمكن اشتقاقه ضمنياً من تشخيص سمير أمين لأزمة الديمقراطية باعتبارها تكمن تحديداً في نقص التحالف الشعبي المساند لها والذي يدعمها، والذي تسببه عملية التنمية الصناعية الرأسمالية خاصةً في ظل التبعية والارتهان لمركز النظام الرأسمالي. أي أن إعاقة الديمقراطية تنبع من غياب أو ضعف دور القوى الطبقية صاحبة المصلحة في تحقق الديمقراطية، والتي ترى في الديمقراطية وسيلة لحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية(29).

إن التحليل التاريخي المقارن يظهر أن مواقف الطبقات تتمايز إزاء الديمقراطية، ويتضح من خلاله بأن الطبقة العاملة المدينية هي أهم القوى الطبقية، من الناحيةالتاريخية، في المطالبة بالديمقراطية والسعي لتحقيق المساواة. أما الطبقة البرجوازية فتلعب دورا أقل وضوحا وثباتاً من الطبقة العاملة في عملية التحول الديمقراطي، إذ يعتمد دورها على الظرف التاريخي للمجتمع فهو دور تنوع وتغير تبعا لمعطيات تاريخية اجتماعية واقتصادية وسياسية. ويبدو أن مقولة "لا ديمقراطية بدون برجوازية " تبدو صحيحة في حالات وجود برجوازية مدينية قوية وصاعدة لديها المقدرة والرغبة في الوقوف ضد سلطة تحول دون رسملة الاقتصاد(30). وتعطي معظم الدراسات أهمية خاصة لدور الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة المهنية والتكنوقراط)

الذي يبقى غامضا من مسألة التحول الديمقراطي، ويعتمد على موقع هذه الطبقة بالنسبة للتركيب الاجتماعي، وعلى مدى قوة الطبقة العاملة المدينية، واندفاعها للمطالبة بالديمقراطية، وكذلك مدى مشاركة الطبقة الوسطى في مؤسسات وأجهزة الدولة، من حيث استيعاب أفرادها في الجهاز الوظيفي للسلطة. إن مطالب الدمقرطة التي تتبناها الطبقة الوسطى تأتي في سياق صراع هذه الطبقة مع النخبة التي تحتل قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تسعى الأولى إلى المشاركة في السلطة والحد من تفرد النخبة المنتفعة في احتكار السلطة والثروة، أي أن الصراع على الديمقراطية بهذه الحالة يدور حول اقتسام السلطة لا دمقرطتها، ما يعني أن مسار التحول الديمقراطي سيبقى هشاً ومتقلباً.(31).

تشكل النخب الشعبية رصيداً قوياً لفكرة الديمقراطية، فهي ترى في الديمقراطية وسيلةً فعالةً للتغيير الاجتماعي السياسي، وتسمح لها بأن تندمج في الطبقة الوسطى، وكلما شعرت هذه النخب بتزايد قدرة الطبقة الوسطى على إحداث التحول الديمقراطي، زاد رهانها على الديمقراطية، وإذا تراجعت الطبقة الوسطى عن مسعاها الديمقراطي، ترتد النخب الشعبية إلى رصيد للنظام الناشئ. لذا فإن مسيرة التحول الديمقراطي تتوقف على النجاح في إيجاد تسوية بين الطبقة الوسطى ونخب الطبقات الشعبية، وما يهدد هذا التحالف هو مخاوف الطبقة الوسطى أن يؤدي التحول إلى تهديد أسس النظام القائم دون أن يقود إلى تحسين مواقعها، مقابل تقوية الطبقات الشعبية (32).

يقودنا هذا الاستعراض لمواقف، أو لموضع، الطبقات المختلفة إزاء الديمقراطية للقول أنه لا يمكن دراسة موقف طبقة معينة في المجتمع إزاء قضية التحول الديمقراطي بمعزل عن مواقف الطبقات والشرائح الأخرى. إذ تتسم مواقف الطبقات المختلفة بالتردد والتذبذب إزاء عملية التحول الديمقراطي والمطالب الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وترتبط مواقفها بعوامل درجة التطور الرأسمالي، ومقدار ما تتمتع به أجهزة الدولة من قوة ونفاذ في القاعدة الاجتماعية. كما إن تأثير البنية الطبقية الاجتماعية التاريخي مرتبط ارتباط بنوعية التحالفات الاجتماعية الطبقية المتاحة، هذا من جهة، وببنية سلطة الدولة وقدراتها من جهة ثانية.

ثانياً: بنية سلطة الدولة (العوامل السياسية)

لما كانت الديمقراطية هي مسألة سياسية تتعلق بتوزيع السلطة، فإنه يصعب انبثاق وترسيخ الديمقراطية بمفهومها الحديث دون حسم مسألة السلطة؛ أي دون وجود دولة لها سلطة تمكنها من احتكار حق استخدام العنف في المجتمع وتكريس إطار اتخاذ القرارات العامة فليس من المكن توطيد الديمقراطية في المجتمع "قبل أن تكون قد توطدت سلطة الدولة القومية فيه"(33). ويري بعض الدارسين أن التنمية السياسية والوصول إلى الديمقراطية هي العملية التي يتحول بمقتضاها المجتمع السياسي المتخلف إلى دولة قومية؛ بمعنى أن الغاية النهائية للتنمية السياسية هي بناء الدولة القومية، باعتبارها الصورة المثالية المعاصرة للمجتمع السياسي، وبما يخلق وحدة المصالح ووحدة المصير والرغبة في الحياة الجماعية الواحدة وترسيخ الوحدة الوطنية، وبما يحول دون الصراع والصدام الذي يفضي إلى تفكك وانهيار المجتمع والدولة.

بهذا المعنى فإن الدولة القومية تعني الاستقرار والتكامل السياسيين في ظل انسجام وتماسك وحدة الشعب على أساس الانتماء للدولة ومؤسساتها، مع وجود إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة. وهذا يقود بدوره إلى ترسيخ فكرة المواطنة، وتقليص الانتماءات العرقية والقبلية لصالح فكرة المواطنة. وهذه العملية البنيوية لا يمكنها أن تتم بمعزل عن الديمقراطية التي تعني في هذا السياق أن تتمتع الدولة بدرجة من الاستقلالية النسبية عن الطبقات الاجتماعية والطبقات المهيمنة تحديدا، لكي تستطيع التجاوب مع مطالب الديمقراطية الآتية من الطبقات الدنيا(34).

إن التحول الديمقراطي يصبح ممكناً أكثر كلما كانت الدولة بمؤسساتها وأجهزتها تشكل حيزاً للإجماع الوطني تتوازن من خلاله مصالح الطبقات المختلفة، بحيث يتحقق توازن الدولة مقابل المجتمع المدني بفعل طبيعة القوى الاجتماعية ومقدار ما تتمتع به من قوة سياسية إزاء الدولة. بعكس الدولة التسلطية بما هي "نظام سياسي تحتكر فيه نخبة مغلقة – عادةً عسكرية – سلطة الحكم وينمو في ظلها جهاز الدولة البوليسي على حساب جهازها الوظيفي والأيديولوجي، وينزع للاستبعاد، لا للاستيعاب، عن طريق العنف وحجب الحريات السياسية"(35)، الأمر الذي

يشكل معوقاً صعباً أمام عملية التحول الديمقراطي؛ إذ تحطم التسلطية منظمات المجتمع السياسي عبر عمليات العنف الموجه ضد مؤسسات العمل السياسي والمدني، والتي تسفر عن تصفية الحياة السياسية وإفقار الحياة المدنية.

ثالثاً: تأثير القوى فوق القومية على خيار التحول الديمقراطي

تلعب العوامل الدولية دوراً مؤثراً في عملية الانتقال الديمقراطي في العالم المعاصر؛ حيث تزداد قوة التأثير الدولي على مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي في الدولة القومية، كعملية فوق قومية تمثل ما يوصف بالتأثير من أعلى على الدولة القومية. وهذا التأثير ملازم تاريخياً لعلاقات الدول في العالم الثالث عموما بالدول الغربية الرأسمالية، ما ترك آثاره على بنية الدولة وبنية المجتمع. وتذهب بعض التحليلات إلى حد اعتبار أن الدولة الحديثة في العالم الثالث نتجت أساسا بفعل عوامل فوق قومية؛ أي بفعل الاستعمار وتأثير التغلغل الرأسمالي، الذي يعتمد على عدة عوامل منها حجم البلد وموقعه وموارده. لكن العاملين الأكثر أهمية هما اللحظة التاريخية التي تأثر بها البلد بالكولونيالية، وموقع البلد في شبكة الاقتصاد العالمي، إذ لهما أثر مباشر وقوى على آفاق التحول الديمقراطي؛ فالتبعية الاقتصادية عادة تؤخر عملية التصنيع مما يبقي الطبقة العاملة المدينية ضامرة وضعيفة، وهي القوة المعول عليها أكثر من غيرها لدفع عملية التحول الديمقراطي. كما أن النمو المتأخر بفعل الاستعمار يدفع باتجاه وجود دولة متدخلة بقوة في الاقتصاد ثم في الهيمنة على المجتمع وهذا يضيف مزيدا من التعقيد والصعوبة أمام الديمقراطية(36).

ويشار إلى أن بعض جوانب النظام العالمي الجديد تعضد توطيد الديمقراطية، من أبرزها انهيار منظومة الدول الاشتراكية، والتوقف من قبل الغرب عن التأييد التلقائي لدول الدكتاتورية، إلى جانب تزايد الاهتمام الدولي بالديمقراطية. وبالمقابل فإن عقبات عديدة تقف في وجه الديمقراطية ناشئة عن تأثير العوامل الخارجية أو ما يسمى بالعولمة، من أبرزها الضغوط التي تضعها الدول الغربية والوكالات الإقراضية الدولية على العالم الثالث من أجل الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، ورفع الدعم عن السلع الأساسية. هذا إضافةً إلى المشكلات المترتبة على

الديون الخارجية وتفاقم اللامساواة والمشكلات المعيشية في العديد من دول العالم. وفي هذا الصدد يذكر برهان غليون أن معركة الانتقال إلى الديمقراطية لا يمكن كسبها إلا إذا تم العمل على تغيير الظروف التي تحول دون توطين الديمقراطية وأولها الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، عبر تجاوز الأزمة الاقتصادية وما يرتبط بها من تراجع معدلات التنمية، وبما يجعل خيار الديمقراطية ممكنا. إلا أن المسألة لا تبدو بهذه السلاسة، فالمسألة مرتبطة بتبعية وارتهان القرار العربي فيما يتعلق بمصير التنمية لإرادة السوق الدولية، الأمر الذي يمنع قيام عملية تراكم داخلي للفائض الاقتصادي، فمن خصائص التبعية أنها تحكم على الدول التابعة بارتهان سياساتها وقراراتها لإرادة " الدولة الحامية المركزية "، ولا تتمتع بسياسات مستقلة تجسد المصالح القومية وتطلعات الأغلبية في المجتمع.

تبدو عملية التحول الديمقراطي وفق هذا الفهم أحد مهام السيادة الوطنية، والتعبير عن المصالح الوطنية والإرادة القومية. إن الديمقراطية بهذا المعنى غير ممكنة بغياب السيادة، أي التحكم النسبي للجماعة بمصيرها المادي والمعنوي وهذا التحكم غير ممكن في ظل عدم توفر إمكانيات ومقومات الاستقلال. وهذا الأمر مرتبط بتحقيق إصلاحات اجتماعية تخفف حدة الضغوط والاحتقانات الاجتماعية والسياسية، وتفاوت الدخل وتفشي البطالة وفقدان الأمل واتساع حدة التهميش. فالحرية (بما فيها الحرية السياسية) لا تصبح ذات معنى إلا إذا تمكن الإنسان من تحقيق الحد الأدنى من كفايته المادية، فالحاجة المتزايدة لهذه الكفاية دون تلبيتها يؤدي إلى عزوف الناس عن العمل السياسي والمدني والحزبي، والاندفاع نحو التمرد والثورة، وتحويل الديمقراطية إلى ترف فكري وسياسي تمارسه نخب منعزلة عن الناس(37).

إن هذه العوامل الثلاثة (السوسيولوجية والسياسية والدولية/ فوق القومية) هي إضاءات منهجية توجه دراسة عملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات، والأمر يتطلب فحص وتحليل هذه العوامل، وكذلك إخضاع مختلف النظريات التي تناولناها في هذا الجزء، ووضعها في سياق تاريخي محدد يتعلق بالمجتمع أو الدولة والنظام السياسي محل الدراسة.

(2)

الدولة الحديثة في العالم الثالث: شكاليات استعصاء الديمقراطية

إن الديمقراطية، كنظام سياسي اجتماعي، في انبثاقها واستمرارها واستقرارها، أو في غيابها واستعصائها، تتمحور أساساً حول ممارسة السلطة السياسية والظفر بها في إطار الدولة القومية الحديثة. وقد ارتبطت الديمقراطية بصراع القوى الاجتماعية السياسية المختلفة مع الدولة من أجل دفع نظام الحكم وهيكل التراتب الاجتماعي إلى درجات أكثر تطوراً لجهة تجسيد قيم الحرية والمساواة والعدالة. إن السؤال الآن يتعلق بالسمات البنيوية والوظيفية للدولة القومية التي جعلت الديمقراطية أمراً متعذراً في العديد من بلدان العالم الثالث والعالم العربي.

2 - 1 الدولة الحديثة: عوامل قيامها وتطورها

الدولة بمفهومها الحديث، شأنها شأن الديمقراطية، هي ظاهرة جديدة في التاريخ الإنساني، ولكنها "باتت كوحدة قانونية – إقليمية ذات سيادة هي الشكل الذي يسود أنحاء العالم، وتشكل وحدة التكوين الأساسية للنظام الدولي" (38) المعاصر باعتبارها التجسيد المؤسسي لسيادة الأمة، وصاحبة الحق الشرعي بممارسة السلطة والقسر على إقليمها.

يمكن بترتب تحديد مسارين لنشوء وتطور الدولة الحديثة من حيث بنيتها وأسلوب إدارة السلطة فيها: الأول يرى بأنها ظهرت بفعل تزايد التمايز الوظيفي المرافق لتطور المجتمعات وتعقدها ما تطلب بروز قوة تتدبر هذا التعقيد. وقد تطورت هذه الدولة لاحقاً لرعاية المساواة بين المواطنين وضمان حد أدنى من تكافؤ الفرص"(39). أي أن هذا التطور جاء كضرورة تمليها زيادة درجة تعقيد بنى المجتمع الرأسمالي، ولتنظيم وعقلنة الصراعات الاجتماعية السياسية فيه. أما المسار الثاني فيحدد نشوء الدولة وتطورها كأداة هيمنة وسيطرة نتيجة انقسام المجتمع إلى طبقات مسيطرة وطبقات خاضعة، حاكمة ومحكومة، وما يعنيه ذلك من توزيع فئوي للسلطات والامتيازات. وهذا المسار مبرر بحكم أن ظهور الدولة الحديثة ارتبط بصعود البرجوازية الرأسمالية على حساب الإقطاع.

إلا أن مسارات تطور الدولة الحديثة تباينت بحكم عوامل داخلية وخارجية عديدة، وهذه هي القضية الأكثر أهمية في دراسة سمات ومحددات دور الدولة الحديثة ووظائفها، إذ تختلف الدراسات بشان تحديد أي العوامل أكثر تأثيراً من سواها على هذا التطور؛ العوامل الداخلية أم الخارجية. كما يبرز الجدل حول وزن العوامل السياسية مقابل العوامل الاقتصادية، أي مدى استقلالية الدولة عن المصالح الطبقية في المجتمع. وثمة خلاف آخر حول تفسير عوامل التغيير في سمات الدولة؛ فهناك اتجاه يركز على دور الشروط الموضوعية في عملية التغيير (شروط اقتصادية واجتماعية وسياسية)، سواء كانت داخلية أم خارجية، بالمقابل هناك اتجاه يعطي الأهمية الأكبر للعوامل الذاتية، وتتعلق بتوجهات واستراتيجيات اللاعبين السياسيين. كما أن تحليل تأثير العوامل المختلفة على تطور الدولة القومية في العالم الثالث ينبغي أن يرتبط باللحظة التاريخية الراهنة لعملية التغيير، وما تمتلكه الدولة من مقومات وما تتبناه من سياسات واستراتيجيات للتعامل مع هذه العوامل وتطويعها لخدمة التطور والتحول والتغيير الاجتماعي السياسي وفق رؤية هذه الدولة لحاضرها ومستقبلها.

2 -2 تغير مفهوم الدولة والعولمة في العالم الثالث

شهدت نهاية القرن العشرين تغيراً متسارعاً في مفهوم الدولة، بخاصةً المفهوم المثالي الذي اعتبر الدولة تجسيداً للخير العام ولمصالح كل المجتمع؛ فقد عبرت الدولة الاشتراكية، بما هي ديكتاتورية طبقة البروليتاريا والفلاحين، مثلما عبرت الدولة الرأسمالية بما هي دولة البرجوازية عن انهيار المفهوم المثالي للدولة، وجاء التطور اللاحق لهذين النموذجين (الدولتين) ليبين أن دور الدولة يبدو أقرب إلى الرأي الذي لا يرى في الدولة تعبيراً عن الصالح العام، والتوافق الطبقي الاجتماعي. فقد حملت الليبرالية الجديدة معها تغييراً عميقاً في دور الدولة، وازدراء دولة الرفاه باعتبارها جمعية خيرية، إذ ليس من دور الدولة تعديل الاختلالات الاجتماعية أو الإنفاق على الصالح العام، في إطار اقتصاد السوق(40). وقد أصبح من الدارج في ظل هذا التوجه الليبرالي الجديد توجيه النقد لتضخم دور الدولة في المجتمع خاصةً دورها في الحياة الاقتصادية وتقييدها للحريات المدنية والسياسية، وهذا النقد اعتراه مغالطتين: الأولى

هي إهماله "لدور الدولة في تحقيق مصالح المجتمع غير الفردية"، وكذلك إهماله "لدور العمل السياسي الشامل وذلك انحيازاً لصالح عمل مجموعات خاصة جزئية أو حركات عرقية أو إثنية وهو ما يسمى بسياسة الهوية"(41).

لقد أسهم هذا النقد بصورة مباشرة في عملية اللا-تسييس Depoliticization أو التفريغ السياسي للمجتمع، الأمر الذي من شأنه تحويل قضايا النضال من أجل الديمقراطية إلى مسألة مجتمعية بحتة تتم بمعزل عن الحقل السياسي، بفعل وضع الدولة في موضع التخارج عن المجتمع وعن معاني العدالة الاجتماعية والمساواة، مما يفقد الوحدة الكيانية الناظمة للدولة و لعلاقة: الدولة – المجتمع – الفرد، يفقدها مادة التماسك التي تتفاعل في حيزها وهي العمل السياسي، وبالتالي البحث عن الديمقراطية خارج هذا الحيز السياسي الاجتماعي. ولا يبدو أن هذا النقد يراد به تصفية الدولة، إنما تنحيفها إلى أقصى مدى يتناسب مع التغيرات في مبنى العلاقات الدولية وخاصةً في عصر العولمة واقتصاد السوق، إذ إن الدولة لا زالت تشكل البديل الأمثل من أجل حماية آليات السوق، لذا فمن المستبعد المطالبة بتفكيك الدولة في ظل العولمة وهيمنة الليبرالية الجديدة.

2 – 3 العولمة والديمقراطية في العالم الثالث

من الصعب النظر إلى عملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث والعالم العربي بمعزل عن تأثيرات العولمة على دور الدولة والحكم في هذه الدول؛ فانهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية في أواخر ثمانينات القرن الماضي وانتهاء الحرب الباردة، أزال أحد أهم أسباب دعم الغرب للأنظمة السلطوية في الجنوب، وأصبح هناك مطلب رأسمالي يتمثل في إزالة أو تحجيم الأنظمة المحافظة/ الحمائية والسلطوية من أجل التمهيد لتسارع دخول البضائع والخدمات، وبشكل خاص الخدمات المالية. فقد فرض على هذه الأنظمة الزوال أو التحول الديمقراطي. قبل ذلك كانت علامات الرضا هي السائدة لردود فعل الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية فوق القومية على التحكمية العالية للدولة في العالم الثالث والعالم العربي ودورها المطلق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل إن هذه الدولة تلقت الدعم والمساندة ما عزز

قوتها ودورها في الاقتصاد وإعادة التوزيع وتكريس حكمها التسلطي(42). والسؤال الذي يبرز هنا: لماذا كان الدفع الغربي لنزعة العداء للدولة مترافقاً مع برامج "الحكم الصالح" والذي هدف إلى تطوير الحكومات؟ يبرز هنا تناقض ينبغي توضيحه.

هذا التناقض الظاهري يزول في ضوء فهم تفضيلات ومتطلبات الرأسمالية العالمية؛ فالحكومات السلطوية في دول الجنوب تسيطر عليها نخب تستند إلى اقتصاد قطاع المال والاستيراد والصناعات البديلة المرتبطة بأسواق الخارج، وهذه النخب هي المفضلة للرأسمالية العالمية كشركاء محليين لاستمرار تصاعد وتسارع العولمة. لكن حكومات الجنوب تمتلك قدرات حكم محدودة، أي أنها ضعيفة، وهذا يخلق مشكلة ومخاوف للأعمال الأجنبية من نواح سياسية واقتصادية. فالحكومات الضعيفة تظهر قدرات ضعيفة لضمان استقرار سياسي وهو شرط أساسي للاستثمار، وبالحد الأدنى مطلوب من هذه الحكومات أن تمتلك احتكار الاستخدام المشروع للقسر لضمان السلم الأهلي والنظام وإنهاء أي تحد للحكم. بالتالي فإن شروط التحول الديمقراطي التي يرفعها الغرب بوجه الدولة القومية في العالم العربي تتسق مع هدف إيجاد حكم يتمتع بشرعية امتلاك القسر لكي يستطيع مواكبة شروط العولمة، وضمان درجة من الاستقرار السياسي تسمح بتغلغل مفاعيل العولمة(43).

لقد أصبحت الديمقراطية في دول العالم الثالث جزءاً من مصالح الرأسمالية الدولية، ما يعد تحولاً في سياسات الرأسمالية العالمية، وهذا التحول لا يعكس فحسب محاولة مساواة الديمقراطية مع الليبرالية (الأمر الذي تدحضه نماذج كثيرة لأسواق تزدهر في ظل أشكال مختلفة من أنظمة الحكم الشمولي)، بل يجسد أيضاً مقولة أن "الديمقراطية تتطلب قيام نظام السوق لقيامها"، أي تبني اقتصاد السوق كأساس لقيام الديمقراطية، مما يعني توسيع العلاقات والتغلغل الرأسمالي في دول العالم الثالث بصيغته العولمية، وهنا تلعب عملية التحول الديمقراطي دوراً مركزياً في استراتيجية الرأسمالية العالمية(44).

هذا التحليل تسنده المطالب العينية للديمقراطية التي تريدها دول الشمال الرأسمالية من دول الجنوب عموماً؛ ديمقراطية محدودة جداً ورسمية، أي ديمقراطية مؤسسية على الطراز

الغربي، تقوم على فصل السياسة عن مبنى النفوذ الاقتصادي، حيث تعني الديمقراطية حكماً أقل، وهو حكم يبتعد عن التدخل في الإصلاح الاجتماعي بما ينسجم مع تغير مفهوم الدولة كما أشرنا. وفي هذا السياق تأتي المطالبة بتطبيق معايير الحكم الصالح، واللامركزية ومحاربة الفساد، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني؛ في إطار انتقال الدولة من الدور الذي تضطلع فيه بمهمة التنمية إلى دور الشريك الأصغر في هذه العملية. إلا أن الإشكاليات التي تواجهها الديمقراطية في العالم الثالث والعالم العربي أكثر تعقيداً من مجرد حصرها بهذا البعد المتعلق بضغوط العولمة ومطالب الدول الرأسمالية، فثمة عوامل بنيوية، وجوانب من الخصوصية لها دورها في هذا المجال.

2- 4 إشكاليات الدولة والديمقراطية في العالم الثالث: الخصوصية التاريخية

تلتقي العديد من الدراسات حول تحديد سمات بنيوية تاريخية للدولة الحديثة في العالم الثالث والعالم العربي لها تأثيرها المباشر على دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وإمكانيات التحول الديمقراطي لنظامها السياسي.

أولاً: يرى عدد من الدارسين أن هذه الدولة قد فرضت على البلدان والشعوب بالقوة ومن أعلى؛ أي من قبل القوى الاستعمارية، وبالرغم من ذلك استمرت هذه الدولة بالوجود كدولة لا تعبر عن خصوصية ثقافية أو عن تطور طبيعي لخصائص المجتمع وتكويناته(45). فهذه الدول أقيمت اعتباطاً دون مراعاة الحدود الطبيعية أو الوحدة الديمغرافية أو التجانس الاجتماعي أو الإثني أو الديني، لشعوب العالم الثالث الخاضعة للاستعمار. وقد أدى ذلك إلى تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية و استقلاليتها عن المجتمع(46)، وفشل معظمها في تحقيق التنمية أو العدالة الاجتماعية. وهذه النشأة للدولة أنتجت ما يسمى بالدولة الطرفية (الدولة التي تدور في فلك مركز متروبولي يقع خارجها)، وتتسم باستقلاليتها عن المجتمع، وتسعى إلى احتواء المجتمع المدني وإقصاءه والتغلغل في كافة جنباته ومؤسساته وتفاعلاته، وتقليص الحيز الخاص إلى أقصى مدى(47).

ثانياً: تواجه هذه الدولة منذ نشأتها أزمة في شرعيتها السياسية ناجمة عن طبيعة أنظمة الحكم والنخب الحاكمة التي اتسمت بهيمنة البيروقراطية العسكرية والمدنية التي خلفتها الحكومات الاستعمارية. وقد عجزت هذه النخب عن إنشاء الدولة كدولة مجموع مواطنيها، فاستولت هذه النخب على الدولة وحولتها إلى مؤسسة حكم وسلطة لا تراعي أو تهتم بقضايا المواطنة والديمقراطية والتنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي. وقد بقيت هذه النخب ضعيفة اقتصادياً وتستند إلى المكانة البيروقراطية وتنشط في ظروف عدم الاستقرار السياسي لمرحلة ما بعد الاستعمار، وأفادت من النظام السلطوي، ومن الدعم والإسناد الخارجي(48). ويؤكد علي الدين هلال أن الدولة في العالم الثالث تعاني من شكوك مزمنة في مقدار شرعيتها بفعل نشأتها وبحكم فشلها في تحقيق المهمات الرئيسية لوجودها: فلا هي حققت التنمية الاقتصادية، ولا ضمنت الحريات السياسية، ولا صانت الاستقلال الوطني، ولا احترمت أو استطاعت التعامل مع التعددية الاجتماعية والثقافية(49). ويرى عزمي بشارة أن الدولة العربية الحديثة فرضت من الخارج وشكلت المؤسسات التي تحتاجها وقامت بتأميمها كجزء من عملية الاستقلال، وبالتالي مارست رقابة لصيقة على المجتمع. وبفعل أن الدولة العربية كانت نتاج عملية تجزئة استعمارية فإنها لم تبن أمة، كما لم تبنها الأمة، فظلت تعاني من أزمة شرعية وضعف بناء المجتمع(50).

لقد بقيت الدولة في العالم الثالث متخارجة عن مجتمعها، أي أنها لم تتغلغل فيه، وبقيت خارج إطار العلاقات الاجتماعية والبنى المجتمعية، إذ أنها تعتمد في مواردها على مصادر ليست من فائض إنتاج مجتمعها، وتلعب دور المعيل فتقوم بتوزيع العوائد (وهي غالباً عوائد ريعية) ليس وفق منطق اقتصادي أو اجتماعي، بل على أسس سياسية تهدف إلى تكوين موالين ومؤيدين؛ أي زبائن للنظام من قوى المجتمع لتوسيع سيطرتها عليه وتغلغلها فيه واحتواء قوى المعارضة من خلال عدد من الآليات منها: تولي رأس هرم السلطة لعملية توزيع الموارد العامة، مع بناء أجهزة أمن كبيرة تستنزف حصة كبيرة من الموارد. وكذلك تهميش دور المؤسسات الوطنية ذات الاستقلالية الذاتية أو التي لها صفة تمثيلية، إذ تتولى السلطة في النظام الزبائني احتكار الحقل السياسي وإقصاء أو احتواء قوى المعارضة(51).

ثالثاً: تشهد هذه الدولة "تناقضاً بين تحدي التنمية الداخلية وبين الاختراق الأجنبي لها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية"، وهذا الاختراق يتم غالباً بالتنسيق مع جهاز الدولة، الأمر الذي يجعل النضال من أجل التحرر الوطني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل الديمقراطية؛ نضال ضد التبعية من أجل الاستقلال، ومن أجل الديمقراطية(52).

رابعاً: تجمع الدراسات أن علاقة في العالم الثالث بالمجتمع عموماً اتسمت بتسلط الدولة على المجتمع، وإغلاق مجال المشاركة والعمل السياسي أمامه. فقد نشأت هذه الدولة بمعزل عن المجتمع وعن الأمة؛ أي أنها "لم تتطورعضوياً من خلال علاقة مع القوى الاجتماعية المحلية: رأس المال، السوق، المجتمع المدني"(53)، ولم توحد جزئيات المجتمع وتضارب المصالح والاختلافات في إطار قومي، إطار أمة. وقد أدى إضعاف المجتمع وهيمنة الدولة عليه إلى إبقائه معتمداً على الدولة وبحاجة ماسة لها، علاوةً على إفقار الحياة السياسية والحراك الاجتماعي، في ظل تعاظم انتشار الفساد والإفساد السلطوي الممنهج(54)، في حين أن الطبقات الوسطى العربية بقيت تتعايش على الراتب الحكومي كضمانة ضد الفقر.

ويلاحظ جورج جقمان أن الواقع الذي تتسم به الدولة في العالم العربي هو مزيج بين اقتصاد السوق من جهة وضيق مساحة الحريات السياسية والمدنية من جهة ثانية، بحيث يجري شل المجتمع السياسي في العالم العربي، وهذه المفارقة تجعل النقد الموجه لدور الدولة مسألة محفوفة بالمحاذير، فالمسألة الأساسية في هذا الصدد هي أن التغيير في هذه الدول "يبدأ بالنضال من أجل الحريات المدنية والسياسية، لتوسيع نطاق الحيز الذي يمكن فيه للمجتمع السعي نحو التغيير في مجالات أخرى"، وهذه المسألة هي مسألة سياسية شاملة وليست جزئية ولا تقف عند حد تقليص دور الدولة أو تنحيفها(55). أي أن مشكلة الديمقراطية في العالم الثالث والعالم العربي لا تبدأ من حيث انتهى العالم الرأسمالي؛ من اقتصاد السوق وتغيير دور الدولة باتجاه الليبرالية الجديدة، ولا بتجزئة العمل الاجتماعي السياسي وحصره في شكل المنظمات غير الحكومية. المشكلة تكمن في نمط الدولة وبنيتها ونظامها السياسي، الذي لم يقم على العقد الاجتماعي على قاعدة المساواة التامة بين المواطنين في كل الظروف، ولا على حفظ التوازن الوطني وكفاءة المؤسسات وتكاملها وتعاونها، وتوفير فاعلية السلطات وتناوبها وتجديد البنى السياسية، والسعي لبناء الاندماج الوطني (بناء الأمة).

خلاصة

على ضوء ما قدمناه من تحديدات نظرية، وتحليلات تاريخية بشأن عملية التحول الديمقراطي يمكن تلخيص محددات الديمقراطية السياسية في الدولة الحديثة من خلال مدخلين:

الأول النظر إلى الديمقراطية السياسية باعتبارها مجموعة متغيرات هي عبارة عن إجراءات وعمليات سياسية ودستورية وإجرائية، تلتقي لتشكل محددات أو مؤشرات على تبلور نظام حكم يستند إلى معايير الديمقراطية، وهذه المتغيرات هي:

- مجموعة القوانين والتفاهمات التي يتم التوصل إليها عبر التفاوض وتمكن المواطنين من انتخاب حكامهم وممثليهم في مؤسسات النظام السياسي والحكم، على أساس؛

- احترام وتكريس مبدأ تداول السلطة سلميا عبر انتخابات حرة ونزيهة ودورية، ومن خلال إجراءات متفق عليها تحدد كيفية تداول السلطة في سياق التعددية الحزبية والسياسية التي تعكس التنوع والاختلاف في المجتمع، وتستوعب الحراك الاجتماعي السياسي المستمر لمجتمع متطور وديناميكي، مع ضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر لتامين تدفق سلس للمعلومات، وتمكين الجمهور من تكوين آراءه والتعبير عنها بحرية وبما يكفل تأثيرها على القرار السياسي؛

- فصل السلطات واستقلالية القضاء، وحكم القانون في ظل نظام برلماني تمثيلي، ووجود حياة مؤسسية وقانون نافذ في إطار الدستور، وبما يجسد سمات العقلانية والجدة في النظام السياسي؛

- توسيع مفهوم الديمقراطية ليشمل إلى جانب المجتمع السياسي المجتمع المدني على أساس تجسيد وتكريس مبدأ المواطنة واحترام الحقوق المرتبطة به: المساواة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، واحترام حقوق الفرد والحريات العامة.

هذه الإجراءات هي الخلاصة التجريبية للديمقراطية الليبرالية، وتمثل مرحلة متقدمة (بالمعنى التاريخي) من الديمقراطية الدستورية، والتي تبلورت من خلال عمليات تغير اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي. ويمكن النظر إلى هذه الرزمة من المظاهر الديمقراطية باعتبارها

معايير يقاس في ضوئها مقدار التقدم الذي يحققه النظام السياسي في عملية التحول الديمقراطي، ليس بصورة ميكانيكية أو كمية بل بمعنى التراكم وتحديد الأولويات على طريق الديمقراطية؛ أي أن التحول الديمقراطي ليس هو تماماً الديمقراطية بمعناها البنيوي، بقدر ما هو عملية موصلة للديمقراطية البنيوية.

تكمن معضلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي والعالم الثالث عموما بأن الديمقراطية (كنظام سياسي وحكم) مطروحة للتبني والتوطين في حين أن مجموعة العوامل الداخلية والخارجية (الموضوعية والذاتية) لم تنضج بعد لانبثاق هذه الديمقراطية تأسيسا على عمليات تحول بنيوي في الدولة والحكم وبنى المجتمع والاقتصاد. ويبدو أنه لا مفر من النضال السياسي - الاجتماعي والدستوري من أجل تحقيق مظاهر أو معايير التحول الديمقراطي في ممارسة السلطة والنظام السياسي، أي ممارسة الحياة الديمقراطية من منتهاها الذي وصلت إليه في العقد الراهن. وهنا تكمن خصوصية الوضع العربي فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي، وهي كونها ستجري بعكس تطور الديمقراطية بالمعنى التاريخي للديمقراطية الليبرالية، وتبرز، كذلك أهمية الدور الذي تلعبه النخب السياسية في المبادرة إلى تحريك الضغط الاجتماعي السياسي من خلال حركات منظمة حزبية وسياسية ومجتمعية تؤطر مطالب الديمقراطية. ويجدر التنبه بأن القول بعدم ملائمة المقاربة الليبرالية عموما، والليبرالية الجديدة بشكل خاص، لرسم وتحديد مسار وجدول أعمال الديمقراطية في العالم العربي لا يلغي سلامة الأخذ بالمضامين الإجرائية للديمقراطية الليبرالية كنظام حكم، وبحيث تلعب هذه المضامين إذا ما طبقت بصورة فعلية وخلاقة دور العامل الذي يساهم في تفعيل بنى الدولة والمجتمع من أجل تأسيس وتعزيز الديمقراطية في مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

أما المحدد الثاني للديمقراطية، وهو الأكثر جذرية وعمقا، فيتعلق بمعالجة معوقات التحول الديمقراطي في مستوى البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية وذلك من خلال منهجية سوسيولوجية وتاريخية وسياسية في النظر إلى عملية التحول الديمقراطي، وتتحدد هذه المنهجية بتحليل ثلاث مستويات من العوامل:

الأول: هو دور القوى الاجتماعية الطبقية في عملية التحول الديمقراطي، ومكانها من العملية السياسية في الدولة، ومدى تبلور هذه القوى وموازين القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها. آخذين بعين الاعتبار خصوصية البناء الاجتماعي الطبقي والتشوهات البنيوية التي لحقت بها بفعل التغلغل الرأسمالي الكولونيالي المباشر وغير المباشر.

الثاني: ظروف وشروط نشوء الدولة الحديثة ككيان سياسي وبنية اجتماعية ومحددات اقتصادية، وطبيعة التكوين المؤسسي الذي تستند إليه.بما في ذلك النمط الريعي الخاص لاقتصادات الدولة العربية الحديثة، وتخارجها كدولة طرفية عن المجتمع وما يفرزه من مظاهر الزبائنية.

الثالث: تأثير البيئة الإقليمية والدولية التي ينشط في سياقها النظام السياسي؛ وتأثيراتها على بناء الدولة القومية وتغير مفاهيم الدولة والمطالب التي تفرضها هذه البيئة.

إن الفهم العميق للشكل الذي يأخذه النظام السياسي في الدولة الحديثة يتطلب تحليل هذه العوامل الثلاث في تفاعلها مع بعضها البعض، وما تفرضه من تحولات متشابكة على بنية الدولة ونظامها السياسي في لحظة زمنية محددة، من جهة، وتحليل الكيفية التي يرد بها النظام السياسي ذاته وقواه الفاعلة (العامل الذاتي) على هذه العوامل واتجاهات حركة اللاعبين فيه إزاء هذه المتغيرات البنيوية. إن تحليل هذه العملية التفاعلية هو الذي يمكننا من فهم وإدراك المعادلة متعددة الأبعاد التي ينبغي معالجة موضوع التحول الديمقراطي من خلالها. ويمكن تلخيص هذه المعادلة بالقول:

- إن قيام الديمقراطية كنظام سياسية اجتماعي يتحدد بميزان القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع؛ حيث يعتمد قيام واستقرار الديمقراطية، أو تراجعها على آليات الصراع والعلاقات الاجتماعية السياسية في المجتمع؛

- والجدل حول مقومات الديمقراطية في الدولة الحديثة من زاوية بنيوية يتطلب فحص المقومات الأساسية المتعلقة بنمط علاقة الدولة بالمجتمع المدني وبالفرد، وتوفر درجة دنيا من

النمو الاقتصادي والتعليم والتحضر(التمدين) في ظل توفر ثقافة مدنية مواتية، ووجود ثقل عددي وسياسي للطبقة الوسطى، ووجود حياة حزبية نشطة ومؤثرة،

- وتأتي آليات التحول الديمقراطي لترسي قاعدة انطلاق سياسي ومؤسسي يستند إلى الدستور من أجل بلوغ الديمقراطية عبر عملية تراكمية.

هوامش الفصل الثاني

(1) بلقزيز، عبد الإله. *الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي*. في **المؤتمر القومي العربي السابع: حال الأمة العربية**، آذار 1997، القاهرة. ص 425

(2) بشارة، عزمي و سيد سعيد، محمد. في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1/ 1997 - مواطن رام الله. ص 26 - 27

(3) هيكل، محمد حسنين. في، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1 1997 مواطن رام اله. ص 9

(4) أبو ديب، كمال. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت-لبنان، تشرين ثاني 1984. ص 150

(5) الطيبي، بسام. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. المصدر السابق. ص 81 – 82

(6) المصدر السابق. ص 74

(7) المصدر السابق. ص 76 – 77

(8) أمين، جلال. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. مصدر سابق. ص 103

(9) هلال، علي الدين. في المصدر السابق. ص 41 تناول الكثير من المفكرين الغربيين مثل "موسكا" و"ميشليز" و"باريتو" مفهوم النخبة. فتحدث موسكا وباريتو عن "التفاوت في الكفاءات والمهارات والقدرات بين البشر، وأن ذلك يمثل الأساس الاجتماعي لعدم المساواة السياسية"، وبالتالي فإن الحديث عن الديمقراطية والمساواة لا طائل تحته. أما ميشليز فتحدث عن مفهوم "القانون الحديدي للأوليجاركيا" معتبراً أن كل الأحزاب السياسية والتنظيمات الكبيرة كالنقابات، تطور اتجاهاً عاماً لتضخم جهازها الإداري ما يحول دون قيام ديمقراطية حقيقية بداخلها، وينمي نزعات فردية خارج نطاق قدرة الحزب/ التنظيم على الرقابة. ثم أخذت المدرسة الأمريكية بهذا التوجه حيث حاولت تطوير نظرية نخبوية للديمقراطية في ضوء تراجع قدرة الديمقراطية الليبرالية على تحريك دور الجماهير مقابل تنامي دور النخب. نفس المصدر. ص 42.

(10) الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**. مواطن، رام الله، 2003. ص18

(11) غليون، برهان. في برهان غليون وآخرون. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**. ط1/ مواطن،رام الله 1993. ص 160

(12) سيد سعيد، محمد. في، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مصدر سابق. ص 51.

(13) المصدر السابق. ص 52

(14)بشارة، عزمي. في، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. مصدر سابق. ص 412

(15) بلقزيز عبد الإله. مصدر سابق. ص 427

(16) بشارة، عزمي. **في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي**. مصدر سابق. ص 412

(17) المصدر السابق. ص 16

(18) الزبيدي، باسم. مصدر سابق. ص 19

(19) بشارة، عزمي. في.. **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث**. تحرير مي جيوسي، ط1. أيلول 1998. مواطن، رام الله. ص 15

(20) المصدر السابق. ص 56 – 60

(21) هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**. ط1. آذار 1996. مواطن، رام الله. ص 74

(22) سيد سعيد، محمد. مصدر سابق. ص 91

(23) صايغ، يوسف. في، *الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة*. **أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أيار 1997. بيروت. ص 100

(24) هلال، جميل. مصدر سابق. ص 21

(25) بشارة، عزمي. في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي**. مصدر سابق. ص 415. يعدد حازم ببلاوي مميزات الدولة الريعية في أربع نقاط هي: أنه لها اقتصاداً ريعياً تسيطر عليه حالات ريعية. ويعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على الريع الذي يأتيه من الخارج، تكون الدولة هي الطرف المستفيد والمتلقي الرئيسي ويتمركز فيها بدرجة عالية احتكار الاقتصاد والسلطة السياسية".

(26) سيد سعيد، محمد. مصدر سابق. ص 67

(27) بشارة، عزمي. في إشكاليات تعثر التحول. مصدر سابق. ص 416

(28) هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية** مصدر السابق. ص 98

(29) المصدر السابق. ص 99

(30) أمين، سمير. في، أزمة **الديمقراطية في الوطن العربي**. مصدر سابق. ص 287

(31) هلال، جميل. مصدر سابق. ص 100 – 101 يورد جميل هلال أن التحليل التاريخي المقارن يظهر أن مواقف الطبقات تتمايز إزاء الديمقراطية: فكبار ملاك الأراضي هم الأشد عداء للديمقراطية،أما الفلاحين والعمال الزراعيين فتوجد لهم مصلحة موضوعية في تحقيق الديمقراطية، إلا أن هذه الطبقة قلما تتحرك منفردة أو بمبادرة ذاتية للمطالبة بالديمقراطية. إن الطبقة العاملة المدينية هي أهم القوى الطبقية، من الناحية التاريخية، في المطالبة الديمقراطية وتكريس الحقوق النقابية والمدنية والسياسية والاجتماعية. وتلعب الطبقة البرجوازية دورا أقل وضوحا وثباتاً من الطبقة العاملة في عملية التحول الديمقراطي فلم يعرف عن البرجوازية – سوى باستثناءات قليلة– أنها تمارس ضغطاً من أجل الديمقراطية التمثيلية الواسعة.

(32) غليون، برهان. في برهان غليون وآخرون. مصدر سابق ص 142

(33) المصدر السابق، ص 143-144

(34) المصدر السابق، نفس الصفحة

(35) وهبان، أحمد. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. قسم العلوم السياسية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر 2000. ص129-131

(36) سيد سعيد، محمد. مصدر سابق ص 70

(37) هلال، جميل. الدولة.مصدر سابق ص 104

(38) غليون، برهان. في برهان غليون وأخرون.. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية** مصدر سابق ص 163-166

(39) هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**. مصدر سابق. ص 9

(40) هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**. مصدر سابق. ص 14

(41) كوش، عمر. صحيفة القدس. القدس 2005/11/6

(42) جقمان، جورج.في، جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**. مصدر سابق ص 7

(43) أمين، جلال. **ندوة العرب والعولمة**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة الخولي،الطبعة الأولى، حزيران 1998.بيروت، ص162

(44) Rocamora,Joel. **Libaration,democratization and Transition to Statehood in the Thirld World.** في، التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث. P20 مصدر سابق

(45) المصدر السابق. ص18

(46) هلال، علي الدين، في، **أزمة الديمقراطية في الوطن**...مصدر سابق. ص48-49

(47) هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**. مصدر سابق ص 44

(48) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت و مـ ـواطن- رام الله 1998.ص 10 -11

Rocamora,Joel.(49) مصدر سابق ص 21

(50) هلال، علي الدين. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن**.. مصدر سابق ص 48 -49

(51) بشارة، عزمي. **في إشكاليات تعثر التحول**. مصدر سابق. ص 402

(52) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني..**. مصدر سابق. ص 23 – 26

(53) هلال، علي الدين، في، **أزمة الديمقراطية في الوطن**...مصدر سابق. ص48-49

(54) بشارة، عزمي. في إشكاليات تعثر التحول. مصدر سابق. ص 402

(55) جقمان، جورج.في، جميل هلال**، الدولة والديمقراطية**. مصدر سابق ص8

الفصل الثالث
المداخل النظرية لدراسة النظام السياسي الفلسطيني والتحول الديمقراطي

تمهيد

لقد تناولت الكثير من الأدبيات الفلسطينية وغيرها من الأدبيات العربية والأجنبية دراسة وتحليل النظام السياسي الفلسطيني وإمكانيات دمقرطتة في مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد ركزت العديد من الدراسات على مفاهيم الحكم الصالح وبناء الدولة، مما أعطى الانطباع بأن التحليل العلمي للحالة الفلسطينية في ظل تجربتي منظمة التحرير والسلطة الوطنية يرقى إلى مستوى التحليلات المرتبطة بالدولة القومية من حيث نشأتها والمفاهيم المرتبطة بها. إلا أن لدراسة مسألة الديمقراطية في التجربة السياسية – الوطنية الفلسطينية محدداتها التي ترتبط بخصوصية التجربة، من حيث كونها تجربة حركة تحرر وطني في مرحلة ما قبل قيام السلطة الوطنية (تجربة م.ت.ف)، وتجربة سلطة منقوصة ومحكومة بجملة من العوامل المقيدة التي تعيق تحول هذه السلطة إلى دولة ذات سيادة، فبقيت التجربتان، وهما خلاصة مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني، رهينتان لتعذر تحولهما إلى كيان سياسي مؤسسي يمكن معه إطلاق صفة الدولة عليه. فقد بقيت التجربة الفلسطينية تجهد لتحقيق حالة التحرر والاستقلال وبناء الدولة وممارسة السيادة، وهذا هو الإطار الذي ينبغي معالجة مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني من خلاله.

إن ثمة مبررات موضوعية تجعل دراسة وتحليل التجربة الديمقراطية في العمل السياسي الفلسطيني وإمكانيات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني مسألةً ذات أهمية كبرى، وذلك من حيث:

أولاً: لقد شكلت التجربة السياسية الفلسطينية المعاصرة (بعد العام 1967)حقلاً سياسياً، ونظاماً سياسياً بمفهوم معين اتسم بالتنوع والتغير في مراحل محددة، وكان من أبرز سماته تمحوره حول بنى كيانية شبه دولانية، سواء في مرحلة هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية على هذا النظام

أو في مرحلة قيام السلطة الوطنية وهيمنتها عليه. فقد تبلورت في كلا المرحلتين سمات ومحددات لممارسة أشكال مختلفة ومحددة من السلطة السياسية والقدرات التوزيعية والبنى المؤسسية شبه الدولانية والدولانية، تجعل من المبرر علمياً الحديث عن الديمقراطية وعن التحول الديمقراطي؛ أي أن غياب الدولة والسيادة كشرط حاسم للديمقراطية، لا يبرر الإحجام عن دراسة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني خاصةً بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: حاجة المجتمع الفلسطيني للديمقراطية: إن الديمقراطية ليست قيمة عليا بحد ذاتها، وإن كانت المبادئ التي تنشأ عليها تمثل قيماً إنسانيةً عليا، إذ إنها، كنظام حكم وكنظام اجتماعي تعكس رؤى وحاجات نابعة من درجة تطور البنى الاجتماعية – الاقتصادية وما يرتبط بها من تغير في بنية العلاقات السياسية وتوزيع القيم. كما أن الديمقراطية بالنسبة للشعوب التي تسعى إلى التحرر والسيادة وتحقيق التنمية والتقدم، باتت مطلباً مجتمعياً ترى فيه القوى الحية في المجتمعات التي تعاني من مختلف أنواع السيطرة والتتبيع والخضوع، وسيلةً للانعتاق وللتقدم.

إن حاجة المجتمع الفلسطيني للديمقراطية حاجة مركبة في المرحلة الراهنة، فمن شأنها أن تؤمن القاعدة السياسية لتجديد بناء الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية على أسس المشاركة والتعددية، وبما يتيح تطوير النظام السياسي الفلسطيني باتجاه ديمقراطي يضمن استمرار الديمقراطية كموجه للعلاقات الاجتماعية – السياسية بعد تحقيق الاستقلال وبناء الدولة، وكأساس للشرعية هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن طبيعة المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني باعتبارها مرحلة نضال وطني للخلاص من الاحتلال، وبروز مطالب وضرورات البناء الديمقراطي إلى جانب مهمات التحرر، تجعل من الديمقراطية مطلباً مسبقاً لتمكين الشعب الفلسطيني من مواصلة مهام التحرر الوطني، انطلاقاً من الافتراض أن مهمات التحرر تتطلب أوسع مشاركة شعبية وتوسيع القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي على أسس ديمقراطية تمكن من تعبئة الطاقات في عملية التحرر، فلم يعد ممكناً إنجاز هذه التعبئة دون الممارسة الديمقراطية في أشكال التنظيم وأساليب العمل واتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات.

ثالثاً: إن البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) التي يتنفس من خلالها النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، هي بيئة ضاغطة باتجاه الإصلاح الديمقراطي المؤسسي وترسيخ معايير العقلانية والحكم الصالح (وإن اختلفت دوافع والمدى المتصور لهذه العملية)، وقد أصبحت الديمقراطية – برؤية معينة – شرطاً من شروط الإبقاء على دعم والاعتراف بشرعية النظام السياسي الفلسطيني في إطار عملية التسوية السياسية. كما أن المؤثرات الإقليمية والتحولات في المحيط العربي في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية باتت تشير إلى أن وجهة الإصلاح الديمقراطي أصبحت أمراً لا مفر منه بالنسبة للأنظمة السياسية، ومطلباً تقف خلفه المزيد من القوى الاجتماعية المتضررة من تداعيات هذه المرحلة ومن آثار العولمة والانفتاح.

رابعاً: بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت مسألة "السلطة" أكثر ملموسية كعامل مقرر في علاقات النظام السياسي الفلسطيني الداخلية، وعلاقته بالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ قامت في هذه المناطق بنى ومؤسسات وإجراءات تشكل نظاماً للحكم وممارسة السلطة، الأمر الذي يتولد عنه بشكل منطقي البحث عن آليات ناظمة للنسق السياسي المتشكل في هذه المرحلة، وهذه الآليات إما أن تسير وفق منطق التغيير السياسي نحو الديمقراطية، أو تراوح في حيز الشمولية أو التسلط.

لقد أصبح من المتعذر، بحكم هذه الاعتبارات، الامتناع عن التقدم نحو تكريس الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب تحديد رؤية فلسطينية لشكل ومحتوى وسمات هذه الديمقراطية، وبما يخدم تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرر والاستقلال وبناء دولة ديمقراطية.

نتناول في هذا الفصل المحددات النظرية التي تؤطر دراسة عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني وذلك من خلال ثلاثة أجزاء: الأول نعرض فيه للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من حيث القضايا التي ركزت عليها هذه الدراسات، ونذهب في الجزء الثاني للبحث في ماهية النظام السياسي الفلسطيني. ثم نقدم في الجزء الثالث عرضاً للمحددات النظرية لدراسة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، ونختم الفصل بأهم الاستخلاصات التي تحدد منهجية الدراسة في الفصلين اللاحقين منها.

(1)

الدراسات السابقة حول التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني*

تباينت الدراسات التي حاولت صياغة رؤى تحليلية ونظرية حول موضوع التحول الديمقراطي في فلسطين، وما يسترعي الانتباه هو قلة عدد الأدبيات التي تتناول الموضوع بشموليته، إذ توجد الكثير من المقالات والمداخلات والمؤتمرات حول الديمقراطية في تجربة كل من السلطة والمنظمة والتغيرات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، لكن الدراسات العلمية الجامعة في هذا المجال محدودة، أبرزها دراسة جميل هلال التي اعتمد فيها على منهجية تحليل العوامل والمحددات المؤثرة في النظام السياسي الفلسطيني من زاوية سياسية وسوسيو- تاريخية، أي في سياق بنيوي (اقتصادي – اجتماعي) وسياسي يتناول مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالتحولات التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني. وفي إطار متقارب تبرز دراسة موسى البديري حول التغيرات الاجتماعية الطبقية في المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني. ودراسة محمد خالد الأزعر حول التحول الديمقراطي الفلسطيني، والذي عالج الموضوع من خلال منهجية فحص المظاهر السياسية للتحول الديمقراطي(خاصةً التعددية والحياة المؤسسية) في تجربة منظمة التحرير وتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية. ودراسة وليد سالم حول المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، حيث قدم الديمقراطية الفلسطينية في إطار فهم الارتباط الجدلي بينها وبين مهمات التحرر الوطني من جهة، وبينها وبين البنية السياسية الاجتماعية للنظام السياسي الفلسطيني والقوى الفاعلة فيه. ويمكن عموماً تلخيص أهم الاتجاهات في دراسة الموضوع من خلال العناوين التالية:

أولاً: بعد قيام السلطة الفلسطينية: مرحلة جديدة

تتفق معظم الدراسات على أن مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية هي مرحلة جديدة في حياة النظام السياسي الفلسطيني طرحت تغييرات عديدة وتحديات غير مسبوقة أمام هذا النظام، وأبرزها التصدي لمهمات البناء الوطني الديمقراطي –

الاجتماعي، إلى جانب مهمات التحرر الوطني، وانتهاء عهد التوافق الفصائلي (الإجماع) كقاعدة عمل، وكمصدر للشرعية حكمت علاقات هذا النظام في مرحلة هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية عليه، واستبداله بمرحلة جديدة تقوم على الأغلبية، وبالتالي تغير قاعدة الشرعية التي يرتكز عليها النظام، من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية- العددية، مما عزز أكثر فأكثر مبررات المطالبة بعملية دمقرطة شاملة للنظام لتعزيز شرعيته. إلا أن هذا الاتفاق على السمات العامة الأساسية للمرحلة الجديدة لا يلغي وجود تباينات في تشخيص الخصائص المختلفة والمحددات التي ستحكم مسارات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني؛

أ- هناك دراسات ترى بأن المرحلة الجديدة أفرزت ملامح جديدة للحقل السياسي الوطني شكلت امتداداً لعمليات تغير شهدتها التجربة الفلسطينية، إذ يرى جميل هلال بأن عوامل التغيير الاجتماعي – الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني أخذت منحى جديداً بعد قيام السلطة الوطنية، وأفرزت مظاهر جديدة في العمل السياسي والاصطفافات الاجتماعية، وذلك في إطار تبلور نظام زبائني محدث يستند إلى الاقتصاد الريعي التابع، ويسعى للتحول إلى دولة ذات سلطة مركزية. بينما يرى علي الجرباوي بأن غياب الديمقراطية عن ممارسات النظام السياسي الفلسطيني يعبر عن استمرارية عجز النظام عن البناء الديمقراطي والذي يتسم به النظام تاريخياً. وتؤكد هيلغا بومغارتن على السمات الزبائنية المحدثة للنظام السياسي الفلسطيني والتي تحول دون إنجاز مهمات التحول الديمقراطي.

ب- تتفق الدراسات على أن أحد أهم عوامل تعثر الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني يعود للعلاقة الإشكالية بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث الازدواجية والخلط التي توجده بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة، إلى جانب تأثيرات الإرث السياسي والتنظيمي والبنائي للمنظمة على أداء وممارسات السلطة. وفي هذا السياق يرى بعض الدارسين مثل جورج جقمان بأن عهد منظمة التحرير قد انتهى أو في طريقه للانتهاء، وانتهت معه مرحلة لها سماتها، رغم بقاء تأثيراتها على النظام الجديد، بينما يعتبر آخرون بأن مرحلة المنظمة لم تنته وإن تراجعت قدرة المنظمة على التأثير في النظام، لكن

المرحلة الجديدة لم تفرز قوى جديدة قادرة على تشكيل البديل للقوى القديمة، ما يبقي النظام في حالة تجاذب بين قديم لم يمت وجديد لم تكتمل ولادته بما يعنيه ذلك من حالة شلل في قدرة النظام على الانتقال الديمقراطي. و يرى باسم زبيدي و*Inge Amundsen* بأن سمات هيمنة الفردية والمستوى التنفيذي على القرارات السياسية والحياة المؤسسية التي ميزت تجربة العمل السياسي في م.ت.ف امتدت إلى تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، وشكلت أحد معوقات التحول الديمقراطي.

لا شك أن مجمل الحياة السياسية الفلسطينية قد دخلت مرحلة جديدة بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، وطرحت اعتبارات غير مسبوقة عند النظر إلى العوامل المؤثرة في النظام السياسي الفلسطيني، من حيث بيئته الداخلية ومكوناته وتوازن قواه، ومن حيث بيئته الخارجية والعوامل الضاغطة عليه. إلا أن هذا لا يعني بأن ثمة قطع مع ما كان من حال هذا النظام قبل أوسلو، فالتغيرات التي طرأت على النظام تداخلت مع بناه السابقة، والتي ما زالت قائمة وإن تراجعت فاعليتها.

ثانياً: إشكاليات مفاهيمية:

تبرز في الأدبيات المختلفة التي تتناول الموضوع إشكالية ذات صلة بالمفاهيم التي يتم تناولها عند دراسة النظام السياسي الفلسطيني، إذ يلاحظ أن بعض الدراسات والأطروحات تنظر إلى النظام السياسي باعتباره المرادف للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها، كما يبرز في بعض كتابات مصطفى برغوثي ومضر قسيس، ما يحصر مفهوم النظام في دائرة نظام الحكم أو شكل ممارسة السلطة، وهذا اتجاه شائع في العديد من الأطروحات، ويقود هذا الفهم إلى حشر مفهوم الديمقراطية في إطار التغيير القانوني الدستوري لأطر ممارسة الديمقراطية. إن من أخطر تداعيات هذا الفهم هو النظر إلى النظام السياسي الفلسطيني بمعزل عن المحددات الموضوعية لنشأته وبيئة نشاطه، من حيث أنه نظام يعمل في إطار مرحلة التحرر الوطني التي لم تنجز بعد، مما يعني ضرورة طرح المسألة الديمقراطية في إطار القضية الوطنية – الديمقراطية، وتجنب الوقوع في تصور الواقع الراهن كواقع يشكل نظاماً

لدولة مستقلة أو لكيانية تمتلك مقومات سيادية تجعلها قابلة للحكم عليها باعتبارها دولة، وبالتالي تحميل النظام أكثر مما يحتمل، والوقوع في أحد خطأين؛ إما المغالاة في قدرة النظام على الفعل المستقل، أو اجتزاء قضية الديمقراطية من المسألة الوطنية الديمقراطية ونزعها من حيزها الموضوعي وتحويلها إلى لعبة نخبوية قد تكون مناسبة للنظم المستقرة، وليس للنظم الانتقالية أو التي تعيش عملية صراع من أجل تقرير المصير.

ثالثاً: آفاق تحقق الديمقراطية الفلسطينية

ثمة تباين في وجهات النظر حول إمكانية تحقق الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني؛ ففي حين ترى بعض الدراسات أن هذه الإمكانية متعذرة في المرحلة الراهنة، تقرر أخرى بأن السعي للديمقراطية الفلسطينية هو قضية حيوية للنظام السياسي الناشئ وللسلطة الوطنية، وتجد ثالثة أن الديمقراطية الفلسطينية بأحسن الأحوال لن تذهب ابعد من ممارسة سلطة مريحه.

يقول زياد أبو عمرو أن المجتمع الفلسطيني لا يلبي مطالب الديمقراطية من حيث عدم توفر عدد من الشروط البنيوية كمستوى التطور الاقتصادي، وغياب تقاليد انتخابات تنافسية أو ممارسة راسخة للمساءلة والمحاسبة، وعدم نهوض حركة سياسية أو نخبة ملتزمة بالديمقراطية. ويتفق علي الجرباوي مع هذا الطرح ولكن من زاوية أخرى، إذ يرى بأن النظام الفلسطيني لا زال يتسم بالأبوية والشمولية ولا يمكنه إنتاج الديمقراطية. بينما يرى إياد البرغوثي أن الحديث عن الديمقراطية الفلسطينية لا يتساوى مع الحديث عن الديمقراطية في دول المركز (مركز العالم الرأسمالي) أو حتى مع عدد من الدول العربية، فالسلطة الفلسطينية كما يقول قد قامت بموافقة الاحتلال وليس بتفويض من الشعب الفلسطيني، لذا فإن الحديث عن الديمقراطية لا يتجاوز بأفضل الأحوال الحديث عن وجود سلطة مريحة تخضع للمساءلة الشعبية، ووجود واقع سياسي وقانوني يضمن تبادل السلطة.

ويرى عزمي بشارة أن هناك شك في جدوى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية في ظل غياب الدولة والسيادة، خاصة عندما يدور الحديث عن الديمقراطية السياسية. إلا أنه يستطرد

بأن ثمة أسباب وجيهة تدعو إلى تناول هذه القضية أهمها بحث م.ت.ف، والسلطة الفلسطينية عن مصدر جديد للشرعية بفعل تغير برنامجها السياسي وأساليب عملها الكفاحي الوطني، إلى جانب بروز نخبة سياسية جديدة تتسم بالليبرالية لديها الرغبة والحاجة لتحقيق بعض مظاهر الإصلاح لكسب الشرعية لسياساتها.

يبدو أنه لا بد من التمييز بين قدرة النظام السياسي الفلسطيني على الاستجابة لمعايير التحول الديمقراطي، وبين الإمكانية الموضوعية لتحقق هذه المعايير؛ إذ إن أي استنتاج بهذا الصدد ينبغي له أن يستند إلى تحليل جملة العوامل الذاتية والموضوعية التي تحدد إمكانية التحول الديمقراطي، كما أن الأمر يستلزم فحص مجموعتي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على هذه الإمكانية. ويرى جميل هلال في هذا الشأن أن الحديث عن التحول الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني لا يستقيم بمعزل عن طبيعة التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والثقافية المحددة للمجتمع، أي البحث عن قابلية الديمقراطية للتطبيق في واقع الشعب الفلسطيني بكل مكوناته، وبالارتباط بمختلف المهام الملقاة على عاتق النظام السياسي الفلسطيني. ويتفق وليد سالم مع هذه الرؤية، ويؤكد أن الحديث عن الديمقراطية لا ينفصل عن هموم وحاجات المجتمع الفلسطيني، وذلك في إطار معالجة قضايا الشعب الفلسطيني من خلال فهم شامل للمسألة الوطنية الديمقراطية كمسالة واحدة مترابطة جدلياً في إطار السعي لإنجاز الحق بتقرير المصير.

رابعاً: دور العوامل الموضوعية الخارجية

تتطرق غالبية الدراسات التي تعالج مسألة الديمقراطية الفلسطينية إلى تأثير العوامل الموضوعية الخارجية (العوامل فوق القومية) وبخاصة الدور الذي يلعبه وجود الاحتلال الإسرائيلي من حيث تمزيق وحدة المجتمع الفلسطيني تشويه بنيته وهياكله الاقتصادية، ومنع إقامة الدولة المستقلة، وكذلك دور الاتفاقيات التي وقعت بين م.ت.ف وإسرائيل والسياسات الإسرائيلية في إعاقة عملية البناء الديمقراطي السياسي والاجتماعي للكيان الفلسطيني الناشئ. يبرز في هذا المجال دراسة مشتاق خان، والدراسة المشتركة لمشتاق خان وجميل هلال وتركز

كلتاهما على القدرات التنموية للسلطة الفلسطينية ونمط الدولة الفلسطينية (شبه الدولة quasi state) الذي تسعى إسرائيل لفرضه على الفلسطينيين، وعلاقة ذلك بسمات وبنية هذه الدولة، ونقاش مدى سلامة معالجة هذا الموضوع من زاوية معايير الحكم الصالح، أو مفاهيم الزبائنية المحدثة.

خامساً: السؤال عن وجود أو عدم وجود نظام سياسي فلسطيني

تختلف الدراسات من حيث تحديد ماهية النظام السياسي الفلسطيني رغم اتفاقها على أن هناك ما يمكن أن نسميه نظاماً سياسياً فلسطينياً، ويلاحظ ضمور في مساحة الجدل حول صحة أو عدم صحة خلع صفة " النظام *system*"على النسق السياسي الفلسطيني الناشئ؛ إذ يعتبر بعض الكتاب أن هناك نظام سياسي فلسطيني بسمات معينة نشأ مع نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يرى قيس عبد الكريم أن التحول الأهم الذي أذن بتشكل هذا النظام كان انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965، وقد دخل النظام منذ العام 1968 (إعادة تشكيل المنظمة) عملية مأسسة وبناء كيان سياسي. من جهته يرى ممدوح نوفل أن كل مكونات الحركة الوطنية بكل اتجاهاتها تشكل النظام السياسي الفلسطيني(المنظمة والسلطة والمعارضة في الداخل والخارج)، ويعيد نوفل نشوء هذا النظام إلى مرحلة مبكرة هي النكبة الفلسطينية، ويعتبر أن النظام شهد مراحل تطور عبر محطات مفصلية (تأسيس م.ت.ف، الانتفاضة و قيام السلطة). بينما يرى جميل هلال أن المنظمة كونت حقلاً سياسياً تمحور حول الصراع من أجل هدف إقامة الدولة المستقلة، والحفاظ على استقلالية م.ت.ف وشبكة علاقاتها العربية والدولية، وهذه الدولة لم تحقق إثر قيام السلطة الفلسطينية، بفعل الافتقار إلى أهم عناصر الدولة وهو السيادة الفعلية على إقليم محدد ومعرف، لكن هلال يستخدم مصطلح " النظام السياسي الفلسطيني" عند الحديث عن مرحلة ما بعد أوسلو.

إن جوهر هذه المسألة هو فيما إذا كان ممكناً الحديث عن وجود نظام سياسي فلسطيني في ظل غياب الدولة ذات السيادة ؟ وكيف يمكن لنا أن نحدد أو نعرف النظام السياسي الفلسطيني؟

(2)

تعريف النظام السياسي الفلسطيني

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني هو تحديد ما نقصده؛ أي تقديم تعريف مفاهيمي لهذا النظام، وتحديد عناصره، ومن ثم الانتقال لنقاش سماته ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه لجهة التحول الديمقراطي.

2 – 1 ماهية النظام السياسي الفلسطيني

ثمة إشكالية مفاهيمية في الإقرار بوجود أو عدم وجود نظام سياسي فلسطيني، خاصةً عند الحديث عن القدرة الكامنة في النظام على التغيير وانتهاج سياسات محددة باتجاه التحول الديمقراطي والتنمية؛ إذ إن قدرات وسمات أي نظام سياسي تقاس بالسياسات التي يتبعها، وهذه السياسات هي مخرجات لبنية النظام وسماته والعوامل المؤثرة فيه. وبقدر استقلالية النظام وما يتمتع به من قدرات ذاتية، بقدر ما تعكس سياساته دينامية تفاعل محدداته الداخلية أكثر مما تعكس مطالب خارجية، أي أن التمأسس الدولاني للنظام (وجود الدولة القومية ذات السيادة) هو شرط أساسي لوجود النظام السياسي ولقدرته على صوغ وتنفيذ السياسات التنموية ومن بينها السعي للتحول الديمقراطي.

2 - 1 - 1 معنى النظام السياسي

إن أهمية تحديد المقصود بالنظام السياسي ومضمونه تكمن في أنها تساعد على تحديد المواضيع التي ينبغي دراستها للإحاطة بالنظام. وبشكل عام هناك مفهومين أساسيين للنظام السياسي: الأول هو المعنى الضيق لتعبير "النظام السياسي"، ويشير إلى نظام الحكم في بلد ما، أي كيفية ممارسة السلطة في الدولة. حيث يفهم النظام السياسي بأنه السلطات الثلاث في إطار الدستور والقانون. والثاني هو المعنى الواسع لتعبير النظام السياسي، ويذهب إلى أبعد من دراسة نظام الحكم والقواعد الدستورية ليصل إلى دراسة ما يسود النظم والدول من "مبادئ

فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية. فتعبير النظام السياسي أعم وأشمل من النظام الدستوري"(1).

إن النظام السياسي هو أشبه بفيزياء العملية السياسية؛ أي ديناميكيتها وحركتها، ويتعلق بالبنى الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع وتأثيرها على قوى الحكم، وعلاقة هذه القوى بالفرد والمجتمع؛ حيث أن شكل الحكم هو فحسب عنصر من عناصر النظام السياسي، مهما كان هذا الشكل (برلماني، رئاسي، ديمقراطي، شمولي...الخ)، والنظام السياسي بدوره هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي(2). وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف النظام السياسي بأنه: "عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، بمعنى الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطة مقبولة من الجماعة، تمثلت في المؤسسات السياسية. وهو إطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية إسهاماً في العمل السياسي، فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار، والعناصر التي تقع خارجه تمثل محيطه أو بيئته التي ينشأ وينمو فيها النظام"(3).

لقد تطور مفهوم النظام السياسي ارتباطاً بالتغير الذي شهدته الدولة القومية من حيث زيادة درجة تعقيد وتنوع العلاقات الاجتماعية وتطور البنى الاقتصادية للمجتمع، ولم يعد النظام الاجتماعي معطى هامشياً بالنسبة للعملية السياسة. أي أن النظام السياسي مرتبط جدلياً بالدولة القومية ومؤسساتها وتغير علاقات القوة الاجتماعية السياسية والاقتصادية فيها، وبالتطور الاجتماعي لممارسة السلطة، في إطار من الشرعية والبناء المؤسسي الذي يحدد من يصنع القرار؟ وكيف؟

2 – 1 – 2 النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية التعريف

من الزاوية المفاهيمية البحتة لا يقوم النظام السياسي في غياب الدولة القومية، أو في غياب السيادة، وفي الحالة الفلسطينية لا تتوفر كلتاهما. وعليه فإن من السهل الاستنتاج أنه لا يجوز الإقرار بوجود نظام سياسي فلسطيني. إلا أن هذا الاستنتاج بقدر ما هو صحيح نظرياً، بقدر ما هو مضلل *missleading* ولا يتسق مع سمات الواقع الفلسطيني؛ إذ إن غياب الدولة

والسيادة لم يحل دون تشكل معالم وعناصر ومضامين لحقل ونظام سياسيين فلسطينيين، سواء بعد توقيع اتفاقية أوسلو أو قبلها، وذلك في سياق النضال الوطني التحرري وتنظيم العمل السياسي- الوطني منذ انطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية في أواسط ستينات القرن الماضي، كما يجوز بالمعنى الاصطلاحي الحديث عن نظام سياسي فلسطيني تعوزه الدولة والسيادة باعتبار هذا العوز هو أحد أهم محددات هذا النظام (4).

إن التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية في أي مجتمع تفرز نظامها السياسي وتحدد إلى مدى بعيد طبيعته، ونسق العلاقات السياسية فيه تبعاً لدرجة تطورها وتعقيدها وعلاقات القوة التي تسودها بغض النظر عن تبلور الدولة القومية لهذه التشكيلة. كما أن المجتمع الفلسطيني قد حيل بينه وبين إقامة دولته القومية وممارسة سيادته وتقرير مصيره من خلالها؛ أي أن غياب الدولة الفلسطينية لم يكن بفعل بدائية أو تخلف التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، بل بفعل تدخل قوى خارجية كان لها الدور الحاسم في هذا الغياب وفي تحديد طبيعة وسمات النظام السياسي الفلسطيني، واستمر تأثيرها الضاغط على الحياة السياسية الفلسطينية حتى يومنا هذا.

يستخدم بعض الباحثين مثل جميل هلال مفهومي الحقل السياسي والنظام السياسي عند الحديث عن الواقع الفلسطيني، بينما يستخدم آخرون مثل خليل الشقاقي وقيس عبد الكريم مفهوم النظام السياسي، ويبدو أن سمات الحقل السياسي نشأت مع قيام ومأسسة م.ت.ف، بينما تبلورت بوضوح أكبر سمات للنظام السياسي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه مزيد من المأسسة الدولانية وتحديد حدود الملعب السياسي الذي يتحرك فيه النظام.

لقد نما الحقل السياسي الفلسطيني الحديث في خضم عملية صراع بشأن إقامة الدولة الفلسطينية، وفي سياق عملية تعبئة وتنظيم وتأطير نضالي من أجل هذا الهدف. وإلى جانب هذا العامل هناك عامل آخر هام وهو تشكل هذا الحقل في ظل النضال الفلسطيني من أجل الحفاظ على استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ومنع التدخلات العربية في شؤونها، ومن خلال إقامة شبكة علاقات بين المنظمة وفصائلها من جهة، وبين العديد من القوى والهيئات الدولية حول

العالم من جهة ثانية(5). وقد امتلك هذا الحقل السياسي العديد من السمات شبه الدولانية، وتنوعت وتعددت عناصره ومستويات المأسسة التي شهدها بحيث أمكن وصفه بالنظام السياسي؛ إذ يذكر خليل الشقاقي بهذا الصدد أن النظام السياسي الفلسطيني، الذي نشأ في مطلع ستينات القرن الماضي، لم يتشكل من مؤسسات الدولة، وإنما من تشكيلات ومؤسسات وتنظيمات سياسية وعسكرية وجمعيات واتحادات شعبية وجماهيرية، وكانت منظمة التحرير هي المركز السياسي لهذا النظام الذي "اكتسب شرعيته من الإجماع على الأهداف والوسائل كما عبر عنها الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل سنة 1968"(6). ويشير قيس عبد الكريم إلى أن التحول الأهم الذي أذن ببداية تشكل النظام السياسي الفلسطيني كان مع "انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965 الذي فرض لاحقاً دخول فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية وبخاصة فتح إلى صفوف المنظمة ومن ثم توليها زمام قيادتها"(7)، فتحولت م.ت.ف إلى إطار يجسد الكيانية الوطنية الفلسطينية، ففي العام 1968 بدأت عملية مأسسة للنظام السياسي في إطار استقلالية المنظمة حيث وضعت معايير لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني ليشمل فصائل المقاومة وممثلين عن تجمعات لاجئي الشتات والاتحادات الشعبية، كما جرى انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من قبل المجلس الوطني، كل ذلك سرع في تشكيل قيادة سياسية فلسطينية ونظام سياسي فلسطيني أكثر تحديداً.

لقد كان طابع الحقل السياسي الذي شكلته المنظمة يتسم بالشمولية والاتساع الأفقي، بفعل متطلبات عملية التعبئة الوطنية، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية نمطاً من التنظيم الشامل الجامع، ولم تكن فحسب عبارة عن فصائل وتنظيمات وتشكيلات عسكرية وسياسية، وإنما ضمت بنيتها كذلك عدداً كبيراً من الأطر والاتحادات والنقابات العمالية والطلابية والنسائية، واتحادات الكتاب والمؤسسات الإنتاجية، ومراكز الأبحاث وغيرها(8). وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية حدثت انعطافة على مسار تطور وبنية الحقل والنظام السياسيين الفلسطينيين، إذ نشأت سلطة ومؤسسات للحكم على تماس مباشر ويومي مع الشعب ومع متطلبات الإدارة العامة لكيان سياسي جديد يسعى لاستكمال تحوله إلى دولة سيادية، مما شكل أساساً أكثر صلابة للحديث عن وجود نظام سياسي فلسطيني قيد التشكل. وقد جاء هذا التغير لا

ليشكل قطعاً مع النظام السياسي أو الحقل السياسي الذي شكلته المنظمة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بل جاء امتداداً نوعياً له؛ يحمل العديد من بناه وسماته ومكوناته ومحدداته.

2 – 2 النظام السياسي الفلسطيني بين م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية

ثمة جدل في الساحة الفلسطينية حول اعتبار النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية نظاماً جديداً، أو النظر إليه باعتباره امتداداً للنظام السياسي الذي شكلته م.ت.ف، خاصةً فيما يتعلق بدور المنظمة ومؤسساتها في هذا النظام. وهذا الجدل ليس شكلياً كما قد يبدو، بل له صلة بأبعاد مسألة حق تقرير المصير، إذ إن استبعاد المنظمة من عناصر النظام السياسي سينعكس على هذا الحق كونه يمس أكثر من 50% من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في الشتات، ويحصر النظام السياسي الفلسطيني في نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قامت السلطة الفلسطينية، وبالتالي يحول السعي إلى تحقيق الديمقراطية إلى عملية فوقية تتحكم بها هذه السلطة ومحددات قيامها وشروط ممارستها لصلاحياتها المحدودة.

إن دراسة النظام السياسي الفلسطيني تتطلب توضيح خصوصيته من حيث وجود "تجربتين نظاميتين؛ الأولى تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، والثانية تجسدها السلطة الفلسطينية. وبينما أصبحت التجربة الأولى شبه متقادمة وتقاتل من أجل البقاء، فإن الثانية لا زالت قيد الإنشاء"(9). وتتواجد التجربتان جنباً إلى جنب في نفس اللحظة الزمنية وفي ذات النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والدولي، وتشتركان في العديد من السمات والإشكاليات(المركزة وإشكاليات الشرعية و نقص الممارسة الديمقراطية) ما يطرح السؤال حول أي النظامين سيكون محل الدراسة عند الحديث عن التحول الديمقراطي؟ إذا سلمنا بأن هناك نظامين.

هناك وجهة نظر ترى بأن ما يبدو من ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني إنما هي مسألة ظاهرية فحسب، فالنظام الجديد الناشئ في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية قد ولد من رحم التجربة الفلسطينية الأشمل (منظمة التحرير الفلسطينية)، وتربطهما علاقة عضوية، ولهما

من السمات المشتركة والممارسات المتوافقة ما يجعلهما "عجينة واحدة"؛ فالسلطة هي فرع عن المنظمة التي تشكل مرجعية السلطة، وتمثل "التعبير الأصل من النظام السياسي الفلسطيني، فهي تمثل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وصاحبة القرار السياسي والقرار التفاوضي"(10).

لقد شكلت كل من المنظمة والسلطة النظام السياسي الفلسطيني في مراحل مختلفة من تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وتغيرعلاقاتها بالمحيط الإقليمي والدولي، وما لحق ببرنامجها ووسائلها من تعديلات، وتغير سمات البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، الأمر الذي انعكس على السلوك السياسي وممارسات النظام السياسي قبل وبعد أوسلو. وقد كونت كل من المنظمة والسلطة حقلهما السياسي الذي منح النظام السياسي سمات محددة، في ظل كون المنظمة هي محور النظام في مرحلة ما قبل مجيء السلطة، بينما أصبحت الأخيرة هي محور هذا النظام بعد العام 1993.

إن دراسة النظام السياسي الفلسطيني من زاوية التحول الديمقراطي هي دراسة هذا النظام عبر مراحل تطوره وامتداده من حقل هيمنت فيه المنظمة على النظام إلى حقل تهيمن فيه السلطة على ذات النظام مع وجود متغيرات جديدة ومحددات نوعية جديدة رسمت معالم التغير. حيث تشترك التجربتان (تجربة المنظمة وتجربة السلطة) بافتقارهما لعدد من عناصر البناء الدولاني وأهمها السيادة، إلا أن ذلك لا يلغي إمكانية، بل ضرورة أن تخضعا لمحاكمة ممارساتهما من زاوية الديمقراطية، إذ هناك ما يبرر دراسة قضية الديمقراطية في علاقة المنظمة بالشعب الفلسطيني ككل، وعلاقة السلطة بذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الموجود على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكمن تبرير الدراسة في بنى وهياكل المنظمة والسلطة، "فقد انطوت التجربتان على قيام ووجود قوى سياسية حزبية وأطر شبه دستورية، وقطاعات تشريعية وتنفيذية وقضائية، ووحدات عسكرية شبه نظامية وقوات درك وسجون ومحاكم وبنى مدنية متعددة الهيئات"(11).

ثمة تحديدات ضيقة للنظام السياسي الفلسطيني من قبيل التعريف الذي يقدمه ممدوح نوفل حيث يعتبر أنه يمكن التعامل مع كل مكونات الحركة الوطنية بكل اتجاهاتها باعتبارها النظام السياسي الفلسطيني؛ بمعنى أن النظام السياسي الفلسطيني يتكون، حسب نوفل، من

"منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة والمعارضة في الداخل والخارج" سواء المعارضة في صفوف منظمة التحرير أو من خارجها؛ أي المعارضة الإسلامية(12). مثل هذا التحديد هو تعريف استاتيكي للنظام السياسي عموماً، وللنظام السياسي الفلسطيني بشكل خاص، إذ أن النظام السياسي الفلسطيني لا يمثل حاصل جمع ميكانيكي لمجموع القوى السياسية المؤطرة الناشطة في الحياة السياسية، فهو أبعد وأعمق منذلك، وإن كان يشمله. فهو يخص دينامية تفاعل هذه المكونات مع بنى المجتمع والقوى المجتمعية ومع المؤثرات الخارجية (بيئة النظام السياسي)، خاصةً وأن النظام السياسي الفلسطيني شهد الكثير من الحراك والتغيرات في السنوات الأخيرة، كما أنه يتسم بدرجة من الخصوصية لجهة تعقد وتشابك مكوناته في مرحلة انتقالية تتداخل فيها بكثافة المؤثرات الداخلية مع الحضور الكبير للمؤثرات الخارجية على النظام. وهذا التعريف(تعريف نوفل) من شأنه أن يوجه الجدل حول الديمقراطية الفلسطينية وجهة مجتزأة تستبعد أحد القضايا المركزية في الديمقراطية والمتعلقة بعلاقة السلطة بالمجتمع والفرد.

إن المفارقة الأساسية بشأن النظام السياسي الفلسطيني، في سياق وجود تجربتي السلطة والمنظمة، أن الدولة الفلسطينية ما زالت مشروعاً غير منجز، ورغم القول بتوفر إمكانيات قيامها وفرضها بحكم حضور عدد من رموزها ومقوماتها على الأرض، فإن تحقيقها لا زال يبدو بعيداً. وهذا الواقع ارتبط بمفارقة فريدة، إذ يوجد "سلطة" (السلطة الوطنية الفلسطينية) ونظام سياسي لكنهما بلا دولة، وفي حين مارست حركة تحرر (منظمة التحرير الفلسطينية) لعقود عديدة الكثير من أشكال النضال لإنجاز هذا المشروع، تحول جزء من هذه الحركة إلى سلطة وتحول الجزء الآخر إلى معارضة دون إنجاز البرنامج التحرري لهذه الحركة أو تحقيق الاستقلال، وهذه المفارقة انعكست على تشكيل واتجاهات تغير النظام السياسي، وألحقت به عدداً من التشوهات البنيوية(13). وتكمن في أساس الصراع من أجل الدولة والاستقلال إشكالية تحديد أثر كل من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية المتعددة على الحقل السياسي الفلسطيني وشكله ونظامه السياسي؛ حيث تظهر العوامل الخارجية كمحدد مؤثر في مسار عملية تشكل الكيان الفلسطيني ومستقبله، في حين تظهر العوامل الداخلية باعتبارها أكثر تأثيراً في شكل النظام السياسي الفلسطيني، دون إغفال تفاعل مجموعتي العوامل الداخلية والخارجية.

(3)

المحددات النظرية لدراسة التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني

لقد ذكرنا في الفصل الثاني- الجزء الأول من هذه الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي لها مقاربات عديدة ومختلفة، كما أن نماذج التحول الديمقراطي قد تعددت في التاريخ السياسي المعاصر بتعدد وتنوع البنى الاقتصادية والاجتماعية والخبرات السياسية للمجتمعات التي شهدتها، بحيث يصعب الوصول إلى نموذج صارم كمقياس يمكن من خلاله الحكم على عملية التغيير السياسي – الاجتماعي. لذا فإن المنهجية الأكثر ملاءمة في هذا المجال هي توخي تحليل كل عملية للتغيير في أي نظام سياسي استناداً إلى المعطيات المتعلقة بهذا النظام، دون أن يعني غياب أسس التحليل و المفاهيم الأساسية لعملية التحول الديمقراطي، وإنما دراسة إشكالية التحول الديمقراطي لأي تجربة إنسانية في سياقها التاريخي، وعدم التعامل مع التحول الديمقراطي في سياق علاقة ميكانيكية مع العوامل المؤثرة فيه.

تمتلك كل المجتمعات الإمكانية لإنجاز عملية التحول الديمقراطي في سياق مستوى تطور بناها الاقتصادية – الاجتماعية، إذ إن الديمقراطية يمكن لها أن تتمفصل مع مستويات مختلفة وأشكال مختلفة من البنى الاجتماعية – الاقتصادية، كما أن نظريات الديمقراطية والتحول الديمقراطي، مثلما يؤكد عزمي بشارة، إنما تقدم تفسيرات لنشوء الديمقراطية تاريخياً، وهذا لا يعني بأن أي من هذه التفسيرات سيتحول في الحاضر إلى نموذج جوهراني للديمقراطية، بل أنه يمكن أن يتداخل مع عملية إعادة إنتاج الديمقراطية بما يتسق مع حاضر معطى عيانياً وتاريخياً(14).

إن مسألة التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني لا ينبغي لها أن تبدأ من اختيار فروض نظرية بعينها بشكل مسبق وإسقاطها على الواقع الفلسطيني، بل أن تتناول تحليل العوامل والمتغيرات الأساسية ذات العلاقة والأثر في النظام السياسي الفلسطيني(15)؛ أي عدم تجاوز محددات خصوصية الحالة الفلسطينية من حيث أنها تتناول مجتمعاً "تتسم حدوده الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بقدر كبير من الغموض والتشابك"(16) وعدم

الاستقرار، علاوةً على أنه يعيش مرحلةً انتقاليةً يحاول فيها النظام السياسي بكل مكوناته الانتقال من وضعية شبه – الدولة إلى وضعية الدولة القومية ذات السيادة.

ويمكن إلقاء الضوء على الجوانب المتعلقة بالمحددات النظرية لدراسة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني من خلال ثلاثة محاور: الأول يتناول الخطوط الرئيسية لطرح المسألة في التصورات الفلسطينية حول الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، والثاني يلقي الضوء على الجوانب المتعلقة بخصوصية الحالة الفلسطينية، ويفحص الثالث معالجة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني من خلال نقاش القضية أو المسألة الوطنية – الديمقراطية.

3 – 1 التصورات الفلسطينية حول الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني

من الجدير ملاحظة أن الاهتمام بالديمقراطية في فلسطين قد تعاظم بشكل ملحوظ عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث طغت على السطح، كما يلاحظ إياد البرغوثي" مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، أحياناً جنباً إلى جنب مع مسألة التحرر الوطني والتخلص من الاحتلال، وأحياناً أخرى فوق ذلك عند الذين آمنوا أن الاحتلال قد انتهى، أو في طريقه إلى الانتهاء "(17).

إن هذا الاهتمام المتزايد له أسبابه المتمثلة بالارتباط الموضوعي بين قيام السلطة، وبين طرح المواضيع ذات الصلة بالديمقراطية والمتعلقة بتوزيع القيم في المجتمع، والأسس الناظمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلاقة السلطة بالمعارضة، خاصة في ضوء طرح قضية الانتخابات العامة (التشريعية). كما أن واقع الممارسة السياسية في الواقع الفلسطيني قبل قيام السلطة تميز بسمات تعززت في مرحلة السلطة مما شكل أهم محركات هذا الاهتمام؛ فقد تفشت ظاهرة احتكار العمل السياسي والتي أفرزتها حقيقة وجود مسافة واسعة بين المنظمة وفصائلها وبين جماهيرها الفلسطينية، حيث تم استثناء الجمهور من المشاركة السياسية ومن محاسبة قيادة المنظمة، "وقد بلغت المسافة بين الرأي العام وحركة النظام المستوى الذي ما عادت فيه

الانشقاقات وحالة التشرذم السياسي، وتغيير الأيديولوجيات والارتباطات الداخلية والخارجية للقوى السياسية تثير انتباه عامة الفلسطينيين"(18).

لقد غابت لفترة طويلة المحاولات الجادة لتلمس التفاعلات السياسية الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني من زاوية الديمقراطية، فقد استأثرت العلاقة بالآخر بمعظم الاهتمام الفلسطيني رافقها عزوف واضح عن نقاش أمور ممارسة السلطة والديمقراطية، وذلك بفعل ضغط عوامل الصراع وعدم الاستقرار وحالة اللاتأكيد السياسي، وتقديم القضية الوطنية على المسألة الديمقراطية. إلا أن تياراً متنامياً قد تبلور في السنوات الأخيرة أخذ يدعو إلى مراجعة سياسية نقدية للمسيرة السياسية الفلسطينية، وهذا لا يعني الغياب التام لأي محاولات سابقة لتقديم تصورات حول وضعية النظام السياسي المتوخى، والمراجعة النقدية لطرائق تفكير وممارسة الحقل السياسي الفلسطيني قبل أوسلو، وقد ترافقت هذه المحاولات السابقة مع دعوات صريحة للإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وفي علاقاتها مع الجمهور(19).

إن الدعوات لدمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية ليست بدعاً أو ظاهرةً جديدةً، وإن كانت قد تعاظمت راهناً، فدعوات الإصلاح الديمقراطي في هياكل وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية تعود إلى مطلع سبعينات القرن الماضي، وبقيت هذه الدعوات مرافقة لمسيرة المنظمة وإن كانت محدودةً ولم تثمر تحولات ديمقراطية(20). إلا أن هذا الاهتمام لم يعكس معطيات واقعية لوجود عملية بناء ديمقراطي فلسطيني، بالرغم من توفر معطيات محددة عن بعض مظاهر الممارسة الديمقراطية في تجربة م.ت.ف، وفي التجربة الكفاحية للقوى السياسية الفلسطينية في الأرض المحتلة 1967؛ فلا يزال الوضع الفلسطيني حتى الآن عاجز عن إنتاج نظام سياسي ديمقراطي، ويتسم بالبطريركية والتقليدية والتوتاليتارية، كما يلجأ إلى حماية نزعات السلطوية بمظاهر الديمقراطية، بحيث يبدو شكلياً كنظام ديمقراطي (21). وهذه الملاحظة لا تلغي حقيقة وجود خط بياني صاعد لرغبات الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني، وقد بلغت ذروتها عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا التصاعد تقاطع مع بروز عوامل داخلية وخارجية تتمثل ببيئة الأزمات التي مر بها النظام ووضعته أمام محطات

انعطافية في مسار القضية الوطنية، فقد تحرك هذا النظام دوماً تحت ضغط عوامل بيئته العربية والإقليمية والدولية(22).

لقد تميزت رغبات الإصلاح الديمقراطي والجدل الدائر حول الحاجة الفلسطينية للديمقراطية بوجود عدد من التصورات حول واقع الممارسة الديمقراطية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني تركز معظمها حول القول بوجود إرث للممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية، إلى جانب أن مظاهر الديمقراطية قائمة بهذا القدر أو ذاك في النظام السياسي الفلسطيني راهناً(23). وأهم هذه التصورات ما يلي:

- وجود التعددية في الحياة السياسية الفلسطينية

ثمة تصور يستخلص أن التعددية السياسية والحزبية والأيديولوجية هي سمة متأصلة في الحياة السياسية الفلسطينية، مما يعني أن المجتمع الفلسطيني ديمقراطي بالضرورة، وتعيد هذه التصورات تجربة التعددية إلى مراحل مبكرة من تجربة العمل السياسي الفلسطيني وصولاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها التي كرست هذه التعددية في خارج الأرض المحتلة كما في داخلها، وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فهل كانت هذه التعددية مؤشراً كافياً على وجود الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني؟

يرى علي الجرباوي أن القول بوجود التعددية الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني هو استنتاج متسرع، " فالتعددية لا تعني بالضرورة قيام نظام سياسي ديمقراطي، فهي شرط من شروط قيامه، لكنها ليست شرطاً كافياً أو وحيداً "، إذ إن التعددية قد تكون شكلية وغير مؤثرة في صنع القرار السياسي، الذي يبقى مستحوذاً عليه من قبل زعيم أو حزب مهيمن أو حاكم أو تحالف نخبوي، وتتحول هذه التعددية إلى صيغة تضفي صفة الديمقراطية الشكلية على نظام لا يمقراطي، وتحول دون تحوله فعلياً إلى نظام ديمقراطي(24). إن التعددية الديمقراطية يفترض أن تعكس درجة تنوع وتعقيد وتعدد القوى الاجتماعية الطبقية والسياسية الفاعلة في المجتمع وبما يكفل تمثيل مصالحها ومطالبها في مدخلات النظام السياسي، وهذا هو

أساس الديمقراطية المشاركة، وأي تعددية لا تكفل وصول القوى الاجتماعية – السياسية إلى مراكز صنع القرار والتأثير هي تعددية بلا مضمون.

ويؤكد عزمي بشارة على أهمية " التمييز بين تعددية الفصائل في إطار حركة تحرر وطني، وبين التعددية الحزبية كأحد أركان النظام الديمقراطي إذا ما عبرت عن مصالح وانتماءات وآراء فئات اجتماعية حقيقية" وهي في هذه الحالة شأنها شأن الأركان الأخرى للنظام الديمقراطي "تصنع الديمقراطية بقدر ما تصنعها الديمقراطية"(25) كما أن التعددية الشكلية لا تحول دون تحول النظام إلى الشمولية أو الديكتاتورية. ويرى بشارة أن التعددية الفلسطينية الفصائلية التي كانت سائدةً في تجربة المنظمة، على أهميتها، ليست مقياساً فعالاً أو دليلاً على ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني الذي تمحور حول المنظمة، " وإنما هي دليل على الاستعداد لتغليب الوحدة الوطنية على الاختلافات والفوارق الأخرى"، بحيث تؤطر الاختلافات في إطار واحد هو حركة التحرر الوطني. ويشير محمد الأزعر إلى أن الميل الذي أظهرته الحياة السياسية الفلسطينية نحو التعددية السياسية والحزبية تم التعبير عنه بقيام أطر التنظيمات وفصائل حزبية وسياسية وأيديولوجية وعسكرية مختلفة، أكسب المنظمة مظهرية ديمقراطية لم تعبر في مضمونها وتفاصيلها عن تجربة ديمقراطية حقيقية(26).

أما في ظل وجود الدولة (السلطة) أصبح السؤال ليس في تغليب الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الخارجي، بل في "الاستعداد لقبول أولوية التعدد والاختلاف على الوحدة الوطنية التي تتحول إلى أيديولوجيا، بل إلى ديماغوجيا قمعية بيد أنظمة دكتاتورية"(27) خاصةً في ظل انهيار قاعدة الإجماع الوطني ونهج التوافق الذي اتكأت عليه العلاقات الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني قبل توقيع اتفاقية أوسلو ومؤتمر مدريد، بل قبل ذلك ببعض الوقت؛ أي منذ انعقاد الدورة ال15 للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان سنة 1984.

- وجود التقاليد الانتخابية في العمل السياسي الفلسطيني

التصور الثاني هو أن الخبرة الفلسطينية في العمل السياسي والمؤسسي تشير إلى وجود تقاليد تاريخية لممارسة الانتخابات بشكل ديمقراطي وصولاً إلى انتخاب رئيس السلطة والمجلس

التشريعي عام 1996. فقد شهدت مؤسسات المنظمة والفصائل أشكال عدة من الانتخابات: انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من قبل المجلس الوطني، انتخاب اللجان المركزية والمكاتب السياسية للفصائل، وانتخاب الهيئات القيادية للأطر والاتحادات الجماهيرية والمهنية المنبثقة عن المنظمة. وقد امتد هذا التقليد ليشمل عدداً من المؤسسات الفلسطينية تحت الاحتلال مثل انتخابات المجالس البلدية في العامين 1972 و1976، والانتخاب المتكرر لمجالس الأطر المهنية والطلابية. فهل كانت هذه الانتخابات في سياق ديمقراطي وخدمت كوسيلة من وسائل المشاركة في اتخاذ القرار؟ أو هل أنتجت نظاماً سياسياً ديمقراطياً؟

يرى علي الجرباوي أن "الانتخابات مع حيويتها وضرورتها وأهمية إجرائها، تبقى آلية لا تنتج بالضرورة نظاماً سياسياً ديمقراطياً، وإنما تعبر عنه وتعزز من وجوده"(28)، فالانتخابات قد تتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج نفس النظام ونفس القيادات من خلال نظام التزكية أو المحاصصة، بحيث تتم الانتخابات بصورة ميكانيكية لتعطي طابعاً ديمقراطياً لنظام تقاسم الحصص وتحويل الأطر الجماهيرية إلى أذرع سياسية للتنظيمات السياسية، كما يؤكد الجرباوي. وقد بينت تجارب العديد من الأنظمة السياسية بأن الانتخابات قد تجري في ظل أنظمة شمولية، أو أنها لا تقود إلى تغيير جوهر النظام، بحيث يتحكم النظام الانتخابي (تقسيم الدوائر، واحتساب المقاعد...الخ) بنسبة كبيرة بالنتائج التي ستسفر عنها الانتخابات، أو قد يوازي نظام الانتخابات نظام آخر تقوم فيه مؤسسات غير ديمقراطية بدور أكبر في اتخاذ القرار السياسي (مجالس الأعيان وسواها).

- الشعب الفلسطيني أكثر ديمقراطية من بقية الشعوب العربية:

يلاحظ كل من عزمي بشارة وجميل هلال أن هناك تصوراً شائعاً في الساحة الفلسطينية مفاده أن الشعب الفلسطيني أكثر ديمقراطيةً من بقية الشعوب العربية، وذلك بفعل التعددية التي يتسم بها، وما يتوفر من حرية للرأي والتعبير في تجربته السياسية. كما يؤكد هذا التصور على عراقة ممارسة الديمقراطية الفلسطينية؛ حيث تحتل قيم التسامح فيه مكانةً رفيعةً، وتتعايش

السلطة والمعارضة في نفس النظام السياسي، كما يمتلك مؤسساته ذات السمة الديمقراطية، ويمارس الانتخابات بصفة تاريخية(29).

إلا أن هذا التصور- الوهم، كما يؤكد بشارة، له مكانة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني، وأصبح جزءاً من مكونات الفهم الذاتي مما حوله إلى قوة محركة اجتماعياً، لكن الخطر يكمن في تحول هذا الوهم إلى أيديولوجيا تبرر سياسات القمع، سواء في ظل منظمة التحرير الفلسطينية أو في ظل السلطة(30). وقد أصبح هذا التصور جزءاً من المكون السياسي والسيكولوجي للشخصية الفلسطينية، ومن وعي المجتمع الفلسطيني لهويته الوطنية، مما يخلق أرضية مواتية لصعود القوى الديمقراطية وفرض الديمقراطية كواقع في الممارسة الاجتماعية السياسية على النظام السياسي بحكم ما تحتله من مكانة في الوعي العام.

- المنظمات غير الحكومية هي ضمانة الديمقراطية

لقد قامت في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من المنظمات والاتحادات الجماهيرية والشعبية والقطاعية، وخاصة في ثمانينات القرن الماضي، واتسعت دائرتها ونطاقات عملها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن الملاحظ أن نشوء هذه الأجسام كان له أساسيين: الأول أن معظمها ولد بمبادرة من م.ت.ف والفصائل الفلسطينية كجزء من نشاطها السياسي الكفاحي، والثاني أن هذه الأجسام نهضت في إطار علاقة إقصاء متبادل مع الدولة المحتلة ورغماً عن إرادتها، ولتشكل بديلاً للدولة الوطنية الغائبة، في تقديم العديد من الخدمات للمجتمع الفلسطيني.

إن هذين الأساسين هما جذر التصور القائل بأن منظمات " المجتمع المدني " أو الأهلي الفلسطيني هي ضمانة الديمقراطية الفلسطينية، وهذا ما لاحظه جميل هلال مؤكداً على أن "الكثير من هذه المنظمات قام في مواجهة الدولة المحتلة، وفي موازاتها، لا بالتنسيق معها، وبدوافع سياسية أساساً"(31). كما يقرر علي الجرباوي" أن تنوع وكثرة المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية، وعملها الإحلالي عن الدولة"، أي حلولها مكان الدولة في تلبية الكثير من حاجات المجتمع الفلسطيني خاصةً في المناطق المحتلة، قد خلق انطباعاً غير دقيق بوجود مجتمع مدني فلسطيني فاعل، كما قاد إلى ربط "وجود عناصر المجتمع المدني، مع وجود

ديمقراطية فلسطينية" على افتراض أن المجتمع المدني لا يتطور سوى في رحاب الديمقراطية(32).

لقد تعزز هذا التصور بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بفعل العلاقة المتوترة بين السلطة والعديد من منظمات العمل الأهلي والمدني، والتي تحولت في لحظات معينة إلى مواجهة قانونية وإعلامية، ويؤكد هلال أن هذا التصور ينطوي على مغالطة تغييب أو إغفال الشروط التاريخية لنشوء هذه المنظمات، حيث يتم تجاهل افتقار الكثير من هذه المنظمات لتقاليد الممارسة الديمقراطية(33)، كما أن وجود بعض عناصر المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني لا يعني أن المقومات الضرورية لقيامه قد توفرت، إلى جانب أن العناصر المتوفرة تتسم بالتشوه بحكم أنها جاءت في سياق هيمنة البعد السياسي في عملها على حساب البعد المدني بسبب نشأتها التي هدفت لمجابهة الاحتلال وليس بهدف اختراق البنى التقليدية للمجتمع الفلسطيني، وبقائها خاضعة للتنظيمات السياسية التي وقفت وراء قيامها مما أفقدها استقلاليتها إزاء النظام السياسي(34).

- توفر مظاهر حريات فردية في التجربة الفلسطينية

يوجد في تراث التجربة الفلسطينية هامش واسع من حرية التعبير عن الرأي والنقد، وهو مرتبط أساساً بوجود التعددية السياسية، مما كرس الجدل العام والعلني الذي يعكس تباين وجهات النظر بين مختلف التيارات والقوى السياسية، والتي وجدت أحد تعبيراتها بوجود العديد من المنشورات التي تصدر عن القوى السياسية وأطرها المختلفة، في إطار حرية الانتماء والرأي والتعبير وقد شكل هذا الإرث قاعدةً للقول بوجود الديمقراطية قطعاً في الحياة السياسية الفلسطينية.

إلا أن وجود هذه الحريات في المجتمع لا يعني بالضرورة تجذرها في بنية النظام السياسي، فقد يكون هذا الوجود مرتبطاً بظروف خاصة، ولا يوجد ما يضمن استمراره إذا لم يتم استيعابه في قوانين تكفله وتحميه، كما أن الحرية في التعبير عن الرأي لا تعكس دوماً حقيقة أن هذا الرأي سيجد طريقه للتأثير في القرار السياسي(35).

تشير التصورات المذكورة أعلاه إلى حقيقة توفر عدد من عناصر الممارسة الديمقراطية في تجربة النظام السياسي الفلسطيني، إلا أن من المغالطة الاستنتاج من خلالها أن هذا النظام هو نظام ديمقراطي، فتوفر هذه العناصر لا يعني أن النظام قد استدخلها في بنيته المؤسسية وعلاقاته بالمجتمع والفرد أو في بنية علاقاته الداخلية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن اختزال الديمقراطية في مستوى الممارسة السياسية يجتزئ الفهم العميق لها باعتبارها كل مترابط سياسياً واجتماعياً ومجتمعياً، ويضعها، مع النظام السياسي، فوق المجتمع " وكأن النظام السياسي يمكنه أن يكون معزولاً ومفصولاً عن البيئة المجتمعية التي يوجد ضمنها"(36).

ويرى جميل هلال أن هذه التصورات التي يتسم بها الحقل السياسي الفلسطيني، تجمع بين وظائف أيديولوجية تسعى لمنح الشرعية أو سحبها عن فكرة أو منظومة فكرية أو سياسية، وتسهم في بلورة صورة عن الذات وعن الآخر، كما أن لها ملمح ميثولوجي (أسطوري) يستثني الواقع كمرجع، ويسقط التصور على الواقع المغاير للصورة المثالية الأسطورية(37).

إن هذه التصورات تغيب أو تتجاهل عدداً من الأدلة التاريخية على ممارسات منافية للديمقراطية في التجربة السياسية الفلسطينية ومن أبرزها تنامي نزعات الفئوية وأمراض الشللية والعصبية الفصائلية التي جعلت من الفصيل هدفاً ومرجعيةً لاتخاذ المواقف وتحديدها ولرسم السياسات مما عزز مظاهر الشخصانية والقيادة الفردية في النظام السياسي الفلسطيني.

3 – 2 خصوصية الحالة الفلسطينية:

تنبع خصوصية دراسة الديمقراطية في الحالة الفلسطينية بشكل أساسي من الواقع الذي أنتج التغيرات البنيوية للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وأحاط بتطور التجربة السياسية الفلسطينية، ومن العوامل التي أسهمت في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، ولعل أهم هذه العوامل هي:

- واقع اللجوء والشتات الذي فرض قسراً على الشعب الفلسطيني ومزق وحدة المجتمع الفلسطيني، وحد بالتالي من إمكانية أن يعكس النظام السياسي بنية اجتماعية طبقية مستقرة نسبياً ومتبلورة اقتصادياً، وألحق تشوهات بنيوية عميقة بالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية؛

- افتقاد الإقليم الذي سيمارس الشعب الفلسطيني عليه حق تقرير المصير والسيادة، بفعل الاحتلال العسكري الذي حال دون بناء الدولة الفلسطينية، مما أفقد السياسي الفلسطيني أحد مقوماته الرئيسية، وبالتالي إلى تمحوره حول هدف بناء الدولة وامتلاك السيادة الوطنية؛

- التداخل الكثيف للعديد من المؤثرات الإقليمية والدولية على تجربة العمل السياسي الوطني الفلسطيني بحيث يصعب الحديث عن نظام سياسي فلسطيني بمعزل هذه المؤثرات التي لعبت دوراً كبيراً بشكل خاص في مسار تشكله وسيرورته؛

- الحالة الانتقالية التي يمر بها المجتمع والنظام السياسي الفلسطينيين والناجمة عن توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية (ليست الانتقالية بالمعنى الوارد في اتفاقية أوسلو)، حيث تمر التجربة الفلسطينية بمرحلة السعي للتحول إلى دولة، والتحول الاجتماعي إلى الديمقراطية، والتحول إلى النمط الرأسمالي للاقتصاد، وذلك في سياق دولي وإقليمي، وفي ظل اتفاقيات سياسية، تلعب كلها دوراً ضاغطاً على عملية التحول الديمقراطي.

إن من المتعذر الحديث عن التحول الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني دون حضور هذه الخصوصية باعتبارها متغيرات تتفاعل مع بعضها لتحدد اتجاه حركة وآفاق تطور التجربة الفلسطينية، ولتلعب دوراً حاسماً في عملية التغيير السياسي بشكل عام. وقد تناولت العديد من الدراسات هذه الخصوصية لجهة تأثيرها على بنية النظام السياسي الفلسطيني، وعلى الديمقراطية الفلسطينية.

3 - 2 – 1 غياب الدولة الفلسطينية

إن وجود أمة صاحبة سيادة هو شرط ضروري لقيام الديمقراطية، فمن الصعب الحديث عن الديمقراطية السياسية بغياب الدولة الحديثة، أو بمعزل عنها، كما أنه من الصعب طرح

قضية الديمقراطية حين تكون هذه الدولة، بعد قيامها، تابعةً ومنقوصة الاستقلال أو تمر بمرحلة انتقالية بين السيطرة الأمنية وبين السيادة. ويشير محمد خالد الأزعر إلى أن دراسة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني مسألة محفوفةً بالمحاذير بحكم افتقاد الشعب الفلسطيني للسيادة، وتعذر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. والسلطة الفلسطينية بعد قيامها ليست صاحبة سيادة كنظام يمكن قراءته ديمقراطياً، خاصةً وأن الشعب الفلسطيني منقسم بين داخل وشتات، وبين الضفة وغزة، وبين مواطنين أصلاء ولاجئين ولا تمارس أي من هذه الأجزاء سيادتها أو حقها في تقرير مصيرها، وفي هذا الواقع لا يصمد حديث الديمقراطية السياسية طويلاً(38). إلا أن هذا الشرط غير كاف بذاته كما يلاحظ عزمي بشارة؛ إذ إن الشعب الفلسطيني ليس أمةً ذات سيادة، كما أن أبناءه ليسوا مواطنين (بالمعنى الحقوقي للمواطنة)، لكن وضعاً جديداً قد نشأ بعد اتفاق أوسلو تشكلت فيه سلطة فلسطينية ليست ذات سيادة، الأمر الذي يجعل نقاش مسألة الديمقراطية أمراً مبرراً أكثر من السابق رغم أن الحديث عن نظام حكم فلسطيني ما زال مبكراً(39).

إن استمرار غياب الدولة الفلسطينية يخلق إشكالية تتعلق بجدوى نقاش الديمقراطية والتحول الديمقراطي في ظل تغييب الدولة، خاصةً عندما يدور الحديث عن الديمقراطية السياسية وليس عن مدى ديمقراطية المؤسسات الاجتماعية والمدنية. لكن موضوع الديمقراطية الفلسطينية أصبح يرتبط بتطورات خلقت سياق سياسي لطرحه؛ فبفعل الواقع الجديد "أصبحت موضوعة الديمقراطية (لا الديمقراطية ذاتها) تطرح كمصدر للشرعية"، أي لشرعية منظمة التحرير الفلسطينية عقب تبنيها لخيار التسوية، وللسلطة الوطنية الفلسطينية ككيان يمارس الحكم. وقد رافق هذا التتغير نشوء نخبة فلسطينية جديدة ليبرالية في سماتها الثقافية وخطابها السياسي(40).

3 – 2 – 2 السمة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني

إن السمة الأساسية للمجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية هي عدم الاستقرار واللايقين السياسي خاصةً فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي، إذ "تتسم المجتمعات الانتقالية بأن الحيز السياسي فيها قد لا يكون متمايزاً بوضوح عن الحيز الاجتماعي والحيز الشخصي، ويتمحور الصراع ونمط العلاقات السياسيين حول الشخوص و"البرستيج" والتأثير الفردي"(41)،حيث

تستمر الأنماط التقليدية للعلاقات الاجتماعية بالتأثير على نمط العلاقات السياسية، سواء كانت تشكل جزءاً من البنية الرسمية للنظام السياسي أم لم تكن كذلك.

إن هذا التحليل بقدر ما له من صحة تتعلق باتجاه تفاعل المكونات الداخلية للنظام الانتقالي في العالم الثالث، فإنه يقدم صورة جزئية للواقع، حيث تغيب عنه مسألة تفاعل وتأثر النظام بالعمليات فوق القومية المحيطة. فجوهر المسألة في دراسة النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة التحول أو الانتقال هو تحليل "البناء السياسي والاجتماعي للواقع، والذي يتضمن من بين أمور أخرى تحديد جدول الأعمال العام"(42)، وهذا البناء مرتبط بالسياق الذي تمر به التجربة الراهنة للحياة السياسية الفلسطينية، وهو سياق ينطوي على متغيرات إقليمية ودولية لها تأثير ملموس وكبير على النظام السياسي الفلسطيني، وتتلخص هذه التأثيرات بعمليات ومفاعيل العولمة، كما أشرنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة(43).

إن المحتوى السياسي للعولمة ينطوي على تطوير أنظمة سياسية تنشط وتمارس الحكم من خلال السيطرة المستندة إلى الإجماع وليس إلى القسر المجرد، ومن ثم تسمية هذه النظم نظماً ديمقراطية رغم أنها لا تمتلك، أو لديها قدر ضئيل، من المحتوى الديمقراطي، وذلك في سياق الاستراتيجية الجديدة للدول الرأسمالية اتجاه دول العالم الثالث، والتي تركز على بناء نخب سياسية جديدة منسجمة مع التوجهات الليبرالية الجديدة من خلال إشاعة ثقافة العولمة القائمة على الاستهلاك الفردي، والبحث عن الخلاص الفردي، والتفريغ السياسي *dipoliticization*، في إطار إنشاء نظام بولياركي(44). وفي سياق بناء النخبة السياسية الجديدة في فلسطين تأسست عدة منظمات دولية وأطلقت عدة مشاريع تهدف(45) إلى إنشاء نظام بولياركي يقوم على انفتاح النخبة المحلية الحاكمة على الغرب، كنتيجة واستجابة للتطورات والتغيرات العالمية، وفتح المؤسسات لمشاركة الناس، وإجراء انتخابات عامة مفتوحة وحرة وفق خيارات متدبرة بعناية، حيث يدير العملية السياسية نخب من المحترفين، بينما تتحول الجماهير إلى متفرجين يشاركون في الانتخابات العامة المصممة بعناية، إذ يتحول منح الصوت (الاقتراع) إلى فعل رمزي يؤكد مساندة الشخص للنظام(46).

تنعكس حالة اللايقين وتداخل الحيزات على تماسك حركات التحرر وهي تسعى في المرحلة الانتقالية إلى تأكيد شرعيتها السياسية في ظل بروز المطالب المتباينة واستحقاقات البناء المؤسسي، وإزاء قوة الاختراق الخارجي. إن الحركات التي كانت قوية وموحدة في مرحلة التصدي للقمع، قد تغدو مفككة ولا تمتلك اليقين حول الأهداف التي تسعى لتحقيقها أثناء المرحلة الانتقالية، " حيث تبرز النزعات الفردية وإطار العمل العضوي الإرثي للعمل السياسي". وفي هذا المناخ فإن بروز أي حركة معارضة تستلهم نموذج قيادة وطنية أو ديمقراطية سيكون بمثابة تهديد للنمط القائم، حيث أن التنافس لا يكون بين أحزاب تمثل مصالح وطنية مختلفة، باعتبار أن الأهداف الوطنية متفق عليها، بل أنه بين طرق مختلفة في الحياة. مما يجعل عملية التحول الديمقراطي أكثر صعوبةً وتعقيداً(47). ويبدو أن أحد الميكانيزمات التي طورها النظام السياسي الفلسطيني لمجابهة هذه السمات الانتقالية، والتوجهات العولمية هو إقامة نمط من العلاقات الزبائنية بهدف زيادة القدرة على استعياب وإدماج نخب جديدة في أطر العمل السياسي المركزية الجديدة كعملية تجميلية ولاستيعاب الضغوط الناشئة عن جدول الأعمال العام، ومن أجل خلق أبعاد واتجاهات رمزية جديدة ومختلفة للهوية الجمعية، وبالتالي زيادة قدرة النظام على فرض تغييرات مؤثرة على الأنماط المتعددة الجديدة للسيطرة على الموارد وعلى توزيعها.

3 – 2 – 3 الحضور الكبير للعوامل الخارجية المؤثرة على النظام السياسي الفلسطيني:

منذ نشوء النظام السياسي الفلسطيني تداخلت العديد من العوامل المؤثرة في تشكله وفي مسار حركته وتطوره، وهذا الأمر ليس فريداً أو خاصاً بالحالة الفلسطينية، إلا أن المسألة بالنسبة للنظام السياسي الفلسطيني تكمن في الأثر الكبير، أكثر من المعتاد، للعوامل الخارجية والقوى فوق القومية. فقد كان قيام منظمة التحرير الفلسطينية قراراً عربياً له صلة بتوازنات السياسات العربية ولم يعبر عن تطور دينامية فلسطينية داخلية. وبالرغم من أن حركة المقاومة الفلسطينية كانت تتطور وتتبلور كتنظيمات مسلحة، إلا أن مواقف وسياسات وهامش حرية حركة المنظمة بقيت مرتبطةً إلى حد كبير بما تتيحه الحالة العربية من هامش. وقد اختطت

المنظمة لنفسها نهجاً يقوم على الدخول في سياسات التوازن العربي الرسمي مما وضعها، إلى جانب حقيقة وجود أجهزة ومؤسسات المنظمة على الأراضي العربية، في حالة انكشاف أمام الضغوط العربية والإقليمية.

إن السعي الحثيث للمنظمة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي للتحول إلى كيانية شبه دولانية، مترافقاً مع تغير رؤيتها السياسية باتجاه تبني برنامج أكثر توافقاً مع السياسات الدولية، وتركيزها الكبير على شرعيتها التمثيلية والتوجهات الدبلوماسية في علاقاتها، كل ذلك فتح الباب واسعاً للتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الفلسطيني. ورغم التمسك بشعار استقلالية القرار الفلسطيني إلا أن القوى المسيطرة على حركة النظام السياسي الفلسطيني تبنت سياسات تتلائم مع الضغوط الخارجية.

لقد بلغت هذه التأثيرات مستويات غير مسبوقة عشية وعقب توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فتعاظمت التأثيرات على إمكانية إنجاز التحول الديمقراطي. وتشترك التجربة الفلسطينية في هذا السياق مع تجارب دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستقلال، وأهمها إشكالية التحديث المشوه الذي لم ينتج عن تطور الحاجات العضوية والبنى الذاتية للمجتمع، وإنما عن حاجات خارجه، وما نتج عنها من ردود فعل مشوهة استجابةً لهذه الحاجات التي لا تعكس إرادة ومطالب المجتمع. وقد أدت هذه الاستجابات إلى تعاظم دور الجيش والمؤسسة الأمنية في عملية التحديث، وهيمنة تحالف النخب التقليدية والنخب الجديدة غير الديمقراطية (48). وسنرى لاحقاً كيف استجابت القيادة السياسية الفلسطينية بطرق تكيفية لجملة الضغوط والعوامل الخارجية في صياغة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي فرض قيوداً ثقيلةً على إمكانية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما دفع العديد من الكتاب والسياسيين إلى الدعوة لتبني أجندة إصلاح داخلي ذاتي يضع زمام المبادرة بيد القوى السياسية الحية في المجتمع الفلسطيني(49).

إن هذه المؤثرات تجعل البحث في مسالة التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني مرتبطةً جدلياً بمهمات النضال الوطني من أجل الاستقلالي الفلسطيني بمعنى التخلص

من الاحتلال، وبمعنى بناء القدرة الذاتية للتقليل من تأثير العوامل الخارجية الإقليمية والدولية على هذا النظام إلى حدها الأدنى الذي لا يحسم في القرارات المصيرية.

3 -2 – 4 المسألة الوطنية الديمقراطية

لا زالت السمة الأساسية للواقع الفلسطيني هي أن مهمات التحرر الوطني لم تنجز بعد، في حين أن مهمات البناء الديمقراطي الاجتماعي لم تعد قابلةً للتأجيل أو الانفصال عن المهمات التحررية في الواقع الجديد الناشئ بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن الحديث عن الديمقراطية أو التحول الديمقراطي الفلسطيني يبقى حديثاً مجرداً لا جدوى من نقاشه في النظام السياسي والمجتمع الفلسطينيين "إن لم يكن قابلاً للترجمة العملية في إطار واقع الشعب الفلسطيني بتعقيداته ومتغيراته وتحدياته الهائلة، وإن لم يأخذ بعين الاعتبار التحولات والضغوطات المحيطة بهذا الواقع"(50).

لقد أشرنا إلى أنه يمكن الحديث عن الديمقراطية قبل وجود الدولة وفي ظل غيابها، وهذه المسألة لها أهمية كبيرة في الواقع الفلسطيني كحركة تحرر؛ فالمسألة الجوهرية هنا تتعلق بالنظر إلى حركة التحرر، من زاوية الديمقراطية، في معالجتها للنضال التحرري؛ أي هل هو نضال وطني تحرري أم نضال وطني – ديمقراطي تحرري؟ وثمة فارق جوهري بين الأمرين، إذ إن صوغ القضية في إطار المسألة الوطنية – الديمقراطية، دون انفصال أحد شقي التعبير عن الآخر، يستدعي أن تكون السمة الأساسية لحركة التحرر الوطني هي سمة الديمقراطية باعتبارها من مقومات وشروط تحقيق الأهداف الوطنية، هذا من جهة، وباعتبار أن الديمقراطية لا تتحقق تماماً ما دامت القضية التحررية لم تحسم بعد من جهة ثانية، وبهذه الحالة فإن السيادة (الدولة/ الأمة) مرتبطة عضوياً بإنجاز مشروع التحرر، وهو بدوره لن يتم دون توفير شرط دمقرطة النضال الوطني، وهنا تكمن فرادة الحالة الفلسطينية، حيث تبرز قضية الديمقراطية (في إطار النضال الوطني – الديمقراطي) كوسيلة لبناء عناصر السيادة، وهذه القضية هي في صلب مهمات النظام السياسي الفلسطيني(51). أي أن البحث حول الديمقراطية الفلسطينية يجب "أن يكون بحثاً عن سبل مشاركة الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المراحل

المختلفة لنضاله، وكيف تفاعلت هذه المشاركة مع أنماط مشاركة الأحزاب والقيادات السياسية القائمة"(52)، وتفحص مشاركة المواطنين الفلسطينيين في النضال الوطني من خلال مستويين من المهمات التي يضطلع بها النظام السياسي: مهمات النضال الوطني التحرري، ومهمات البناء الوطني الديمقراطي، وبدون أن "تتخلل الديمقراطية، مشاركة المواطنين الواسعة في هذين القسمين لن تصل قضيتنا إلى الحل العادل لصالح الشعب الفلسطيني"(53).

تترجم هذه الرؤية المكانة المركزية و الاستثنائيةً لحق تقرير المصير في الديمقراطية والتحول الديمقراطي، بالنسبة للشعوب التي تخضع لسيطرة قوة أجنبية كالاستعمار أو الوصاية، إذ تصبح ذات مدلول مزدوج يتضمن الحق بممارسة تقرير المصير في سياق عملية نضال تحرري تهدف لبناء الأمة والدولة بشكل مستقل باعتبارها الإطار الذي يستوعب القرار الحر للشعب، كما يتضمن الحق بتقرير المصير فيما يتعلق بنمط النظام الذي سيسير الأمة وتمارس من خلاله سيادتها وتضع رؤاها للمستقبل موضع التنفيذ من خلاله وبه. وبالتالي لا ينبغي تجزئة النضال الوطني الديمقراطي أو ترحيل أحد جوانبه أو إهماله بمبرر أولوية المسألة الوطنية التحررية، "فمرحلة التحرر هي مرحلة عمل (أو لاعمل) من أجل الاستقلال الذي هو تحقيق لحق الشعب الديمقراطي في تقرير مصيره سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أي أن مرحلة التحرر إذا ما خيضت نحو الاستقلال هي مرحلة نضال من أجل الديمقراطية"(54)، كونها نضال من أجل تقرير المصير بمعناه التحرري، وبعد إنجاز أهداف التحرر والاستقلال يستمر الناس بممارسة اجتماعاتهم والعمل معاً إما في ظل نظام ديمقراطي يتيح لهم حرية تقرير مصيرهم في مرحلة بناء الدولة – الأمة، وإما في نظام غير ديمقراطي يحجب هذه الإمكانية.

إن هذه الرؤية تتطلب وعي مساحة الديمقراطية الممكنة، أو القابلة للتحقق، في ظل عملية التحرر ومهمات النضال الوطني، وما تفرضه على واقع النظام السياسي الفلسطيني من معطيات موضوعية ضاغطة، ومن سمات بنيوية ذاتية، معيقة للتحول الديمقراطي. وبالإمكان مقاربة موضوع الديمقراطية الفلسطينية بما هو متاح للمجتمع الفلسطيني من ممارسات ديمقراطية بمعزل عن تأثيرات غياب الدولة بمعناها المؤسسي، لكن يبقى من الضروري تحديد النموذج الديمقراطي المرغوب أو المتوخى والمتاح من عملية التحول الديمقراطي. وهذا

النموذج لا يتحدد بطريقة الاختيار من متعدد، بل يعتمد على تحليل التجربة التاريخية للنظام السياسي الفلسطيني، وتفاعل هذه التجربة مع واقعه راهناً، ودراسة طبيعة وتأثير العوامل المختلفة المؤثرة عليه سواء كانت داخلية أو خارجية (موضوعية أو ذاتية)، وكيفية تفاعل مكونات النظام مع هذه العوامل(55).

ثمة آراء تقول بأن إعطاء الاهتمام للديمقراطية في اللحظة التاريخية الفلسطينية الراهنة من شأنه أن يحرف الأنظار عن القضايا الجوهرية ذات الأولوية وهي ضمان جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن كل الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة المستقلة، وآنذاك فقط يصبح من الممكن طرح موضوع الديمقراطية. كما أن طرح موضوع الديمقراطية الآن من شأنه أي يكون على حساب مجابهة السياسات الإسرائيلية، وعلى حساب التصدي للأوضاع المعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني، والمخاطر التي تتهدد هويته الوطنية، خاصةً في الشتات(56).

إلا أن المسألة الوطنية تصبح أحادية إذا أديرت عملية التحرر الوطني بطريقة غير ديمقراطية، وهي ليست أحادية إذا أديرت العملية الوطنية بشكل ديمقراطي سواء قبل الاستقلال أو بعده، ويبدو أن وضع المسألة في إطار أحادي يقود إلى عطب ديمقراطي وعطب وطني، كونها لن تنجح في إنجاز مهمة تقرير المصير، حيث يصبح غياب الديمقراطية هو غياب للمسألة الوطنية والعكس بالعكس.

إن عملية التحرر الوطني تتم عبر مرحلتين متتاليتين زمنياً ومنفصلتين نسبياً: مرحلة النضال من أجل الاستقلال، ومرحلة البناء الوطني الذي يتم بغالبيته بعد الاستقلال، (أي أن بعضه يمكن أن يتم خلال مرحلة النضال الوطني بهدف مراكمة عوامل الاستقلال). وقد برز خلل في فهم المرحلة الأولى على أنها مرحلة تسبق الديمقراطية باعتبار أن الديمقراطية هي مهمات اجتماعية اقتصادية لا تتحقق إلا في مرحلة الاستقلال، بينما يقتضي الفهم السليم النظر إلى الديمقراطية باعتبارها عملية تتخلل المرحلتين، وذلك اعتماداً على بنية عملية التحرر وأحزابها ومستوى تطور المجتمع(57).

ومن هذه الزاوية يمكن تقييم البعد الديمقراطي في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية التي استمدت شرعيتها من سبقها النضالي في قيادة جماهير الشعب الفلسطيني نحو تحقيق هدف التحرر والاستقلال. وقد كان من الصعب تصور شكل آخر للنظام الذي شكلته هذه الحركة، وبالتالي التجاوز عن الكثير من الممارسات اللاديمقراطية في تجربة الحركة (بمعايير الديمقراطية المعروفة مثل الانتخابات الدورية، وتداول السلطة، والمؤسسية الراسخة...الخ). لكن الحركة بنظامها هذا لم تفلح في تحقيق أهدافها أو إنجاز مشروعها التحرري، "وانتهت إلى ممارسات وسياسات تخل بالقضية الوطنية، وذلك عبر آلية إهدار الممارسة الديمقراطية، بمعنى أن اللاديمقراطية قادت إلى ما يعد استبعاداً لأهداف التحرر"(58).

خلاصة

نخلص من هذا العرض إلى أن دراسة تجربة العمل السياسي الفلسطيني من زاوية الديمقراطية، والبحث في آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني لها ما يبررها موضوعياً وعلمياً، كما أنها ضرورية لجهة تحديد النموذج الديمقراطي الذي من المؤمل والمرغوب تجسيده في فلسطين في ظل المعطيات الراهنة.

إن القدرة على تقديم رؤية لإمكانية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، واستناداً إلى ما قدمناه من تحليلات نظرية في هذا الفصل، ينبغي لها أن تقوم على الأسس المنهجية التالية:

أولاً: الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني هو حديث عن نظام واحد؛ أي عن ذات النظام الذي نشأ منذ أواسط ستينات القرن الماضي وهيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية لأكثر من ربع قرن، فصاغت حدوده ورسمت معالمه وسماته الأساسية. وقد تطور هذا النظام ودخلت عليه الكثير من المتغيرات في سياق تفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية وصولاً إلى الانعطافة الكبيرة التي شهدها بفعل توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993.

ثانياً: إن فهم التحولات التي طرأت على هذا النظام في نطاق الحدود الزمنية النوعية لهذه الدراسة، وعلاقتها بآفاق التحول الديمقراطي فيه، تتطلب أولاً فهم واقعه الذي سبق هذه المرحلة

(قبل أوسلو) وما تركته من آثار عليه، وتقييم التجربة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية من وجهة ديمقراطية بفحص الحقل السياسي الذي شكلته المنظمة ومحددات النظام السياسي لتلك المرحلة ومن ثم الانطلاق لتحليل التحولات التي حدثت في المرحلة نطاق الدراسة.

ثالثاً: من المتعذر فهم وتفسير عوامل تحقق أو تعثر التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني من خلال تقديم تفسيرات جزئية أو انتقائية، أو عبر استخدام نماذج نظرية جاهزة، فواقع هذا النظام هو محصلة لتفاعل جملة من المتغيرات الذاتية والموضوعية. فالرؤية التي ستبنى عليها الديمقراطية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية لها محدداتها الموضوعية الماثلة في معطيات الواقع الذي تتشكل في سياقه، كما لها محدداتها الذاتية الكامنة في واقع تجربة الممارسة السياسية الفلسطينية والبنى الموروثة من مرحلة ما قبل أوسلو.

إن الإشكاليات التي يواجهها النظام السياسي الفلسطيني فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي لها بعدها الذاتي الذي جاء نتيجة التطور التاريخي لهذا النظام، ولها بعدها الموضوعي الذي فرضه الواقع الأمر الذي يتطلب التعرف على حدود تأثير كل عامل من هذين العاملين.وهذا يتضمن دراسة البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني وانعكاساتها السياسية، والبنية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني وإرث التجربة النضالية السياسية التحررية، وكيف أثرت كلها على واقع النظام راهناً. كما أن الدراسة ينبغي لها أن تبقي في الحسبان تأثيرات العوامل فوق القومية على مسار تشكل النظام وآفاق تطوره.

رابعاً: إن الإطار العام لفهم التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني لا يمكن أن يخرج عن فهم المرحلة التي تمر بها القضية الوطنية الفلسطينية، والتي لا زالت في طور التحرر الوطني والسعي لتقرير المصير والاستقلال، مما يعني أن التحليل لمهمات النظام السياسي ينبغي أن يستند إلى فهم قضية الديمقراطية في إطار المسألة الوطنية الديمقراطية التحررية. فالتحول الديمقراطي يفهم كعملية من شأنها أن تحقق أحد شروط تقرير المصير وبناء السيادة الوطنية، وبما يؤسس لقيان نظام سياسي ديمقراطي في مرحلة ما بعد الاستقلال.

هوامش الفصل الثالث

* توضع الجزئية الخاصة بالدراسات السابقة (الأدبيات) التي تتناول موضوع الدراسة في مقدمة الدراسة، هذا ما جرت عليه العادة في عملية التنظيم الشكلي للدراسات العلمية. والخروج عن هذا العرف في هذه الدراسة جاء خدمة لأغراض الدراسة من حيث أن الدراسات السابقة التي يتم تناولها مرتبطة تماماً بالفصول الثلاثة الأخيرة من الدراسة، وقد وجدنا أن من الأنسب وضعها في مقدمة الفصل الثالث لتوفير درجة أكبر من الترابط والتسلسل المنطقي للدراسة، ولتجنب ما قد يشعر به القارئ من تقطع في موضوعات الدراسة [ح.أ]

(1) الخزرجي**،** تامر كامل محمد. النظم **السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004. ص21 – ص 22

(2) تكمن أهمية هذا التعريف الواسع للنظام السياسي في أنه يضع دراسة الحياة الاجتماعية لأي مجتمع في مستوى تحليل طبيعة الدولة والنظام الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الذي يحدد سمات النظام السياسي. (أنظر المصدر السابق ص 24)

(3) المصدر السابق ص 25

(4) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.** ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت و مواطن- رام الله 1998.ص12

يعرف جميل هلال الحقل السياسي بالقول أن هناك قوانين عامة للحقول المتعددة (السياسية، الاجتماعية،الدينية...إلخ) وهناك سمات خاصة بكل حقل أبرزها أن كل حقل يعيش حالة صراع يأخذ أشكالا محددة، فهناك صراع بين القادمين الجدد إلى الحقل والقوى المسيطرة أو المهيمنة التي تعمل على استمرار احتكارها للسلطة وكبح المنافسة. ويعرف كل حقل نفسه، من بين أشياء أخرى، عبر رهانات ومصالح محدودة غير قابلة للاختزال إلى رهانات ومصالح في حقول أخرى.

ويميل الذين يسيطرون على الحقل إلى اعتماد استراتيجيات محافظة، في حين يميل الذين يتمتعون بسيطرة أو نفوذ أقل في إلى اعتماد استراتيجيات انقلابية. لكن يشترك كل المنخرطون في الحقل في عدد من المصالح الأساسية تتعلق بالمحافظة على إدامة الحقل. أي أن الحقل السياسي هو مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النظام السياسي، ويمتد ليشمل كل الفاعليات والاصطفافات والتحركات التي لها صلة ولو بقدر ضئيل بالعملية السياسية (مظاهرة جماهيرية، مقالة صحفية، عملية مسلحة، انتخابات لقطاع مجتمعي ما، أفراد نشطون سياسياً...الخ). ويقع النظام السياسي في محور الحقل ويتحكم إلى حد بعيد بحراكه وإيقاعاته واتجاهات تغيره.

(5) المصدر السابق، نفس الصفحة

(6) الشقاقي، خليل. **الانتخابات وشرعية النظام السياسي.**في الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس 1995 ص15

(7) عبد الكريم، قيس. *النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة*، **موقع rezgar الإلكتروني**، عدد 966، 2004/9/24

(8) جقمان، جورج. *خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية*. في: **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، تحرير مي جيوسي مؤتمر مواطن7 – 1997/11/8.** مواطن، رام الله 1998.ص31

(9) الأزعر، حمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين.** مواطن، سلسلة أوراق بحثية، ط1، رام الله، تشرين أول.1996 ص7

(10) المصدر السابق، ص 8

(11) المصدر السابق، ص 10

(12) نوفل، ممدوح، *النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج*. في: **ما بعد الأزمة:التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل(مؤتمر مؤسسة مواطن 1998)** ط1. مواطن، رام الله 1999.ص27

(13) هلال، جميل.. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص 3

(14) بشارة،عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. في: موسى البديري وآخرون، الديمقراطية الفلسطيني:أوراق نقدية.ط1 مواطن، رام الله 1995.ص 128

(15) هلال، جميل.. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق، ص26

(16) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مصدر سابق ص75

(17) البرغوثي، إياد. **النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية**. في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1 1997 مواطن رام الله. ص 218

(18) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص25

(19) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص17

(20) هلال، جميل. **إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية**. في موسى البديري وآخرون: الديمقراطية/ أوراق نقدية، مصدر سابق ص85.

(21) الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط1، مواطن – رام الله، كانون ثاني 1998ص9

(22) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص25

(23) الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مصدر سابق ص9

(24) المصدر السابق ص 11

(25) بشارة،عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. مصدر سابق ص 129

(26) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص19

(27) بشارة،عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. مصدر سابق ص

(28) الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مصدر سابق ص13

(29) هلال، جميل. **إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية**. مصدر سابق ص137

(30) بشارة،عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. مصدر سابق ص136

(31) هلال، جميل. **إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية**. مصدر سابق ص142

(32) الجرباوي، علي.**البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق ص15

(33) هلال، جميل. **إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية**. مصدر سابق ص142

(34) الجرباوي، علي.**البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق ص15

(35) المصدر السابق، نفس الصفحة

(36) الجرباوي، علي.**البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق ص 19

(37) هلال، جميل. **إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية**. مصدر سابق ص136

(38) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص11

(39) بشارة،عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. مصدر سابق ص 139

(40) المصدر السابق ص128

(41) Deegan, Heather. **Moves Towards Democracy in Transitional Societies** ,

في، التحرر التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث. مصدر سابق. ص 28

(42) Moughrabi,Fouad. **A Captive Public: Palestinian Public Opinion in The Era of Transition** في المصدر السابق ص77

(43) المصدر السابق. ص78. يشير المغربي إلى أنه قد نشأت مقاربة جديدة في استراتيجية الدول الرأسمالية الليبرالية تجاه الدول الأقل تقدماً في العالم الثالث، حيث جندت الأموال والموارد المختلفة للعمل على نشر الديمقراطية في دول العالم الثالث، كما ظهرت في هذه المرحلة مؤسسات ومنظمات دولية تعمل على "صناعة معرفة" جديدة في العالم الثالث من خلال التركيز على دراسة وتنمية المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات وتدريب كوادر مهنية محترفة في تنظيم العمل السياسي والمدني.

(44) تعريف النظام البولياركي كما يورده فؤاد المغربي، حيث يقول: إن القوى المدافعة عن الديمقراطية الجديدة في العالم الثالث، هي جزء من نخبة انتقالية تتكتل بقوة من خلال إجماع على مستوى العالم على "إقامة نظام سياسي أكثر ملاءمةً لإعادة إنتاج نظام اجتماعي يتسق مع البيئة العالمية الجديدة" يصفه وليام روبنسون بالنظام Polyarchy بولياركي وهو ليس دكتاتورياً، لكنه بنفس الوقت ليس ديمقراطياً تحكمه مجموعة صغيرة لصالح رأس المال، وحيث تنحصر قاعدة المشاركة السياسية من قبل الأغلبية في الاختيار المحدود بين نخب متنافسة في نظام انتخابي مسيطر عليه بشدة ومصمم لضمان استمرار حكم هذه النخبة، وتتحول الديمقراطية فيه إلى أداة للسيطرة الاجتماعية(أنظر المصدر السابق ص 77-78)

(45) وقد شملت هذه المشاريع أكثر من 6000 فلسطيني، الذين إلى جانب تعلم ممارسة الديمقراطية والعمل المؤسسي، يطورون مهارات التسامح إزاء تضارب وجهات النظر، ويصبحون مشاركين نشطين في الحياة السياسية.وقد أطلق مشاريع تهدف إلى إحداث تحول تدريجي في نشاط NGOs من مؤسسات تقدم الخدمات إلى منظمات تنشط في مجال صنع السياسات العامة، باعتبار أن السلطة الوطنية أخذت تسيطر تدريجياً على مجال تقديم الخدمات التي كانت تقدمها المنظمات غير الحكومية، لذا فإن على الأخيرة أن تصبح أكثر نشاطاً في التدخل في مجال السياسات العامة. (المصدر السابق ص)81

(46) المصدر السابق، نفس الصفحة

(47)Deegan,Heather.**Moves Towards Democracy**. مصدر سابق. ص29

(48) بشارة،عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. مصدر سابق ص131

(49) البرغوثي، مصطفى. *مداخلة* في **مؤتمر مواطن حول الانتخابات الفلسطينية** – تحرير عدنان عودة. 28 – 2002/10/29 ص62

(50) هلال، جميل. **إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية**. مصدر سابق ص81

(51) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص82

(52) سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**.ط1.مواطن، رام الله 2000. ص 8

(53) المصدر السابق، نفس الصفحة

(54) المصدر السابق، نفس الصفحة

(55) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص82

(56) المصدر السابق ص 83

(57) سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**. مصدر سابق ص 32

(85) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول**. مصدر سابق ص 83

الفصل الرابع

التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها السياسية

شهدت البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من التغيرات عبر مفاصل تاريخية محددة؛ فقد أدت الانعطافات الحادة منذ نكبة عام 1948 وتشريد غالبية الشعب الفلسطيني إلى حدوث تحولات بنيوية عميقة في التكوين الاجتماعي والطبقي وهياكل الاقتصاد والإنتاج الفلسطيني التي انعكست بدورها على البنية السياسية الفلسطينية من حيث طبيعة الاصطفافات والتشكيلات الاجتماعية السياسية والتنظيمات المدنية، وعلى بنية العمل السياسي وقيم الثقافة السياسية وتوجهات الرأي العام.

إن فهم هذه التحولات البنيوية هو من الفروض الأساسية التي يتطلبها البحث في قضية الديمقراطية الفلسطينية، وآفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني على افتراض أن التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني أعاقت نشوء نظام سياسي فلسطيني مستقر ومحدد المعالم، وأفرزت قوى اجتماعية – سياسية تتسم بعدم وضوح هويتها الطبقية أو انحيازها الفكري والسياسي لجهة الديمقراطية، كما أدت إلى إشكاليات في ولادة المجتمع المدني الفلسطيني، وهذه المتغيرات انعكست على بنية وتوجهات الحياة السياسية والنظام السياسي الفلسطينيين على شكل معوقات بنيوية من زاوية الديمقراطية. كما أن الأشكال التنظيمية وأساليب عمل النظام السياسي الفلسطيني أثرت بدورها على البنى الاجتماعية للشعب الفلسطيني بشكل متفاوت بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي.

سنتناول في هذا الفصل أبرز التغيرات البنيوية في المجتمع الفلسطيني (الحديث يدور دوماً عن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما لم ترد إشارة بغير ذلك الدراسة) وعلاقة التأثر والتأثير بينها وبين النظام السياسي الفلسطيني باعتبارها تشكل بيئته الداخلية، وذلك من خلال ثلاثة أجزاء؛ نتناول في الأول تحولات البنية الاقتصادية الاجتماعية والطبقية وانعكاساتها السياسية، ونلقي الضوء في الثاني على " المجتمع المدني " الفلسطيني

وعلاقته بالتحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني. ثم ننتقل في الجزء الثالث للتعرف على قيم الثقافة السياسية والدور الذي تلعبه في النظام السياسي الفلسطيني وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في هذا النظام.

(1)

التغيرات في البنية الاجتماعية – الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

إن البحث في التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية لا يمكن له أن يتجاوز العوامل التاريخية التي شكلت محطات انعطاف تركت آثاراً عميقةً في هذه البنية، وكان لها دور حاسم في رسم مسار الحركة الوطنية الفلسطينية وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني. ويتطلب البحث في هذا السياق تقديم لمحة تاريخية حول تغيرات هذه البنية بهدف الوقوف على جذور عوامل التغير، ومن ثم نقاش حالة هذه البنية راهناً.

1 – 1 التحولات التاريخية وأثرها على بنية المجتمع الفلسطيني

لم تكن التغيرات البنيوية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تمت بفعل عملية تطور وحراك اجتماعي ناتج عن عملية تحديث لها محركاتها الذاتية أو ديناميتها الخاصة، بل جاءت أساساً بفعل عوامل موضوعية تاريخية قسرية فرضت على هذا المجتمع، والتي يمكن تحديدها في ثلاث محطات تاريخية هي النكبة سنة 1948، وحرب حزيران 1967، وتوقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994/93.

1 – 1 – 1 تداعيات النكبة 1948 على بنية المجتمع الفلسطيني

لقد كان العامل الأبرز الذي ترك آثاراً كارثيةً بعيدة المدى على بنية المجتمع الفلسطيني هو حدث النكبة سنة 1948، التي أدت إلى تشريد غالبية أبناء الشعب الفلسطيني وتجريدهم من أراضيهم وأملاكهم وتحويلهم إلى لاجئين معدمين في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة وأقطار اللجوء الأخرى. وقد ألحقت النكبة دماراً واسعاً بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

الفلسطيني، حيث فصلت الضفة الغربية وقطاع غزة عن بقية فلسطين، بينما فصلت كل منهما عن الأخرى، وتدفق إليهما مئات الآلاف من اللاجئين، الأمر الذي أحدث تغيرات مفاجئة وعنيفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية لكل منها، زاد من حدتها إلحاق الأولى بالحكم الأردني، وإخضاع الثانية للإدارة المصرية.ويمكن تلخيص أهم الآثار التي تركتها النكبة على بنية المجتمع الفلسطيني بالآتي:

أولاً: تراجع أو توقف النمو الحضري الذي ترافق مع هجرة واسعة للعمالة ورأس المال والطبقة الوسطى، فتراجع النمو السكاني وفرص النمو الاقتصادي، وتفاقمت البطالة، وانكمش قطاع الصناعة بشكل ملموس.

ثانياً: كان لفصل أجزاء الوطن الفلسطيني عن بعضها تداعيات عميقة على العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وبنية الإنتاج في الضفة الغربية بفعل تجمع أعداد كبيرة من اللاجئين المعدمين فيها، فارتفعت معدلات الفقر والبطالة، كما أعاق كل من الحكم الأردني والإدارة المصرية بتقييداته نمو حياة حزبية ونقابية في الضفة والقطاع. وهذا كله حال دون تجدد الحركة الوطنية الفلسطينية ومكن القوى التقليدية في المجتمع الفلسطيني من الحفاظ على نفوذها. وقد شكل اللاجئون الذين استقروا في الضفة الغربية وقطاع غزة " مجتمعاً " له سماته الخاصة من حيث وجود هؤلاء خارج نطاق العملية الإنتاجية، واعتمادهم لسنوات طويلة على المعونات الدولية، بعد أن كانوا ينتمون إلى شرائح وطبقات اجتماعية مختلفة. وقد تداخل هؤلاء في بنية مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة الذي بقي يعتمد أساساً على الزراعة ولم يتبلور فيه تقسيمات طبقية بالمعنى الدقيق.

ثالثاً: سيطرت عدد من العائلات الفلسطينية على تطور القطاع الخاص من خلال مشاريع محلية صغيرة الحجم في قطاعات التجارة والعقارات وإنتاج بعض السلع الاستهلاكية البسيطة. وقد ساد علاقات هذه العائلات البرجوازية سمات التنافس المحلي والصراع للوصول إلى الإدارات الحكومية (الأردنية) وبناء علاقات مع الفئة المتنفذة في الأردن.

رابعاً: عانت الطبقة العمالية من واقع الانكشاف والضعف بسبب ارتفاع معدل البطالة وتدني نسبة الأجور، وتبعثر العمالة على مشاريع صغيرة الحجم، مما حال دون تبلور هذه الطبقة.

خامساً: استقل قطاع غزة نسبياً عن مصر من حيث العلاقة بالاقتصاد المصري، وكان التجار وكبار أصحاب الأراضي هم الأكثر تأثيراً على الحياة فيه، واحتلوا مواقع هامة في الإدارة المحلية للقطاع. وقد عمل الجزء الأكبر من قوة العمالة في القطاع في أعمال الزراعة في ظل تدني نسبة الأجور، وعدم تبلور حركة نقابية عمالية(1).

1 – 1 – 2 التغيرات في بنية المجتمع الفلسطيني بعد العام 1967

شهد عقد الستينات من القرن الماضي حدثين بارزين كان لهما أثراً عميقاً على بنية المجتمع الفلسطيني ومسار حياة الشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا؛ الأول هو حرب حزيران1967 ووقوع بقية الأرض الفلسطينية (الضفة وغزة) تحت الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى لتداعيات شديدة الوطء على المجتمع الفلسطيني، والثاني هو تبلور حركة مقاومة وطنية فلسطينية وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

أولاً: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على بنية المجتمع الفلسطيني

أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى سلخها عن محيطها العربي وإلحاقها قسراً بإسرائيل، وقد تسببت سياسات الاحتلال بحدوث تحولات كبيرة في البنية الاجتماعية والطبقية للشعب الفلسطيني الذي يعيش في هذه المناطق، وأسهمت في إيجاد هوية متمايزة ومنفصلة للفلسطينيين في الأرض المحتلة مختلفة عن المجتمعات الفلسطينية الأخرى، حيث شكلوا "مجتمعاً تمتد جذوره في الأرض باقتصاده وزراعته ومصنوعاته وقطاعه الخدماتي، وبمؤسساته المدنية...الخ"(2)، وانهمك هذا المجتمع في عملية كفاح وطني وصدام يومي مع الاحتلال، مما أفسح المجال لنشوء وتغلغل منظمات شعبية مختلفة.

إلا أن هذه السمات البنائية الوظيفية للمجتمع الفلسطيني والتي طورها في ظل الاحتلال جاءت في سياق رد فعل ولد ميكانيزمات دفاعية أمام الخطر الوجودي الذي مثله هذا الاحتلال

الاستيطاني، وشكلت جزءاً من صورة الواقع الذي تبلور عقب الحرب، حيث عمل الاحتلال بالمقابل على إحداث تشويهات بنيوية في المجتمع الفلسطيني انعكست على واقعه السياسي.

لقد تمحورت السياسات الكولونيالية الإسرائيلية حول تكريس السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الإنتاج والاقتصاد والأرض والمياه والعمالة وبما يحقق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وخلق درجة عالية من الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل. وأدت جملة الإجراءات الإسرائيلية إلى تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد سلعي غير منتج، ودفع المزيد من الحرفيين والفلاحين الفلسطينيين إلى سوق العمل المأجور في إسرائيل(وصلت نسبة الأيدي الفلسطينية العاملة في إسرائيل إلى 36% من قوة العمل الرسمية/المسجلة سنة 1982). كما عملت إسرائيل بصورة منهجية على تغيير الطابع السكاني للمناطق الفلسطينية المحتلة من خلال الاستيطان، إلى جانب تغيير البنية المهنية للمجتمع الفلسطيني حيث تراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي من مجموع القوى العاملة مقابل ارتفاع عددهم في حقل البناء، وتراجعت نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت هذه التغييرات إلى تحولات هامة في البنية الاجتماعية حيث نما حجم الطبقة العاملة بشكل كبير، وازداد الحجم المطلق للعاملين بأجر من 50 ألفاً سنة 1969 إلى 147 ألفاً سنة 1993 معظمهم من العاملين في السوق الإسرائيلية، وضعفت بالمقابل البرجوازية المحلية، وهاجرت أعداد من قوة العمالة الماهرة والمتعلمين إلى الخارج، الأمر الذي أفرغ المناطق المحتلة من المهارات الفنية والإدارية اللازمة لأي عملية تطوير، وأدى إلى ضمور الطبقة الوسطى(3).

فرضت سياسات وإجراءات السيطرة الإسرائيلية على مناحي الحياة الفلسطينية قيوداً ثقيلةً على النشاط الاقتصادي الفلسطيني المستقل، وجعلت من المستحيل بروز برجوازية وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أدى الحكم الإسرائيلي إلى شرذمة المجتمع الفلسطيني، خاصةً الطبقة الوسطى. فلم يلجأ المحتل الإسرائيلي– شأن أشكال أخرى من الاستعمار – إلى التعاون مع شرائح واسعة من هذه الطبقة، حيث سيطرت الإدارة العسكرية الإسرائيلية على كل المواقع الإدارية الحساسة، بينما تمت الهيمنة على السكان بوسائل القوة العسكرية دون الاهتمام

بإدارة الشؤون الحياتية للشعب الواقع تحت احتلالها(4). وبموازاة ذلك انقضت إسرائيل على أي تعبيرات منظمة للوطنية الفلسطينية؛ فلجأت إلى سلسلة من الإجراءات العسكرية والتدابير الأمنية(5) التي جعلت التطور التنظيمي والسياسي لطبقة وسطى فلسطينية مقيداً ومحدوداً، خاصةً وأن هذه الطبقة قد استبعدت من التوظيف في إسرائيل، وأجبرت أعداد كبيرة منها على الهجرة(6). إن وجود الاحتلال العسكري الإسرائيلي قد شكل العقبة الموضوعية الأكبر أمام قيام الدولة الفلسطينية، وأمام تطور تشكيلة اقتصادية اجتماعية تفرز نظامها السياسي الذي يعكس خصائصها وبنيتها، وبالتالي تعذر التطور الديمقراطي للنظام السياسي الاجتماعي الفلسطيني.

لقد أفضت السياسات الإسرائيلية إلى إحداث شروخ عميقة في بنية المجتمع والاقتصاد الفلسطيني أثرت في البناء التنظيمي والاجتماعي والسياسي للنظام السياسي الفلسطيني؛ فقد تراجع دور كل من الطبقتين الوسطى والبرجوازية المحلية في هذا النظام، بينما فرض على الطبقة العاملة الفلسطينية أن تعيش اضطهاداً مزدوجاً؛ الوطني بفعل الاحتلال والطبقي بفعل العمل في سوق العمالة الإسرائيلية في ظل ظروف عمل مجحفة وأجور متدنية (قياساً بمستوى الأجور في إسرائيل)، وقد حال واقع الطبقة العاملة في ظروف تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وضعف قاعدة الإنتاج الفلسطيني إلى إعاقة تطور التنظيم النقابي العمالي، وتراجع إسهام الطبقة العاملة في الحياة السياسية.

بالمقابل اندفع المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني خاصةً في مخيمات اللاجئين، حيث المعاناة الأكثر شدةً، والقرى التي حرم أهلها من مصادر رزقهم بفعل مصادرة الأراضي والمياه وتحويل أعداد كبيرة منهم إلى عمال بالأجرة، إلى الانخراط في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية والانضمام إلى فصائل م.ت.ف. كما دفعت بالمجتمع الفلسطيني إلى ابتكار وسائل لتنظيم وإدارة حياته في سياق مواجهة الاحتلال وسياساته، ولتقديم الخدمات التي امتنع عن توفيرها. وسيكون لهذه التداعيات أثرها الواضح على بنية وآليات وأساليب عمل النظام السياسي الفلسطيني، وطبيعة القوى المؤثرة فيه.

ثانياً: تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية

لقد عبرت المنظمة عن الوجود الحي للشعب الفلسطيني، وعن طموحاته وهويته الوطنية، كشعب يناضل من أجل تحرره الوطني، وفي سبيل الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية، وشكلت حركة تحرر وطني من أجل تحصيل حق تقرير المصير، وخاضت نضالاً ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يعترف بهذا النضال باعتباره كفاحاً مشروعاً من أجل الحرية، فحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، متبعاً سياسة القبضة الحديدة الاستعمارية في ملاحقة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها. إن هذا الصراع سيكون أحد أهم محددات تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وسياساته وأساليب عمله، وسيلعب دوراً هاماً في توجهات المنظمة تجاه المجتمع الفلسطيني، وبالتالي إسهامها في تغيير بنية هذا المجتمع.

لقد تمثلت إحدى المهمات الرئيسية للمنظمة في إعادة تكوين وتوحيد المجتمع الفلسطيني الممزق والحفاظ على هويته الوطنية وصيانتها من الطمس والتبديد وتطويرها، مما جعل دورها "يتجاوز دور حركة تحرير وطني تقليدي، أو دور حركة مقاومة اعتيادية"(7)، فقد كانت تقوم بدور مزدوج: الكفاح من أجل تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وبنفس الوقت إعادة بناء المجتمع الفلسطيني؛ أي بناء الأمة، من خلال إنشاء بنية مؤسسية مدنية وسياسية تتجاوب مع حاجات المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة والشتات. وقد ترك واقع الشتات آثاره على بنية المنظمة وأساليب عملها وتنظيمها، حيث الظروف المتباينة التي عاشتها مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، بحيث أسست المنظمة قاعدة عملها بما يتناسب مع ظروف الشتات(8)، وواقع تفتيت المجتمع الفلسطيني وتمزيق نسيجه الاجتماعي. وفي سعيها للحد من آثار هذا الواقع، أحدثت المنظمة تغيرات في بنية المجتمع الفلسطيني في سياق عملية إعادة تنظيم المجتمع الفلسطيني وبعث الهوية الوطنية الفلسطينية، وبناء إجماع وطني حول أهداف التحرر والاستقلال؛ أي في سياق اضطلاعها بدور دولاني هو "بناء الأمة" الذي تقوم به الدولة الحديثة(9). وذلك على أكثر من صعيد، أهمها:

* بناء المنظمات الجماهيرية والأطر الشعبية: حيث بادرت المنظمة والفصائل إلى تشكيل هذه الأطر كامتدادات لها في الأرض المحتلة مستفيدة بذلك من هامش الحريات النسبي الذي فرضته على أرض الواقع، ومن خلالها أسهمت في تنظيم المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، كما شجعت إنشاء المنظمات غير الحكومية والأهلية لاحقاً.

*التشغيل: مارست المنظمة والفصائل المنضوية تحتها وظيفة شبه دولانية تمثلت بتشغيل واستخدام أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني في مؤسساتها ومكاتبها وهيئاتها(10) المدنية والعسكرية والثقافية،مما ولد اعتماداً من الشعب في معيشته على المنظمة والتي تعتمد بدورها على أموال التبرعات(11).

* التعددية الحزبية: أدخلت المنظمة عناصر نوعية على جوانب من التنظيم المجتمعي والحياة السياسية الفلسطينية، "فقد أدخلت شكلاً أوضح من التعددية السياسية والأيديولوجية، إضافةً إلى الانتماء الحزبي الحديث"، وذلك في مضمون تحرري نضالي وطني غاب عليه البعد السياسي على حساب البعد الاجتماعي(12).

* خلق قيادة جديدة: أسهم وجود المنظمة في نقل قيادة العمل السياسي الاجتماعي من أيدي القوى التقليدية إلى قوى صاعدة خاصةً بفعل التغيير الذي دخل على المنظمة سنة 1968 حين سيطرت فصائل المقاومة الفلسطينية على المنظمة، مما فتح المجال أمام العديدين للوصول إلى مواقع القيادة وقد كانوا محرومين منها خاصةً أبناء الريف والمخيمات(13).

لقد انعكست هذه الأدوار التنظيمية على بنية المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة والشتات مثلما أثرت في بنية المنظمة ذاتها التي باتت بمثابة "سلطة" وإن لم تتمكن من ممارستها مباشرة على المجتمع الفلسطيني في إقليمها الخاص؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن بالقدر الذي كانت فيه هذه الأدوار ذات أهمية كبرى في تشكيل البينة الاجتماعية السياسية الفلسطينية فإنها أفضت إلى نمو سمات التنظيم الشمولي في علاقة المنظمة بالمجتمع الفلسطيني في ظل انخراط فئات اجتماعية واسعة في العمل السياسي الوطني من خلال المنظمة والفصائل المنضوية تحتها. وبفعل عملية التأطير الجماهيري والقطاعي التي قامت بها المنظمة والفصائل

في صفوف المجتمع الفلسطيني خدمةً لأهداف التعبئة الوطنية، ولتلبية شروط النضال التحرري والمواجهة مع الاحتلال، أتيحت الفرصة أمام فئات عديدة وواسعة للمشاركة في الحياة السياسية، وبنفس الوقت قادت إلى هيمنة المنظمة على الحيزين السياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

لقد شكلت المنظمة نمطاً من التنظيم الشامل الجامع، الذي شمل فصائل وتنظيمات وتشكيلات عسكرية وسياسية، إلى جانب عدد كبير من الأطر والاتحادات والنقابات العمالية والطلابية والنسائية، واتحادات الكتاب والمؤسسات الإنتاجية، ومراكز الأبحاث وغيرها، حيث "بدا أن منظمة شمولية مثل منظمة التحرير الفلسطينية ضرورية للحفاظ على الهوية الجماعية للفلسطينيين وللحفاظ على الذات وتحديد ماهيتها إزاء الاقتلاع والنفي والتهديد بالاندثار"(14). وقد خلق هذا النمط الشمولي إشكالية بنيوية ناجمة عن التعارض الماثل في الجمع بين حيزين أساسيين في المجتمع لا يتأتى الجمع بينهما إلا قسراً؛ الحيز المدني المجتمعي والحيز السياسي وهما حيزان لا يمكن الجمع بينهما بحكم تعريف كل منهما، فالمجتمع المدني هو الحيز الذي يبدأ حيث تنتهي الدولة، وله استقلاليته النسبية عن حيزها. وقد حافظت المنظمة على هذا النموذج متماسكاً لأكثر من ربع قرن من مسيرتها السياسية بفعل عوامل عديدة أهمها متطلبات التعبئة الوطنية ضد الاحتلال وصون الهوية الوطنية الفلسطينية، وعدم تبلور بنى اجتماعية/ طبقية في تجمعات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة والشتات تمارس عملية تنظيم مجتمعي ذاتي ومستقل نسبياً عن الحيز الذي شكلته المنظمة "كسلطة" شبه دولانية(15). وقد نمت مع هذا النموذج السمة الزبائنية في بنية وممارسات المنظمة والفصائل، وقد ساهم نظام الريع والإعالة الذي انتهجته المنظمة في تثبيت هذه السمة التي امتدت لاحقاً لتكون أحد سمات النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية(16).

ثالثاً: الانعكاسات السياسية لتغيرات البنية الاجتماعية الاقتصادية بعد العام 1967

أفضت التغيرات والعوامل سالفة الذكر إلى انعكاسات اجتماعية سياسية أسهمت في تحديد سمات النظام السياسي الفلسطيني، ففي حين أدت هذه التغيرات والعوامل إلى بروز

إشكالات بنيوية في هذا النظام، وساهمت في تشويه البنية الاجتماعية الطبقية للمجتمع الفلسطيني، فإنها ولدت دينامية عمل سياسي ومجتمعي فلسطيني ذو سمات ديمقراطية يمكن تكثيفها في ثلاث محطات رئيسية:

أ- تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية: ففي سياق بناء المنظمات الجماهيرية التي سمحت بمشاركة الناس في هياكل مجتمعية شبيهة بهياكل المجتمع المدني، تشكل عدد كبير من الجمعيات والروابط والمنظمات الحرفية والعمالية والبحثية والنسوية...الخ، تشكلت "الجبهة الوطنية الفلسطينية" في العام 1973 وضمت الحزب الشيوعي وممثلين عن حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعدد من المستقلين مثل رؤساء بلديات بعض المدن الفلسطينية، (بقيت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خارج هذا الإطار). وقد كانت هذه التجربة هي المرة الأولى التي يقدم فيها الفلسطينيون في الضفة والقطاع منذ العام 1967 قيادةً سياسيةً تمثل مجموعات سياسية وأطر جماهيرية واتحادات مهنية. ولم تخرج " الجبهة الوطنية " عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير واتسمت العلاقة بينهما في البداية بالودية والتنسيق، حيث اعتبرت الجبهة بمثابة "المنظمة في الداخل". لكن هذه العلاقة سرعان ما دخلت إلى مرحلة من التوتر والشكوك؛ فقد اتهمت أوساط في المنظمة الجبهة بأنها مسيرة من قبل الشيوعيين، بينما ساد تصور في صفوف الجبهة بأن المنظمة تريد فرض سيطرتها وأوامرها على الجبهة. وبفعل استهداف إسرائيل للجبهة وملاحقة قادتها، ومحاولات المنظمة السيطرة عليها وتفكيكها، أصيبت بالشلل وتلاشت فاعليتها في العام 1976 (17). وبالرغم من قصر المدة الزمنية لتجربة الجبهة الوطنية فإنها أسهمت في إحداث تغيير في بيئة العمل السياسي الوطني باتجاه أكثر ديمقراطية ترك أثره على الحقل السياسي الوطني الفلسطيني بشكل دائم؛ فقد خلقت جدلاً سياسياً عاماً في الأرض المحتلة وفي صفوف منظمة التحرير الفلسطينية حول برنامج العمل الوطني والسياسي الذي يقوم على هدف بناء دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967، على أساس قرارات الأمم المتحدة و قبول الحل القائم على وجود دولتين (فلسطينية وإسرائيلية)، وهو البرنامج الذي قبلته منظمة التحرير في 1988 من خلال إعلان الاستقلال الصادر عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. ومن جهة ثانية أسست هذه التجربة تقاليداً للعمل

السياسي العلني مستغلةً هامش الحريات الذي أباحته سلطات الاحتلال، وقد اتسع هذا التقليد في السنوات اللاحقة بفعل قيام العديد من الفصائل على تعزيز وجودها السياسي والجماهيري في الأرض المحتلة(18).

لقد أسست هذه التطورات أرضيةً مواتيةً لدمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية في الأرض المحتلة من خلال توسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية في الكفاح الوطني والعمل السياسي بفعل توسيع هامش الحريات والعلنية في النشاط السياسي، وفتح باب العمل على إنشاء منظمات وأطر العمل الجماهيري، وتعزيز دور القوى اليسارية التي كانت أكثر نشاطاً في الجبهة الوطنية وفي تشكيل الأطر الجماهيرية.

ب- ولادة لجنة التوجيه الوطني: على خلفية حالة النشاط السياسي والجماهيري التي شهدتها المرحلة السابقة، وتجربة الجبهة الوطنية التي عززت التوجهات الديمقراطية والراديكالية في العمل السياسي، شهدت المناطق المحتلة معارضةً كبيرةً لاتفاقية كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي الذي ارتبط بها تميزت باتساع قاعدة المشاركة الجماهيرية وتنوعها على أساس موقف سياسي وطني يحظى بالتفاف شعبي كبير ضد هذه الاتفاقية حيث عقد "مؤتمر القدس" سنة 1978 الذي حضره رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية في الضفة الغربية، وأعضاء المجالس المحلية وممثلي عدد كبير من المؤسسات الوطنية والقوى السياسية. وبالرغم من طلب قيادة المنظمة في الخارج التروي إلى حين دراسة الاتفاقية، إلا أن المؤتمر أصدر بياناً شجب فيه الاتفاقية ومشروع الحكم الذاتي، وذهب المؤتمر خطوة تنظيمية عملية على جانب كبير من الدلالة بتشكيل لجنة متابعة للمؤتمر والإعلان عن تشكيل لجنة توجيه وطني وانتخاب لجنة تنفيذية، لتعمل في العلن حسب قرارات المؤتمر(19).

لقد برزت الوجهة الديمقراطية المشاركة منذ بداية تشكيل لجنة التوجيه الوطني الجديدة من خلال تركيبتها وحجم وتنوع التمثيل الذي استوعبته، فقد تشكلت من رؤساء بلديات منتخبين وممثلين عن الطلاب والنقابات والحرفيين والحركة النسائية والجمعيات الخيرية، وممثلين عن قطاع غزة ومستقلين، ومارست اللجنة مهماتها وفق توجهات "مؤتمر القدس" رغم الضغوط التي

مورست عليها من قبل قيادة المنظمة لإضافة شخصيات تقليدية وموالية للأردن إليها. وقد استمر نشاط اللجنة حتى سنة 1981 عندما قررت إسرائيل ضربها وملاحقة أعضائها.

إن من الجدير ملاحظته أن محاولات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لإنشاء أطر سياسية وتنظيمية قيادية واستيعاب أوسع مشاركة في العمل السياسي – الوطني اصطدمت بتوجهات وأساليب عمل قيادة منظمة التحرير، إلى جانب التعارضات بين اليمين واليسار على الساحة الفلسطينية. لكن الطابع الديمقراطي المشارك لهذه المحاولات شابه الأخذ بنظام المحاصصة في مراحل معينة، كما تأثرت بنزعات الفئوية التي سادت عمل الفصائل في الخارج، فأخذت كل قوة سياسية (فصيل أو تنظيم) تؤسس هيئات وأطر جماهيرية تابعة لها، علماً بأن منظمات اليسار هي التي كانت المبادرة في السبق إلى تشكيل هذه الأطر.

ج- تجربة الانتفاضة الأولى في العمل الوطني الديمقراطي: لقد عبرت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في أواخر العام 1987 في أحد جوانبها عن التصادم الحاد بين مشروعين؛ المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، والمشروع الإسرائيلي الهادف إلى طمس وتذويب الهوية الوطنية الفلسطينية وشطب الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير. ومن جانب آخر عكست الانتفاضة اتساع قاعدة المشاركة الجماهيرية في العمل السياسي الوطني في الأرض المحتلة مما عزز فرص ممارسة "الداخل" لدور أكبر في النظام السياسي الفلسطيني.

لقد شهدت الانتفاضة حدوث تطورين على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالتوجهات الديمقراطية في العمل السياسي الوطني الفلسطيني؛ الأول هو تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي ضمت مختلف التنظيمات والقوى الوطنية ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة في المناطق المحتلة، وارتبطت سياسياً وتنظيمياً بالمنظمة، وإنشاء اللجان الشعبية التي اضطلعت بمهام تنظيم الحياة اليومية وفعاليات الانتفاضة الجماهيرية، مما سمح بتعزيز دور المنظمات والأطر الجماهيرية، وتوطيد أشكال التضامن الوطني والتكافل الاجتماعي غير الممأسس، وأوجد "حقلاً سياسياً لم تشهده المناطق المحتلة منذ انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية

العام 1948" وأفرز قيادة وطنية جديدة اعتمدت على مساندة القوى الجماهيرية التي " اتسعت مشاركتها في المرحلة الأولى من الانتفاضة (...) ووسعت من صفوفها المنظمة، كما فرضت على الحركة الإسلامية (...) الانخراط في نشاطاتها"(20). أما التطور الثاني فقد تمثل في دخول لاعب جديد ومؤثر إلى الحقل السياسي وهو إعلان تشكيل حركة حماس كإطار لتوحيد الاتجاه الإسلامي الذي ينضوي تحت راية الإخوان المسلمين، وهي المرة الأولى التي تولد فيها حركة أو قوة فلسطينية، في إطار الكفاح الوطني، وتبقى خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية ولا تعترف بمكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ولم ينعكس الثقل الذي تمتعت به حماس جماهيرياً على القرار السياسي الفلسطيني رغم دورها الكفاحي البارز، وبقيت المنظمة هي إطار اتخاذ القرارات(21).

1 – 2 ملامح التغير في بنية المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية

لقد ترك اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية آثاراً تراكميةً على البنية الاجتماعية الاقتصادية للمناطق المحتلة، وعلى علاقات الحقل السياسي الوطني والنظام السياسي الفلسطيني، خاصةً وأن هذا التطور قد جاء على خلفية اقتصاد فلسطيني مهمش وتابع ويعاني من مظاهر خلل هيكلي وسوق ملحق بالسوق الإسرائيلي، وبنى اجتماعية وسياسية معقدة يشوبها العديد من مظاهر التشويه على نحو ما بينا أعلاه. وقد كان مطلوباً من النظام السياسي الفلسطيني النهوض بمهمة إعادة بناء المجتمع الفلسطيني في ظل هذه التعقيدات، الأمر الذي مثل التحدي الأكبر أمام السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن تحدي بناء مجتمع جديد انطلاقاً من واقع تمزق وتفتيت المجتمع الفلسطيني، وتشويه بنيته وضرب مقوماته طوال أكثر من خمسين عاماً، قد ارتبط حكماً بإنجاز بناء الدولة ولا يمكنه إن يتم من دونها، وهذا يتطلب تغيير المجتمع في ظل الدولة؛ فالدولة كما يقول هشام شرابي "هي التي تحفظ مقومات المجتمع، وهي التي تحميه وتمثله وتعبر عن إرادته، وهي التي توفر الوسائل لتأمين حاجاته (..) والمجتمع منفرداً لا يستطيع أن يعيش، لذلك نحن لا نستطيع أن نتنازل عن حق تقرير المصير وإقامة الدولة"، وبدون ذلك "سنفقد هويتنا وماهيتنا رمزياً

ومعنوياً، كذلك فعلياً وسياسياً"(22)، إذ يتعذر بقاء المجتمع دون دولة. ولا زالت مهمات النظام السياسي الفلسطيني بعد أكثر من ربع قرن من النضال الوطني التحرري ذات طبيعة مزدوجة؛ إعادة بناء المجتمع والسعي لتحقيق الحقوق الوطنية وبناء الدولة. إلا أن ثمة فارق قد طرأ على مقاربة النظام لمهماته في هذين المستويين؛ فقبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كان بوسع النظام أن يؤجل أو يهمش مهمات البناء الاجتماعي الديمقراطي، ويمنح الأولوية لمهمات النضال الوطني التحرري، الأمر الذي لم يعد متاحاً بعد قيام السلطة.

1 – 2 – 1 الخيارات الاقتصادية الاجتماعية للسلطة وآثارها على بنية المجتمع الفلسطيني:

لقد حسمت السلطة الوطنية الفلسطينية خياراتها فيما يتعلق بنموذج البناء الاقتصادي الاجتماعي لصالح خيار التحول الرأسمالي، وإنشاء بنية رأسمالية تقوم على شراكة النظام – الدولة والقطاع الخاص في إطار نظام السوق، وفي ظل حاجة النظام لضخ أموال طائلة من المؤسسات الدولية لتنفيذ برامج التنمية والإصلاح والإعمار، وروابط كثيفة مع الاقتصاد الإسرائيلي في إطار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، عززتها شروط اتفاقية باريس الاقتصادية، وهذا الخيار يعني قيام نظام اقتصادي تحكمه "تبعية اقتصادية مركبة للجهات الدولية المانحة وللمنظومة الإسرائيلية"(23). فما هي تأثيرات هذه التبعية على بنية المجتمع الفلسطيني؟ وعلى النظام السياسي الفلسطيني وآفاق تحوله الديمقراطي؟ وقبل التصدي لهذين السؤالين ينبغي التطرق إلى دور عاملين على جانب كبير من الأهمية في تحقيق فهم أفضل لاعتبارات السلطة وخياراتها، وهما السياسات الإسرائيلية المتصاعدة، وسياسات وإجراءات البنك الدولي والدول المانحة.

أولاً: دور السياسات والإجراءات الإسرائيلية:

كثفت إسرائيل بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية من إجراءات وسياسات التضييق على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث زادت من وتيرة إغلاق المناطق الفلسطينية، وتصعيد عمليات التوسع الاستيطاني، وشق الطرق الالتفافية، وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها، والتحكم بالأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية من عمليات

المقاصة الضريبية كوسيلة ضغط سياسي ومالي على السلطة. فقد وفر توقيع اتفاقية أوسلو الفرصة لإسرائيل كي تمضي قدماً في الاندماج الاقتصادي مع الفلسطينيين، إلا أنها رأت في الاتفاقية فرصةً لترسيم وتعميق أوجه الاحتواء غير المتوازي (الابتلاع) الذي كان قد بني منذ أوائل 1990؛ فبينما حصلت السلطة على سيطرة محدودة على بعض المناطق الفلسطينية، عملت إسرائيل على إدامة وترسيم قدراتها المتطورة في السيطرة على حركة البضائع والسكان والعمال من خلال شبكة معقدة من الحواجز والقيود الأمنية والعسكرية التي قيدت الحركة، ليس فحسب بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل بل كذلك بين المعازل الفلسطينية في الضفة والقطاع الأمر الذي زاد من تعقيدات وصعوبة الحياة، وخلق درجةً كبيرة من عدم اليقين حول أفق التسوية السياسية. وقد اتسقت هذه السياسة مع استراتيجية فرض الانصياع من خلال التهديدات بالعقوبات، وخاصة منع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل للعمل، حيث شكل ذلك أحد أعمدة الاحتواء غير المتوازي التي خلقت صعوبات متزايدة في المناطق الفلسطينية(24). ولم تجلب مرحلة ما بعد أوسلو تطورا اقتصاديا للفلسطينيين خاصة في مجالي التوظيف والتشغيل، فقد ظلت المناطق الفلسطينية، معزولة، مقسمةً ومغلقة، ومعتمدة بكثافة على العمل في السوق الإسرائيلي دون وجود أي تطور في الاندماج الاقتصادي مع إسرائيل، مما ألحق مزيداً من الانكشاف المتعاظم للاقتصادي الفلسطيني. وقد اتضحت فاعلية أدوات الاحتواء اللإسرائيلي عند بدء الانتفاضة الثانية، حيث تقلص عدد العمال بشكل حاد وفوري، وتراجع تحرك الفلسطينيين في أنحاء الضفة والقطاع وتوقف بشكل شبه كامل(25).

لقد أضيفت هذه الإجراءات الإسرائيلية إلى سلسلة متصلة من عمليات السيطرة والتحكم التي طبقتها الدولة المحتلة في الأراضي الفلسطينية، حيث بسطت إسرائيل سيطرتها على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية والمواقع الاستراتيجي. وعلى الصعيد المالي مكنت اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي إسرائيل من التحكم بدرجة كبيرة بالعائدات المالية للسلطة الفلسطينية، واحتفاظها بالسيطرة على الحدود الفلسطينية مع العالم الخارجي وحصرت التجارة الخارجية للمناطق الفلسطينية إما مع أو من خلال إسرائيل مما مكنها من التحكم بحركة البضائع الداخلة إلى الأراضي الفلسطينية والخارجة منها. وبحكم بقاء المناطق الفلسطينية مرتبطة

بالاقتصاد الإسرائيلي عبر اتحاد جمركي، قامت إسرائيل بجمع العائدات الجمركية على الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي وتحويلها للسلطة حسب بروتوكول باريس الاقتصادي(26).

ثانياً: دور سياسات وإجراءات البنك الدولي والدول المانحة:

لقد لعبت سياسات المانحين دوراً هاماً في عملية تشكيل وبناء الدولة الفلسطينية، وفي أشكال السعي إلى الريع والزبائنية في المجتمع الفلسطيني، كما أسهمت في خلق بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي والسياسي في السلطة الفلسطينية. وقد دخلت سياسات وإجراءات البنك الدولي والدول المانحة حيز التأثير على الحياة الفلسطينية والاقتصاد السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث برز هذا التأثير في حجم ونوعية العون المالي والاقتصادي الذي قدمته هذه الأطراف للسلطة الفلسطينية، والذي ارتبط بمفهومها الخاص للتنمية المطلوبة من السلطة وأولويات موازناتها. وقد شهدت سنوات التسعينات تذبذباً وتراجعاً في حجم العون المالي المقدم للفلسطينيين من هذه الأطراف(27)، إضافةً إلى أن نسبةً من هذا العون جاءت على شكل مساعدات عينية وفنية (خبراء وزيارات ودورات وورش عمل وسواها) ذات كلفة عالية، ودون الالتفات إلى الحاجات والأولويات التي تتطلبها مرحلة تأسيس السلطة و أبعادها التنموية. إن هذا النوع من العون عكس الطبيعة السياسية للمساعدات المالية والاقتصادية فقد " ارتبط بمجريات عملية التسوية، وتحديداً مواجهة النتائج الناجمة عن المواقف الإسرائيلية"(28)، واستند إلى رؤية الجهات المانحة لأولويات المرحلة الانتقالية وشكل النظام السياسي الفلسطيني المطلوب، حيث احتلت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة مكانة الأولوية القصوى في برامج العون وحصلت على أربعة أضعاف ما حصل عليه قطاع الزراعة وعشرة أضعاف ما حصل عليه قطاع الصناعة من العون.

إن المبادرات التنموية التي أطلقتها الدول المانحة في سياق تمويلها للمشاريع الفلسطينية كانت لها أهداف سياسية في المقام الأول تتعلق بدعم عملية التسوية السياسية، وهذا التوجه ارتبط بشكل حتمي بمنظومة من الحوافز والعقوبات التي يمكن للمانحين اتخاذها لتشجيع الأداء

الأفضل من طرف المستفيدين الفلسطينيين، حسب معايير وأوليات المانحين بطبيعة الحال(29). وقد ساهمت سياسات العون في خلق الريع الذي استحوذت عليه المنظمات غير الحكومية وبيروقراطيي السلطة الفلسطينية؛ فقد كان الهدف الأكبر لهذه السياسات تمكين السلطة من بناء وتوسيع جهازها البيروقراطي، وتوسيع نطاق عمل المنظمات غير الحكومية. وقد ترك هذا الريع آثاراً سلبيةً على المدى البعيد منحت الدولة الناشئة قوةً بدون مسؤولية، وعزز الاستقلالية الذاتية للنخبة السياسية وميلها لتعزيز النظام من خلال تدابير رعوية *patronage* مما خلق سمات السعي إلى الريع وما يرتبط بها من مظاهر الفساد. كما عزز هذا النموذج قدرة السلطة على احتواء المجتمع وإضعافه وبالتالي تقليل فرص التطور الديمقراطي من خلال إضعاف القوى الاجتماعية التي من الممكن أن تعمل على إخضاع النخبة لمساءلة المجتمع(30).

أدت جملة العوامل سالفة الذكر، إضافةً لتراجع الدعم العربي للمنظمة والسلطة وغياب سياسة تنموية فلسطينية، إلى تدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي مقارنةً مع ما كانا عليه قبل قيام السلطة الفلسطينية. كما تراجعت القدرة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، وانخفضت نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي إلى نصف ما كانت عليه سنة 1993. وقد شهدت سنوات ما بعد قيام السلطة تفاقماً في معدلات البطالة (بلغت في سنوات 1995- 1997نحو 24-39% في قطاع غزة و نحو 14-24.4% في الضفة) والتضخم، وتراجعاً في نسبة إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (من 20% سنة 1993 إلى 14% سنة 1996) ونسبة العمال المشتغلين فيه، واستمرار هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد. كما شهدت هذه المرحلة هيمنة المدن اقتصادياً على حساب الريف والمخيمات؛ فقد استأثرت المدن بأكثر من نصف القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي، وترافق مع هذا التمركز الاقتصادي تمركز السلطة وأجهزتها ومؤسساتها في المدن أيضاً، في حين اتسعت دائرة الفقر والعوز بين الفلسطينيين، إذ بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر(650 دولار/شهر/فرد) نحو خمس5/1 السكان سنة 1995 (31).

وقد أفضت هذه التداعيات إلى حدوث تحولات هامة في البنية الاجتماعية الطبقية الفلسطينية في المناطق المحتلة، رغم أن السمة الأساسية لهذه البنية بقيت عدم استقرارها بحكم الواقع المتحرك، فقد تراجعت نسبة أرباب العامل (الذين يستثمرون قوة عمل الآخرين) ونسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص، ويشير هذا التراجع إلى تحول نسبة من هؤلاء إلى العمل المأجور كموظفين في القطاع العام أو في مؤسسات خاصة. كما أدت هذه التداعيات إلى اتساع حجم الطبقة الوسطى بفئاتها المختلفة، فزادت نسبة موظفي الإدارة العامة والمشرعين والفنيين والمتخصصين والكتبة في المناطق الفلسطينية من 10-12% سنة 1993 إلى 22.8% سنة 1997، وهذا الاتساع جاء بفعل عمليات التوظيف الكبيرة التي قامت بها السلطة الفلسطينية وازدياد حجم موظفي ومدراء المنظمات غير الحكومية(32)،الأمر الذي يعني أن هذه الطبقة باتت تتكون من فئات غير متماسكة من حيث قدرتها التنظيمية السياسية كقوة طبقية يمكنها أن تلعب دوراً في مواجهة السلطة لمصلحة التحول الديمقراطي، فجزء كبير من هذه الطبقة أصبح يعتمد على السلطة في مصدر دخله، وبالتالي تتق مع الديمقراطية نظرياً لكن قدرتها على التحرك المنظم والجماعي والضاغط من أجل تحقيق الديمقراطية السياسية تبقى محدودة(33)، إذ إن نموها المتسارع في عقد التسعينات لم يؤد إلى نمو درجة تجانسها وقوتها السياسية وتأثيرها. كما أن دخول م.ت.ف إلى المناطق المحتلة كان يعني وصول قوة أكثر تنظيماً من السكان المحليين، وكان العائدون أكثر استقلالاً في علاقتهم بآليات اتخاذ القرارات وصناعة السياسات وتوزيع الموارد. وقد أضاف ذلك عاملاً جديداً زاد من ضعف الطبقة الوسطى(34).

ويشير جميل هلال إلى أن وضع الطبقة العاملة قد ازداد سوءاً حيث تراجع مستوى معيشتها، واتسعت الهوة بينها وبين الطبقات الوسطى في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي دفع بأبناءها وسواهم من الفئات الفقيرة والمهمشة إلى منح الأولوية للقضايا المعيشية على حساب الهم العام وقضايا السياسة والديمقراطية وحقوق الإنسان. بينما بقيت قدرة البرجوازية المحلية على التأثير في المجال السياسي محدودة بفعل استمرار سماتها المحلية ونزوعها للتأقلم مع السلطة السياسية القائمة، خاصة في ظل القيود الخارجية المفروضة على النمو الاقتصادي

الفلسطيني، مما جعل عملية تراكم راس المال الفلسطيني محكوماً لعوامل خارجية، ولغياب الدولة الوطنية التي من شأنها تمكين البرجوازية المحلية من تطوير قدراتها.

1- 2 – 2 انعكاسات نموذج الاقتصاد السياسي للسلطة الفلسطينية

إن خيار السلطة الفلسطينية في السير على طريق البناء الرأسمالي في ظل جسامة المعوقات البنيوية في هياكل الاقتصاد والإنتاج والنمط السلعي للسوق الفلسطينية، والبنى التحتية المدمرة، إلى جانب تبعية الاقتصاد الفلسطيني، كل ذلك فرض على السلطة الفلسطينية الحاجة للتقيد ببرامج طوارئ مركزية لتطوير الاقتصاد بعمليات تحول سريعة الأمر الذي سيولد سمات الريعية، وينشئ نمط علاقات "تكون فيها القوى الاجتماعية، القطاعات الأفقر بخاصة، أكثر خضوعاً للعمل في إطار ما تحدده السلطة أو النظام، مما يجبرها على الانصياع لخياراتها" (35)، وهذا النمط أشبه بنظام رأسمالية الدولة حيث تسود علاقة الدولة/ النظام بالمواطنين سمة الزبائنية (منح العطايا والهبات والمناصب والتشغيل والإلحاق بأجهزة الدولة).وقد لعبت السمة الزبائنية دوراً حاسماً في تحديد أساليب عمل النظام السياسي، وفي خلق نخبة جديدة مرتبطة بالزبائنية والنظام الريعي.

لقد أدت الحاجة لمخططات مركزية تقوم بها السلطة إلى ولادة هذا النموذج الزبائني، والمشكلة ليست في النموذج بحد ذاته "لأن وجود مشروع عام قد يمكن استغلاله في توسيع احتمالات الديمقراطية من زاوية إدماج الناس بكافة قواهم (...) وتشجيع مبادراتهم ونقاشهم حول البرنامج، وكيفية تنفيذه"،(36) لكن ما حصل هو تحول السلطة الفلسطينية/ النظام إلى أكبر مشغل، وإلى رأسمالية الدولة قبل قيام الدولة، ما كرس التبعية وزاد من تحكمية النظام وأسس لإعادة إنتاج ذات النظام السياسي القائم على هيمنة القيادة وعلاقة الموالي و المحاسيب. ويبدو أن الزبائنية جاءت في سياق سعي هذا النظام للحفاظ على استمراريته وتوفير قاعدة اجتماعية واسعة يستمد منها شرعية وجوده خاصةً في مواجهة الضغوط والتقييدات الخارجية، وكذلك في الصراع مع القوى الداخلية المعارضة. وهذا يتسق نظرياً مع السمة الأساسية للزبائنية المحدثة من حيث كونها تتعلق بالصيغ المستخدمة لمواجهة المشكلات التي تعتري الحياة السياسية

والتنظيمية للنظام، أي أنها صيغ وسياسات تهدف إلى تأكيد وضمان استمرارية النظام ألإرثي/ ألزبائني المحدث، وتعكس محاولة الحكام لتقليص احتمالات تطور اتجاهات سياسية جديدة، أو بروز مطالبات بأنماط جديدة من المشاركة السياسية(37). فالدول لا تقوم بخلق الريع والزبائنية المرتبطة به في فراغ اجتماعي، بل تقوم بذلك استجابةً لمطالب المجتمع، أو لمواجهة معارضة اجتماعية، فقد كان على السلطة أن تستوعب كوادر وعناصر منظمة التحرير العائدين، وكل الذين كانوا يعملون في جهاز الإدارة المدنية الإسرائيلية (20000 موظف)، وأن تكافئ كوادر الحزب الحاكم. كما أن النظام القائم كان بحاجة لقوة أمنية كبيرة وقوية، وبحاجة لاستيعاب العائلات التقليدية الأكثر تأثيراً، وكل ذلك لبناء قاعدة اجتماعية ولاحتواء المعارضة(38).

إلا أن الزبائنية تبقى على تعارض مع الديمقراطية، وتشكل أحد معيقات التحول الديمقراطي فبالرغم من الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، ووجود الأنظمة واللوائح المعقلنة في تحديد مستويات واختصاصات الحكم/السلطة، فإن النظام الذي رعته السلطة الفلسطينية يقوم على هيمنة العلاقات غير الرسمية و غير المؤسسية في فيها استخدام العلاقات الفئوية والعائلية والجهوية لضمان الولاء الشخصي، واستشراء الفساد في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية وخاصة، إلى جانب استخدام "الواسطة" بسبب غياب الثقة بحياد ونزاهة المعايير وموضوعيتها في عمل المؤسسات والأجهزة العامة أو سلوك القائمين عليها(39). كما قاد هذا النموذج إلى تضخم القطاع العام والجهاز البيروقراطي بدون إنتاجية، وإلهاب التنافس السياسي على الموارد الريعية من قبل شرائح وقوى وقطاعات متزايدة في المجتمع، مما أدى "إلى تصدع البنيان الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي للنظام. ولا ينتظر من بيئة كهذه أن تفرز نظاماً ديمقراطياً"(40).

لقد أفرز هذا النمط الاقتصادي السياسي قوى فلسطينية في الداخل أثرت بفعل عمليات تخصيص الموارد، واستفاد كذلك من هذا الوضع أصحاب رؤوس أموال من الخارج حصلوا من النظام على تسهيلات لإنجاح استثماراتهم مقابل استقطاب ولائهم السياسي، بحكم أن كافة الأعمال تمر من خلال السلطة أو النظام، مما قد ينشئ "تحالف بين الجانبين ليس من شأنه أن

ينتج جماعة اقتصادية تضع الديمقراطية السياسية كهدف لها"(41). فقد بدأت تنمو وبعد قيام السلطة وبفعل نظام الزبائنية الذي أوجدته شرائح جديدة من أصحاب رؤوس الأموال، تجلت في ظهور العديد من الشركات الخاصة التي تشارك فيها شخصيات عامة نافذة في السلطة دون وضوح الصفة القانونية لشراكة هذه الشخصيات فيها، وأخذ بعض هذه الشركات صفة الاحتكارات دون مسوغ قانوني.

تشكلت بفعل هذا الواقع، كما يشير بعض المحللين، نخبة جديدة لم يألفها المجتمع الفلسطيني من حيث أنها تعتمد في موقعها على إرادة قوة أجنبية، وتضم في صفوفها حملة بطاقات" شخصية مهمة" (في.آي.بي) من الوزراء والقيادات السياسية ورجال الأعمال المرتبطين بالسلطة(42)، كما أن الاقتصاد الفلسطيني ذو الطبيعة الخدماتية قد أوجد "بنيةً بشريةً مسايرةً تتعايش من الوساطة والسمسرة والوكالات الأجنبية والتسويق والدعاية والإعلان والتخليص والنقل، ما أنتج طبقةً/ شريحةً كمبرادورية وبيروقراطية ومالية، أو برجوازية تابعة لا تتقاطع مصالحها مع استقلال ولا تنمية حقيقيين ولا مع نظام ديمقراطي"(43).

إن الدور الذي ستلعبه هذه النخب الجديدة في تحديد توجهات النظام السياسي الفلسطيني وفي التغيير السياسي لجهة التحول الديمقراطي في النظام، لا يتأتى فهمه بمعزل عن علاقتها بالنخبة السياسية الفلسطينية " البراغماتية" التي وقفت وراء مشروع التسوية السياسية، ودفعت باتجاه تبني النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي أشرنا إليه أعلاه؛ وهي النخبة البيروقراطية المهيمنة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح والتي انتقلت إلى المناطق الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو لتقود تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن جملة هذه التفاعلات على مستوى النخبة السياسية الاجتماعية ينبغي معالجتها في ضوء تغيرات نخبوية ناجمة عن الصراع والانقسام الحاصل "بين بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في الخارج [وانتقلت إلى المناطق المحتلة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية]، وبين الانتلجنسيا الجديدة التي نمت بحكم تجاربها تحت الاحتلال"(44)، فالتغيرات التي شملت ضعف المنظمة وفشلها المتكرر في تحقيق أهدافها، والانتفاضة وتغير المناخات الإقليمية والدولية، كلها ساعدت على

بروز شرائح اجتماعية جديدة في المناطق المحتلة تطالب بالمشاركة في العملية السياسية وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرها، فقد انتهى عهد صنع القبول العام لقرارات وسياسات يتخذها قادة المنظمة والفصائل بعيداً عن قوى المجتمع خاصةً في ظل قيام سلطة وطنية، والمطالبة بصياغة علاقاتها وعلاقات النظام السياسي الناشئ مع المجتمع على أسس ديمقراطية. و ثمة "من يعول على الدور المأمول لشريحة عريضة من المثقفين والمتعلمين، لا سيما التي تطلعت إلى الخلاص من التهميش والتجاوز السياسي والتي تؤمن بحق المشاركة الديمقراطية" (45).

يتضح من كل ما ذكر أعلاه أن المجتمع الفلسطيني لم يحقق نمواً طبقياً أصيلاً، بل تغيرت بنيته الطبقية عشوائياً وبشكل مشوه بفعل تأثيرات خارجية قسرية بالدرجة الأولى، وطغت مقتضيات النضال الوطني التحرري على أشكال النضال الطبقي والاجتماعي وتركت هذه المقتضيات بصماتها على بنية المجتمع الفلسطيني؛ ففي سياق عملية التحرر الوطني طرأت تغييرات على البنية والعلاقات الطبقية في المجتمع الفلسطيني من أبرز ملامحها تآكل مكانة ونفوذ الطبقة العليا التقليدية لصالح طبقة وسطى متنامية وطبقة عمالية متسعة لكنها تفتقر للتنظيم النقابي الموحد، إلى جانب انكشافها المتزايد بفعل التغيرات في بنية الإنتاج وشروط العمل والسياسات الإسرائيلية.

وبفعل التحولات البنيوية المتلاحقة وانخراط المزيد من الشرائح الاجتماعية في النضال ضد الاحتلال حدث تغير في ميزان القوى الاجتماعي، إلا أن ذلك لم يحد من التوزيع غير المتوازن للموارد. فالاتساع المتزايد للطبقة الوسطى لم يرافقه ازدياد في قدراتها التنظيمية وانسجامها الداخلي، كما أن شريحةً هامةً من هذه الطبقة أصبحت تشكل جزءاً من النخبة الجديدة المستفيدة من الموارد الريعية المتدفقة من الدول المانحة في إطار المنظمات غير الحكومية وبيروقراطية السلطة الفلسطينية. وقد أدت تبعية الاقتصاد والسوق الفلسطينيين للاقتصاد الإسرائيلي تعذر نمو طبقة برجوازية وطنية منتجة، وبالمقابل نمت شريحة رأسمالية مرتبطة بالتوزيع السياسي للريع، وفي إطار نموذج زبائني محدث جعل عملية تطور التراكم

الرأسمالي مرتهنة لعوامل خارجية ألحقت المزيد من الضعف بالبرجوازية الوطنية لمصلحة النخب الجديدة.

إن كل هذه التغيرات البنيوية لم تمنع، بل كانت من عوامل، نهوض تنظيمات مجتمعية وقوى اجتماعية سياسية فلسطينية في الأراضي المحتلة شكلت بدايات ذات طابع ديمقراطي لحياة سياسية ومدنية نشطة يمكن أن تشكل قاعدةً لمراكمة عوامل التحول الديمقراطي إذا ما توفرت لها شروط النهوض والتطور في سياق تواصل عملية التحرر والبناء الديمقراطي.

(2)

دور "المجتمع المدني" الفلسطيني في عملية التحول الديمقراطي

جرى نقاش واستخدام مفهوم المجتمع المدني في سياقات مختلفة، ومن خلال منطلقات متباينة، ويمكن القول بأن المفهوم بات يستخدم ليعني بصورة عامة مجموع المؤسسات والأطر والتنظيمات الطوعية المجتمعية التي تنشط في الحيز الذي يفصل الدولة عن المجتمع، وبهدف الحد من تحكمية سلطة الدولة، وبما يمكن من صياغة علاقة: الدولة و الفرد و المجتمع على أساس الاستقلالية النسبية لكل منها، والحيلولة دون هيمنة الدولة على هذه العلاقة. أي أن البحث في قضية "المجتمع المدني" يتعلق أساساً بفهم وتحديد دور " المجتمع المدني" في عملية التحول الديمقراطي في سياق تاريخي محدد.

إن البحث حول المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية يتطلب تحديد معناه فيما يتعلق بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، ومدى الاستفادة منه في فهم ديناميات الحراك السياسي الاجتماعي الفلسطيني راهناً؛ أي فهمه في سياق تحول النظام السياسي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي ولد فيه حقل سياسي جديد "تسعى فيه كل من السلطة والمعارضة لبناء وتوسيع قواعدها الاجتماعية بوسائل متعددة تشمل التعبئة والتحريض وتوفير الخدمات والسيطرة على المنظمات الأهلية والاتحادات الشعبية والنقابات، واستخدام وسائل الإعلام المحلية وغيرها"(46)، في ظل تشوش البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. سنحاول

الوقوف على هذه الأبعاد من خلال نقاش عدد من الإشكاليات المتعلقة بمفهوم وواقع "المجتمع المدني" الفلسطيني وهي: إشكالية تعريفه وتحديد عناصره، وإشكالية النشأة السياسية للمنظمات المدنية، وإشكالية دور الروابط الإرثية والأحزاب فيه، وإشكالية علاقته بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وإشكالية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية.

2- 1 إشكاليات تعريف " المجتمع المدني" الفلسطيني وتحديد عناصره

ثمة تصور في العديد من الكتابات السياسية مفاده أن " المجتمع المدني" الفلسطيني قائم وموجود، حيث يقول ياسر أبو عمرو أنه " رغم هشاشة المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه يمتلك، من الناحية الشكلية على الأقل معظم خصائص المجتمع المدني" (47)، كما يقوم افتراض مؤداه أن وجود هذا "المجتمع المدني" هو أحد الشروط المحورية لقيام الديمقراطية في فلسطين باعتباره – بحكم التعريف – الجسم الذي يتوسط بين الدولة والمجتمع، ويحول دون تغولها عليه، حيث يرى الطاهر لبيب أن " المجتمع المدني الفلسطيني يتسم بالديمقراطية بحكم ولادته خارج دائرة الإقصاء المتبادل مع الدولة، كما أن نسيجه الأيدولوجي والسياسي متنوع المصادر والاتجاهات بما يؤسس للتعامل الديمقراطي كشرط للفعل(48). وبالمقابل يقدم عدد من الكتاب والباحثين رأياً مخالفاً لهذا التصور حيث يقول جورج جقمان أن سمات الديمقراطية في تجربة المنظمات المدنية كانت محدودة فلم يتم إجراء الانتخابات الدورية لها، كما أن آليات المحاسبة والمساءلة قد غابت عن أساليبها. وقد اقتصرت تعدديتها على الاعتراف بالآخر في سياق نظام المحاصصة ألفصائلي القائم على المساومة وعقد الصفقات(49). ويشير عزمي بشارة إلى أن المجتمع المدني لا يقوم خارج دائرة الإقصاء المتبادل مع الدولة ومع المجتمع السياسي ومع الاقتصاد، وفي فلسطين أيضاً قام ما يسمى بالمجتمع المدني في فضاء الإقصاء المتبادل مع الاحتلال كدولة حيث كان المجتمع المدني هو ذاته المجتمع السياسي وذلك بحكم الضرورة؛ أي بحكم الدور الذي لعبه هذا المجتمع في مقاومة الاحتلال(50).

ويرى علي الجرباوي أن أخذ مسألة وجود المجتمع المدني الفلسطيني وكأنه أمر مسلم به والانطلاق ومن تحليله وتقييم علاقته بالتحول الديمقراطي هو أمر غير سليم من الناحية المنهجية؛ إذ أنه يغفل مسألة توفر أو عدم توفر مقومات وجود المجتمع المدني في فلسطين، والتي من دونها تتحول منظمات المجتمع المدني إلى هياكل مفرغة من المضمون، وتتمثل في وجود مجتمع سياسي ديمقراطي يوفر حيزاً يكفله القانون يمكن المواطن من ممارسة كامل حريته دون أن تتمكن الدولة من الانتقاص منها، ووجود بيئة مدنية وثقافة سياسية ديمقراطية، وبدون هذه المقومات تتحول مسألة وجود المجتمع المدني إلى واجهة تضفي لمسة من الديمقراطية على نظام غير ديمقراطي(51).

ويبدو أن هذا التباين في الآراء ناجم أساساً عن فهم خاص لمعنى المجتمع المدني تحديداً في الحالة الفلسطينية، وهو ذو صلة وثيقة بمسألة العلاقة بين وجود الدولة القومية ووجود المجتمع المدني، حيث تغيب الدولة الفلسطينية في حين تحضر السلطة الفلسطينية وقوى المجتمع في سياق معقد يصعب معه الخروج باستخلاصات حاسمة حول وجود أو عدم وجود المجتمع المدني الفلسطيني بالمعنى المشار إليه أعلاه. وينعكس هذا الفهم لمعنى "المجتمع المدني" الفلسطيني في بروز العديد من التباينات عند محاولة تحديد مكوناته أو عناصره. كما أن السياق الذي تصاعد فيه الجدل حول دور "المجتمع المدني الفلسطيني" اتسم بتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل والذي ترافق" مع ضمور شديد في السياسة والمجتمع عقب أزمة الانتفاضة ثم أفولها، ونجاح إسرائيل في فرض شروط الهزيمة على السياسة والمجتمع الفلسطينيين ممثلين بقيادتهما التاريخية والشرعية م.ت.ف " وهذا السياق يجعل من الصعب القبول بأن المفهوم مفيد في تحليل الواقع السائد في المناطق الفلسطينية(52) بما هو واقع تغيير سياسي مفترض في ظل مهمات التحرر الوطني وبناء الدولة، مما يؤكد على أن مهمة التحول الديمقراطي هي عملية سياسية بالدرجة الأولى، وأن إخراجها إلى حيز اللاتسييس *depoliticization* لن يخدم لا التحرر ولا الديمقراطية باعتبارهما قضية واحدة، وبالتالي لا يجوز حشر الديمقراطية الفلسطينية في إطار ضيق لا يتسق مع المرحلة الراهنة هو إطار العمل المجتمعي المدني المحض.

إن الافتراض بأن وجود منظمات مجتمع المدني سيقود إلى تحول ديمقراطي هو، من منطلق أولي، افتراض تعوزه الدقة، وينزع للتعميم غير المبرر بشكل لا يلتفت إلى واقع التجارب السياسية للعديد من الدول. حيث إن نواة المجتمع المدني مهما كانت صلبةً فإنه يمكن للنظام السياسي كسرها أو إيوائها، وهذا ما شهدته ألعديد من التجارب العربية، حيث تمكنت الأنظمة من تضييق الخناق على القوى المدنية المنظمة ومنعتها من الانتشار في المجتمع، كما شهدت هذه التجارب تحطيم قوى مدنية في زمن الاستقلال، كانت فاعلةً وحيةً في زمن الاستعمار. وحتى لو افترضنا وجود منظمات "مجتمع مدني" فلسطيني ذات تقاليد ديمقراطية مؤسسية تتمتع بالاستقلالية عن القوى السياسية فإن هذا لا يستدعي بشكل آلي القول أن هذه المنظمات ستقود إلى عملية تحول ديمقراطي"(53) استناداً إلى قوة حضور دورها المدني في المجتمع الفلسطيني، وإلى إمكانية أن تطور موقفاً جماعياً يصر على استقلاليتها المهنية والسياسية على أسس ديمقراطية. إن هذا الافتراض يتجاهل المتغيرات الأخرى ذات التأثير على الدور الذي قد تلعبه هذه المنظمات في عملية التحول الديمقراطي والتي تتصل بعلاقاتها ببعضها وما قد ينشأ بينها من صراعات، وعلاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالدول المانحة، وفوق ذلك علاقة هذه المنظمات بالمجتمع الفلسطيني من الناحية البنيوية ومن حيث برامجها وأنماط عملها.

يؤكد جميل هلال أنه " ليس هناك ما يدعم الافتراض بأن وجود مجتمع مدني هو شرط لقيام ديمقراطية سياسية واجتماعية" فهذا الأمر يعتمد على تكوين هذا المجتمع، وأنماط السلطة فيه، وعلاقة مكوناته ببعضها، وعلى تكوين نظام الحكم(54). كما أن مساهمة منظمات العمل المدني في عملية التحول الديمقراطي تتأثر بمصالحها المباشرة، حيث إن الافتراض بوجود مصلحة أكيدة لهذه المنظمات في تعزيز وإسناد الديمقراطية لا يعني تلقائية تحققه بالضرورة في الواقع؛ فتأييد قيم وممارسات الديمقراطية " هو أمر يتطور ويتعزز بمقدار ما يعبر عن مصالح واحتياجات هذه المنظمات "(55)، ومن غير المستبعد أن تتناقض الديمقراطية مع مصالح بعضها بفعل ارتباطاتها وبرامجها وطبيعة النخب المسيطرة عليها.

2 -1 -1 إشكالية غياب الدولة، والمجتمع المدني الفلسطيني

إن القاعدة الأساسية لتعريف المجتمع المدني تنطلق من ضرورة وجود الدولة القومية، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني تخرج عن المألوف في الحالة الفلسطينية، فطوال سنوات الاحتلال لم تكن الدولة السيادية الفلسطينية قائمةً بينما كانت م.ت.ف وفصائلها بمثابة الدولة بالنسبة للفلسطينيين، إلا أنها لم تتمكن من ممارسة سلطتها القانونية الرسمية في الأراضي المحتلة، في حين مارس الاحتلال عليها سلطةً بحكم الأمر الواقع. وقد خاضت المنظمة والشعب الذي منحها الشرعية نضالاً وطنيا تحررياً ضد سلطة الاحتلال، وفي سياق هذا النضال نشأت وتطورت منظمات العمل المدني الفلسطيني(56)، الأمر الذي طبع العمل المدني والمجتمعي الفلسطيني بسمات سياسية وطنية واصلت حضورها وتأثيرها على " المجتمع المدني الفلسطيني " حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية.

يرى محمد مصلح أن مفهوم المجتمع المدني الفلسطيني لم يجابه إشكالية العلاقة مع الدولة في مرحلة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية، حيث غابت الدولة الفلسطينية، إلا أن الفلسطينيين رأوا في م.ت.ف كيانية سياسية شبه دولانية لعبت دور الدولة بما امتلكته من حضور سياسي ورمزي ومقومات دولانية مثل الجيش والمؤسسات والبيروقراطية والموارد، مما يسوغ الحديث عن وجود مجتمع مدني فلسطيني قبل قيام السلطة الفلسطينية خاصةً في ظل وجود العديد من الروابط التي انتشرت في المناطق الفلسطينية وتشكل بمجموعها مجتمعاً مدنياً فلسطينياً(57).

إن محاولة تجاوز إشكالية غياب الدولة كشرط للحديث عن وجود مجتمع مدني من خلال إعطاء المنظمة وضعية الدولة، قد غيبت الاعتبار الأهم في اعتبار كيان سياسي ما دولة، وهو امتلاك السيادة والسيطرة على إقليم محدد وهو ما افتقرت إليه المنظمة، وكذلك السلطة بعد قيامها مما يجعل من الصعب الحديث عن وجود دولة فلسطينية ذات سيادة(58)، ومما يزيد من تعقيد هذه " هو أن غياب الدولة تلازم مع وجود سلطة مركزية (السلطة الفلسطينية) تستند إلى جهاز بيروقراطي سلطوي " وبالتالي يراكم ضباب كثيف يلف موضوعة المواطنة، وهي

موضوعة المجتمع المدني الأساسية" (59)؛ إذ أن مفهوم المواطنة ووجود الفرد المواطن كشخص حقوقي هو من ركائز قيام المجتمع المدني في سياق التحول الديمقراطي، الأمر الذي يصعب تصوره في الواقع الفلسطيني الراهن؛ فالبناء شديد المركزية للسلطة واعتمادها على بيروقراطية واسعة، وبروز سمات الزبائنية المحدثة في نسق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الذي أقامته وترعاه السلطة اعتماداً على نظام الريع، كل ذلك دفع إلى الوراء بمفهوم المواطنة الديمقراطية، وعزز بدلاً منها الانتماءات العضوية كإطار للعلاقة بين الأفراد، وبينهم وبين السلطة في ظل ضمور دور الحركة الوطنية(60).

2– 1 – 2 إشكالية تحديد العناصر المكونة "للمجتمع المدني" الفلسطيني:

تنعكس إشكالية تحديد مدلولات مفهوم المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية على رؤية العناصر المكونة له، حيث يبرز تباين كبير وجوهري في تحديد العناصر المكونة لما يوصف بالمجتمع المدني الفلسطيني. فثمة اتجاه يحدد مكونات المجتمع المدني الفلسطيني بصورة تجمع عناصر مختلطة من حيزات مدنية وسياسية وحكومية وإرثية؛ حيث يرى محمد مصلح المجتمع المدني الفلسطيني باعتباره " خليطاً من أشكال متعددة من الروابط التي تشمل النقابات والنوادي والجمعيات الخيرية والدينية وتشكيلات أخرى تتفاعل بحرية ويتخاطب بعضها مع بعض بروح المدنية والتسامح"(61). ويبرز في هذا التحديد خلط كبير يجمع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وبين مؤسسات سلطوية وبين المجتمع المدني إذ يعتبر مصلح أن المجتمع المدني الفلسطيني يتكون من مجموعتين من المنظمات الأولى تقع في تصنيف " الدكاكين السياسية " وتضم غرف التجارة والصناعة وجهاز التعليم ومنظمة التحرير، والثانية تقع في تصنيف التعاونيات الطوعية على اختلافها. أي أنه يرى المجتمع المدني باعتباره " كل أشكال التنظيم خارج السوق، بما في ذلك العلاقات القرابية والمحلية "(62) وهذه العلاقات القرابية تشكل عصب تنظيم المجتمع الفلسطيني لأن السمة الريفية هي المهيمنة على بنية هذا المجتمع حسب محمد مصلح. وإذا كان من الصحيح أن حيز المجتمع المدني في أحد جوانبه يتمايز عن حيز السوق

ويقع خارجه، إلا أنه من جانب آخر مستقل نسبياً عن الدولة بكل أجهزتها وامتداداتها في المجتمع، وعن الحيز الشخصي في المجتمع.

ومن نماذج التعريفات التجميعية للمجتمع المدني الفلسطيني ما يراه زياد أبو عمرو من أن هذا المجتمع يتكون من " عدد من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية والشبابية، والمنظمات النسائية والجمعيات المهنية والمنظمات الطوعية والمنظمات الإرثية(63). هذا التحديد يلقى معارضةً من علي الجرباوي الذي اعتبره تعريف فضفاض وتوفيقي لعناصر المجتمع المدني، حيث أنه يقود إلى انمحاء الفواصل بين المجتمع المدني والمجتمع ككل أي كتشكيلة اجتماعية اقتصادية وسياسية. كما أنه لا يقيم تمايزاً بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، أو بين الأطر المجتمعية والأطر الإرثية(64).

إن منهجية تحديد عناصر المجتمع المدني الفلسطيني من خلال تقديم جردة لعدد من المؤسسات والمنظمات دون وضعها في إطار بنيوي قد أفضت إلى تقديم فهرسة هي أقرب إلى دليل إرشادي لأسماء منظمات دون توضيح نمط الروابط التي تجمعها، وهي منهجية تقدم صورة ساكنة للمجتمع المدني، حيث يبدو بلا بنية أو فوارق طبقية أو تباينات سياسية وأيديولوجية؛ ويلغي تناقضات وتمايزات كل من "السياسي" و"الاجتماعي"(65).

من جهة ثانية ثمة من يحدد العناصر المكونة للمجتمع المدني الفلسطيني انطلاقاً من تصور القوى التي على عاتقها تقع عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، ومن الشروط اللازمة لتبلوره وقيامه بدوره؛ حيث ينطلق مصطفى البرغوثي من تعريف يساوي بين بناء المجتمع المدني وبناء مجتمع ديمقراطي يضمن حقوق المواطنين وإسهامهم في تكوين وطنهم. وهو دور سياسي من غير المتصور أن تنهض به المنظمات غير الحكومية، فهو أكثر جسامةً مما يمكن لهذه المنظمات تلبية استحقاقاته. إن مشروع بناء مجتمع مدني ديمقراطي هي مهمة المجتمع المدني الذي يتكون، إلى جانب المنظمات الأهلية من " الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والتمثيلية. ويمثل البرلمان الفعال (أو السلطة التشريعية) والقضاء المستقل شرطين أساسيين لتطوره"(66).

أما جورج جقمان فيقول " أن المجتمع المدني في مضمون فلسطيني يعني، أو ينبغي أن يعني مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع. أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي في المجتمع"(67). ويلاحظ أن معيار أو اشتراط اعتبار منظمة أو جسم ما كمنظمات مجتمع مدني هو أن يكون لها مصالح فعلية في التحول الديمقراطي، هو معيار غير حاسم ما لم تتحدد طبيعة هذه المصالح ومدى ارتباطها بالديمقراطية، فهناك جمعيات ومنظمات وهيئات مدنية لا مصلحة لها بالتحول الديمقراطي، وهناك أحزاب ترتد عن المطالبة بالديمقراطية في حال وصولها إلى السلطة، كما أن هناك وسائل إعلام تروج للسلطة غير الديمقراطية، إلى جانب أنه في بعض الأحيان يقوم تحالف بين بعض منظمات المجتمع المدني وبين السلطة السياسية.

2 -2 إشكالية الروابط الإرثية، الأحزاب، والمجتمع المدني الفلسطيني

تشير التعريفات المقدمة أعلاه إلى وجود تباين جوهري حول اعتبار أو عدم اعتبار الأطر والتضامنيات الأفقية (البنى العائلية والعشائرية والجهوية) جزءاً من مكونات المجتمع المدني الفلسطيني؛ فقد لعبت هذه الأطر دوراً وظيفياً في سياق مواجهة المجتمع الفلسطيني لإجراءات وسياسات الاحتلال، فأسهمت في بناء التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني، وحالت دون انهيار المجتمع الفلسطيني في ظروف التشتيت والتمزق الذي لحق به. والسؤال هو فيما إذا كان هذا الدور يجعل من التضامنيات الإرثية أحد العناصر المكونة للمجتمع المدني الفلسطيني؟

إن القول باعتبار أو عدم اعتبار هذه التضامنيات جزءاً من المجتمع المدني لا يشخص بالضرورة موقعها من عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطينيين إذ إن ذلك يتطلب فهم التمفصل الجديد بين هذه البنى وبين بنية الاجتماع السياسي الجديد الذي بادرت إليه السلطة بعد أوسلو. فالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم ما يمتلكه من سمات المجتمعات الحديثة، والتغيرات السوسيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت عليه احتفظ بعدد من الخصوصيات التقليدية التي لا زالت فاعلةً في تحديد هوية

السياسية والاجتماعية، ومن أبرزها النزوع إلى الولاءات الجهوية والمناطقية، وبقاء وجود وتأثير التضامنيات الإرثية، إلى جانب الولاءات الفئوية الحزبية التي ارتبطت بتشكيل فصائل المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير وتغلغلت في المجتمع بفعل تأثير الفصائل على مختلف شرائحه. وقد لعبت هذه الخصائص دوراً في الحفاظ على التضامن الوطني، وعلى تماسك النظام الاجتماعي في مراحل اشتداد الصدام مع الاحتلال، لكنها بنفس الوقت أسهمت في تقسيم المجتمع الفلسطيني رأسياً مما حد من إمكانية تحقيق الاندماج الوطني(68) اللازم لعملية التحول الديمقراطي كمشروع عام يتجاوز الانتماءات الرأسية باتجاه بناء الأمة على أساس مبادئ وحقوق المواطنة(69). على صعيد آخر فإن الانتماءات العضوية التي تشهد المناطق الفلسطينية نهوضاً كبيراً لها بعد توقيع اتفاقية أوسلو بفعل انكماش دور التنظيمات السياسية والعمل الحزبي، باتت تلعب دور الوسيط بين الفرد والسلطة، وهو من أدوار المجتمع المدني، لكن لعبها لهذا الدور "لا يبرر إطلاقاً إطلاق تسمية المجتمع المدني عليها، فهي إنما تقوم بهذه الوظائف من خلال قمعها لشخصية الفرد ولحقوقه الفردية، والفرد مشتق من الانتماء إليها بدل أن تكون هي المشتقة من حقه كمواطن بالانتماء إليها"(70).

إن هذه التنظيمات وهي تحول بين السلطة والفرد تعزز مكانة البنية التقليدية في المجتمع والحياة السياسية، ولا تتجاوزها نحو بناء الأمة، وهذا هو الفرق الأساسي بينها وبين التنظيمات المدنية التي " تخترق تقليدية المجتمع من خلال تغيير أسس العلاقات بين أفراده باتجاه الطوعية " التي تولد ديناميكية في المجتمع تؤسس لنشوء علاقات ديمقراطية(71)؛ بمعنى أن الدور الأساس لهذه التنظيمات هو أنها تخلق تمفصلاً اجتماعياً سياسياً جديداً في علاقة المجتمع بالنظام السياسي يستند إلى الخيار الفردي الحر وحقوق المواطنة، وهذا التمفصل سيقلص بالضرورة مساحة اللاعقلانية، بما فيها الزبائنية، والمظاهر الإرثية في نسق الحياة السياسية الاجتماعية، بينما يبدو التمفصل الجديد للبنى التقليدية الفلسطينية مع النظام السياسي يعزز مساحة الآليات غير الرسمية وعلاقة الانتفاع مقابل الولاء السياسي(الزبائنية) الأمر الذي لا يخدم التوجه نحو عملية التحول الديمقراطي إذ من شأنه أن يعزز مكانة الحظوة لهذه البنى في النظام الزبائني المحدث.

يبدو أن نشأة العمل المدني والمجتمعي الفلسطيني في سياق العمل الوطني السياسي قد أسهمت في تداخل حدود وسمات البنى المختلفة في المجتمع الفلسطيني مما أوجد صعوبة في التمييز بين سمات وأشكال العلاقات الاجتماعية التي تقيمها المنظمات الإرثية بين أعضائها، وبين تلك التي تقيمها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أو السوق أو النوادي الرياضية، وبحيث تتسم منظمات المجتمع المدني بالكثير من سمات الروابط الإرثية، أو تشكل امتداداً لها(72). إن هذا التداخل كما يرى الجرباوي يتطلب التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة ومنفصلة من المنظمات المدنية وهي المدنية والأهلية والسياسية على أساس معياري الطوعية والأهداف؛ فالتنظيمات السياسية تتشكل طواعيةً وتتقاطع بالتالي مع المنظمات المدنية، لكنها تختلف معها كلياً حيث أن هدف الأولى وما يحدد نشاطها هو السعي للاستحواذ على السلطة السياسية، ولكي يتحقق معيار الانفصال بين الأنواع الثلاث للمجتمع المدني ينبغي عدم اعتبار الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني الفلسطيني للحيلولة دون هيمنة البعد السياسي على البعد المدني في عمل منظمات المجتمع المدني، خاصة وأن الأحزاب السياسية تستحوذ على الموارد والنفوذ مما يمكنها من فرض سطوتها على المجتمع المدني وتحويله إلى مجتمع سياسي يشكل امتداداً للسلطة لا حاجزاً بينها وبين المجتمع والفرد(73).

لكن التنظيمات السياسية تحدد هدفها في دحر الاحتلال ومحاولة التأثير على قرارات وسياسات السلطة الفلسطينية في المقام الأول، كما أنه ليس من الواضح بصفة عامة لماذا ينفي هدف السعي إلى السلطة عن التنظيمات السياسية كونها جزء من المجتمع المدني، فهي إلى جانب ذلك الهدف لديها برامج وأهداف اجتماعية واقتصادية وثقافية(74). كما أن المعركة من أجل الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني ينظر إليها باعتبارها مترابطة جدلياً مع معركة التحرر الوطني، وليس من شأن إخراج الأحزاب السياسية من المجتمع المدني، في حين يجري الرهان عليه في تحقيق الديمقراطية، سوى تحويل قضية الديمقراطية إلى قضية مجتمعية بحتة في ظل التفريغ السياسي للمجتمع.

إن الموقف الذي يرى بأن التنظيمات السياسية لا تشكل جزءاً من منظمات المجتمع المدني يعكس تخوفاً من أن يؤدي دمجها في المجتمع المدني إلى تكريس هيمنة البعد السياسي على البعد الاجتماعي في برامج عمل ونشاطات المجتمع المدني. وهذا التخوف يجد جذوره في حقيقة أن جزء كبير مما يعتبر منظمات مجتمع مدني في المناطق الفلسطينية كانت قد أُنشئت من قبل فصائل وتنظيمات سياسية مكنت م.ت.ف والفصائل من اختراق المجتمع الفلسطيني من أسفل إلى أعلى ما أدى إلى هيمنة البعد السياسي على البعد المدني في عملها، وجعلها تمثل امتداداً سياسياً للتنظيمات السياسية التي أقامتها، وتفقد استقلاليتها إزاءها. ويعلق جميل هلال على هذه القضية متسائلاً باستغراب: لماذا ينعكس تصدر المهام السياسية الوطنية (مهمات دحر الاحتلال) سلبياً على دور المجتمع المدني؟ ويضيف " لماذا يجري تخفيف وزن المهمات السياسية وإعلاء شأن المهمات المدنية بهذا الشكل المجرد وبمعزل عن السياق التاريخي والمجتمعي المحددين"(75). إن هذا التمييز أو الفصل التفضيلي بين مهمات مدنية وأخرى سياسية يجافي الواقع العياني الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال حيث تتداخل المهمات السياسية الوطنية والاجتماعية المدنية على نحو يجعل الفصل بينهما عملية قسرية يفرض من خلالها نموذج نظري بعينه على واقع معاش.

2 – 3 إشكالية النشأة السياسية للمنظمات غير الحكومية والأطر الجماهيرية

لقد كان المحرك الأساسي لنشأة ونشاط المنظمات غير الحكومية والاتحادات الشعبية والأطر الجماهيرية قبل قيام السلطة الفلسطينية هو تأمين عوامل الصمود بوجه الاحتلال، وقد اعتبرت بمثابة مؤسسات وطنية عملت في ظل القمع، وغاب عن علاقاتها التنسيق فيما بينها بسبب ازدواجية مهامها، وارتباطها بتنظيمات سياسية صاحبة اتجاهات فكرية وأيديولوجية مختلفة، ولم يكن مصطلح " المجتمع المدني " قد برز بعد(76). وقد فرضت متطلبات التعبئة ضد الاحتلال، والإدراك المتنامي لدى العديدين في قيادة المنظمة والفصائل لأهمية العمل الجماهيري في ساحة المناطق المحتلة، إلى ولادة هذا الشكل من التنظيم الجماهيري والشعبي.

وقد نجح هذا الشكل من التنظيم " في تعبئة وتأطير الآلاف من الطلاب، النساء والعمال وقطاعات أخرى من الشعب " بهدف مواجهة الاحتلال، وخلال ذلك كان هذا الشكل التنظيمي يؤسس لبناء ديمقراطي من أسفل في المجتمع من خلال " تمكين العديد من الشرائح خاصةً النساء والطلاب من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية"(77). **إلا أن** تشكيل منظمات مدنية من قبل الأحزاب السياسية أدى إلى الدمج بين البعدين السياسي والمدني في ظل هيمنة الأول، وهو ما يجسد النموذج الذي سارت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أدى إلى تشويه إمكانية تبلور مجتمع مدني فلسطيني على المدى المنظور؛ فالتنظيمات الجماهيرية التي أقامتها القوى السياسية اخترقت المجتمع الفلسطيني كامتدادات سياسية وكأذرع حزبية، وهذا ما أفقد نشأة المجتمع المدني عنصر الترابط مع البنية الاجتماعية أي تبلور القدرة الشعبية الطوعية لتنظيم المجتمع من أسفل إلى أعلى(78)، فلم تعبر نشأة هذه المنظمات عن تنامي ديناميكية ذاتية في المجتمع الفلسطيني تعكس تطور القيم المدنية الديمقراطية لدى قوى اجتماعية طبقية تملك قدرة وخيار التقدم نحو الديمقراطية، وبقي خيار وقدرة الأحزاب هو الذي يتحكم بهذه العملية.

لقد أدى عدم استقلالية منظمات العمل المدني عن الأحزاب السياسية إلى انتقال القصور المؤسساتي في النظام السياسي إلى المؤسسات المدنية، بفعل تبعية هذه المنظمات (الطلابية والمهنية والنسائية والعمالية...الخ) للفصائل والأحزاب(79)، ونتج عن هذه التبعية السياسية إضعاف الأساس التنظيمي لدمقرطة الحياة الداخلية لهذه المنظمات المدنية، كما أن عدم استقلاليتها المالية والإدارية حال دون إمكانية استمرارها وإعادة إنتاجها لذاتها استناداً إلى عمقها الاجتماعي.

لكن بالرغم من هذه النشأة وما ترتب عليها، فإن المنظمات الجماهيرية والاتحادات الشعبة والمدنية قامت " بدور تعبوي سياسي مؤثر، كما ساهمت في نسج روابط بين تجمعات الشعب الفلسطيني، ووفرت إطاراً للتفاعل والتنافس، وطرحت برامج ساهمت في تكريس مناخ تعددي" (80)؛ أي أنهاشكلت أحد الروافع الجماهيرية للنضال الوطني الديمقراطي التحرري التي أبدعتها القوى السياسية استجابةً لمعطيات الصراع مع الاحتلال، وتحسب كخطوة تقدمية

بالاتجاه الديمقراطي رغم ما اعترى تجربتها من مظاهر قصور جعلتها غير قادرة على بناء حيزها الخاص، وهذا أدى إلى عرقلة نمو السمات الديمقراطية في عمل هذه المنظمات وعلاقاتها الداخلية و علاقاتها بالجمهور فتراجعت قدرتها على لعب دور إيجابي لجهة البناء الاجتماعي السياسي الديمقراطي في مرحلة ما بعد أوسلو.

في إطار إشكالية النشأة السياسية للمنظمات والأطر الجماهيرية تبرز مسألة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية ***N.G.Os*** في الحياة السياسية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية، والتغيرات التي طرأت على هذا الدور خاصةً بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد ارتبط انتشار وتكاثر هذه المنظمات بالنزوع الذي شهدته المنظمة والفصائل باتجاه احتراف العمل السياسي في صفوف الآلاف من كوادرها في مرحلة تدفق أموال الدعم العربي، وامتدت هذه النزعة إلى المناطق المحتلة وكونت فئة من النشطاء السياسيين الذين يعتاشون على العمل السياسي والحزبي(81). ويكمن أحد أسباب هذه الظاهرة في تراجع التمويل الذي كانت تتلقاه هذه المنظمات من منظمة التحرير والفصائل التي كانت تمثل امتداداً لها، وذلك بفعل الأزمة المالية التي دخلتها المنظمة والفصائل منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، الأمر الذي دفع المنظمات الجماهيرية والاتحادات للبحث عن ممولين أجانب، فتنامت سمات الحرفية استجابةً لشروط وأوليات التمويل الجديد(82).

إن القاعدة الاجتماعية السياسية للمنظمات غير الحكومية تكونت بشكل أساسي من تحول عدد كبير جداً من الكوادر المحترفين سياسياً إلى ميدان العمل المدني، من خلال إنشاء منظمات ذات اهتمامات وتوجهات عديدة ومختلفة (مؤسسات بحثية وتنموية وصحية ونسوية..ألخ)، ومن خلال هذه القاعدة تنامى الترويج لفكرة المجتمع المدني وللافتراض القائل بأنها هي ضمانة الديمقراطية كمقولة تضفي شرعيةً فكريةً وسياسيةً على عمل ونشاط المنظمات غير الحكومية.

وثمة من يرى بأن هناك أسباب ذاتية لنشوء هذه المنظمات وتنامي سمات الحرفية فيها كشكل احتجاجي على السيطرة الحزبية على العمل الجماهيري، حيث تقول زهيرة كمال أن " السيطرة الحزبية على الأطر وتحكمها في اختيار القيادات وتحديد البرامج، ووعي الكوادر القيادية

الوسيطة لهذا الخلل، قد أدى إلى رفض هذه الكوادر لاستمرار السيطرة الحزبية، وسعت بعضها إلى تحويل نفسها إلى جمعيات مستقلة بعيدةً عن تداخلات الحزب"(83). وقد أدت سمات الحرفية إلى اتساع الفجوة بين منظمات العمل المدني وبين جمهورها المستهدف، فتراجع حجم القاعدة الجماهيرية التي تستند إليها بفعل انفصالها عن التنظيمات السياسية. كما أن المصدر الجديد للعون ارتبط برؤية نظرية جديدة في مقاربة دور وبرامج هذه المنظمات في عملية التنمية، مما دفع باتجاه تبلور نخبة جديدة في المجتمع الفلسطيني في سياق تنافس الطبقة الوسطى والإنتلجنسيا ونشطاء سياسيين سابقين على تحجيم دور نخبة المنظمات والاتحادات الطوعية والخيرية(84).

لقد تنامى دور المنظمات غير الحكومية بشكل واضح بعد أوسلو، إلى درجة أن " العديد من الممولين المساقين بأجندة الليبرالية الجديدة يرون بأنها البديل لترهل وفساد السلطة، وأيضاً البديل لقيم ثقافتها السياسية التي تقوم على الزبائنية والنيوبطرياركية والمحسوبية..ألخ"(85). وقد أدى شيوع هذه المقولة إلى حالة من التوتر في العلاقة بين هذه المنظمات وبين السلطة، قبل أن تبدأ بعض الأطراف في الأخيرة تفهم ضرورة قيام علاقة بين الطرفين تقوم على الشراكة والتنسيق وليس الاستبدال والنفي. ويبدو أن هذا "التفهم " لم يكن محض خيار ذاتي بالنسبة للنخبة البيروقراطية في السلطة بقدر ما كان تسليماً بواقع فرضته أولويات الدول المانحة وطرق وقنوات تقديمها للعون المالي للفلسطينيين حيث حظيت المنظمات غير الحكومية باهتمام بالغ، حيث دفع المانحون باتجاه تقوية المنظمات غير الحكومية لتلعب دوراً تنموياً، ولكي تشكل عامل رقابة على عمل السلطة، إلا أن ذلك أسهم في شرذمة العلاقة بين السلطة والمجتمع(86)، مما ألقى بظلال من السلبية والتوتر على مناخ العمل المدني والسياسي والقانوني في المناطق الفلسطينية لا يشكل بيئةً مواتيةً للتحول الديمقراطي.

تبقى المسألة الأكثر أهمية بشأن المنظمات غير الحكومية هي أن طاقتها الديمقراطية وقدرتها على ممارسة النقد السياسي والسياساتي للنظام الفلسطيني هي محل تساؤل، كما أنها يمكن أن تدعي بأحقية استبدال الأحزاب السياسية والتنظيمات في العمل السياسي استناداً إلى

واقع تراجع الأخيرة، في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه المنظمات أن تعيد إنتاج نفسها اجتماعياً بالعلاقة مع المجتمع الفلسطيني، أو مالياً بحكم اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي(87). وبالرغم من ترديدها المستمر لمقولات الشفافية والمساءلة والحكم الصالح، إلا أن أياً من المنظمات غير الحكومية استطاعت أن تتقدم في محاولة "لمواجهة أو تغيير نواقص النظام السياسي الفلسطيني(...) إن أقصى ما يمكن أن تقوم به هذه المنظمات، إضافةً إلى تقديم الخدمات هو العمل على نشر قيم ومبادئ مثل الديمقراطية أو غيره أو إدخال معايير مهنية ذات كفاءة في إدارة وتنظيم الموارد البشرية"، أما التغيير الاجتماعي السياسي "فيحتاج إلى قوى سياسية واجتماعية فاعلة" ميدان عملها بين الناس، وتخوض المعارك السياسية مع النظام/ السلطة أو مع قوى اجتماعية سياسية اخرى لترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية والكفاءة(88).

إن الإصرار على القول بأن منظمات العمل المدني والمنظمات غير الحكومية هي ضمانة الديمقراطية قد يفضي في نهاية المطاف إلى وضع قضية الديمقراطية بأيدي قوى ومنظمات مجتمعية لا تقوى على النهوض باستحقاقات هذه القضية في حين تكون القوى الأقدر على دفع عملية التحول الديمقراطي قدماً (الأحزاب السياسية) قد فقدت أدوات ومتطلبات وإمكانيات نهوضها بهذا الدور، مما يترك الديمقراطية دون قوى تنهض بها سياسيا واجتماعياً.

ويبدو أن المنظمات غير الحكومية تحتاج للوقوف أمام طبيعة الدور الذي تلعبه في المجتمع من حيث كونها منظمات محفزة فيما يتعلق بالسياسات العامة للسلطة، وليست حركات اجتماعية سياسية(89). إن هذا التمييز هام جداً من أجل إدراك حجم الفراغ التظيمي الذي نشأ بعد قيام السلطة والذي تعاني منه العديد من الشرائح وتنتهك مصالحها دون أن تمتلك القدرة على الانتظام دفاعاً عن هذه المصالح مثل اللاجئين والنساء والفلاحين والطلاب، ولا تشكل المنظمات غير الحكومية البديل التنظيمي عن قيام هذه الشرائح بتنظيم نفسها بنفسها.

2 – 4 إشكالية العلاقة مع السلطة الفلسطينية

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية طرا تغير نوعي على العلاقة بين منظمات " المجتمع المدني " وبين م.ت.ف وفصائلها؛ من علاقة تقوم على وجود صلة وثيقة بينها، مما

يجعل هذه المنظمات امتداداً للحركة الوطنية الفلسطينية، إلى علاقة تقوم على تصور يرى في وجود السلطة نواةً لنشوء نظام (دولة) تسلطي سينقض على المجتمع الضعيف، هذا في جانب المنظمات المدنية. أما في جانب السلطة الفلسطينية فقد تغير التصور إزاء هذه المنظمات من اعتبارها روافد وطنية وسياسية إلى اعتبارها معرقلاً ومشتتاً لجهود بناء الدولة. وهذا التصور لدى السلطة لا يقر بالتمايز بين منظمات المجتمع المدني وبين السلطة (الدولة)، ويفترض أن على هذه المنظمات أن تتصرف كمؤسسات وطنية، أي أن تصبح جزءاً من السلطة أو امتداداً لها(90). وقد صاحب قيام السلطة تغير في الأدوار؛ فقد أصبحت السلطة هي الجهة المكلفة بتقديم العديد من الخدمات الأساسية للمواطنين، ورافق ذلك تراجع الدعم المالي الذي تتلقاه منظمات العمل الأهلي لصالح تحوله إلى السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى تقلص عدد هذه المنظمات بينما اضطرت العديد منها إلى إعادة ترتيب برامجها تبعاً للتقليص الحاصل في موازناتها(91). الأمر الذي رفع حدة التوتر والشكوك بين الجانبين كل منها تجاه الآخر. لكن موقف السلطة بدأ بالتغير بعد انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996 باتجاه الإقرار بوجود حيز خاص لمنظمات العمل المدني والأهلي، وهذا التغير لم يعكس بالضرورة الوزن السياسي المحلي لهذه المنظمات، فقد تفاعلت عوامل عدة وأنتجت هذا التغيير منها موقف الدول المانحة الأجنبية، والدور الإعلامي النشط لشبكة المنظمات الأهلية، وتبلور رؤية في أوساط السلطة بإمكانية تقاسم العمل مع هذه المنظمات مما يخفف من الأعباء الخدماتية عن كاهل السلطة(92).

ويبدو أن السلطة الفلسطينية قد استشعرت عقب الانتخابات التشريعية سنة 1996 بأن مكانتها السياسية وشرعيتها قد تعززت أكثر بفعل الانتخابات مما جعلها أقل حساسية وتوتراً تجاه القوى السياسية والمجتمعية صاحبة القدرات المنافسة لها لا سيما في مجالات التوزيع وتقديم الخدمات. لكن واقع الضعف السياسي والقانوني الذي تعيشه السلطة الوطنية الفلسطينية بفعل الاتفاقيات، وبسبب اعتمادها المالي والاقتصادي على قوى خارجية، سيدفعها إلى انتهاج سياسات تؤكد من خلالها على سيطرتها على سير الأمور في مناطقها من خلال عمليات احتواء لمنظمات "المجتمع المدني" التي بدأ دورها وتأثيرها في المجتمع الفلسطيني يتعاظم بشكل مستمر، في ظل اتساع مواردها المالية والبشرية(93).

تجري محاولات من قبل السلطة الفلسطينية للحد من استقلالية هذه المنظمات، وذلك جرياً على نهج احتكار الأدوار والموارد ثم توزيعها سياسياً، وفوق ذلك فإن السلطة أظهرت مقدار حاجتها الكبيرة لتأكيد سيطرتها الداخلية بسبب ضعفها وانكشافها الخارجي. وكلما أظهرت المنظمات غير الحكومية ميلاً أكبر للتوحد أو التنسيق فيما بينها، كلما ستتصاعد محاولات السلطة لاحتوائها لمنع تحولها إلى قوة منظمة تتصدى لقضايا اجتماعية سياسية أعمق وأوسع نطاقاً(94). إن خيار إيواء أو خنق المنظمات المدنية يبدو هو الخيار الذي يتبلور في السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة، في ظل بروز ثلاث ظواهر في هذا النظام الناشئ من شأنها الإثقال على القوى المدنية، هي: نمو نزعة عسكرة المجتمع، وتجريد المؤسسات المدنية من صلاحياتها، وزيادة اغتراب الجمهور عن كلا الجانبين السياسي والمدني(95).

وبالإضافة إلى خطر الاحتواء تواجه منظمات العمل المدني الفلسطيني مخاطر أخرى ناشئة عن توجهات وسياسات السلطة الفلسطينية أبرزها خطر إفراط السلطة في المركزية والشمولية، حيث تبرز نزعة لتجميع وتوحيد كل منظمات "المجتمع المدني" في أجسام مركزية خاضعة لإشراف السلطة، جرياً على تجربة المنظمة والفصائل في التعامل مع الأطر الجماهيرية التي أنشأتها، وخطر التهميش؛ إذ من الممكن أن تلجأ السلطة في سياق تعزيز هيمنتها وسلطتها إلى تهميش هذه المنظمات واحتكار الحيز العام(96). ولكن السلطة أجازت تشريعاً أتاح لهذه المنظمات درجة معقولةً من الاستقلالية، وبالمقابل أنشأت وزارةً تعنى بشؤون المنظمات الأهلية بهدف إدماجها في إطار عمل الدولة. ومن الجدير بالملاحظة أن الاستقلالية التي تمتعت بها هذه المنظمات لم تكن مرتبطةً تماماً بقدراتها الذاتية، فقد عملت عن قرب مع المجلس التشريعي وشكلت معه ما يشبه اللوبي في وجه السلطة التنفيذية، كما أنها تلقت الدعم من قبل البنك الدولي والدول المانحة. يضاف إلى ذلك أن دور هذه المنظمات في توفير الخدمات والوظائف في ظل ظروف البطالة والفقر وشح الموارد جعل السلطة الفلسطينية أقل حماساً للتدخل في عملها(97).

إلا أن العامل الأهم في تراجع درجة التوتر في علاقاتها بالسلطة يبقى في أن هذه المنظمات لم تمتلك جسماً موحداً تنظيمياً، كما أن نشاطها بقي خدماتياً بشكل أساسي، ولم تربطها علاقة قوية مع قاعدة اجتماعية عريضة، وهذه العوامل كلها تجعل هذه المنظمات بحاجة لإبقاء القنوات مفتوحة على السلطة، كما أنها لا تمتلك القدرة على تهديد شرعية السلطة أو مجابهتها خاصةً وأن هذه السلطة قد اكتسبت شرعية سياسية تمثيلية عقب انتخابات 1996، إلى جانب ما تمتلكه من قدرات مؤسسية وبيروقراطية مدنية وأمنية وقاعدة اجتماعية(98). ولم تشكل منظمات العمل الأهلي والمدني بديلاً تنظيمياً يمكن له أن يقف أمام السلطة كبنية تتمكن من خلالها الطبقة الوسطى، وسواها من الشرائح أن تقيد بفاعلية ممارسات السلطة التنفيذية وتخضعها لقاعدة التدقيق والتوازن. كما أنها ساهمت في استمرار سمة الشرذمة والتفتيت والضعف التنظيمي الذي تعاني منه الطبقة الوسطى، من خلال تمكينها الكثير من أفراد هذه الطبقة من أصحاب المهارات التنظيمية العالية والخبرات بأن يحتلوا مواقع القيادة في منظمات صغيرة وممولة جيداً(99).

2 – 5 إشكالية تأثير التمويل الخارجي على دور المجتمع المدني الفلسطيني

تلاحظ هيذر ديجان أن عملية التحول والانتقال نحو الديمقراطية والنظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي تخلق تحديات كبيرة للمنظمات المجتمعية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الاجتماعية*socio-economic* حيث ستؤثر عملية إعادة التوزيع والوصول إلى الموارد على عملية التحول الديمقراطي(100)، مما سيفرض على هذه المنظمات أن تتخذ موقفاً إزاء السياسات التي سينتهجها النظام في مجال البناء الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع، وكلما امتلكت القدرة على إعادة إنتاج نفسها استناداً إلى قوى المجتمع المحلي وتمثيل مصالحها كلما تمكنت من امتلاك قدرة أكبر على التأثير في قرارات النظام. إن المجتمع المدني الذي يعتمد بشكل غير متجانس على مصادر التمويل الخارجي قد يجد نفسه فاقداً للجذور الثقافية ومعزولاً عندما يتوقف التمويل الأجنبي، حيث إن المنظمات المدنية والأهلية التي انبثقت بفعل توصية المانحين الدوليين لا يمكنها الادعاء بأن لها قاعدةً اجتماعيةً حقيقية في المجتمع كونها لم تنبثق بفعل عملية تنظيم محلي للمجتمع ومصالحه(101).

إن وفرة الموارد التي تتمتع بها منظمات العمل المدني، وتنامي الاهتمام الغربي تجاه إنشاءها خلق علاقة اعتمادية بينها وبين مصادر التمويل الغربي ترافق مع حدوث تغيير في طبيعة البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية باتجاه التركيز أكثر على الجوانب التنموية والخدمية، وتلازم ذلك مع نمو سمة الاحتراف في العمل المدني وغير الحكومي خاصةً أن التمويل الذي تتلقاه يخضع لمعايير وشروط المحاسبة والشفافية والمساءلة من قبل المانحين فيما يتعلق بشروط ومواصفات تنفيذ المشاريع والعمليات المالية. لكن بالمقابل فإن المساءلة والمحاسبة من قبل جمهور هذه المنظمات مغيب عن الصورة، فكثير منها لا يملك جمعيات عمومية، أو أن عدد أعضاء مجالس إداراتها محدود، ويتسم عمل كثير منها بالشخصنة والبيروقراطية النخبوية المرتبطة بممارسات ريعية. وهناك العديد من المحاذير والمخاطر المترتبة على اعتماد منظمات العمل المدني وغير الحكومي على مصادر التمويل الأجنبي أهمها:

أ- خطر انحرافها عن أهدافها بحكم مصادر التمويل الخارجي، وتضارب جدول أعمال الممولين الخارجيين مع أولويات المجتمع الفلسطيني(102)؛ خاصةً أن أولوية الدول المانحة هي إسناد عملية التسوية وضمان استمرارها وتواصل المفاوضات، ودعم عملية بناء السلطة الفلسطينية، على حساب العملية الديمقراطية(103).

ب- نمو شريحة مستفيدة ومنتفعة من مصادر التمويل ومرتبطة به، وبنفس الوقت منفصلة عن دينامية وسياق المجتمع الفلسطيني وحاجاته. فقد تكاثرت شريحة الموظفين العاملين في المنظمات المدنية، والذين يتقاضون رواتب أعلى بكثير من السائد في المجتمع، مما أوجد شريحة من الوكلاء تتمتع بامتيازات وأفضليات مرتبطة بالتمويل الخارجي(104)؛

ج- إن تركيز الدول المانحة في تعزيز العملية الديمقراطية الفلسطينية على دعمها للمنظمات الأهلية وغير الحكومية بهدف موازنة قوة السلطة يخلق أجواء من التوتر بين الطرفين مصدره المنافسة على التمويل. كما أن عدداً من هذه الدول المانحة ومنظماتها الأهلية وغير الحكومية الداعمة قد بدأت تحول تمويلها من المنظمات غير الحكومية والأهلية الفلسطينية باتجاه المجتمع المحلي مباشرةً، الأمر الذي يعد تراجعاً عن دعم آليات التحول الديمقراطي، كما أنه دفع عدداً

كبيراً من هذه المنظمات الفلسطينية للبحث عن مصادر تمويل محلي، وهو أمر سيصعب تحقيقه في ظل الضائقة الاقتصادية التي تعيشها المناطق الفلسطينية(105).

د- أدت الاعتمادية على العون الخارجي لتعزيز درجة المهنية والمساءلة والشفافية في ممارسة برامج المؤسسات المتلقية للعون كاستجابة لشروطه، وهذا بحد ذاته أمر إيجابي، لكن تأثيراته الاجتماعية محدودة النطاق؛ أي أن هذه المعايير لا تجد طريقها للنفاذ إلى المجتمع الواسع بحكم البنية النخبوية الضيقة للمنظمات غير الحكومية والأهلية.

هـ- إن حصر الدول الغربية دعمها في السلطة وفي المنظمات الأهلية وغير الحكومية، وحجبه عن الأحزاب السياسية ساهم في إضعافها، وتقليل قدرتها على منافسة هذه المنظمات في ميدان المجتمع، مما يعني تقويض قوةً هامةً يمكن أن تشكل حاجز ممانعة أمام هدم الدولة (أو السلطة) لصالح العولمة. كما يشير إلى رغبة الدول المانحة في تقويض الركن الأساسي للنظام السياسي الفلسطيني لمرحلة ما قبل أوسلو، وبالتالي "ضرب النضال الوطني نفسه أو تمييعه، والإبقاء على عمل مجتمعي (ديمقراطي) مهني [احترافي]" (106) يهاجم السلطة من باب حقوق الإنسان والديمقراطية، لكنه يأنف من ممارسة العمل على مستوى القضايا الوطنية الكبرى. وهذا سينشأ عنه واقع تفريغ سياسي للمجتمع وضرب الإجماع الوطني حول المسألة الوطنية الديمقراطية وممارسة حق تقرير المصير، إذ ستنحصر ممارسة السياسة في نخبة ضيقة (نخب السلطة ونخب المنظمات غير الحكومية) وبنفس الوقت إقصاء الشعب عن المشاركة السياسية، وهو إقصاء تشارك فيه المنظمات غير الحكومية والسلطة معاً.

نخلص من كل ما تقدم إلى القول أن ثمة خلاف نظري كبير حول الإقرار بوجود مجتمع مدني فلسطيني ليس فقط بالنظر إلى النشأة السياسية لمنظمات العمل المدني الفلسطيني، ولحقيقة غياب الدولة القومية التي ينشأ المجتمع المدني في سياق تنظيم وعقلنة علاقات الهيمنة الاجتماعية السياسية إزاءها وبهدف الحد من سطوتها. فإلى جانب هذين العاملين الأساسيين تغيب المقومات الديمقراطية الضرورية لنشوء مجتمع مدني فلسطيني يتسم بالانسجام وينطلق من قاعدة اجتماعية تفرز قواها المجتمعية القادرة على إعادة إنتاج ذاتها اجتماعياً ومالياً.

على المستوى العيني لواقع التجربة الاجتماعية السياسية الفلسطينية تقوم العديد من منظمات العمل المدني الفاعلة في مجالات خدمية واجتماعية وتنموية مختلفة، وقد مارست هذه المنظمات نشاطاتها في سياق الإقصاء المتبادل مع الدولة المحتلة قبل قيام السلطة الفلسطينية، وفي ظل السلطة الفلسطينية (ككيان شبه دولة) تنهض حالة الانتقالية الاجتماعية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني باعتبارها المحدد الموضوعي لعمل ونشاط منظمات العمل المدني، وذلك في ظل مهمات البناء الاجتماعي السياسي الديمقراطي المتلازمة مع استكمال مهمات التحرر الوطني، الأمر الذي يخلق صعوبةً بالغة في الفصل بين البعدين المدني والسياسي في برامج وأنشطة هذه المنظمات. بل إن من الخطورة بمكان فصل هذين البعدين عن بعضهما في المرحلة الراهنة من أجل تحقيق الاتساق مع مفهوم مجرد للمجتمع المدني، إذ إن من شأن هذا الفصل أن يفرغ النضال الوطني الديمقراطي التحرري من مضامينه السياسية الكفاحية المستندة إلى قاعدة الديمقراطية والمشاركة. إن القول بتمايز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي الفلسطينيين لا يعني نزع التسييس عن الأول، وإذا كانت عملية التحول الديمقراطي تخاض على ساحة التحكم بأدوات السيطرة الاجتماعية السياسية فإن منظمات العمل المدني الفلسطيني لا يمكنها إن تنأى بنفسها عن العمل السياسي إلى جانب المدني لتكون جزء من هذه العملية.

إن الاعتبارات النظرية لنفي وجود مجتمع مدني فلسطيني لا تبرر القول بعدم فاعلية وأهمية الدور الذي تلعبه الاتحادات والأطر الطوعية الأفقية بما فيها الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي باعتبار هذه الأطر منظمات مدنية تشكل حالة ابتدائية لوجود مجتمع مدني فلسطيني في المستقبل بشرط توفر المقومات الموضوعية والذاتية لنشوء هذا المجتمع في مرحلة ما بعد التحرر الوطني.

إن تقييم دور منظمات العمل المدني الفلسطيني يشير إلى وجود مفترض لمجتمع مدني قيد النمو والاكتمال تعترض سبيل تحققه معطيات الواقع الموضوعي للمرحلة الانتقالية، وشروط البيئة السياسية الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني المتداخلة مع والمتأثرة بهذا الواقع الموضوعي.

(3)

تأثير قيم الثقافة السياسية الفلسطينية على آفاق التحول الديمقراطي

لا يمكن فهم سمات وتأثير الثقافة السياسية بمعزل عن السياق التاريخي الذي تعيش فيه، إذ إنها تتغير بفعل جملة المتغيرات الفاعلة في المجتمع، ويمكن أن تتعايش قيم ثقافة سياسية ديمقراطية مع أخرى غير ديمقراطية في نفس النظام السياسي الاجتماعي وتؤثر كلتاهما على عملية التحول الديمقراطي بطرق واتجاهات مختلفة. أي أن الثقافة السياسية لها أهميتها من حيث هي أحد العوامل المفسرة لغياب الديمقراطية، وأحد عوامل الدفع نحو التحول الديمقراطي، كما أنها لا تكتسب تأثيرها على الأفراد والجماعات بشكل منعزل عن قيم الثقافة الأخرى.

3- 1 الثقافة السياسية الفلسطينية، والعربية: السمات المشتركة

إن المجتمع الفلسطيني بانتمائه الحضاري وقيمه الثقافية هو جزء من العالم العربي، له من سمات القيم الثقافية ما للمجتمع العربي، إلا أن مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية سارت في اتجاهات تمايزت عن المجتمعات العربية الأخرى، مما خلق فروقاً وتمايزات بين القيم السياسية للثقافة الفلسطينية والعربية وجعلهما غير متطابقتين تماماً.

تتضمن الثقافة السياسية العربية قيماً تفتقر للتوجه الديمقراطي وأخرى تعاضد الديمقراطية؛ "فقد كرست نمطاً للممارسة الاجتماعية والسياسية يعلي شأن قيم الطاعة والولاء"، كما أنها تفرط في إعلاء قيمة الجماعة والاعتماد عليها، وتذويب الفرد فيها دون تنمية ملكات الإبداع والمبادرة، ما كرس مفاهيم القيادة والقرار الفرديين، وحظر الرأي الآخر ونزع الشرعية عنه. وبالمقابل هناك قيم إيجابية مثل "التكافل الاجتماعي والتآزر والنجدة والاعتزاز بالنفس والإخلاص والتواضع والتعاون والإيثار..."، وسواها من القيم التي من شأنها أن توظف في صالح تعزيز الممارسة الديمقراطية(107). وتتقاطع الثقافتان في " في احتوائهما على قيم تقليدية غير ديمقراطية مثل السلطة الأبوية والنزعة العضوية والمعتقدات الجبرية والسلفية"، لكن الدائرتين الثقافيتين الفلسطينية والعربية لا تتطابقان(108). فقد مر المجتمع الفلسطيني بتجارب

تاريخية تركت آثاراً عميقةً على بناه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأسهمت في صياغة وإنتاج قيم الثقافة السياسية الفلسطينية الخاصة، كما يحددها باسم الزبيدي، وأهمها:

أ – تجربتا الاحتلال الإسرائيلي والشتات الفلسطيني: تركت سنوات الاحتلال وممارساته القمعية آثاراً عميقةً على التكوين النفسي للفلسطينيين بفعل الإحساس بالضعف والمهانة والإحباط الذي " انعكس على قناعا تهم وتصوراتهم ومعتقداتهم وألقى بظلاله بالتالي على سلوكهم السياسي" الذي اتسم أساساً بتدني مستوى التوقعات السياسية. وأنتجت المواجهة العنيفة المستمرة ضد الاحتلال إلى بروز أحد أكثر الظواهر خطورةً على الديمقراطية وهي ثقافة الرفض والعصيان، وانعكست هذه الثقافة على موضوعة المواطنة، حيث سادت نزعات تحدي القوانين والعداء للسياسات العامة. وقد أدى وجود الاحتلال وما زال " إلى تشويه مجمل المفاهيم ذات العلاقة الحميمة مع الديمقراطية كالمواطنة والهوية والموقف من السلطة. وأثرت تجربتا الاحتلال والشتات على ثقافة النخب السياسية الفلسطينية فساهمت في تذويت وتعزيز التوجهات القمعية والإقصائية في علاقة هذه النخب ببعضها وبالجمهور، كما حال الشتات دون نشوء نخب موحدة قيميا، يغلب على سلوكها الشك والارتياب وقلة التسامح(109).

ب- الإرث الثقافي السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية: إن تركيبة ونمط اتخاذ القرارات في المنظمة لم يختلف عنه في العالم العربي من حيث نزعاته غير الديمقراطية التي تمثلت بالفردية والاستئثار. وقد نمت بنية المنظمة باتجاه امتلاك سمات الدولة، وكونت جهاز بيروقراطي ضخم مما فتح الباب أمام " نمو الأمراض والآفات السياسية والإدارية والمالية كالعجز والفساد وعدم المساءلة والترهل البيروقراطي". وتسربت هذه الأمراض إلى الجمهور من خلال الفصائل والأطر التابعة لها وللمنظمة، فعمقت قيماً سلبية من زاوية الديمقراطية "فكثير من القيم والتقاليد المأزومة شقت طريقها وفرضت نفسها على الداخل كالعفوية والارتجال وضعف التخطيط والتنظيم والإغراق في الرمزية والشخصانية(...) والتعامل مع الآخرين (في الإطار الوطني) بدرجة شديدة من التوجس والريبة "، وهذا كله شكل تجربةً بثت قيماً غير بناءةٍ من وجهة نظر ديمقراطية(110).

ج- ظهور وتبلور خطاب الإسلام السياسي: يجسد هذا الخطاب رؤى ونزعات سلفية تميل للمزاوجة بين هذه الرؤى وبين المعطيات العصرية المادية المعقدة، وقد امتلك هذا الخطاب قدرةً كبيرةً على التأثير في قيم المجتمع الفلسطيني وتوجهاته من خلال الحيزين المجتمعي والسياسي، وقد انشغل هذا الخطاب بقضايا العلاقة مع إسرائيل واتفاقية أوسلو، والعلاقة مع القوى الوطنية العلمانية، والعلاقة مع السلطة الفلسطينية، وذلك كله في إطار تحول هذا الخطاب إلى حركة سياسية مؤثرة مما وضعها أمام استحقاقات سياسية ومجتمعية عديدة.عبر هذا الخطاب عن نفسه من خلال توجه اجتماعي قدم الدين كقيمة مطلقة إيجابية، وآخر سياسي اعتبر الدين عقيدةً سياسية ومجال تعبئة للوصول إلى السلطة. وقد أعاد تأثيره الاعتبار إلى مجموعة كبيرة من المفردات والمفاهيم ذات الدلالة الإسلامية كالبيعة والهدنة والجهاد والأمة الإسلامية، كما أشاع استخدام العديد من التنميطات الدينية في العمل السياسي الوطني مثل تسمية " اليهود " عند الحديث عن العدو الإسرائيلي، و" الإسلام هو الحل ". تظهر التجربة الفلسطينية أن خطاب الإسلام السياسي قد أبدى نزعات أكثر قبولاً وتسامحاً إزاء مجموعة من القيم والقواعد المساندة للديمقراطية بفعل الظروف الخاصة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني(111). وقد أسهمت العديد من العوامل في تأثير الخطاب الإسلامي السياسي على قيم الثقافة السياسية للمجتمع الفلسطيني، ومن أبرز هذه العوامل نجاح المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في إجبار إسرائيل على الانسحاب من لبنان، وبروز خطاب إسلامي معتدل ومشارك في عدد من الدول العربية المجاورة لفلسطين مثل الأردن.

في هذا السياق يشير محمود ميعاري إلى عدد من العوامل التي أسهمت في نمو قيم ثقافة سياسية ديمقراطية لدى الجمهور الفلسطيني أهمها تجربة التعددية السياسية في التاريخ الفلسطيني، حيث شهدت الحياة السياسية الفلسطينية في مراحلها المختلفة وجود حياة حزبية عززت قيم التسامح والتوافق؛ ووجود التعددية الدينية في المجتمع الفلسطيني الذي أسهم في تكريس قيم التسامح الثقافي والسياسي، واحترام الرأي الآخر ونبذ التعصب الديني؛ وتجربة الانتفاضة الأولى وما حملته من أشكال مشاركة وتنظيم ديمقراطي لفاعلياتها وأساليب قيادتها(112).

3 – 2 فرضيتين أساسيتين بشأن قيم الثقافة السياسية الفلسطينية

تعالج الدراسات المختلفة موضوع الثقافة السياسية الفلسطينية لجهة علاقتها بتحقيق الديمقراطية من خلال فرضيتين أساسيتين؛ الأولى ترى بأن قيم الثقافة السياسية الفلسطينية تتضمن عناصر تعزز التوجهات الديمقراطية، وأخرى منافية للديمقراطية. أما الفرضية الثانية فتقرر أن الثقافة السياسية الفلسطينية إنما تحمل قيماً مساندة للديمقراطية بحكم التجربة التاريخية للشعب الفلسطيني.

أ- **الفرضية الأولى** تقول أن الثقافة السياسية الفلسطينية غير مشجعة للتحول الديمقراطي، إذ لم يبرز فيها ما يدعو لتكريس تقاليد سياسية ديمقراطية، كما أن التجربة السياسية الفلسطينية تظهر افتقار الممارسة السياسية للقوى والفصائل إلى تقاليد الديمقراطية في علاقاتها بين بعضها بعضاً أو علاقاتها الداخلية أو علاقاتها مع الجمهور. وقد أثمرت هذه التجربة قيماً لا تتسق مع الديمقراطية من أبرزها: "غياب التسامح مع الآخر (خاصةً الآخر السياسي) ونزع الشرعية عنه، فقد حسمت الخلافات [الفلسطينية الداخلية بين الفصائل وفي الفصيل الواحد] في أغلب الأحيان بالانشقاقات أو الخروج عن قواعد عمل التنظيم، ما كرس حالة التشرذم السياسي؛ **و**اختلال معايير المكانة، إذ لا تحمل هذه التجربة ما يشير إلى إعلاء شأن معايير الكفاءة والإنجاز في تحديد المكانة في المؤسسة السياسية، مقابل اعتماد معايير الثقة الشخصية والمحسوبية العائلية؛ **و**غياب احترام العمل المؤسسي كنظام للحياة السياسية، وصنع القرارات بعيداً عن الأطر المؤسسية، و عدم احترام القوانين والأنظمة والقواعد التنظيمية؛ وتدني، وعدم الاهتمام الجدي بمشاركة المرأة في العملية السياسية(113).

وتظهر هذه القيم غير الديمقراطية أن التجربة السياسية الفلسطينية عززت القيم الأبوية المرتبطة بالتنظيمات الإرثية التقليدية، ومظاهر الانغلاق وعدم احترام كينونة الفرد، مما شكل معوقاً بنيوياً أمام تأسيس نظام ديمقراطي. ويشير علي الجرباوي إلى أن الثقافة السياسية التي تعود عليها الشعب الفلسطيني هي ثقافة غير مشاركة، بمعنى أنها ثقافة "واجبات"، ويعود ذلك إلى تعاقب سلطات متعددة على حكم الشعب الفلسطيني، وكلها غريبة عنه ولم تكن معنيةً بتثقيف

الشعب، إنما تم التركيز على تعريف الشعب بواجباته تجاه هذه السلطات دون التطرق إلى حقوقه، وكانت المحصلة النهائية لذلك ضعف "مفهوم المواطنة"(114).

لا تظهر هذه الفرضية اهتماماً كافياً بدور العوامل الموضوعية التي أسهمت في تشكيل قيم الثقافة السياسية الفلسطينية حيث لم تبد أي من السلطات الأجنبية التي تعاقبت على حكم الشعب الفلسطيني اهتماماً بتطوير الحياة المؤسسية أو التوجهات الديمقراطية وذلك من خلال إعاقة أو قمع المحاولات الفلسطينية لبناء التضامن الوطني أو الكيانية السياسية التي بمقدورها استيعاب وتوحيد وتطوير المجتمع الفلسطيني في سياق بناء الأمة على أسس ديمقراطية، مما ترك آليات الفعل السياسي الفلسطيني بحالة من الضعف والتقليدية والعشائرية المفككة، حتى غاب عنها وعي التمييز بين الوطني والسياسي، فغابت عن العمل السياسي قيم المواطنة والديمقراطية والمشاركة. وتقع هذه الفرضية في مغالطة منهجية من حيث أنها تخلط بين قيم الثقافة السياسية كما تبلورت في سياق ممارسة م.ت.ف والفصائل والقوى السياسية الفلسطينية؛ أي ثقافة النخبة السياسية من جهة، وقيم الثقافة السياسية للجمهور الفلسطيني من جهة ثانية. فقد تكونت الأولى بشكل أساسي بفعل تجارب النظام السياسي الفلسطيني طوال ثلاثة عقود من العمل النضالي الوطني التحرري في ظروف الشتات، والعلاقات المتوترة مع المحيط العربي، وأشكال العمل التنظيمي الممركز، بينما تبلورت الثانية في سياق المواجهة المباشرة واليومية مع الاحتلال، وواقع التفتيت والتشويه الذي ألحقه ببنية المجتمع الفلسطيني، وتجربة التنظيم الذاتي للمجتمع كرد على الخطر الوجودي الذي مثله الاحتلال. وقد أدخلت تجربة العمل السياسي الفلسطيني في إطار المنظمة والفصائل عدة تغييرات على قيم الثقافة السياسية للجمهور الفلسطيني في الأرض المحتلة، لذا فإن من الضروري التمييز بين هذين المستويين من الثقافة السياسية للخروج بفهم سليم لتأثير كل منها على عملية التحول الديمقراطي.

ب- **الفرضية الثانية تعكس** تحليلات غير متشائمة إزاء الثقافة السياسية الفلسطينية فتركز على ما تحمله من قيم إيجابية تجاه الديمقراطية، وترى هذه التحليلات بأن لجوء المجتمع الفلسطيني إلى الموروث الثقافي العام والسياسي شكل أحد آليات المواجهة مع الهجمة الاستعمارية

الصهيونية وسمتها الأساسية الاستئصالية الإحلالية، إذ شكلت هذه الآليات ملاذاً لحماية الذات والهوية من الذوبان(115). وتشير هذه التحليلات إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية ونظامها السياسي لم تمتلك برنامجاً أو استراتيجية لتنمية ثقافة سياسية ديمقراطية، بل إنها ربما كرست الأطر التقليدية، لكنها بحكم القيود المفروضة عليها لم تكن تستطيع تقديم مثل هذا البرنامج. كما أن تكريسها للأطر التقليدية جاء في نفس السياق الدفاعي بوجه الاحتلال، وبهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للنضال الوطني التحرري في أوساط البنى التقليدية للمجتمع. بالمقابل فإن هذه الحركة خلقت تغييرات إيجابية في القيم السياسية للكثير من أبناء الشعب الفلسطيني في سياق النضال الوطني التحرري " مثل الثقة بالنفس، والولاء للوطن، والتضحية في سبيل الجماعة، وزوال روح الإتكالية والسلبية والهزيمة. وقد تجلت هذه القيم في الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987، فالقيم الديمقراطية يمكن استدعاؤها في لحظة أو أخرى"(116) اعتماداً على التغيرات الأخرى لهذه اللحظة.

لقد أدخلت تجربة العمل السياسي الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل العديد من عناصر الممارسة الديمقراطية ومفردات الخطاب التعددي وقيم العمل الجماعي إلى الحقل السياسي والاجتماعي الفلسطيني، إلا أن هذه المساهمة تبقى محل تقييم في إطار من الشك حول مضامينها ودرجة انعكاسها على الممارسة الاجتماعية والسياسية. إن تقييم دور الثقافة السياسية الفلسطينية وفهم عناصرها لجهة مساندة الديمقراطية أو إعاقتها لا يستقيم بالنظر إليها نظرةً أحادية الجانب تهمل السياق التاريخي لتكونها من جهة، ولا تلتفت للجوانب الوظيفية التي من المفترض أن تحققها راهناً من جهة ثانية.

3 – 3 دور الثقافة السياسية في بناء الاندماج الوطني في المجتمع الانتقالي:

إذا سلمنا بأن الواقع الفلسطيني الراهن يمر بمرحلة انتقالية على طريق التحول الديمقراطي بحكم ما تم تحقيقه من عناصر البناء الديمقراطي، وعلى طريق بناء الدولة والمجتمع الفلسطينيين، فإن المرحلة الراهنة، وإلى مدى منظور، تتطلب بناء الإجماع والاندماج الوطني الفلسطيني في سياق عملية بناء الأمة وترسيخ مبدأ وقيم المواطنة حيث تلعب قيم الثقافة

السياسية دوراً وظيفياً في هذه العملية بحكم أن الديمقراطية التمثيلية في هذه المرحلة تتطلب حضوراً كثيفاً لثقافة سياسية مساندة. وقد شهدت التجربة الفلسطينية تحقق مظاهر هامة لهذه الديمقراطية التمثيلية من خلال انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996 وتشكيل العديد من المؤسسات الوطنية في إطار بناء قدرات " الدولة "، وقد تمت هذه العملية في سياق تداعيات خارج نطاق الدينامية الداخلية للمجتمع الفلسطيني(كما سنلاحظ في موضع لاحق من الدراسة).

إن هذه الديمقراطية المنجزة "من أعلى " أي بفعل عملية تفاوض سياسي فوقي لتجاوز أزمة سياسية، والبناء المؤسسي الذي أفرزته ليستوعب نتائج التفاوض، هي ديمقراطية هشة وسطحية كونها تفتقر للمحتوى الثقافي الذي يمنحها وقعاً بين مختلف مكونات المجتمع، بينما الديمقراطية من أسفل أي من خلال وجود مجتمع مدني وحراك اجتماعي يهز المجتمع ويغير قيم الثقافة السياسية لديه، هي الديمقراطية الحية. إن وجود ثقافة سياسية مساندة يوفر التوازن في مجتمع يعيش مرحلة التحول الديمقراطي(117). ومن دون هذا المحتوى الثقافي يبقى المجتمع الانتقالي مهدداً بمصادر الصراع الداخلي، وفي بعض الأحيان تكون الثقافة السياسية المسيطرة متقبلة للمواجهة العنيفة كوسيلة لتسوية الاختلافات خاصةً في مجتمعات عاشت حروباً أهليةً أو صراعات مسلحة. في هذه المجتمعات الانتقالية ينبغي ضخ إحساس بالاعتدال السياسي والحوار في مستوى الجماهير، من أجل تطوير نزعات واتجاهات إجماعية. هذه المهمة ليست سهلة، خاصةً أثناء عملية الانتقال والتي يمكن أن تساهم هي ذاتها بإشاعة مناخ عدم الاستقرار والعنف بحكم تكيف المجموعات في المجتمع لمعايير سياسية جديدة(118).

فما هي حالة قيم الثقافة السياسية الفلسطينية من زاوية تعزيز فرص التحول الديمقراطي والإسهام في بناء الاندماج الوطني؟ يمكن فحص وتقييم هذه الحالة من خلال عدد من القيم الأساسية في الثقافة السياسية الفلسطينية وهي قيم: الاقتدار السياسي والمشاركة السياسية والتسامح والثقة السياسية(حسب ترتيبها في دراسة الزبيدي حول الثقافة السياسية الفلسطينية):

أ- الاقتدار السياسي: وهو جانب سلوكي شعوري هام من جوانب الثقافة السياسية ويشير إلى التوجهات والنزعات السياسية في المجتمع، كما أنه يملك الطاقة لتعزيز أو إعاقة الديمقراطية.

وفي الحالة الفلسطينية يلعب الاقتدار دوراً هاماً باتجاهين؛ اتجاه الديمقراطية، واتجاه التحرر الوطني. ولكي تتحقق الديمقراطية في مجتمع ما فإن أفراده بحاجة للشعور بالاقتدار السياسي؛ أي القدرة على التأثير في النظام السياسي وذلك من خلال عدد من التعبيرات " كالقدرة على توجيه النقد للنظام دون خوف من عقاب، وكالاستعداد لإبداء الرأي في القضايا العامة مع التأكد من أن لذلك الرأي وزناً وأهمية "(119).

تظهر سمة عدم الاقتدار في استطلاعات الرأي العام من خلال وجود توتر بين المبادئ الديمقراطية العامة التي أيدها جمهور المستطلعين الفلسطينيين كالتعددية وحرية الرأي، وبين سلوكهم اليومي؛ فقد "برز تدنٍ في النَفَس الانتقادي تجاه القيادة، حيث وافق 65.6% من المستطلعين على مقولة "يجب إطاعة القيادة في مجتمعنا لأنهم أدرى بالمصلحة العامة"، بينما لم يوافق عليها 31.3%، رغم أن 69% من المستطلعين رأوا "أن أصحاب القرار لا يأخذون بعين الاعتبار آراء الناس العاديين عند اتخاذ القرارات المهمة". وقد يكون هذا الموقف غير الانتقادي تجاه القيادة ناجم عن "ثقافة حزبية تغلب المركزية في عملية اتخاذ القرار، وإلى ازدياد نظرة حرفية تجاه العمل السياسي في الأعوام الأخيرة"، وإلى بروز الحركات الإسلامية التي تنزع ثقافتها السياسية أكثر من غيرها نحو إطاعة القادة". حيث تظهر تباينات واضحة لدى مؤيدي مختلف التنظيمات اليسارية والعلمانية تجاه قضية إطاعة القادة، إذ تزداد عندهم الروح الانتقادية للقادة، بينما تتدنى هذه الروح عند مؤيدي وأعضاء تنظيم فتح والحركات الإسلامية(120).

تعكس هذه المواقف شعور الفلسطينيين بعدم القدرة على التأثير بمجرى الأحداث السياسية من حولهم بفعل جملة العوامل التي حددت اتجاهات المجتمع الفلسطيني وأبرزها الاحتلال والنزعة الأوتوقراطية للقيادة الفلسطينية. ويثقل على قطاعات واسعة من الفلسطينيين عدم إمكانية توفر ظروف تتيح لهم المشاركة في صنع القرارات أو وجود جدوى لتوجيه النقد مهما كان بناءاً. وتشمل حالة الشعور بعدم الاقتدار فئات وشرائح وقطاعات عديدة في المجتمع الفلسطيني من نخب المثقفين إلى المنظمات المجتمعية والأحزاب السياسية المعارضة الأمر الذي ولد شعوراً عاماً بالعجز عن تحقيق الرغبة الكبيرة " بإصلاح المؤسسات أو وقف الفساد أو

التأثير في المفاوضات الجارية مع إسرائيل" (121) فأصبحت هذه الفئات والقطاعات تعيش حالةً من الاغتراب عن الحياة السياسية وعن الفعل العام فشاعت قيم الأنانية والانهزام والتملق والواسطة وتقديم الهم الفردي الشخصي على الهم العام. وفي ظل السعي وراء الخلاص الفردي تتدنى قيم احترام الحيز العام وتتراجع نزعات الجماعة الوطنية لصالح الانتماء إلى جماعات فرعية (تقليدية غالباً) تشكل البديل للمواطنة وحقوقها المكفولة بالقانون.

لكن اتجاهات الفلسطينيين حول نوعية نظام الحكم الذي يرتضونه للدولة الفلسطينية تظهر مدى تأييد الجمهور للمبادئ الديمقراطية في الحكم والتي ستمكنهم من ممارسة القدرة على التأثير في النظام السياسي، فقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أجراها محمود ميعاري وجود أغلبية كبيرة من الفلسطينيين (73%- 78%) تؤيد تطبيق عدد من عناصر الديمقراطية المجردة مثل ضمان حرية الرأي والتعبير وتوجيه النقد للحكومة ومساءلتها. وقد لوحظ أن نسبة التأييد لحرية الأحزاب سجلت درجةً متدنيةً من التأييد مقارنةً بالمعايير الأخرى وربما يعود السبب في ذلك إلى أزمة الأحزاب السياسية الفلسطينية بعد أوسلو، أو لما علق بتجربة الفصائل الفلسطينية من سلبيات(122).

ب- المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية محور الحياة الديمقراطية، والممارسة التي يمكن من خلالها تدعيم الديمقراطية، وليست كل مشاركة تكون بالضرورة منظمةً ومؤثرةً في القرارات والسياسات، فقد تكون شكليةً مفرغةً من المضمون. **و**قد حالت جملة العوامل المؤثرة في التجربة الفلسطينية دون ظهور مشاركة سياسية بهذا المعنى قادرةً على مؤازرة الخيار الديمقراطي، فقد تدنى مستواها ودرجتها خاصةً بعد قيام السلطة الفلسطينية بفعل السلبية وعمليات التهميش والإقصاء التي تسيطر على الجمهور وتراجع الاهتمام بمسائل الحكم والشأن السياسي، الأمر الذي ترجم سمة عدم الاقتدار السياسي.

ترتب على الإحساس بعدم الاقتدار وتدني المشاركة السياسية تراجع الاهتمام بالسياسة والذي تجلى في انتشار ظاهرة العزوف عن العمل الحزبي، ومغادرة الانتماءات السياسية الحزبية والاتجاه للانخراط في انتماءات أخرى غير حزبية، مما جعل الطريق نحو الديمقراطية

أكثر صعوبةً وتعقيداً. ولم تشكل الانتخابات العامة (التشريعية سنة 1996) علامةً فارقةً لتغيير نوعي في درجة المشاركة السياسية المطلوبة للتحول الديمقراطي، فبالرغم من كونها أحد وسائل المشاركة إلا أنها لا تكفي للقول بوجود المشاركة في ظل غياب التقاليد المؤسسية التي من شأنها أن تضمن تحقيق مشاركة فعلية ومستمرة في الحياة السياسية والعامة(123). وتبرز في هذا المجال مسألة الاستدلال على مستوى ومؤشرات درجة المشاركة السياسية لدى الجمهور الفلسطيني؛ فقد شاركت نسبة كبيرة من الجمهور في انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996 (57% في الضفة و 88% في القطاع)، لكن هذا المؤشر لا يقيس المظاهر الأخرى للمشاركة السياسية. فقد ظهرت دراسة ميعاري سابقة الذكر أن نسبةً قليلةً من الجمهور تقبل على أشكال المشاركة السياسية التي تتطلب جهداً أو مبادرةً كبيرتين، إذ "تراجعت المشاركة السياسية (أو التسييس) قليلاً بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتراجع النشاط السياسي للأحزاب" (124) مما يشير إلى شيوع نزعة الاتكال على السلطة في إدارة الشأن السياسي، لكنه لا يدلل على نزعة لا مبالاة.

ثمة افتراض شائع يقول بأن قيم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني لا تشجع التحول الديمقراطي بل تعضد الزبائنية، أو تشكل تربةً صالحةً للزبائنية، وهذا الافتراض يرتبط بالقول أن للعائلية (الحمائلية) والعشائرية تأثير كبير في القيم السياسية السائدة. وهذا الافتراض يثير تحفظات كثيرة "فما يجري في الواقع هو عملية إدماج لهذه التضامنيات في حقل سياسي يتمحور حول عملية تشكل الدولة القطرية، أي أن هناك تمفصلاً جديداً للعلاقات القرابية، لا إعادة إنتاج لها"(125) حيث يبدو تأثير الحمائلية باعتباره جزءاً من عملية التمفصل الجديد الذي تبلور - بفعل قيام السلطة وسياساتها الاقتصادية الاجتماعية - بين بنية اجتماعية طبقية ما قبل رأسمالية (أو غير ملائمة للتحول الرأسمالي) وبين بنية رأسمالية قيد التشكل، وليس بالضرورة أن يكون هذا التمفصل معاكساً لتوجهات التحول الديمقراطي.

لقد أظهرت نتائج انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996 وجود مبالغة في الافتراض بأن تأثير العلاقات والروابط الإرثية المحلية (الحمائلية) أصبح أكبر وأخذ مكان تأثير الأطر

الطوعية (الأفقية) بعد قيام السلطة الفلسطينية. وهذا لا يلغي وجود تأثير للعلاقات القرابية في السلوك السياسي الاجتماعي، حيث ظهر أن نصف الناخبين ممن لهم أقارب مرشحين للمجلس انتخبوا أقاربهم، دون أن يعني ذلك بالضرورة أنه الاعتبار الوحيد أو العامل الحاسم لانتخابهم. كما نجح في الانتخابات عدد غير قليل من المرشحين الذين ينتمون إلى عشائر أو حمائل كبيرة، خاصةً في دوائر محددة، حيث عملت الحمائلية كعامل موجه لتصويت الناخب، إلى جانب عوامل أخرى(126).

ج- التسامح: إن مبدأ أو قيمة التسامح تتيح الاتفاق "على مجموعة مفاهيم وقواعد وأسس ناظمة للحياة السياسية وقادرة على أن تحافظ على درجة معقولة من التناغم الداخلي، الأمر الذي يساهم في تعزيز وتكريس الاستقرار السياسي "(127)، ويشكل أحد أسس تحقيق الاندماج والتكامل الوطنيين على أساس التنوع والاختلاف كأحد أعمدة الديمقراطية. وتعتبر التعددية السياسية والحزبية أهم التجليات السياسية للتسامح فهي ما يسمح " للآراء والاتجاهات السياسية أن تعبر عن نفسها دون خوف أو إقصاء ودون تحريم أو تجريم "، وينطوي التسامح ومبدأ التعددية على قيمة هامة جداً للديمقراطية وهي القبول بشرعية الاختلاف والآخر.

بالرغم من وجود مظاهر التعددية السياسية والحزبية، وتعايش مختلف الرؤى الفكرية والأيديولوجية في الحياة السياسية الفلسطينية، إلا أن قيمة التسامح لم تتجذر بعد في الثقافة السياسية الفلسطينية، ولم تثبت لا التعددية ولا التسامح حضورهما الفاعل، الأمر الذي يعكس شعور الفئات السياسية بأنها لا تمثل إلا الخير العام وأن سواها يفتقد إلى ذلك مما يبرر تخطيء الآخرين والاستخفاف برأيهم، ويسوغ حصارهم والتنكيل بهم إن اقتضى الأمر.

تتعامل الفئات السياسية الفلسطينية مع النقد بروح العداء والازدراء، وتحمله على محمل الهجوم الشخصي، إذ إن الأفكار في الحياة السياسية الفلسطينية ترتبط بالأشخاص مما يجعل التنافس حولها أمراً غير متصور. وتمتد سمة عدم التسامح لتشمل النخب والجمهور إلى جانب الفئات السياسية، حيث إن الجمهور الفلسطيني كسواه في العالم العربي يخضع لمفاهيم وقيم الحقائق المطلقة وإلغاء الآخر، ورفض الأفكار غير المألوفة، وهو ما يفضي إلى كبت الحريات

وشطب الحقوق وإعاقة الإبداع. كما لم تظهر السلطة الفلسطينية أنها أكثر تسامحاً من القوى السياسية والجمهور، فقد ضيقت الخناق على الآراء المعارضة باسم المصلحة الوطنية العليا، ولم يتسع صدرها للنقد، واستخدمت العنف للهيمنة على الحقل السياسي(128).

ويبدو أن هذه النزعات غير الديمقراطية مرتبطة بالممارسة السياسية للقوى والنخب السياسية أكثر مما هي نتاج البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، فالدلالات تشير إلى أن النزعات الأقوى السائدة في الثقافة السياسية للمجتمع الفلسطيني تساند الديمقراطية السياسية متمثلةً في التعددية السياسية والحزبية، وحرية الرأي والتعبير، ودورية الانتخابات، وترفض المحسوبية والواسطة"(129). فقد أظهر مسح التوجهات السياسية والاجتماعية عند الجمهور الفلسطيني في آب 1995، وجود تطلع واسع لدى الجمهور الفلسطيني لقيام نظام سياسي ديمقراطي تعددي في فلسطين، وفي ظل اعتماد معايير الكفاءة ووجود صحافة حرة وفصل الأمور الدينية عن الحياة السياسية وحرية انتقاد السلطة ومحاسبة المسئولين فيها، إلى جانب هيمنة قيم كالمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الأقليات وتوفير التعليم. كما وجد خليل الشقاقي في استطلاعات الرأي العام الفلسطيني التي أجراها في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الفلسطينيين " يؤيدون تأييداً واسعاً قيام نظام سياسي ديمقراطي وإجراء انتخابات دورية، ويظهرون استعداداً للمشاركة في العملية السياسية، كما أنهم يؤيدون حرية الصحافة وحقوق المعارضة وحقوق المرأة في المشاركة السياسية"(130).

إن التطلعات الديمقراطية التي يظهرها الجمهور الفلسطيني لا تعني بأن الديمقراطية تتمتع في كل الأوقات والظروف بالأولوية في اهتمامات الجمهور، خاصةً عندما يتعلق الأمر بقضايا تمس المصير الوطني أو القضايا المعيشية والاقتصادية، فهذه القضايا تحكمها اعتبارات المصالح المباشرة للناس، وهذا ما يتبين من موقف المستطلعين من مقولة "أن تحسين الوضع الاقتصادي أهم من تحقيق الديمقراطية" حيث وافق عليها بشدة 39%، ووافق عليها بدون تشديد 38%، بينما لم يوافق عليها15.5%، وهذا الموقف يشكل قاعدة التقاء بين الجمهور غير المحزب وبين مؤيدي وأعضاء التنظيمات السياسية المختلفة على وجه العموم(131).

د- الثقة السياسية: تتعلق قيمة الثقة السياسية بإمكانية تحقيق الانسجام بين مكونات الحياة السياسية وخاصةً بين الحاكم والمحكوم، وبين المواطن والنظام السياسي، ويمثل غياب هذه القيمة وجود درجة من التوجس والشكوك المتبادلة في الحياة السياسية مما يحولها إلى ميدان استقطاب اجتماعي وتوتر يحول العمل السياسي إلى معركة مستمرة تسودها الضغائن والاتهامات. ولا يبدو أن هذه القيمة تشكل أحد التقاليد الراسخة في الحياة السياسية الفلسطينية، مما يشكل عقبةً صعبةً أمام تحقق الديمقراطية وأمام بلوغ الاندماج الوطني.

لقد أسهمت العديد من الأحداث والتطورات الفلسطينية الداخلية، وفي المحيطين العربي والدولي في تكريس شعور عميق بعدم الثقة السياسية على مستوى النظام السياسي الفلسطيني وعلى مستوى الآخرين، إذ أصبح يراود الفلسطينيين شعور بالارتياب والشك إزاء ما يدور حولهم من أحداث، وقد طال هذا الارتياب النظام السياسي والقوى السياسية والمؤسسات(132). تشير دراسة ميعاري إلى أن ثقة الجمهور بالمؤسسات المستقلة أو غير الحكومية أكبر بشكل عام منها بمؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك كما تشير الدراسة بسبب تدني الإنجازات التي قدمتها هذه المؤسسات، وربما لعدم التزامها قواعد الممارسات الديمقراطية(133).

نخلص من ذلك إلى أن أهمية الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني راهناً تكمن فيما توفره من الطاقة المساندة التي يفترض أن تدعم عناصر البناء الوطني الديمقراطي التحرري، وتعزز الاندماج والتكامل الوطني الذي من شأنه أن يكرس قيم الديمقراطية السياسية والاجتماعية. ولا ينبغي النظر إلى الثقافة السياسية الفلسطينية من خلال افتراضات مسبقة في إطار ثنائية *dichotomy* ترى أن هذه الثقافة إما ديمقراطية أو تقليدية أبوية لا تتفق مع قيم الديمقراطية؛ فثمة عوامل موضوعية أسهمت في إيجاد قيم الثقافة السياسية الفلسطينية، ولا زالت هذه العوامل ماثلةً في تأثيرها على توجهات ونزعات الجمهور والنخب السياسية الفلسطينية، كما إن هناك عوامل ذاتية تتعلق ببنية المجتمع الفلسطيني.

لقد أظهرت التجربة الفلسطينية أن درجة تجاوب الجمهور الفلسطيني مع القيم الوظيفية الديمقراطية تتسم بالتطور، حيث أظهر هذا الجمهور امتلاكه لطاقة الممارسة الديمقراطية إذا ما

توفرت الشروط الموضوعية لانبثاق هذه الطاقة، بينما أظهر ذات الجمهور ميوله للقيم غير الديمقراطية التقليدية والإرثية عندما تلتقي الظروف الضاغطة لتدفعه نحو هذه القيم غير البناءة من زاوية الديمقراطية. وتشير الحالة الفلسطينية إلى أن من الممكن استدعاء القيم الديمقراطية لدى الجمهور إذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى النخبة لخلق بيئة مؤسسية مواتية، وبناء اجتماعي اقتصادي وسياسي يؤمن الشروط الداخلية لإشاعة قيم الديمقراطية كعامل إسناد لإنجاز مهمات التحرر الوطني والتحول الديمقراطي عبر بناء الإجماع والاندماج الوطنيين.

خلاصة

لم يشهد التاريخ الفلسطيني المعاصر (منذ العام 1948) تغيرات بنيوية على مستوى المجتمع الفلسطيني نتاج تطور ذاتي خاص لقواه الطبقية وقاعدته الإنتاجية والاقتصادية، إذ تعرضت التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لهذا المجتمع لعدد من العوامل التي حالت دون تبلور دينامية تغيير اجتماعي اقتصادي ذاتي يمكن أن يشكل قاعدة يستند إليها نظام سياسي ديمقراطي، خاصة وأن هذه العوامل قد حالت دون قيام الدولة القومية التي من شأنها بناء المجتمع، وإعادة إنتاج نظام سياسي قادر على الاستجابة لدرجة تطور وتغير تشكيلته الاجتماعية الاقتصادية الخاصة.

إن تاريخ التغيرات البنيوية التي عاشها المجتمع الفلسطيني هو تاريخ التدخل الخارجي القسري وما فرضه من تغييرات فوقية بهدف الاستجابة لأهداف قوى التدخل الخارجي. وقد أدى هذا التدخل إلى نمو مشوه لبنية المجتمع وهياكل الاقتصاد ونسق العلاقات الاجتماعية السياسية بما لا يلبي متطلبات نهوض الديمقراطية، بل إنه شكل أحد عوامل إعاقتها وذلك بفعل ما أوجده من حقائق موضوعية أهمها ما يلي:

1- تغييب الدولة الفلسطينية ذات السيادة التي من شانها استيعاب وتأطير وإعادة تنظيم تحولات البنية الاجتماعية - الاقتصادية، والتغيير السياسي.

2- تفتيت وحدة المجتمع الفلسطيني، وتجزئة المناطق الفلسطينية، وإدخال تغييرات عميقة في بنية العمل والإنتاج غيرت من طبيعة البنية الطبقية في المجتمع الفلسطيني، مما أعاق نهوض مجتمع مدني فلسطيني وقوى اجتماعية فلسطينية مرتبطة ببنية اقتصادية مستقلة. وقد أدت هذه التغيرات إلى تقليل فرص الحراك الاجتماعي السياسي الذي من الممكن أن يفضي لنمو طبقة وسطى متماسكة ومنظمة، وطبقة عمالية مؤطرة سياسيا ونقابيا، باعتبارها قوى صاحبة مصلحة في التحول الديمقراطي.

3- حالت عوامل تشويه هياكل الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتبعيته لإسرائيل دون نمو طبقة برجوازية موحدة ومنتجة تمتلك قدرات تقنية، حيث ارتهنت عملية التراكم الرأسمالي الوطني لإرادة اقتصاد خارجي أكبر وأعظم تأثيرا من الاقتصاد الوطني الهش والتابع.

4- لم يتمكن الشعب الفلسطيني ولا نظامه السياسي من السيطرة على موارده ومصادره الخاصة، أو على إقليمه الخاص، فقد تحكمت قوة الاحتلال بالموارد والمصادر، وخلقت وقائع جغرافية وسكانية صلبة على الإقليم المتصور لقيام الدولة المستقلة، الأمر الذي شكل قيدا موضوعيا ثقيلا على إمكانية ممارسة حق تقرير المصير.

5- لقد أعاقت سياسات الاحتلال نمو وتطور تعبيرات سياسية اجتماعية منظمة في المناطق الفلسطينية.

تفاعلت هذه العوامل الموضوعية مع الاستجابات الذاتية لها، والتي أسهمت بدورها في إحداث تغييرات اجتماعية في بنية المجتمع الفلسطيني، حيث لعبت تجربة التنظيم الذاتي للمجتمع الفلسطيني في سياق النضال الوطني التحرري، وبشكل أساسي من خلال الدور الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية، دورا بارزا في تغيير بنية وعلاقات المجتمع الفلسطيني بدءاً بإعادة ترميم وبناء الهوية الوطنية الفلسطينية مروراً بتنظيم النضال الوطني التحرري وأشكال التنظيم المجتمعي والجماهيري والأنشطة الاجتماعية، وانتهاءاً بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد أدت الردود الذاتية على التحديات الموضوعية الخارجية إلى نتائج هامة أبرزها ما يلي:

1- ولادة وتطور نظام وحقل سياسيين فلسطينيين يتمحوران حول أهداف ومهمات التحرر الوطني وتحصيل حق تقرير المصير والاستقلال السياسي، حيث لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دور القوة المهيمنة على هذا الحقل وفي هذا النظام، قبل أن يشهد كلاهما انعطافةً نوعية أتت بالسلطة الفلسطينية إلى مكانة القوة المهيمنة عليهما.

2- اتسم نموذج المنظمة بخصائص التنظيم الشمولي استجابة لمتطلبات المواجهة والتعبئة في سياق السعي للتحرر والاستقلال. إلا أن ذلك لم يمنع ولادة حركة تنظيم مجتمعي بسمات مدنية، وبروز قوى اجتماعية سياسية وسعت دائرة المواجهة مع الاحتلال مثلما وسعت مساحة المشاركة السياسية الوطنية وأفرزت تجارب خاصة في العمل الوطني الديمقراطي التحرري.

3- تشير الأدلة التاريخية على أن النظام السياسي الفلسطيني قد تأثر بالتغيرات البنيوية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني، واستجابت بنيته التنظيمية وآليات عمله لهذه التغيرات، كما أنه أثر في هذه البنية بفعل ما امتلكته قواه المهيمنة من سمات شبه دولانية وما اتخذته من خيارات في مستوى نمط البناء الاجتماعي الاقتصادي الذي انتهجته.

4- لقد أنتجت تجربة التنظيم الذاتي بمستوياتها المختلفة تعبيرات تتسم بالحداثة وتنطوي على عدد من خصائص الممارسة الديمقراطية كالتعددية وبناء الإجماع وتشكيل الأطر الجماهيرية المختلفة.

لقد جاء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على خلفية جملة التغيرات سابقة الذكر لتواجه تحدي بناء المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية انطلاقاً من واقع هذه التغيرات، ولم تكن الخيارات التي انتهجتها السلطة بشأن النموذج الاجتماعي الاقتصادي، خيارات ذاتية، كما لم تستند إلى معطيات بنيوية تتسق معها، مما أنتج نظاما يستند إلى الريع ويتسم بسمات الزبائنية.

كما أبرزت تجربة السلطة الحضور الكثيف لتأثير العوامل الخارجية على خيارات النظام السياسي الفلسطيني، وعلى البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، والتي تجلت في عدم استقرار البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني، وحالت دون تبلور قوى طبقية وقوى اجتماعية سياسية منظمة ومتماسكة تقود عملية التحول الديمقراطية في ظل انتقالية المجتمع الفلسطيني.

إلا أن التغيرات التي أعقبت قيام السلطة أفضت على ولادة نخب سياسية واجتماعية جديدة، وتحالفات جديدة في سياق تنامي الارتباط بين مهمات التحرر الوطني والبناء الاجتماعي الديمقراطي، والتي من أهم مظاهرها وجود بدايات واعدة لنشوء مجتمع مدني فلسطيني متماسك، ووجود عدد من عناصر التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني والتي يعززها توفر جملة من قيم الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

هوامش الفصل الرابع

(1) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلطسنية- بيروت و مواطن- رام الله 1998. ص 146- ص 149

(2) البديري، موسى وآخرون. ***الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية***. ط1. مواطن، رام الله، نيسان1995ص 58

(3) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص 150 – ص 155

(4) Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.***Israel and the Palestinian Economy***. In***, State Formation in Palestine***.edited by Mushtaq Husain Khanand others.First published 2004.Routledgecurzon-London.P72

أدارت إسرائيل المناطق الفلسطينية بوجود دور متدن للفلسطينيين في أجهزة "الإدارة المدنية" الإسرائيلية والتي تتبع لوزارة الدفاع الإسرائيلية. وتشير دراسة هلال وخان إلى أن هذه الأجهزة استوعبت بأقصى التقديرات 20 ألف فلسطيني في مجالات الخدمات الصحية والتعليمية وفي المستوى التنفيذي البسيط.

(5) اعتبرت إسرائيل أن منظمة التحرير الفلسطينية وكل فصائلها منظمات خارجة عن القانون، ولاحقت الفلسطينيين الذين يشتبه بانتمائهم لها، كما فعلت قانون الطوارئ البريطاني، بما في ذلك ممارسة الاعتقال الإداري، وأبعدت آلاف الفلسطينيين عن الضفة الغربية وقطاع غزة. ومارست سياسة هدم البيوت كعقاب على المشاركة في أي أعمال معارضة للاحتلال، وزجت بالآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها، وفرضت على نشطاء وقادة العمل الوطني والسياسي إجراءات الإقامة الجبرية والمنع من السفر والتنقل، وغيرها من التدابير القمعية و الإجراءات العسكرية التعسفية.[ح أ]

(6) Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.***Israel and the Palestinian Economy***. مصدر سابق.ص 72

(7) البديري، موسى وآخرون. ***الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية***. مصدر سابق ص48

(8) المصدر السابق، نفس الصفحة

(9) جقمان، جورج. *خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية*. في، **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، مؤتمر مواطن7 – 8/11/1997**. تحرير مي جيوسي / مواطن، رام الله 1998.ص29

(10) المصدر السابق، نفس الصفحة

(11) البديري، موسى وآخرون. ***الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية***. مصدر سابق ص50

(12) جقمان، جورج. ***خطر الماضي على المستقبل***. مصدر سابق ص28

(13) المصدر السابق، نفس الصفحة

(14) المصدر السابق، ص 29

(15) المصدر السابق، ص30

(16) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق. ص206

(17) البديري، موسى وآخرون. ***الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية***. مصدر سابق ص58

(18) المصدر السابق ص 59

(19) المصدر السابق ص60

(20) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص 156

(21) عبد الكريم، قيس. *النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة*، **موقع rezgar الإلكتروني**، عدد 966، 2004/9/24. ص 3

(22) شرابي، هشام. ***لقاء في مجلة السياسة الفلسطينية***. نابلس فلسطين- ع 1، 2 / 1994. ص114

(23) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مواطن، سلسلة أوراق بحثية ط1، رام الله، تشرين أول.1996. ص61

(24) Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.***Israel and the Palestinian Economy***. مصدر سابق.ص74

(25) المصدر السابق، ص75

(26) عقب توقيع اتفاقيى اوسلو استمرت المناطق الفلسطينية باستيراد 90% من وارداتها من إسرائيل أو من خلال موانئها، وصدرت 95% من صادراتها إلى إسرائيل أو من خلالها. وقد بقي الاقتصاد الفلسطيني معتمداً كلياً على إسرائيل في مصادر الكهرباء، والاتصالات الدولية، والوقود، وكل احتياجات الإسمنت، و40% من المياه التي على الفلسطينيين شراؤها من شركات إسرائيلية. وتمتلك السلطة قاعدة جمع ضرائب ضيقة، حيث مثل ما تجمعه السلطة مباشرة من عائدات ضريبية 6.7% من إجمالي عائداتها في العام 1999 مقابل 63% من هذه العائدات جمعتها إسرائيل في نفس العام ما منح إسرائيل قدرة على تأخير أو وقف تحويل هذه العائدات كوسيلة للضغط السياسي. (المصدر السابق، ص 76)

(27) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص 161 . يلاحظ هلال فقد اتضح تراجع العون الذي تقدمه الدول المانحة والبنك الدولي للسلطة الفلسطينية من خلال انخفاض نسبة سداد هذه الأطراف لما التزمت به، فقد بلغ حجم ما قدمته للسلطة من سنة 1993 – 1997 نحو 1.527 مليار دولار أمريكي، في حين أن تعهداتها لسنوات 1994إلى 1998 هي 3.4 مليار دولار أمريكي، كما تراجعت نسبة السداد من 70% سنة 1995 إلى 59% سنة 1996 وإلى 14% سنة 1997.

(28) المصدر السابق، نفس الصفحة

(29) Hanafi, Sari and Tabar, Linda.***Donor assistance,rent seeking and Elite Formation***. in State Formation مصدر سابق.ص218

(30) المصدر السابق، ص220

(31) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص 163 – ص166

(32) المصدر السابق، ص174

(33) المصدر السابق، ص181

(34) Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.***Israel and the Palestinian Economy***. مصدر سابق ص 93

(35) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص63

(36) المصدر السابق، ص64

(37) Baumgarten, Helga.***Neo-patrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions***.in Roger
Heacock. Political Transitions in the Arab World
Part 3, Contemporary Prodigious and Cases. 2002.P 51
معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية – جامعة بيرزيت

تطور مفهوم الزبائنية المحدثة neo-patrimonialism خلال العقود الثلاثة الماضية من خلال كتابات أيزنستات عن النظم السياسية في العالم الثالث و دراسات "فان دي فال" الذي استخدم المفهوم في دراسته للبلدان الإفريقية ومؤسساتها، ونظام الإعالة clientelism الذي تمارسه السلطة في سياق سعيها لنيل الشرعية السياسية وهو ما أنتج نظاماً من الزبائنية المحدثة الممأسسة. و يرى "بيتر باقيلكا" أن الظاهرة الأساسية للزبائنية المحدثة تتمثل في كونها أنظمة حكم فردي تتكيء على الشرعية من جهة وعلى البيروقراطية من جهة ثانية؛ حيث تستند شرعيتها على خليط من الولاءات التقليدية والمنافع والمكافئات المادية، وتستخدم البيروقراطية للعمل على تنفيذ وصيانة شبكة الزبائنية في إطار سياسات تهدف لمواجهة مشكلات النظام وتشكل استراتيجيةً للحكم.

ترى "هيلغا بومغارتن" أن المقاربة الأنسب لدراسة التغير السياسي والتحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية في العالم العربي هي النظر بعمق إلى سمات النظم السياسية في إطار مفهوم الزبائنية المحدثة neo-patrimonialism، ثم فحص أنواع التغيير استناداً إلى هذا المفهوم؛ إذ يحدث التحول إلى الزبائنية في النظام عندما تتطور قوة إدارية وعسكرية بين يدي الحاكم الفرد المسئول عن صناعة كل القرارات السياسية والتي تطبق من خلال شبكة علاقات شخصية/ فردية، لا يتمتع فيها مسئولو المؤسسات بأي استقلالية أو تأثير أو أهمية، حيث النفوذ يتسم بمركزته الشديدة بيد الحاكم والسلطة التنفيذية وتحتهما نخبة سياسية متحالفة مع القطاع الخاص في السيطرة على المجتمع، وتتسم علاقات النخبة بالتنافس والصراع، وهذا النزوع يشجعه القائد في محاولة منه (وينجح عادةً) لمنع نهوض أي احتمال لنشوء معارضة سياسية في أوساط النخبة، ويقدم الحاكم نفسه باعتباره المحكم المطلق.(المصدر السابق ص 51-55)

ويرى جميل هلال أن الزبائنية المحدثة منافية للديمقراطية من ناحيتين؛ فهي تؤدي إلى هيمنة السلطة على الحيز الاجتماعي عبر إيواء أو احتواء القوى المجتمعية وخاصة التقليدية، وتوزيع الموارد على هذه القوى على أسس سياسية وجهوية من شأنها أن تحدث شرخاً رأسياً في المجتمع يحول دون تبلور قوى سياسية – اجتماعية أفقية قادرة على لعب دور المعارضة السياسية في إطار من التعددية. كما تتطلب الزبائنية المحدثة درجة من تمركز الثروة وتمركز السلطة معاً لكي يمكنها أن تقوم بهذا المزيج بين الأدوار السياسية والاقتصادية ومحو الحدود الفاصلة بين الدولة وبين الاقتصاد، وبين الحيز العام والحيز الخاص، مما يجعل فرص نهوض مجتمع مدني في حدودها الدنيا. كما أن الزبائنية تعمل بشكل فئوي، أو بصورة انتقائية، بحيث تحظى بها فئات دون سواها في المجتمع (سواء كانت سياسية أو عرقية أو دينية أو طبقية... الخ)، وتكون عادةً هي الفئات ذات القدرة على التأثير في سياسات الحكم وتوجهات النخبة، وتستثنى منها الفئات الأقل قدرةً على هذا التأثير.(هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص 209 – 205)

(38) Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.***Israel and the Palestinian Economy***. مصدر سابق ص95

(39) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص205

(40) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص62

(41) المصدر السابق، ص63

(42) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص206. عن عزمي بشارة في جقمان 1998

(43) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص63

(44) البديري، موسى وآخرون. ***الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية***. مصدر سابق ص71

(45) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص64

(46) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص213

(47) أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. ط1، مواطن، رام الله- 1995. ص27

(48) المصدر السابق. ص 84 عن الطاهر لبيب.*علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع العربي*، **المستقبل العربي** ع158 نيسان-1992 ص103

(49) جقمان، جورج. ***المجتمع المدني والسلطة. في*** البديري، موسى وآخرون. ***الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية.*** مصدر سابق. ص 113

(50) بشارة، عزمي. تعليق في أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص 145

(51) الجرباوي، علي. تعليق في أبو عمرو، المصدر السابق ص121

(52) بشارة، عزمي. تعليق في أبوعمرو، زياد. مصدر سابق ص 136

(53) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص79

(54) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص119

(55) أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص 90

(56) الجرباوي، علي. تعليق في أبو عمرو. مصدر سابق ص128

(57) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص114

(58) المصدر السابق ص122

(59) بشارة، عزمي. تعليق في أبوعمرو، زياد. مصدر سابق ص149

(60) المصدر السابق ص150

(61) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص113

(62) المصدر السابق ص115- ص116

(63) أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص 30

(64) الجرباوي، علي. تعليق في أبو عمرو. مصدر سابق ص121

(65) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص129

(66) البرغوثي، مصطفى.***الحقبة الراهنة والتغير في دور المنظمات الأهلية.*** في **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة**. مصدر سابق ص76-77

(67) جقمان، جورج. ***المجتمع المدني والسلطة.*** مصدر سابق ص 111

(68) تتنازع المجتمع الانتقالي سمات الحداثة وقوة التقليدية في سياق بناء الاندماج السياسي والوطني الذي يسمح للهويات المنفصلة والاختلافات أن تكون محل حوار في العملية السياسية. وقد بات من الواضح أنه كلما توسعت وظائف النظام السياسي، أنه من الضروري تحقيق مستوى جديد من الاندماج. ويمكن تعريف الاندماج بأنه "وعاء المعايير المشتركة المقبولة المتعلقة بالسلوك السياسي، وهو عائد إلى تلك العملية التي يجري من خلالها التقاء المجموعات المتباينة ثقافياً واجتماعياً، وتشمل أفراداً يعملون معاً بطريقة منظمة من أجل أهداف مشتركة". (Deegan, Heather. ***Moves Towards Democracy in Transitional Societies***، في **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة**. مصدر سابق ص32)

(69) أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص19- ص21

(70) بشارة، عزمي. تعليق في أبوعمرو، زياد. مصدر سابق ص 150

(71) الجرباوي، علي. تعليق في أبو عمرو. مصدر سابق ص 124

(72) المصدر السابق نفس الصفحة

(73) المصدر السابق ص125

(74) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق

(75) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص227

(76) المصدر السابق ص 257

(77) جاد، إصلاح. ورقة عمل: *المجتمع المدني الفلسطيني*. في **مؤتمر رام الله الأول حول النظام السياسي الفلسطيني**. رام الله 14-17 آذار2005، بانوراما ص4

(78) الجرباوي، علي. تعليق في أبو عمرو. مصدر سابق ص127

(79) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص78

(80) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص255

(81) بشارة، عزمي. تعليق في أبوعمرو، زياد. مصدر سابق ص151

(82) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص256

(83) كمال، زهيرة، ورقة بعنوان *تجربة العمل النسائي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي*. **المؤتمر السنوي الخامس لمواطن 17-18 ك أول 1999** ط1- مواطن رام الله، 2000 ص 31

(84) Hanafi, Sari and Tabar, Linda.***Donor assistance,rent seeking and Elite Formation*** مصدر سابق.ص225 – ص226

(85) جاد، إصلاح. ورقة عمل: ***المجتمع المدني الفلسطيني***. مصدر سابق ص5

(86) Hanafi, Sari and Tabar, Linda.***Donor assistance,rent seeking and Elite Formation*** مصدر سابق ص 227

(87) بشارة، عزمي. تعليق في أبوعمرو، زياد. مصدر سابق ص152

(88) جاد، إصلاح. ورقة عمل: ***المجتمع المدني الفلسطيني***. مصدر سابق، ص8

(89) تقدم إصلاح جاد تمييزاً مفيداً بين الحركات الاجتماعية السياسية وبين المنظمات غير الحكومية من حيث الدور الذي تلعبه كل منها في المجتمع وفي التاثير على النظام السياسي؛ فالمنظمات غير الحكومية هي " شكل تنظيمي فاعل لتقديم خدمات، لنقل توجهات سياسية policies جديدة لتنفذ وتؤثر على سياسات قائمة(...) لتقوم بدور ال catalyst organisation. أما الحركات الاجتماعية الجماهيرية فتختلف في أنها تلك التي تؤطر القوة المنظمة للناس للدفاع عن مصالحها المختلفة سواء كانت سياسية أم اجتماعية، وهي التي تنشا لتأطير وتعبئة وتنظيم شرائح مختلفة من الشعب لتحقيق مصالحه المختلفة وذلك على أسس طوعية، ديمقراطية تكرس مبدأ المشاركة الشعبية من أسفل إلى أعلى". (المصدر السابق. ص 7)

(90) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص259

(91) كمال، زهيرة، ***تجربة العمل النسائي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي***. مصدر سابق ص 31

(92) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص259

(93) أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص79

(94) بشارة، عزمي. في أبو عمرو زياد، مصدر سابق ص 153

(95) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص79

(96) أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص 77-78. عن مصطفى البرغوثي، في المؤتمر الأكاديمي الدولي **منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة.** ورقة عمل بعنوان ***المجتمع الفلسطيني إلى أين***. -بير زيت 13-15/5/94

(97) Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.***Israel and the Palestinian Economy***. مصدر سابق ص 99

(98) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص259

(99) Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.***Israel and the Palestinian Economy***. مصدر سابق ص 99

(100) Deegan, Heather. ***Moves Towards Democracy in Transitional Societies*** مصدر سابق ص41

(101) المصدر السابق ص 41

(102) أبوعمرو، زياد. ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين***. عن مصطفى ألبرغوثي ***المجتمع الفلسطيني إلى أين***. مصدر سابق ص 77-78.

(103) الجرباوي، علي. تعليق في أبو عمرو. مصدر سابق ص 130

(104) سالم، وليد. ***المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين.***ط1.مواطن، رام الله 2000 ص83

(105) المصدر السابق ص84- ص 86

(106) المصدر السابق ص88- ص89 قدم كل من جبرائيل الموند وسيدني فيربا تعريفاً تجريبياً للثقافة السياسية باعتبارها "مجموع التوجهات والمواقف والتصورات السياسية للأفراد في سياق علاقتهم بالنظم السياسية"، بمعنى أن الثقافة

السياسية هي بمثابة النظام السياسي عندما يتم ’تذويته‘ و"التعبير عنه من خلال منظومات وأنساق من الإدراكات لمشاعر والتقييمات والتصورات التي يكتسبها الفرد تجاه الحياة السياسية". ".(الزبيدي باسم. الثقافة السياسية الفلسطينية. مصدر سابق ص9). وتعرف الثقافة السياسية، على مستوى النظام السياسي بأنها "وسائل اندماج وتلاحم بين الأفراد ضمن النظام قائمة على أساس التوجهات الثقافية السياسية المتماثلة والمتناسقة والملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية، فالثقافة السياسية هنا تؤخذ على أنها تدل على تلك التوجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي مأخوذاً بكليته". إن دراسة الثقافة السياسية تتعلق بما يعتقده الشعب إزاء هذه البنى وهذه المؤسسات. (الخزرجي، تامر كامل محمد. النظام ***السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة،*** ط1- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ص97

(107) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص45

(108) ميعاري، محمود. ***الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية***.ط1 أيلول 2003، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية- جامعةبير زيت – رام الله ص28

(109) الزبيدي، باسم. ***الثقافة السياسية الفلسطينية***. مواطن، رام الله، 2003 ص25 – ص29

(110) المصدر السابق ص 30 - ص34

(111) المصدر السابق ص36- ص 44

(112) ميعاري، محمود. ***الثقافة السياسية في فلسطين.*** مصدر سابق ص29- ص30

(113) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص45 – ص46

(114) الجرباوي، علي.***أي نوع من السلطة المحلية نريد: دراسة الحالة الفلسطينية***. ط1، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. نابلس 1996 ص25

(115) الأزعر، محمد خالد. ***النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين***. مصدر سابق ص47

(116) المصدر السابق ص 48

(117) Deegan, Heather. ***Moves Towards Democracy in Transitional Societies*** مصدر سابق ص34

(118) المصدر السابق ص33

(119) الزبيدي، باسم. ***الثقافة السياسية الفلسطينية***. مصدر سابق ص 72

(120) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص218 -ص219

(121) الزبيدي، باسم. ***الثقافة السياسية الفلسطينية***. مصدر سابق ص73

(122) ميعاري، محمود. ***الثقافة السياسية في فلسطين.*** مصدر سابق ص 45-46

جدول تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيم ديمقراطية مجردة ولقيم غير ديمقراطية مجردة، 1997 2001 (نسب مئوية). ميعاري 2003 / ص46

القيم المجردة	1997	2001
قيم ديمقراطية:		
أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها	82.4	86.9
أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات وليس من خلال سياستها وإنجازاتها	78.8	82.3
أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة	77.4	84.6
أن تكون الحكومة مسئولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني خاضعة له)	82.8	76.4
أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب	48.5	51.0
أن تسمح الحكومة بوجود نقابات مهنية مستقلة وجمعيات غير حكومية أخرى		78.6
قيم غير ديمقراطية:		
أن تضع الحكومة أولوية للقضية الوطنية (مثل الاستقلال والتقدم) وليس لحقوق وحريات المواطن	20.0	42.0
أن تسمح الحكومة بوجود فروق طبقية (يعني بوجود أغنياء وفقراء) في المجتمع		9.7
استخدام العنف أو الثورة أو الانقلاب لإسقاط الحكومة السيئة بنظرك	28.6	54.4

جدول تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيام السلطة الفلسطينية بممارسات غير ديمقراطية مفترضة 1997 و 2001 (نسب مئوية). ميعاري 2003 / ص49

الممارسات غير الديمقراطية المفترضة	1997	2001
أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب	12.4	10.9
أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع إصدار قرار يدين موظفا حكوميا كبيرا	16.7	
أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها	19.7	15.7
أن تقوم السلطة الفلسطينية بمعاقبة الصحيفة التي تنقل مقالات وتقارير معارضة (إغلاقها أو اعتقال محرريها)	19.8	26.0
أن تلغي السلطة الفلسطينية نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات	34.1	37.7
أن تحظر السلطة الفلسطينية الأحزاب أو بعضها	25.8	22.9
أن تمنع السلطة الفلسطينية حدوث مظاهرات واجتماعات احتجاجية ضد سياستها		11.7

(123) الزبيدي، باسم. ***الثقافة السياسية الفلسطينية***. مصدر سابق ص74-77

(124) ميعاري، محمود. ***الثقافة السياسية في فلسطين***. مصدر سابق ص61

المشاركة السياسية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين، 1997 و 2001 (نسب مئوية)

	1997	2001
يسمع الأخبار يوميا من الراديو أو التلفزيون	53.1	77.9
يقرأ صحيفة (على الأقل مرة واحدة في الأسبوع)	55.2	26.6
يتحدث في قضايا عامة تتعلق بالشعب الفلسطيني (كثيرا أو كثيرا جدا)	48.3	
يناقش مواضيع سياسية (كثيرا أو كثيرا جدا)	12.0	29.1
يحضر اجتماعات أو ندوات سياسية (كثيرا أو كثيرا جدا)	3.2	5.2
عضو في حزب أو تنظيم سياسي	9.2	11.7
عضو في تنظيم اجتماعي آخر	14.6	11.0
اعتقل من قبل قوات الاحتلال	13.1	14.4
أصيب (أو جرح) من قبل قوات الاحتلال	6.1	10.4

(125) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص210 -211

رؤية عينة عشوائية من المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع (18 عاماً فما فوق)

لدرجة أهمية عدد من الموضوعات ذات الصلة بالديمقراطية السياسية

الموضوع	مهم أو مهم جداً	متوسط الأهمية	غير مهم أو غير مهم أبداً	لا رأي له
برلمان منتخب يمثل كل الاتجاهات السياسية	%88.7	%4.1	%4.8	%2.4
المحاسبة لمسؤولي مؤسسات الحكومة	%87	%6.2	%4.9	%1.9
محاربة المحسوبية والقضاء على الواسطة	%95.5	%2	%2.1	%7.1
نظام متعدد الأحزاب	%69.9	%6.8	%19.9	%3.5
إجراء انتخابات دورية نزيهة	%88.1	%5.4	%5.2	%1.2
فصل الأمور الدينية عن السياسية	%60.9	%6.6	%30.7	%1.8
اعتماد الكفاءات في التعيينات	%96.4	%2.3	%2.1	%0.4
حرية الصحافة (أي من دون رقابة حكومية)	%81.3	%7.1	%10	%1.6
انتقاد السلطة من دون خوف	%88.1	%5.4	%5.2	%1.2
استتباب الأمن والنظام	%97.3	%1.3	%0.3	%0.2

وأظهر المسح تبايناً في توجهات القوى السياسية تجاه إقامة نظام برلماني تعددي، فقد أظهر مؤيدو حركة فتح ميلاً أقل من مؤيدي التنظيمات الأخرى لإقامة نظام برلماني تعددي، مقابل تشديد مؤيدي المعارضة على ضرورة إقامة مثل هذا النظام "ضماناًلحرية وشرعية وجودها وتحركها". إن الملاحظة الأساسية "تتمثل في وجود اتفاق واسع بين طبقات وشرائح المجتمع وتنظيماته السياسية الرئيسية على أهمية وجود مجتمع سياسي ديمقراطي". (هلال، نفس المصدر ص216- ص217

(126) المصدر السابق ص 212

(127) الزبيدي، باسم. ***الثقافة السياسية الفلسطينية***. مصدر سابق ص77

(128) المصدر السابق ص77- ص79

(129) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص213

(130) ميعاري، محمود. ***الثقافة السياسية في فلسطين.*** مصدر سابق ص 29.عن الشقاقي 1996ص24-28

(131) هلال، جميل. ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***. مصدر سابق ص213

(132) الزبيدي، باسم. ***الثقافة السياسية الفلسطينية***. مصدر سابق ص 80- ص81

(133) ميعاري، محمود. ***الثقافة السياسية في فلسطين.*** مصدر سابق ص 56

الفصل الخامس

تغيرات النظام السياسي الفلسطيني قبيل أوسلو: الأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل

تمهيد

إن واقع البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني وانعكاساتها السياسية هي أحد العوامل الأساسية المفسرة لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وللإشكاليات التي تتعلق بسماته الديمقراطية، إلا أنها غير كافية لتحقيق فهم أشمل وأكثر دقةً لبنيته وسماته وآليات عمله، أو استشراف آفاق تحقق الديمقراطية فيه، الأمر الذي يستدعي دراسة وتحليل البنية السياسية لهذا النظام. وسنتناول في هذا الفصل فحص وتحليل البنية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، من حيث العناصر الأساسية المكونة للحقل السياسي الذي هيمنت عليه المنظمة والفصائل، ومن حيث بنيته والعوامل المؤثرة فيه وسماته وآليات عمله، والتغيرات التي طرأت عليه في العقدين الأخيرين من القرن الماضي من زاوية التأثير على المظاهر الأساسية للتحول الديمقراطي، وعلى بنية النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.

(1)

منظمة التحرير الفلسطينية: نموذج خاص لحركة التحرر الوطني

شكل وجود منظمة التحرير الفلسطينية علامةً تاريخيةً هامةً في مسيرة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني باعتبارها إطاراً ائتلافياً لفصائل وحركات النضال الفلسطيني المسلح، حيث أذن هذا الحدث بولادة كيانية سياسية فلسطينية لها صفة تمثيل الشعب الفلسطيني والتعبير عن هويته الوطنية وتطلعاته التحررية، وشكل بداية تكوين النظام السياسي الفلسطيني في إطار الأدوار السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي لعبتها المنظمة في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، مما جعل منها كياناً سياسياً جامعاً امتلك في بعض جوانبه خصائص الدولة.

إن الحديث عن مسيرة التغير في العمل السياسي الوطني الفلسطيني بكل أبعادها، وعن النظام السياسي الفلسطيني وما لحق به من تغيرات بعد توقيع اتفاقية أسلو يرتبط موضوعياً بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية وبنيتها وسماتها، وطبيعة الحقل السياسي الذي أوجدته، والأزمات التي مرت بها، باعتبارها حاضنة التجربة السياسية والكفاحية الفلسطينية الجامعة بكل ما مرت به من تغيرات وصولاً للانعطافة الكبيرة التي ترتبت على اتفاقية أوسلو عام 1993.

1 – 1 نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

نشأت حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ومارست النضال التحرري ضد قوى الاستعمار لإثبات حقها بالوجود كقوى صاحبة مشروع لتحرير بلدانها من الاستعمار، ومن أجل حق شعوبها بتقرير المصير وبالاستقلال وبناء دولها القومية الديمقراطية الحديثة، وردت عليها قوى الاستعمار بالعنف العسكري، مما فرض عليها العمل في ظل ظروف السرية. وقد مثلت هذه الحركات في بنيتها وخصائصها ظروف وشروط الكفاح الوطني من جهة، ودرجة تطور مجتمعاتها من جهة ثانية، وأفرزت ظروف عملها السري أشكالاً تنظيمية وأساليب عمل هرمية مكنت من استمرار النضال التحرري، وحققت إجماعاً سياسياً بحكم الضرورة. لكن ما لبث هذا النموذج التنظيمي أن تحول إلى شكل مركزي وشمولي، واستمر حتى بعد أن حققت النصر والاستقلال، مما ترك آثاراً سلبيةً على عملية التحول الديمقراطي بعيد الاستقلال.

لا تخرج تجربة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني منذ العام 1967عن هذا الإطار؛ فحقيقة عجز الشعب الفلسطيني عن تحقيق دولته المستقلة هي أحد أهم المعوقات التي تساق لتفسير غياب الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، والذي ارتبط تاريخياً بظروف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ذو الطبيعة الإحلالية، والذي أدى إلى تشريد وتشتيت الشعب الفلسطيني وتمزيق نسيجه الاجتماعي ومصادرة أراضية وإقامة تجمعات استيطانية يهودية عليها مما شكل عقبة كبرى أمام قيام الدولة الفلسطينية، أو تشكل نظام سياسي ديمقراطي، بحكم ما ترتب على متطلبات الكفاح الوطني من أساليب عمل وآليات اشترطت "توحيد قوى الشعب وراء

إرادة سياسية واحدة هي إرادة الاستقلال والخلاص من الاستعمار"(1)التي جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية(2).

لقد اجتمعت العديد من العوامل التي أفضت إلى تكوين حركة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني وإعلان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع ستينات القرن الماضي؛ حيث أدت تداعيات النكبة سنة 1948 إلى تعزيز وصاية الدول العربية على القضية الفلسطينية، وإلحاق الضفة الغربية بالحكم الأردني ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، كما شهدت السنوات التي سبقت تأسيس المنظمة تنامي دور الأحزاب والحركات القومية العربية الناهضة آنذاك، إلى جانب الأحزاب الإسلامية والشيوعية، والتي ضمت إلى صفوفها الكثير من الفلسطينيين، الأمر الذي أخر تبلور حركة وطنية فلسطينية مستقلة لفترة من الزمن، كما اتسعت دائرة البلدان العربية التي استقلت سياسياً وأقامت دولها القطرية(3)، وفي هذه الأثناء كانت إسرائيل قد تمكنت من توطيد أركانها كدولة، وإظهار عزمها على فرض وقائع جديدة في فلسطين، مما أشار إلى أن أطماعها التوسعية ستزداد على حساب الأراضي والمياه العربية. في سياق هذه المخاوف، وعلى إثر بروز خلافات عربية داخلية فيما يتعلق بتدبر الشأن الفلسطيني، انعقدت القمة العربية الأولى سنة 1964 والتي كان من أهم قراراتها تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية(4)، وقد أشار تزامن هذا القرار مع بروز موجة من المد القومي بفعل النكبة 1948 وإثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وانتصار الثورة الجزائرية التي روجت لمفهوم الكفاح المسلح والحرب الشعبية، أشار إلى أن تشكيل المنظمة جاء في سياق محاولة الدول العربية لاحتواء هذه الموجة(5). وقد تقدمت مصر للعب الدور الرئيسي في تشكيل المنظمة كأداة لتدعيم مكانة جمال عبد الناصر السياسية في العالم العربي، وقام أحمد الشقيري، من موقع القائد الأوحد للمنظمة مدعوماً من مصر، بتوجيهها بما يتفق مع سياسة مصر الخارجية. بهذا المعنى لم تكن المنظمة مستقلةً عند تأسيسها، ولم تمتلك قرارها الذاتي المستقل كهيئة فلسطينية، بل كانت أداةً في خدمة سياسات التوازن العربي الرسمي(6).

ترافق إنشاء المنظمة مع قيام تنظيمات فلسطينية سرية مسلحة (أولها وأبرزها حركة فتح) إلى جانب حركة القوميين العرب، عبرت عن نفسها بإعلان انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة سنة 1965، وبداية المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد شكل ذلك تحولاً مهماً في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، واعتبر بمثابة بداية تشكل النظام السياسي الفلسطيني المستقل والمنظم والذي عبر عن مرحلة جديدة يمكن تسميتها بمرحلة "عودة الروح للوطنية الفلسطينية"، خاصةً وأن هذه التنظيمات امتلكت توجهات استقلالية قطرية(7)،الأمر الذي مهد لنهوض نظام سياسي فلسطيني خاصةً بعد هزيمة 1967 التي أثبتت فشل الأنظمة العربية وعجزها عن تحقيق شعاراتها بشأن تحرير فلسطين.

1 - 1 – 1 التغيير في المنظمة، وتحولها إلى كيان سياسي فلسطيني

لقد عبرت المنظمة عن الوجود الحي للشعب الفلسطيني، وعن طموحاته وهويته الوطنية، وحافظت على حضورها الفلسطيني والعربي بفعل المد القومي العربي والتعاطف الشعبي؛ فرغم ارتباط نشأتها بالحسابات السياسية العربية، إلا أن التطورات التي رافقت تشكيلها أدت إلى تبلور وعي وطني – سياسي فلسطيني بضرورة البحث عن أفق سياسي ذاتي وعن قيادة فلسطينية بعيداً عن الإركان إلى إطار تنظيمي عربي، وتعاظم هذا الوعي بعد هزيمة حزيران 1967 التي عززت فكرة قيام حركة وطنية فلسطينية مستقلة، حيث راوحت المنظمة بين استخدامها كأداة سياسية بيد الناصرية، وبين كونها " أداة تعبوية وطنية للتعبير عن المطالب الوطنية الفلسطينية في إطار الحركة الناصرية وحلفائها"(8). وقد اعتبرت المجموعات السياسية ومنظمات العمل المسلح الفلسطينية إنشاء المنظمة خطوةً عربيةً جديدةً لإحكام الوصاية على الفلسطينيين وتوظيف قضيتهم في الخلافات العربية الرسمية، ورأت في انعقاد المجلس الأول للمنظمة شأناً عربياً، إذ لم يكن أعضاء المجلس يمثلون أحزاباً أو حركات سياسية أو أي تشكيل جماعي فلسطيني منظم(9). وطالبت حركة فتح والتنظيمات الأخرى بإشراكها في تقرير سياسة ونهج المنظمة، لكن هذه المطالبات لم تلق تجاوباً من قبل الشقيري، وخاصةً لجهة قبول

البرنامج الذي قدمته حركة فتح إلى المجلس الوطني الثاني سنة 1965 ويقوم على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين(10).

مهدت المعارضة التي مارستها فصائل العمل الفلسطيني لنهج قيادة المنظمة لحدوث التغيير فيها باتجاه " فلسطنتها "، والذي جاء بفعل تشابك ثلاثة عوامل: الأول هو بروز وتعاظم دور منظمات العمل الفلسطيني المسلح والتي نمت الوعي بالقطرية الفلسطينية في ظل تراجع زخم المد القومي بعد حرب حزيران 1967، والثاني هو الالتفاف الشعبي العربي والفلسطيني حول المنظمة كعنوان للمواجهة العربية للمشروع الصهيوني بعد ثبوت فشل الأنظمة الرسمية في التصدي للأطماع الإسرائيلية، أما العامل الثالث فتمثل في الهزيمة العربية في حرب 1967 التي فكت ارتباط القضية الفلسطينية بالإرادة الرسمية العربية، وزادت من حدة المعارضة الفلسطينية لواقع المنظمة بقيادة الشقيري، وفتحت الباب أمام تغيير أوضاعها وتحويلها إلى منظمة مستقلة نسبياً تدير شؤونها بنفسها إلى حد كبير لتعكس إلى حد معين الواقع الفلسطيني وجهود الفلسطينيين لخلق مجالهم السياسي الخاص المستقل(11). وإثر اضطرار أحمد الشقيري للاستقالة من قيادة المنظمة بادرت حركة "فتح" وعدد من المجموعات المسلحة لعقد اجتماع في كانون ثاني 1968 دعا إلى وجوب وضع قيادة المنظمة بأيدي فصائل المقاومة، وتحويلها إلى إطار عمل جديد يقوم على أساس الكفاح المسلح وتوسيع قاعدتها التمثيلية، وانتخاب لجنة تنفيذية للمنظمة من قبل المجلس الوطني الذي سيختار رئيساً له، وتكون قراراته ملزمة لها(12)، مما فتح الباب أمام تحول المنظمة من أداة بيد السياسات العربية إلى مشروع وطني يعبر عن تطور خصائص وسمات الحركة الوطنية الفلسطينية، وأمام ولادة النظام السياسي الفلسطيني على أساس الائتلاف بين فصائل المقاومة الفلسطينية(13). وبذلك أصبحت المنظمة هي قائدة النضال الفلسطيني، والثورة الفلسطينية المعاصرة.

1 – 1- 2 بداية تشكل الحقل السياسي الخاص لمنظمة التحرير

غداة سيطرة فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة على منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ يتشكل واقع سياسي جديد لا يرد تمثل في تأكيد وجود الشعب الفلسطيني الذي جهدت إسرائيل

وبعض الأنظمة العربية لمحو هويته الوطنية، حيث فرضت المنظمة نفسها "كقيادة للنضال القومي لمجموع الشعب الفلسطيني، وبالتالي كتعبير عن هوية وكرامة وطنيتين طالما أهينتا"(14)، وأصبحت " هي الكيان الوطني والمعنوي لكافة أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات"(15). وقد بادرت القيادة الجديدة للمنظمة بشكل فوري لوضع الميثاق الوطني الفلسطيني (بدلاً من الميثاق القومي الفلسطيني)، والذي مثل حدثاً بارزاً على طريق إعادة بناء الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني(16) وذلك في إطار عملية إعادة تركيب الكيانية السياسية الفلسطينية في إطار التأكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

لقد أذنت هذه التغيرات بولادة الحقل السياسي الفلسطيني الخاص الذي تشكل من "ائتلاف فصائل المقاومة الفلسطينية بهدف تحقيق حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني"(17)، وتحول العمل الفدائي الفلسطيني بعد 1967 إلى حركة مقاومة وطنية لها شعبية كبيرة في أوساط الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، مما مكن المنظمة من بناء قوة تعبوية وسياسية وتنظيمية وعسكرية كبيرة من خلال رفع شعار الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لتحرير فلسطين(18). وبالرغم من ذلك لم يعكس هذا الائتلاف حالةً من التوافق والانسجام الأيديولوجي؛ فبقدر ما حمل من السمات المشتركة بين مكوناته، بقدر ما تميز بالتنوع الذي ظل أحد أبرز سمات النظام السياسي الفلسطيني، ويمكن تلخيص السمات المشتركة بين فصائل المنظمة والتي شكلت معالم الفكر السياسي للحقل السياسي في تلك المرحلة بسمتين أساسيتين:

السمة الأولى هي القصوية: فقد حددت المنظمة والفصائل هدفها بتحرير فلسطين وتفكيك الدولة العبرية، وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين والنازحين(19)، ويتعدى تحقيق هذا الهدف الإمكانيات الذاتية للشعب الفلسطيني وحركته المقاومة، خاصةً أن أكثر من نصف الفلسطينيين يقيمون خارج وطنهم التاريخي، إلى جانب اختلال ميزان القوى في مواجهة إسرائيل لصالح الأخيرة بفعل إمكانياتها العسكرية وتحالفها مع القوى الغربية. كما أن تحقيقه لا يلبيه أسلوب "الحرب الشعبية" والكفاح المسلح وحدهما (20) دون تبني استراتيجية كفاحية تستلهم كل عناصر وأشكال التعبئة الجماهيرية، وبناء التحالفات على المستويات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أغفلته المنظمة والفصائل.

السمة الثانية هي ولادة "القطرية" الفلسطينية؛ إذ قدمت حرب 1967 دليلاً على عجز الأنظمة العربية عن مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين، وقدمت حركة فتح شعار "تحرير فلسطين طريق الوصول إلى الوحدة العربية"، الذي حمل معاني التحول من الوجهة القومية إلى الوجهة الوطنية(القطرية) بالتلازم مع مطالب استقلالية القرار الفلسطيني ورفع الوصاية العربية عن الحركة الوطنية الفلسطينية. إلا أن التوفيق بين الجانبين الوطني والقومي في عمل المنظمة بقي عملية تفاعلية اتسمت بالتوتر حيناً وبالتكيف حيناً آخر " بحكم العلاقة المفتوحة بين (الوطني) و(القومي) من جهة، وبحكم علاقة التوتر والمهادنة والمجابهة التي سادت بين المنظمة وفصائلها، وبين الدول العربية القطرية، من جهة ثانية"(21)، إذ جاءت سمة القطرية الفلسطينية في سياق خيار قيادة المنظمة للدخول في لعبة التوازنات الرسمية العربية بفعل وجود قواعد المنظمة وهياكلها على الأراضي العربية، وحاجتها للدعم العربي مالياً وسياسياً. وقد أسهم هذا التوجه في صياغة استراتيجية العمل السياسي والكفاحي الفلسطيني؛ إذ أحجمت قيادة المنظمة عن الانخراط في استراتيجية إقليمية ثورية شاملة، ولم تقدم على تعبئة حلفاء يشكلون رافعةً للنضال الفلسطيني والإسهام في فتح أفق تحقيق أهدافه، وفي طليعة هؤلاء الحلفاء الجماهير والقوى السياسية العربية. وأدت هذه الوجهة إلى وقوع المنظمة والفصائل في إشكالية الارتهان لتوازنات السياسة العربية(22)، الأمر الذي أسهم في نمو بعض السمات الخاصة للحقل السياسي الفلسطيني مثل الريعية والزبائنية.

لقد شكلت المنظمة حقلها السياسي الوطني الخاص في إطار التوجه القطري (الوطني)، وعززت من خلاله سماتها ككيانية سياسية تمثيلية للشعب الفلسطيني، و باتت " تلعب دور المركز السياسي الموجه والممثل لنضالات وتطلعات وحقوق الفلسطينيين كشعب، وتخطي تبعثره في تجمعات متعددة ومتباينة الظروف والأوضاع"(23). لكن هذا الحقل بقي محكوماً لوقائع تفردت بها المنظمة عن أي حركة تحرر وطني أخرى من حيث افتقادها إلى القاعدة الجغرافية على أرضها، وللسيطرة المباشرة ولو على جزء من شعبها وموارده الوطنية، والذي تشتت غالبيته خارج أرضه وتحكمه وضعية ونفسية اللاجئ(24)؛ فقد بقيت القاعدة الإقليمية الخاصة لهذا النظام السياسي الناشئ خاضعةً للسيطرة الخارجية من قبل الاحتلال الإسرائيلي

الاستيطاني؛ بحيث بقي النظام السياسي الفلسطيني " مشدوداً إلى مهماته التحررية من جهة، ومحكوماً إلى حد بعيد بشروط فضائه الاستراتيجي الإقليمي والدولي من جهة أخرى"(25)، إلى جانب انشداده إلى واقع التغيرات العميقة التي حلت بالمجتمع الفلسطيني وأدت إلى تفتيت وحدته الاجتماعية وانسجامه السكاني، الأمر الذي ألقى على عاتق المنظمة مهمات إضافية من نوع خاص تتمثل في إعادة بناء هذا المجتمع.

لقد أملت هذه الظروف على النظام السياسي الفلسطيني الناشئ العمل لانتزاع ثلاث شرعيات هي: الشرعية العربية، والشرعية الدولية، والشرعية الفلسطينية، وتمكنت المنظمة من تحصيل هذه الشرعيات بفعل عوامل واعتبارات فلسطينية وعربية ودولية: حيث منحها اعتماد الكفاح المسلح والعمل الائتلافي الوطني، ودورها كبنية جامعة ومعبرة عن هوية وظروف مختلف مجتمعات الشعب الفلسطيني، شرعيتها الشعبية، كما أن ترسخ الكيانات القطرية في العالم العربي، وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن برنامج الدولة المستقلة (النقاط العشر) أعطاها الاعتراف العربي والشرعية العربية الرسمية، أما شرعيتها الدولية فقد ساعد على تكريسها نظام القطبية الثنائية وتحالف المنظمة مع أحد قطبي هذا النظام، إلى جانب تبنيها لبرنامج "السلطة الوطنية" (26)، وكانت مسألة الحفاظ على هذه الشرعيات، واستحقاقاتها السياسية والعملية، هي أحد أهم العوامل التي أثرت في سياسات المنظمة، وفي مقدمتها اتجاه النظام السياسي الفلسطيني نحو المأسسة شبه الدولانية.

1 – 2 مأسسة منظمة التحرير: نمو سمات البيروقراطية في النظام السياسي الفلسطيني

استثمرت المنظمة الإجماع الشعبي الفلسطيني والعربي الذي حظيت به في بناء مؤسسات كيانية فلسطينية، ما جعلها كيان مؤسس جامع للشعب الفلسطيني بمختلف تياراته وفئاته، وفي كافة أماكن تجمعه، وتحولت إلى إطار مؤسسي للحركة الوطنية الفلسطينية هيأ لولادة النظام السياسي الفلسطيني من خلال هذا البناء المستند إلى قاعدة اجتماعية واسعة، حيث أصبحت المنظمة تمتلك "مؤسسة تشريعية هي المجلس الوطني، وتنفيذية وقضائية في ظل

غياب السيادة، وتم تنظيم الشعب الفلسطيني وتأطيره ورعايته اجتماعياً وتعليمياً وصحياً"(27) من خلال هذه البنية المؤسسية في ظروف عربية ودولية غير مواتية.

لقد مثلت عملية المأسسة شبه الدولانية التطور الأبرز الذي شهده النظام السياسي الفلسطيني منذ أواخر ستينات القرن الماضي، وذلك في سياق مقاربة المنظمة للمهمات المزدوجة التي أخذتها على عاتقها في خوض النضال الوطني التحرري من جهة، وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني الممزق من جهة ثانية. وتفاعلت السمات المؤسسية للنظام السياسي الفلسطيني مع عدد من العوامل الموضوعية التي شكلت محددات نشوئه وتطوره، وأسهمت، إلى جانب بعض العوامل الذاتية، في صياغة خصائصه أيضاً. ولا تعتبر عملية المأسسة إشكالية بنيوية بحد ذاتها من زاوية الفهم الوطني الديمقراطي التحرري، لكن الإشكالية تكمن في خصائص هذه المأسسة، وارتباطها بنمو سمات البيروقراطية المدنية والعسكرية، وتزايد مظاهر الريع والنزعات السلطوية، الأمر الذي انعكس على قدرة النظام السياسي على مقاربة أهداف التحرر الوطني الديمقراطي، وعلى اشتقاق استراتيجية سياسية فعالة في ظل المتغيرات العديدة التي طرأت على بيئة عمل هذا النظام داخلياً وخارجياً.

1 – 2 – 1 العوامل التي أدت إلى تمأسس وبقرطة النظام السياسي الفلسطيني

إن العوامل التي أفضت إلى مأسسة النظام السياسي الفلسطيني، ونمو سمات البيروقراطية في بنيته وهياكله السياسية والمدنية والعسكرية، هي ذاتها العوامل التي حكمت موضوعياً تبلور السمات العامة للحقل السياسي الفلسطيني الذي أنشأته وقادته منظمة التحرير الفلسطينية، وتتمثل هذه العوامل بالآتي:

أ- تمركز خارج أرضها: أدى تمركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خارج إقليمها الفلسطيني إلى تضخم أجهزتها الإدارية والعسكرية، كما خلق إشكاليات عديدة على مستوى علاقة الداخل (الأرض المحتلة) بالخارج (قيادة المنظمة والفصائل ومؤسساتها)، وولّد علاقات توتر وصراع بين هذه القيادة وبين الدول العربية. كما شكل معضلة استراتيجية في مجابهة التفوق العسكري الإسرائيلي، فلم تستطع المنظمة تبني استراتيجية فعالة مقابل هذا التفوق من خارج الإقليم،

خاصةً في ظل القيود والاعتبارات العربية(28). وقد أدت هذه الاعتبارات إلى دفع المنظمة للتأكيد على كيانيتها السياسية والوطنية من خلال المأسسة الدولانية.

لقد تسارعت سيرورة البقرطة في صفوف المنظمة والفصائل الفلسطينية منذ إخراجها من الأردن سنة 1970 إثر المواجهة الدموية مع النظام الأردني آنذاك، حيث انقطعت الصلة المباشرة بين المنظمة وبين أهم قاعدة جماهيرية كانت بحوزتها في الأردن، وانكفأت المنظمة وفصائلها إلى لبنان حيث شكلت معظم بنيتها البيروقراطية المدنية والعسكرية(29) وبرزت في صفوفها نزعة العسكرة بفعل الانتقال من العمل الفدائي إلى العمل وفق وحدات عسكرية نظامية وشبه نظامية تقوم على المركزة والتراتب والانفصال عن المجتمع، " وتحولت من نمط العصابات المعدة لقتال إسرائيل على الأرض الفلسطينية، إلى نمط الجيوش النظامية ثقيلة الحركة بحكم تسلحها"(30). كما نمت البيروقراطية المدنية في مكاتب وهيئات ومؤسسات المنظمة والفصائل بفعل تدفق المساعدات المالية الكبيرة لها مما مكنها من إتباع سياسة تفريغ الكوادر والعناصر على نطاق واسع، فأصبح لكل فصيل مكاتبه وإعلامه وسجونه وماليته، في ظل التنافس الفصائلي على استنساخ المؤسسات والدوائر.كما اتسع، بشكل كبير، الجهاز الدبلوماسي للمنظمة بفعل الاعتراف العربي والدولي بها، حيث تم فتح وتشغيل مكاتب ممثليات وبعثات دبلوماسية للمنظمة(31).

ب- اضطلاع المنظمة بمهمات إعادة بناء المجتمع الفلسطيني: فقد اضطلعت المنظمة بعبء نسج الروابط بين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني على أرض وطنه وفي أقطار اللجوء التي عاشت ظروفاً متباينةً اجتماعياً واقتصادياً؛ إذ حالت المنظمة من خلال سلسلة أنشطة وعمليات تنظيمية ومؤسسية دون تحول هذه التجمعات إلى مجموعات منفصلة، ونجحت في تجديد وإعادة صياغة الهوية الفلسطينية من خلال "إعادة روايتها في ضوء عمليات التشرد والشتات والضم والاحتلال التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في أعوام 1948 و1967، وما تولد من هذين الحربين من أشكال التدمير المجتمعي والإقصاء والتمييز"(32). وقد أدت جملة من العوامل إلى تعزيز توجهات المنظمة نحو مأسسة بناء وصيانة الهوية الوطنية الفلسطينية، وإعادة بناء

الاندماج والتكامل الوطني بين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، ومن أهم هذه العوامل: دخول المنظمة في الحرب الأهلية اللبنانية التي أسهمت في تجييش المقاومة الفلسطينية، وتواصل المواجهة العسكرية مع إسرائيل، واستمرار تدفق أموال الدعم على المنظمة، وبناء علاقات دبلوماسية وشبه دبلوماسية مع العديد من الدول حول العالم، وهذا كله دفع المنظمة لمأسسة تقديم الخدمات والقيام بمهمات شبه دولانية في المجتمع الفلسطيني. كما أدى إلى توفر درجة كبيرة من الاستقلالية لأطر وهياكل المنظمة والفصائل عن واقع التجمعات الفلسطينية وإقامة علاقات أحادية الجانب مع هذه التجمعات(33)؛ فقد وجهت المنظمة والفصائل علاقاتها وقنوات تنظيمها مع المجتمع الفلسطيني باتجاه واحد؛ أي من المركز القيادي باتجاه الأطراف، وعبرت هذه العلاقة عن نفسها عبر بناء مؤسسات محلية (روضات وعيادات ومشاغل، وروابط مهنية وقطاعية، وتشكيلات عسكرية وميليشيات خاصة) خضعت كلها لسيطرة المركز القيادي للمنظمة أو لهذا الفصيل أو ذاك.

لقد نجحت المنظمة في إعادة بلورة الكيانية السياسية وصوغ الهوية الفلسطينية استجابةً لحاجات الشعب الفلسطيني لإيجاد كيانه الخاص، وما كان هذا النجاح ليتحقق دون إنشاء مؤسسات وطنية تعطي لوحدة الشعب ولكيانيته المنبثقة تعبيرات تنظيمية ومؤسسية جامعة تعوض غياب التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية المترابطة والواحدة؛ أي أن المنظمة والفصائل قامت بوظيفة الدولة القومية، فقدمت خدمات اجتماعية ومدنية، وقامت بمهمات أمنية وعسكرية، في الشتات وفي المناطق المحتلة، مما ولد ووسع النزعات البيروقراطية المدنية والعسكرية في صفوفها، خاصةً في لبنان حيث تمتعت المنظمة بوضعية شبه مستقلة(34). كما أدى إلى نمو النزعات المركزية وحصر الصلاحيات بيد أفراد أو نخب قيادية ضيقة، في ظل التركيز على شكل وحيد (أو رئيسي) من أشكال النضال وهو الكفاح المسلح الذي فرضته عدة اعتبارات(35).

ج- انكشاف المنظمة أمام التغيرات في محيطها الإقليمي والدولي: اتسم الصراع المرتبط بظهور القضية الفلسطينية منذ بدايته بحضور مؤثر لتداخل وتفاعل العوامل المحلية والعربية والدولية، والذي تعمق واتسع مع تطور الصراع العربي الإسرائيلي، والفلسطيني الإسرائيلي،

خاصةً بعد حرب حزيران 1967، حيث تفاعل النظام السياسي الفلسطيني مع، وتأثر بأحداث وقوى إقليمية ودولية، كان لبعضها أثر انعطافي عليه مثل الخروج من الأردن عام1970 وحرب أكتوبر عام1973 والحرب الأهلية في لبنان عام1975، واجتياح إسرائيل للبنان وخروج المنظمة منه في عام 1982، والانتفاضة الأولى سنة1987 وانهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الأولى سنة1990، والتسوية واتفاقات أوسلوعام1993. حيث تركت هذه المنعطفات آثاراً تراكمية بعيدة المدى على المنظمة وعلى النظام السياسي الفلسطيني، فقد عانت المنظمة ومعها هذا النظام من الانكشاف أمام تقلبات البيئة الإقليمية والدولية بفعل وجودها خارج إقليمها، وبحكم العلاقات والروابط التي أنشأتها مع الأنظمة والدول العربية والأجنبية، ودخولها في سياسات التوازن على المستويين الإقليمي والدولي دون أن تمتلك الحصانة اللازمة بوجه تغيرات البيئة الخارجية، مما أوقعها في دائرة من علاقات الصراع والتوتر مع محيطها العربي الرسمي وغير الرسمي.

لقد أدى وجود المنظمة، بمؤسساتها وأجهزتها وهيئاتها، خارج إقليمها إلى جعلها عرضةً للضغوط والمطالب والضوابط التي فرضتها الدول المضيفة، وبقيت السياسات والخصومات العربية ذات تأثير على سياسات المنظمة، كما إن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين على أراضي الدول العربية بكل ما يحمله من تداخلات سياسية واجتماعية واقتصادية واستراتيجية جعل من غير الممكن تحييد التأثير العربي على المنظمة، أو تجاهل الأخيرة للتوازنات العربية(36). وقد تعاملت الدول العربية مع وجود المنظمة على أراضيها " من منطلقين: الأول أمني يقيس العلاقة معها من زاوية تأثير حضورها على استقرار النظام، والثاني هو السعي لاستخدامها كورقة لتحسين موقع الدولة القطرية التفاوضي على الصعيدين الإقليمي والدولي"(37) الأمر الذي يفسر تاريخ العلاقة المتوترة بين المنظمة والبيئة العربية التي نشطت فيها ووصلت أحياناً حد الصدام المسلح مع بعض الأنظمة العربية (38)،ومع قوى عربية غير رسمية (ميليشيات وأحزاب)(39). ومع أن هذه الصدامات كانت لها أسباب ذات صلة بالدفاع عن الوجود السياسي الفلسطيني، فإنها حملت مدلولات حول التداخل الكبير للمنظمة في السياسات العربية والإقليمية وأسهمت في تحويل فصائل المقاومة إلى قوات نظامية وشبه

نظامية(40)، ولم تفلح المنظمة بدفع الضغط الذي مورس عليها من الدول العربية، مما جعلها تكرس الكثير من الجهد وإعطاء الأولوية لإدارة علاقاتها معها والعزوف عن إقامة علاقات مع القوى السياسية والحزبية العربية غير الرسمية.

1- 2- 2 تداعيات البنية المؤسسية للمنظمة وعوامل التأثير، على النظام السياسي الفلسطيني

لقد كان لجملة العوامل سابقة الذكر انعكاساتها على بنية وأساليب عمل المنظمة والفصائل الفلسطينية، ومقارباتها السياسية، وعلى سلوكها وممارساتها وسمات القيادة فيها، وأدت إلى نمو سمات بنيوية معوقة لتحقيق أهداف النضال الوطني الديمقراطي التحرري، وأثرت في قدرة هذا النظام على الاستجابة للمستجدات الإقليمية والدولية، وتتمثل هذه التداعيات بالآتي:

أ- مشكلة صوغ الاستراتيجية السياسية، وهبوط سقف الأهداف:

ترافق نمو السمات البيروقراطية في صفوف المنظمة وفصائلها مع عملية مراجعة برنامجية باتجاه مغادرة سمة القصوية واستبدالها بأهداف أدنى؛ حيث تلازمت سيرورة التبقرط مع النزول في سقف الأهداف وفي تغير وسائل العمل بما ينسجم مع طموحات البيروقراطية الجديدة التي اكتست سمات شبه دولانية وأصبحت تبحث عن مقاربة سياسية تضمن لها قاعدة إقليمية للتحول إلى سلطة مركزية. فقد تحول هدف تحرير فلسطين إلى "عقيدة رسمية أكثر منه برنامج حقيقي وأصبح الهدف هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة"(41) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وصف هذا الهدف بالواقعية، والذي يمكن بلوغه دون التغلب عسكرياً على العدو، إذا ما اعتمدت الوسائل السياسية والدبلوماسية، إلى جانب الكفاح المسلح، لبلوغه.

لقد تجلت عملية المراجعة البرنامجية في تبني المنظمة لبرنامج النقاط العشر سنة 1974، كبرنامج مرحلي أو انتقالي يمكن تحقيقه عبر عملية تفاوضية، وكان للصدام المسلح بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني سنة 1970، وإعلان الملك حسين عن مشروع

المملكة العربية المتحدة سنة 1972 دورها في تبني هذا البرنامج الذي أدى إلى انقسام في صفوف المنظمة، حيث رفضته الجبهة الشعبية (إحدى الفصائل الرئيسية في المنظمة) وشكلت في سبيل معارضته ومعها فصائل أخرى "جبهة الرفض". إلا أن ذلك لم يمنع قيادة المنظمة من المضي قدماً في تعزيز خياراتها الدبلوماسية والسياسية التفاوضية كأسلوب جديد يتناسب مع البرنامج الجديد، خاصةً إثر حرب تشرين أول 1973 التي خلقت مناخاً مواتياً للتسويات السياسية، وكان على المنظمة تكييف برنامجا وأساليبها بما يتيح لها أن تكون طرفاً في أي تسوية سياسية، وهو ما أسهم إلى حد كبير في اعتراف الدول العربية بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ثم اعتراف الأمم المتحدة بها كحركة تحرر وطني ومنحها وضعية مراقب في جمعيتها العمومية؛ أي أن الاعتراف العربي والدولي الرسمي بالمنظمة جاء بعد أن تراجعت الأخيرة عن القصوية، واتجهت نحو "عقلنة" أهدافها.

وفي مرحلة لاحقة أدت زيارة رئيس مصر أنور السادات لإسرائيل سنة 1977 وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد معها إلى تغيير كبير في ميزان القوى الإقليمي، وتلا ذلك خروج منظمة التحرير من لبنان سنة 1982، مما أسهم أكثر فأكثر في دفعها إلى "تبني لغة جديدة تتسم "بالواقعية" ؛ أي الاستعداد للتفاوض والاعتراف بإسرائيل وقبول قراري مجلس الأمن 242 و338، وجاءت الانتفاضة بشعارات ومطالب تعزز هذه اللغة(42).

ويلاحظ بروفيسور إبراهيم أبو لغد في هذا السياق بأن "الطريقة التي تطورت بها الحركة الوطنية الفلسطينية يمكن أن تؤدي إلى الاتفاق الذي جرى التوصل إليه"؛ أي اتفاق أوسلو، فالقيادة الفصائلية للمنظمة تلمست حلاً سياسياً يشير إلى تطور رؤيتها للمستقبل الوطني والسياسي الفلسطيني، وهذا ما يتضح من المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، والأهداف والوسائل التي تم تبنيها في كل مرحلة، فإثر النكبة، وبعد الاستفاقة من صدمتها كان الهدف هو تحرير الجزء الذي قامت عليه دولة إسرائيل، وإزالة آثار النكبة، وقد جسد ميثاق المنظمة هذا الهدف، وبعد حرب 1967 طرأت حالة من الوضوح على مفهوم التحرر الوطني، وهذا ما جسدته المنظمة التي حددت الهدف باستقلال فلسطين كلها، من خلال الكفاح المسلح

والتعبئة الشعبية، والتحالف العربي(43). ثم بفعل تبلور النهج القطري في برنامج المنظمة تبنت مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية كحل للوجود اليهودي على أرض فلسطين، ثم تبني برنامج "السلطة الوطنية" و"نهج المرحلية"، مما حول حركة التحرير الوطني إلى "حركة تناضل من أجل الاستقلال الوطني على جزء من الأرض الفلسطينية، وليس من أجل تحرير فلسطين، وخاصةً بعد قراري الأمم المتحدة 3236 و3237 سنة 1974(44)؛ إذ أصبح مفهوم الاستقلال (الكيانية) مطابقاً تقريباً لمفهوم التحرير"(45). وقد كان من المفهوم ضمنياً أن آليات وأساليب النضال لتجسيد الاستقلال الوطني قد تختلف عن تلك الهادفة لإنجاز التحرر الوطني؛ إذ ترتبط البنى التنظيمية وهياكل العمل بالرؤى والاستراتيجيات؛ حيث استدعى برنامج الاستقلال تزايداً في التركيز على النضال السياسي والدبلوماسي وتنامي الميل لأساليب الحوار، بعد أن كانت المنظمة والفصائل تأخذ بالكفاح المسلح أسلوباً وحيدا، أو رئيسياً، عندما تبنت برنامج التحرر الوطني. وقد أدى تبني النضال السياسي والدبلوماسي إلى زيادة اهتمام قيادة المنظمة بفتح قنوات الحوار والاتصالات مع أطراف إسرائيلية ومع الولايات المتحدة الأمريكية على أرضية الأهداف السياسية للبرنامج المرحلي، وقد مثلت هذه الاتصالات تجاوزاً للقرارات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني، ومخالفةً للإجماع الوطني(46)، وبدأت من هذه النقطة عملية تجاوز أطر ومؤسسات صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية لصالح حصرها بيد قيادة المنظمة، أي بيد رئيسها وطاقمه المقرب(47).

ب- نمو نزعات السيطرة والسلطوية:

إن الاستقلالية التي تمتعت بها المنظمة عن تجمعات الشعب الفلسطيني بفعل تمركزها خارج تشكيلة مجتمعية متكاملة نسبياً كالتي استمرت في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبفعل البنية المؤسسية البيروقراطية التي طورتها، انطوت على عوامل ضعف ومظاهر خلل بنيوي؛ حيث نمت النزعات السلطوية المصاحبة لهيمنة البيروقراطية، والتي لم يكن ثمة ما يعقلنها بفعل تطورها بمعزل عن الارتباط بالدولة أو بجهاز الحكم أو الرقابة الشعبية، الأمر الذي جعل مفهوم السلطة مشوشاً إلى حد كبير في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي تجربة السلطة

الوطنية الفلسطينية لاحقاً(48)؛ فقد أدى انفصال مؤسسات المنظمة عن المجتمع، وغياب جهاز الحكم إلى الانشغال بالمهام التنظيمية التي تؤمن وسائل السيطرة على المستويات المختلفة لهذه المؤسسات، وأدت إلى نزعة تقديس الهياكل التنظيمية وعلى رأسها المنظمة والفصائل، وولدت بيئة تنمي نزعات التفرد ورفض المساءلة والمحاسبة، وتفريغ المؤسسات من محتواها التمثيلي الديمقراطي الذي يتيح مجال المشاركة في صياغة القرارات وممارسة المحاسبة والرقابة على عمل الهيئات والتزامها بالأنظمة والقوانين التي تكفل المساواة، وانتقلت هذه النزعة إلى السلطة الفلسطينية التي ركزت على تشكيل الأجهزة الأمنية والبوليسية ومظاهر السيطرة، بما فيها الممارسات المعادية للديمقراطية كحملات الاعتقال السياسي، والتضييق على الصحافة، وتعيين المجالس البلدية، وتكريس القيادة الفردية وغيرها(49).

لقد تم التعبير عن السلطة في تجربة المنظمة من خلال قادة وزعماء المنظمة والفصائل الذين امتلكوا قدرةً كبيرةً على التأثير في الحقل السياسي الفلسطيني وعلى ممارسات التنظيمات والفصائل، إلى درجة شخصنة سياساتها وعلاقاتها الداخلية بفعل تجمع السلطات والموارد بيد قائد الفصيل، وأصبح الولاء له من المعايير الأساسية للمكانة التنظيمية. وفي ظل هذه السلطوية الفصائلية الممركزة بشدة نمت نزعات التعصب الفصائلي وأصبح التنافس بين الفصائل هو أحد السمات الأساسية للحقل السياسي لمنظمة التحرير، و تحول هدف الحفاظ على الفصيل إلى غاية قائمة بذاتها(50). وساهمت شخصية ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز السيطرة الفردية والنزعات السلطوية بحكم شخصيته التي امتلكت " العديد من السمات الكرزمية التي مكنته من أن يترك بصمات أسلوبه الفردي ولمساته الشخصية العميقة على مختلف جوانب الحالة الفلسطينية "(51) دون وجود ما من شأنه أن يخضع سلطته للمساءلة والمحاسبة، بحيث تحول الحقل السياسي في ظل قيادته إلى حيز محكوم بالاعتبارات الفردية للقائد، وتعزيز المعايير الشخصية بدلاً من المؤسسية في بنية النظام السياسي.

وتجلت مظاهر السلطوية بما امتلكته المنظمة والفصائل من إمكانيات وموارد ونفوذ جعلتها قادرةً على ممارسة سلطات وتأثير على المجال السياسي كله، من خلال غلبة النموذج

المركزي على سلوكها التنظيمي والذي يتناسب مع شروط العمل السري المديدة. ومارست الفصائل أشكالاً عسكريةً من العمل حتى في أداء المهام السياسية وأحياناً المهام الجماهيرية في الأطر التي عملت هذه الفصائل على إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة(52)، مما أتاح لها ممارسة سلطة سياسية ومعنوية وتنظيمية على المجال المدني والمجتمعي عزز الطابع الشمولي للمنظمة وللفصائل.

ج- ظهور السمة الريعية وتراجع دور المؤسسات:

لقد نمت في مكاتب ومؤسسات المنظمة والفصائل شريحة بيروقراطية استأثرت بالعديد من الامتيازات المادية والمكانة المعنوية، "ووقف على رأس هذه البيروقراطية القيادة التاريخية للمنظمة والفصائل، التي، من خلال تحكمها بموارد واسعة، أخذت تلعب دوراً توزيعياً ريعياً" أي دور المعيل *Patron* في علاقاتها الداخلية وعلاقتها بالتجمعات الفلسطينية (53)؛ وقد أدركت قيادة المنظمة منذ البدء أهمية خلق والحفاظ على الانضباط السياسي كجزء من بنية النظام السياسي، فقامت بتفعيل نظام للتوزيع على الأحزاب المنضوية فيها بطريقة مركزية، لتحقيق الانضباط والتكتل السياسي، والسيطرة على المكونات الفسيفسائية للنظام.

لقد أسهمت الريعية إلى جانب العسكرة ومركزة الحقل السياسي الوطني، في تهميش دور الحياة والعمل المؤسسي لصالح تعزيز النزعة الفردية وبناء العلاقات الزبائنية في الحقل، والتي تعززت بفعل الدور التشغيلي الذي لعبته المنظمة(54)، وأصبحت الريعية أحد أبرز السمات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني، مما جعل من الصعب لاحقاً التكيف مع تراجع الموارد الريعية، فتعطلت قدرة النظام على لعب أدواره التي ارتبطت بها. وقد تعمقت سمات الريعية والزبائنية بفعل نظام 'الكوتا' (المحاصصة) الذي تشكلت على أساسه هيئات المنظمة من خلال عملية تفاوض فصائلي لتقسيم المواقع القيادية فيها، وانسحب على كل الأطر والاتحادات والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة، ما أدى إلى مزيد من التهميش للعمل المؤسسي لحساب المركزية التي تمتعت فيها حركة فتح بموقع قيادي مسيطر على الحقل والمؤسسات(55)، وتعززت هذه السيطرة من خلال الدور القيادي لياسر عرفات على رأس حركة فتح والمنظمة.

وفي ظل هذه البنية كان من الصعب الحديث عن عمل مؤسسي ديمقراطي "في النظم واللوائح الداخلية للهيئات والمؤسسات والمرافق لم تكن في حقيقة الأمر هي المحدد الحقيقي لأحوال منظمة التحرير وبقيت قضية تجاوزها والقفز عنها منتشرةً ومألوفةً، وخاصةً لدى المراتب القيادية العليا" (56).

قاد نمو هذه السمات إلى سرعة تآكل شرعية النظام، وولد عوامل جموده وعدم قدرته على التفاعل الديناميكي مع المستجدات، بفعل تكلس هيئات ومؤسسات المنظمة بسبب غياب الديمقراطية وآليات العمل الجماعي، فلم يشهد النظام السياسي الفلسطيني منذ العام 1969 وحتى العام 1993 أي تغيرات نوعية، وظلت بعض التغييرات التي تحصل بين الحين والآخر محصورةً في صيغ تحالفات القوى والفصائل وتركيب اللجنة التنفيذية(57)، وذلك في ظل تغييب المؤسسات، ولاحقاً تغييب الفصائل نفسها عن عملية صنع القرار، ناهيك عن تغييب الشعب. وقد تسارعت عملية تهميش المؤسسات وتعميق الفردية والبيروقراطية في المنظمة بفعل الخروج من لبنان، حيث باتت قيادة المنظمة، والبيروقراطية العليا فيها بمنأى عن أي رقابة شعبية.

د- بروز النزعات الفصائلية والفئوية

شكلت الفئوية والفصائلية أحد أبرز سمات العمل السياسي الفلسطيني في ظل فصائل المقاومة، وتجلت هذه السمة في الانقسامات والانشقاقات التي شهدتها الفصائل(58)، وبالرغم من ذلك بقيت كل المنظمات والفصائل ممثلةً في منظمة التحرير، وأبقت كلها على اعترافها بالمنظمة وإقرارها بوحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني وقيادتها للعمل السياسي الوطني، وتمتعت الفصائل الكبيرة بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة بشكل دائم، بينما جرى تهميش الفصائل صغيرة الحجم.

لقد شكل الإطار التنظيمي الواسع للمنظمة فسيفساء ذات تنوع كبير كان من الصعب الحفاظ على تماسكه إلا بشرط وجود اتفاق دائم، إن لم يكن إجماع في الآراء، على الأقل بين الفصائل الرئيسية، مما ساعد على تكريس نظام المحاصصة كوسيلة من وسائل الحفاظ على

التماسك، لكن هذا النظام ذاته أثار باستمرار الخلافات والصراعات حول حصة كل فصيل أو تنظيم في مؤسسات وهيئات المنظمة(59)، مما ولد نزعة التمسك بالمصلحة الفصائلية والفئوية، التي أفرزت ميلاً شديداً نحو نموذج "الفصيل الشمولي" وتحويل الفصيل من أداة إلى هدف، "فالتنظيم الشمولي المركزي الذي لا يفصل بين مجالات النشاط الاجتماعي المختلفة (...) يضع ذاته في نهاية الأمر فوق كل الأهداف السياسية، الأمر الذي يعني تغييراً جدياً في جدول أولوياته وتطبيق برامجه، إذ يصبح نفوذ وتمثيل التنظيم في المؤسسات السياسية والاجتماعية فوق أهدافه ذاتها، أي تصبح الأداة هي الهدف"(60)، الأمر الذي يعد الأساس البنيوي للانتهازية السياسية، وتذبذب المواقف في خدمة بقاء الفصيل والحفاظ على تراتبيته ومكتسباته التي حصل عليها من خلال المحاصصة ونظام الريع. وقد ترافق مع آلية المحاصصة التمسك بنهج التوافق الفصائلي ألإجماعي الذي شكل عنصراً من عناصر الممارسة الديمقراطية من زاوية حفاظه على تماسك النظام السياسي ووحدة توجهاته السياسية إزاء العديد من القضايا المطروحة أمامه، الأمر الذي دعم مهمة بناء الاندماج والتكامل، ومكن من حفاظ المنظمة على زخم النضال الوطني التحرري.

1 – 3 التعددية كأحد أبرز مظاهر الممارسة الديمقراطية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني:

لقد أفضت السمات والخصائص سالفة الذكر إلى إفراز عدد من التجليات ذات الصلة بجوانب الممارسة الديمقراطية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني منذ نشوء المنظمة. وتثير هذه التجليات الكثير من الجدل حول مدى اعتبارها عناصر مؤشرة على توفر إرث من الممارسة الديمقراطية في هذه التجربة، أو اعتبارها ممارسات شكلية لم تتغلغل في بيئة النظام السياسي. ويبدو أن ثمة حاجة للنظر إلى هذه العناصر من زاوية الأهداف التي كان من المفترض أن تخدمها، وليس من زاوية الفهم الليبرالي للديمقراطية كما ندركها اليوم؛ بمعنى أنه إذا كانت هذه العناصر قد تم استيعابها في نسق العمل السياسي الوطني لخدمة أهداف الكفاح التحرري وتحصيل حق تقرير المصير، وقد كانت كذلك من الناحية النظرية على الأقل، فإنها

تعتبر من صلب الممارسة الديمقراطية باعتبارها مكرسةً لخدمة الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، أي تقرير المصير. وإذا كانت قد مورست في سياق تحقيق الإجماع والتوافق بين مكونات النظام السياسي للحفاظ على استقراره واستمراره وقيامه بمهامه في مجال صون الهوية وبناء الأمة، فإنها أيضاً تكون قد خدمت هدفاً بدا حيوياً وديمقراطياً ووجودياً في حينه. إن الحكم على عناصر الممارسة الديمقراطية في تجربة منظمة التحرير ينبغي أن ينطلق من فحص مضمون هذه الممارسة ارتباطاً بالأهداف التي كان من المفترض أن تحققها، وليس الحكم على مدى ديمقراطيتها استناداً إلى نموذج نظري مسبق. ومن أبرز عناصر هذه الممارسة التعددية الحزبية التي تعد أحد أبرز خصائص النظام الديمقراطي.

تشهد التجربة السياسية للنظام السياسي الفلسطيني على وجود التعددية السياسية والحزبية والفكرية، ما يجعل تجربته تبدو ديمقراطيةً للوهلة الأولى، إلا أن الدخول في ثنايا هذه التعددية يثير خلافاً حول سلامة النظر إليها كمؤشر على وجود الديمقراطية، حيث توجد رؤى متباينة في تقييم هذه التعددية.

يرى محمد الأزعر أن الحديث عن التعددية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني ينبغي له أن يركز على مضمون هذه التعددية؛ إذ إن البعد الديمقراطي الكامن في التعددية الحزبية يرتبط بالقوى المكونة للحزب وبنيته وعلاقات التراتب الهيكلي فيه، ومدى تغلغله في أوساط الطبقات التي من المفترض أن يعبر عن مصالحها. إن تحليل بنية الأحزاب وعلاقاتها الداخلية، وعلاقاتها بالجمهور والمجتمع تمكننا من فهم أفضل لمسألة التعددية الحزبية وتقييمها في التجربة الفلسطينية كتجربة تاريخية(61)، ويفهم من ذلك أن فحص مدى ديمقراطية التعددية الحزبية والسياسية يرتبط بمدى ديمقراطية وجذرية القوى الحزبية في النظام السياسي الفلسطيني، أي مدى التزامها بالمعايير الديمقراطية في بنيتها الداخلية، وفي علاقاتها بالجمهور، وهذه الوجهة تمثل أحد جوانب البحث (وسنأتي عليها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الفصل)، ويتمثل الجانب الثاني من تقييم التعددية في فحص مدى التأثير الذي تمارسه على صنع القرارات في النظام؛ إذ قد تتوفر التعددية الحزبية دون أن تعني قدرة أي من القوى

المشاركة بها من التأثير في القرارات على مستوى تسيير النظام السياسي. وعلى هذا المستوى يرى بعض الدارسين إن التعددية الفلسطينية لم تكن أكثر من لبوس ديمقراطي لتغطية تكريس القادة لنفوذهم؛ فقد كانت تعدديةً شكليةً أتاحت قبول الأفكار المختلفة دون أن تجد طريقها للتأثير على مجريات الأمور أو القرارات أو السياسات.

لقد شكلت التعددية المظهر الأساسي للديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، إلا أن ممارسات منظمة التحرير في الخارج لم تكن ديمقراطية، وتشهد تجربة النظام السياسي الفلسطيني على الانحراف عن المضمون الديمقراطي في التجربة التعددية" فلم تعن هذه التعددية وجود نظام ديمقراطي كما لم تقد إلى قيام مثل هذا النظام"(62)؛ فمؤسسات المنظمة وأولها المجلس الوطني الفلسطيني لم تخضع لعمليات انتخابية، ولا لمبدأ التمثيل النسبي، فالمجلس هو أشبه "بتجمع جبهوي تم استخدام تسمية البرلمان في وصفه من أجل تأكيد شرعيته، أي شرعية تمثيله للشعب الفلسطيني"(63)، وإطلاق صفة البرلمان عليه ومن ثم نقاش مدى ديمقراطيته لا يساعد على فهم طبيعة دوره والأهداف التي أسس لخدمتها. فقد أقيم المجلس كجمعية تأسيسية للكيان الوطني، ولم تشهد أي من تجارب العالم الثالث إقامة برلمانات لحركاتها التحررية، وبكل الأحوال فقد فشل المجلس في تحقيق الكيانية التي أنشئ من أجلها(64)، وبالتالي فإن تقييمه يجب أن يتمحور حول هذا الدور وليس بحسبانه ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، إذ أن اختيار الأعضاء فيه لم يستند إلى قواعد قانونية ثابتة، ورغم درجة التنوع التي اتسمت بها عضويته فإنها ارتهنت لإرادة القائد الفرد التي تجسدت في شخص ياسر عرفات، وبأحسن الأحوال لقرار القيادات الفصائلية، وليس للمؤسسة.

وبفعل تغييب المعايير المؤسسية كانت الإرادة الفردية وراء تغيير آليات اتخاذ القرار في المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي تغيير قاعدة ارتكاز النظام السياسي الفلسطيني بدءاً من الدورة 15 للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان سنة 1984. حيث استبدلت قاعدة الإجماع والتوافق بآليات الأغلبية (العددية) أو ما يسمى "الديمقراطية العددية"، وأصبح الأمر يحتاج فحسب إلى "أغلبية عددية للتوصل إلى قرارات ملزمة في الهيئات الرئيسية للمنظمة"(65)، مثلما حدث لاحقاً باتخاذ قرار المشاركة في مفاوضات التسوية. فهل من

الملائم اعتبار النظام الجديد في اتخاذ القرار (الأغلبية العددية) ديمقراطياً؟ خاصةً وأنه استخدم من قبل الفصيل المهيمن على مؤسسات المنظمة لتمرير وإجازة العديد من القرارات المصيرية بالنسبة لمستقبل قضية النضال الوطني التحرري برمتها ؟ وهل كان نظام المحاصصة والإجماع أكثر ديمقراطيةً من النظام الجديد؟

إن الإجابة عن سؤال يتعلق بتراث التجربة التاريخية لا يتم باللجوء إلى معايير الحاضر، أو بالنظر إلى ما يمر به النظام في المرحلة الراهنة، حيث ستكون هذه الوجهة بمثابة إسقاط للحاضر على الماضي، وينبغي تقييم التجربة في سياق معطيات بيئتها في لحظة تاريخية معينة، وعلى أساس أهدافها وشروط نضجها الذاتي في تلك اللحظة. وإذا كان من الصعب الوصول إلى إجابة قاطعة للأسئلة المثارة أعلاه من قبيل "ديمقراطي أو لا ديمقراطي" حيث ساد كل من النمطين (الإجماع - التوافق، والأغلبية العددية) في مراحل لها سماتها الخاصة، فإن من المنطق القول بأن كلا النمطين لم يحقق نجاحاً في فتح آفاق تحقيق أهداف النضال الوطني الديمقراطي التحرري، فنظام الكوتا، وإن كان قد أدى خدمة فعالة في مرحلة الإجماع والتوافق انسجاماً مع استحقاقات هذه المرحلة من زاوية النضال التحرري وصون تماسك النظام السياسي وقيامه بأدواره المتعددة، فإنه يقف في المرحلة الراهنة حائلاً دون التطور نحو التعددية الديمقراطية، وأخذ يضر حتى بالفصائل والأحزاب السياسية المختلفة، حيث خلد توزيعاً للأدوار بين سلطة ومعارضة، لا تقوى هذه الفصائل على مغادرته(66)، وقد بقي نظام المحاصصة ماثلاً بالرغم من الانتقادات الواسعة التي تعرض لها؛ إذ لم تخرج أي من الفصائل عن نطاق حضورها في مؤسسات المنظمة (باستثناء المقاطعة الجزئية والمتقطعة لاجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة من قبل الجبهتين الشعبية والديمقراطية)، رغم أن هذا الحضور قد تحول إلى وجود مفرغ من القدرة على التأثير بفعل النظام الأغلبي الجديد، مما يشير إلى أن وجود هذه الفصائل بات يستمد جزءاً كبيراً من مبرراته وإمكانياته من الكيان الجامع والشمولي (المنظمة) في ظل قيادته البيروقراطية والفردية المتنفذة، الأمر الذي يجعل النظام السياسي الفلسطيني واقفاً على رأسه. وهو ما يفسر كذلك شيوع أسلوب الانشقاقات في الفصائل والذي عكس تمسك القوى المنشقة بالبنى القائمة، الأمر الذي يعد تشوهاً في بنية النظام السياسي تكشفت تجلياتها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على شكل تآكل كبير في مكانة ودور منظمة التحرير والفصائل

في الحياة السياسية الفلسطينية، دون نهوض قوى حزبية جديدة تسد الفراغ السياسي والتنظيمي الذي خلفه تراجع دور وفاعلية القوى السياسية الحزبية.

لقد بدأ النظام السياسي الفلسطيني تعددياً منذ تعديل بنود الميثاق القومي الفلسطيني وتحويله إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث أسقطت من الميثاق الجديد صيغة العداء للتعددية التي كانت قائمةً في الميثاق القديم، وتم فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأقر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني مباشرةً لا أن يعينهم الرئيس كما كان سابقاً(67)، ولا يزال هذا النظام تعددياً حتى في ظل الخلاف على مقدار التوجهات الديمقراطية الكامنة في هذه التعددية، ويمكن البناء على هذه التعددية وضخ قيم الديمقراطية فيها، وهذه عملية ليست سهلة في ظل استمرار عوامل الضغط على النظام داخلياً وخارجياً. ويعد استمرار هذه السمة التعددية أمراً وارداً بسبب توفر مؤشرات عدة أهمها استمرار قبول كل القوى الفلسطينية بمبدأ التعددية، وإعلان التمسك بها في مواثيق منظمة التحرير الفلسطينية وفي إعلان الاستقلال ومشروع قانون الأحزاب في السلطة الوطنية(68).

1 – 4 أزمة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب لبنان 1982

لم يكن خروج المنظمة من بيروت وتشتتها في بلدان عدة، وقد شكل نكسة للمنظمة، هو سبب الأزمة التي عاشتها منظمة التحرير والنظام السياسي الفلسطيني، بل كان بمثابة العامل الذي أدى إلى تفجر عناصرها، فالأزمة كانت ناجمةً عن البنية الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني وسماته البيروقراطية والشمولية، والتي حالت دون التفاته أو تصديه لهذه المظاهر التي قوضت قدرته على تقديم إنجازات ملموسة على طريق تحقيق أهداف برنامجه الوطني.

1 – 4 – 1 تجليات الأزمة

أدى خروج المنظمة من لبنان، إثر الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، إلى تفجر أزماتها التنظيمية والبنيوية والسياسية، فلم يعد ثمة هياكل تستطيع احتواء هذه الأزمات وتؤجل تفجرها، وتجلت هذه الأزمة في الانقسامات التي شهدتها المنظمة والفصائل في العامين 1983 و1987، حيث تشكل التحالف الوطني الفلسطيني، وانشقت حركة فتح بشكل دموي، ثم تشكلت جبهة

الإنقاذ الوطني احتجاجاً على اتفاق عمان (أو اتفاق شباط) عام 1985 عقب انعقاد المجلس الوطني. وقد ترافق ذلك مع تراجع ملحوظ في مكانة القضية الفلسطينية بالنسبة للنظام الرسمي العربي، والذي تجلى في تجاهل هذا النظام للانتفاضة مادياً وسياسياً(69). لكن كل هذا لم يشكل تغيراً نوعياً في النظام السياسي الفلسطيني " فكل الفصائل الرئيسية في المنظمة واصلت إقرارها واعترافها بالمنظمة باعتبارها الإطار الشرعي للنظام السياسي الفلسطيني "(70)، في حين استمرت حالة الانقسام فيها حتى العام 1987 عندما عادت جميع الفصائل إلى إطار اللجنة التنفيذية أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدي في نيسان 1987 في الجزائر.

إثر الخروج من لبنان فقدت المنظمة قاعدة إدارة أنشطتها وعملياتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية، فتحولت أجهزة المنظمة إلى عبء يصعب حمله وإدارته، فتراجعت قدرة المنظمة على إبداء التماسك المؤسسي خارج الوطن، وتفككت الاتحادات الشعبية، وانهارت معظم البنى التي أوجدتها المنظمة في الخارج، مما أفقدها آليات اتصالها وتواصلها مع القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني الذي كان يدعمها، خاصةً أن معظم هذه المؤسسات والأطر كانت بمثابة واجهات سياسية وليس بناء سياسي – اجتماعي أو اجتماعي – اقتصادي يهتم بحماية حقوق أعضائه ومصالح الفئات التي يفترض أنه يمثلها(71)؛ فقد تكشف القصور الخطير لنظام المحاصصة الفصائلية وعدم بناء المؤسسات على أسس تضمن المشاركة الجادة والواسعة من القاعدة الاجتماعية التي استندت إليها المنظمة والفصائل.

1 – 4 – 2 انتقال مركز ثقل العمل السياسي الوطني إلى الأرض المحتلة

في خضم هذه الأزمات العاصفة، كانت منظمة التحرير وياسر عرفات يتمتعان بشعبية كاسحة بين الفلسطينيين، خاصةً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبرزت أحد الجوانب الإيجابية للمنعطف السياسي الذي سارت فيه قيادة المنظمة منذ مغادرتها " للقصوية "، وهو الاهتمام المتزايد بتعبئة جماهير الأرض المحتلة (التي تطالب قيادة المنظمة إقامة الدولة المستقلة عليها)، والذي أخذ يكتسب أهمية كبيرةً خاصةً بعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وخروج المنظمة من لبنان. ومما أسهم في تعزيز هذه الوجهة تبني المنظمة لبرنامج الدولة المستقلة الذي " كان أكثر قدرة بكثير على كسب أكثرية سكان الأراضي المحتلة مما كانت القصوية السابقة

"(72)، فقد استجاب البرنامج الجديد للمصلحة الأولى والأساسية لهؤلاء السكان وهي الخلاص من الاحتلال.

لقد كان من الواضح أن المنظمة أو أي من فصائلها لم تعط اهتماماً كبيراً للداخل الفلسطيني، ولم تعتبره الساحة الرئيسية للكفاح الوطني ضد الاحتلال طالما كانت متمركزةً في خارج الأرض المحتلة، إلا أن تحولاً بدأ يأخذ مجراه باتجاه نقل مركز ثقل العمل السياسي الوطني إلى داخل الأرض المحتلة، وهو ما عبر عنه برنامج "النقاط العشرة"، لكن هذا الانتقال كان أكثر ارتباطاً بخروج المنظمة من لبنان سنة 1982، وما ترتب عليه من أزمات واجهت المنظمة(73). وقد تعززت هذه الوجهة بفعل انتعاش الاتحادات والأطر الجماهيرية في الداخل والتي أنشأتها الفصائل في سنوات السبعينات والثمانينات، فتطورت أساليب العمل الجماهيري في الوطن بشكل يختلف عن أساليب الخارج، إذ تشكلت قاعدة إئتلاف هذه المنظمات استناداً إلى الوزن الشعبي للمنظمات والقوى والاتحادات، واعتمدت هذه الأطر كأدوات للتعبئة السياسية والوطنية وتوسيع قاعدة الفصائل الجماهيرية، وتطورت رغم قمع الاحتلال وفي مواجهته(74)، وشهدت زيادةً واسعةً في عددها وأشكالها وأساليب عملها في سنوات الثمانينات. وقد أدت كل هذه التطورات إلى تمهيد ساحة المناطق المحتلة لاندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987 والتي شكلت نقلة نوعية في انتقال مركز ثقل العمل السياسي والوطني إلى الداخل.

1 – 4 – 3 تفجر الانتفاضة الأولى عام 1987

إن عوامل انتقال مركز ثقل العمل السياسي والنضالي الوطني الفلسطيني إلى المناطق المحتلة هي ذاتها عوامل تفجر الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتتمثل أساساً في أزمة المنظمة والفصائل بعد عام 1982، والانسداد الذي واجهه مشروعها الوطني. فقد افتقدت المنظمة، بعد خروجها من لبنان، إلى استراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى "تحديد الأشكال التنظيمية والسياسية والدبلوماسية والتعبوية المطلوبة لتراكم القوى للتقدم باتجاه تحقيق برنامجها" (75)، ورغم استعادة وحدتها سنة 1988 فإن ذلك لم يسعف في إعادة المنظمة إلى مكانتها وقوتها المفقودة. وجاءت الانتفاضة لتغطي على حالة العجز والضعف التي تعاني منها المنظمة

والفصائل الفلسطينية والطريق المسدود الذي وصلت إليه، والمأزق الذي ولدته تداعيات الحرب على لبنان(76).

لقد مثلت الانتفاضة مرحلة انتقال مركز ثقل العمل الوطني الفلسطيني إلى داخل المناطق المحتلة، وأفرزت قيادةً وطنيةً في "الداخل" أظهرت قدرةً كبيرةً على تحريك وقيادة جماهير الشعب الفلسطيني فيها(77)، ورغم أن دور هذه القيادة لم يخرج عن إطار وسقف قيادة المنظمة في الخارج، إلا أنه عكس تغيراً نوعياً في أساليب العمل والتنظيم الجماهيري لم يكن مألوفاً في آليات عمل المنظمة والفصائل، وهو اللجان الشعبية للانتفاضة "كشكل تنظيمي ديمقراطي يؤمن أوسع مشاركة في النشاط السياسي والاجتماعي (...) وكانت هذه اللجان تمثل حيزاً مفتوحاً لأوسع مشاركة شعبية في تنظيم الحياة اليومية من جهة ومواجهة الاحتلال من جهة ثانية" (78)، الأمر الذي شكل تطوراً ديمقراطياً في العمل السياسي الوطني تم إحباطه لأسباب عديدة، موضوعية وذاتية أهمها: سياسة إسرائيل القمعية تجاه الانتفاضة ولجانها الشعبية و اختلال ميزان القوى الإقليمي والمحلي لصالح إسرائيل. إلا أن العوامل ذات الصلة بالسياسة الفلسطينية لعبت دوراً كبيراً في هذا الإخفاق وأولها عدم قدرة بيروقراطية المنظمة والفصائل على التعامل معها كشكل تنظيمي جديد لجهة تعزيز دوره وحضوره، وعدم قدرة القيادة الفلسطينية على استثمار النتائج الإيجابية للانتفاضة(79)؛ إذ "لم تستطع المنظمة المثقلة بالأجهزة الإدارية أن تجدد هياكلها وبرامجها بما يتلاءم مع انتقال مركز الثقل في العمل الوطني إلى المناطق المحتلة، وبما يمكن من التعبئة الأوسع للتجمعات الفلسطينية المختلفة"(80). وثمة ما يبرر القول بأن بنية المنظمة وفصائلها وتكوينها القيادي حال دون مواصلة الانتفاضة بنجاح، فقد تأخرت هذه البنية في بلورة برامج تدعم شعارات ومطالب الانتفاضة، ولم تقدم دعماً كافياً لتعميق البعد الجماهيري والديمقراطي لها، كما لم تنجح في تعبئة الدعم الشعبي للانتفاضة بين فلسطينيي اللجوء والشتات، إلى جانب أن المنظمة وفصائلها أحجمت عن تطوير بنيتها القيادية بما يتناغم مع المرونة اللازمة للتعامل مع المعطيات الجديدة التي ولدتها الانتفاضة، وبما يتيح تطوير علاقة إسناد وتكامل بين الداخل والخارج يستجيب لانتقال مركز ثقل العمل الوطني الفلسطيني إلى الداخل. وقد تجاهلت قيادة المنظمة هذا التطور النوعي الديمقراطي التحرري

الذي جسدته الانتفاضة، وعوضاً عن تعميقه وتأمين أسباب تصاعده توجهت هذه القيادة نحو الاستثمار السياسي المبكر للانتفاضة، واتخذت قرار المشاركة في التسوية السياسية من خلال آلية " الأغلبية العددية " الذي فرضته في وقت سابق على مؤسسات المنظمة.

خلاصة

نخلص مما تقدم إلى أن النظام السياسي الفلسطيني لم يتبلور كانبثاق يعبر سياسياً عن توازنات اجتماعية – سياسية لتشكيلة اجتماعية اقتصادية مستقرة نسبياً، ومحددة المعالم، بل تكون واستمر، وعبر عدداً من التحولات في إطار نهوض وتفاعلات حقل سياسي وطني عبر عن نهوض ومأسسة حركة تحرر وطني تسعى لتحقيق أهداف التحرر الوطني، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني. وقد ترافق قيام هذا النظام، ومسيرته السياسية والوطنية مع العديد من العوامل الموضوعية والذاتية التي تركت بصماتها على سماته البنيوية والسياسية، وعلى طبيعة المهمات التي أنيطت به، أو التي حددها لنفسه كأهداف.

إن من بين أبرز الأهداف التي حددها النظام السياسي الفلسطيني لنفسه، واستطاع أن يتقدم فيها، هو هدف الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية من التبديد، وإعادة صياغتها وروايتها على ضوء واقع التشريح والتمزيق الذي لحق بالشعب والمجتمع الفلسطينيين، وعلى ضوء تبلور وتصاعد الكفاح الوطني الفلسطيني من أجل التحرر وممارسة حق تقرير المصير والاستقلال الوطني معبراً عنه بهدف إقامة الدولة المستقلة. ومن أجل تكريس هذه العملية التاريخية وتدعيمها، عمدت منظمة التحرير الفلسطينية، محور النظام السياسي، إلى إنشاء البنى المؤسسية التي عول عليها من أجل إعادة بناء الاندماج الوطني الفلسطيني؛ بناء الأمة، وإعادة بناء المجمع الفلسطيني معنوياً وسياسياً على قاعدة الإجماع والوفاق الوطني، والالتفاف حول إرادة سياسية واحدة هي إرادة التحرر والعودة وتقرير المصير.

لقد أنتجت الظروف الموضوعية، إلى جانب الخيارات القيادية لرأس الهرم في المنظمة، نموذجاً شمولياً للتنظيم الجامع الذي تجسد في نموذج منظمة التحرير، ومثل أحد أبرز خصائص النظام السياسي الفلسطيني. وقد أفرز هذا النموذج سماته الخاصة التي كانت من أسباب تعثر النظام وعدم قدرته على تلمس استراتيجية الوصول إلى الأهداف التي رسمها لنفسه؛ فقد كان

تنامي سمات البيروقراطية، والفصائلية، والفئوية، والتفرد، وتغييب المؤسسات، وصناعة الإجماع على قاعدة المحاصصة، ووتعاظم السمات " الرسمية " الدولانية، كانت بمثابة معوقات بنيوية كبلت النظام السياسي الفلسطيني، وأقعدته عن النهوض بمهمات التحرر والديمقراطية، وبناء القاعدة الجماهيرية والشعبية الواسعة من خلال المشاركة. كما أفرز هذا النموذج شريحة نخبوية على رأس النظام السياسي الفلسطيني، باتت تسعى للحفاظ على البنى البيروقراطية وشبه الدولانية التي بنتها، فتحول الحفاظ على الهياكل والمؤسسات من أداة أو وسيلة لبلوغ حق تقرير المصير والتحرر إلى غاية قائمة بذاتها، مما خلق واقع الانعزال بين هذه النخب وبين جماهير الشعب، وولد لديها نزعات السلطوية والهيمنة.

لقد أدت هذه الآليات إلى تآكل الشرعية التي تمتع بها النظام السياسي الفلسطيني الذي هيمنت عليه المنظمة والفصائل، بفعل انشغال النخب المهيمنة فيه بالحفاظ على إعادة إنتاج ذاتها، أكثر من انشغالها بكيفية تحقيق البرنامج الوطني التحرري، ناهيك عن دمقرطة النضال الوطني التحرري، وباتت قيادة هذا النظام منخرطةً أكثر فأكثر في عمليات الاحتواء الداخلي للقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الحقل السياسي من خلال آليات التوزيع الريعي السياسي للموارد، وعملية صناعة الإجماع والتوافق للحفاظ على استمرار واستقرار النظام في ظل تركيبته شديدة التنوع.

(2)

التشكيلة الحزبية الفلسطينية: التحولات، الأزمة، وإمكانيات الدمقرطة

إن أحد أهم العوامل المقررة لقدرة أي نظام سياسي على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على بيئة عمله الداخلية والخارجية يتمثل في طبيعة النموذج الذي يحكم نسق علاقاته الداخلية، وماهية القوى السياسية المؤثرة فيه. حيث تلعب القوى الحزبية (الأحزاب والفصائل والتنظيمات السياسية) دوراً حاسماً في صياغة التوجهات السياسية للنظام السياسي، وتحديد نوعية الحكم وشكل ممارسة السلطة فيه، خاصةً إذا كان الحديث يدور عن عملية تحول ديمقراطي في النظام، الأمر الذي يعطي أهميةً خاصةً للدور الذي تلعبه الأحزاب والقوى السياسية، والتي تتجسد في الواقع الفلسطيني عل شكل فصائل عمل وطني، وتنظيمات سياسية وحركات ذات

طابع ثوري مقاوم في ظل حركة تحرر وطني، هذا من جهة، وفي سياق البنية الاجتماعية والطبقية المشوهة للمجتمع الفلسطيني من جهة ثانية، وكذلك في إطار المرحلة الانتقالية الراهنة من تطور النظام السياسي الفلسطيني من جهة ثالثة.

2 - 1 ما هو دور الحزب السياسي؟

لقد ارتبط وجود الأحزاب السياسية بتطور العملية السياسية ذاتها، وزيادة تعقيد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، حيث " تنبثق الأحزاب عندما تصل النشاطات في النظام السياسي إلى درجة من التعقيد بحيث لا يقوى شخص أو مجموعة معينة على تسييرها"(81) بما يراعي ظهور المصالح المتضاربة في المجتمع. إن أحد أهم وظائف الحزب هي التعبير عن حاجات ورغبات الجماهير؛ إذ يصعب أن تجد هذه الحاجات طريقها إلى مدخلات *inputs* صنع القرار في الدولة (السلطة) بدون وجود الأحزاب، فأهمية الأحزاب تكمن في تمكين الأفراد والجماعات من التعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وفعالة(82)، وفي حالات الكفاح الوطني والقومي التحرري تكون الأحزاب عبارة عن تنظيمات نضالية تهدف لنيل حق تقرير المصير لشعوبها، ولتحقيق الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة، إلى جانب دورها في العمل على دمقرطة هذا النضال خلال وبعد إنجاز أهدافها التحررية(83).

لم تكن فصائل منظمة التحرير تشكل أحزاباً سياسية، بالمعنى التاريخي المشار إليه، فبالرغم من تغيير ميثاق المنظمة لجهة الأخذ بالتعددية الحزبية والسياسية، استمرت ظاهرة ازدراء العمل الحزبي والفكر السياسي بفعل ازدياد التشبث بالبندقية، ومنح الكفاح المسلح مكانةً مركزيةً باعتباره الطريق الأوحد لتحرير الوطن. وقد أفضى ذلك إلى تعذر تعزز السمات الحزبية في الفصائل الفدائية، حيث عملت الأحزاب التي أرادت الحفاظ على وجودها على إنشاء فصائل فدائية، وكانت النتيجة النهائية أن "حل حضور الفصيل المسلح محل حضور الحزب"(84). كما أن الواقع التنظيمي للفصائل اتسم بممارسات منافيةً للعمل الحزبي؛ إذ اتبعت أساليب التحايل على الأنظمة الداخلية والتهرب من قرارات المؤتمرات وسطوة الأمناء العامين، وظاهرة الولاءات الشخصية والشللية. إلى جانب ذلك أظهرت الفصائل استخفافها بالجوانب

الاقتصادية والاجتماعية وإهمال الواقع اليومي، وكان جل تركيزها ينصب على الشعارات والمسائل الوطنية، وهو ما يتنافى مع العمل الحزبي حيث لا يقوم انفصال بين مهمات الحزب الكفاحية الوطنية، وبين دوره في جسر الهوة بين هموم الناس المعيشية اليومية، وبين القضايا العامة الكبرى (الوطنية والقومية)، كما أن على هذا الحزب تقع مسئولية اختراق البنية الإرثية التقليدية للمجتمع والعمل على تحجيمها لصالح بناء التضامن الوطني الأفقي من خلال برامج عمل ذات سمات وطنية ديمقراطية، هذا إلى جانب اختراق بنية السلطة والحكم(85). وتمثل الأحزاب (الفصائل والتنظيمات) حلقة الوصل، من الزاوية البنائية والسياسية والوظيفية، بين تجربة منظمة التحرير التي شكلت الفصائل والتنظيمات والحركات السياسية عمودها الفقري، وبين تجربة السلطة الفلسطينية بكل التغيرات التي صاحبتها، إذ تمتد تجربة العمل الحزبي بتحولاته بين التجربتين وتتفاعل معهما تأثراً وتأثيراً مما يجعل دراستها من الأمور الحيوية لفهم بنية وتوجهات النظام السياسي الفلسطيني وآفاق تغيره.

2 – 2 تغيرات البنية الحزبية بعد أوسلو: الواقع الجديد وانتهاء الصيغ القديمة

يشهد الواقع الفلسطيني الراهن، ولسنوات قادمة، عملية مستمرة من محاولة بناء الكيانية الفلسطينية، وتتضمن صراعاً على نوعية أو ماهية النظام السياسي قيد التشكل، الأمر الذي يتطلب من القوى السياسية والأحزاب تغيير برامجها وأساليب عملها لجهة التلائم مع طبيعة المرحلة الراهنة باعتبارها مرحلة تحرر وبناء ينبغي أن تتخللها الممارسة الديمقراطية كأحد المتطلبات الأساسية لإنجازها، وللتأسيس لنظام حكم ديمقراطي لمرحلة ما بعد الاستقلال. إن السعي لإقامة نظام سياسي ونظام حكم ديمقراطيين لا يمكن له أن يستقيم دون أن يتوفر له نظام حياة سياسية تحتية تتسم بالديمقراطية، وهذه هي مهمة الأحزاب السياسية، والتي لا يتأتى للحزب السياسي القيام بها بدون توفر التعددية الحزبية والسياسية الفاعلة والمؤثرة في القرار، وإن لم يكن هو ذاته ديمقراطياً؛ بمعنى أن تقوم بنيته وأساليب عمله وعلاقاته مع الجمهور على أسس ديمقراطية

إن الحديث عن تغيرات البنية الحزبية الفلسطينية، أو التشكيلة السياسية، في الحقل السياسي الفلسطيني ومحتواها الديمقراطي يتطلب تناولها من خلال مستويين من التحليل: الأول مستوى البنية الحزبية السياسية ككل، بمعنى تجربتها وسماتها وأنماط علاقاتها الداخلية وموضعها من الحياة السياسية الفلسطينية ارتباطاً بالتغيرات التي طرأت على هذه الحياة بعد أوسلو. والثاني هو مستوى الأحزاب والتنظيمات السياسية والفصائل المكونة لهذه البنية من حيث قدرتها على لعب دور في عملية التحول الديمقراطي.

2 – 2 – 1 واقع الحياة الحزبية الفلسطينية بعد أوسلو: الأزمة العامة

ثمة اتفاق واسع بين مختلف المحللين والكتاب على وجود أزمة شاملة؛ سياسية وتنظيمية وفكرية في العمل الحزبي الفلسطيني تتجلى في تراجع جماهيرية الأحزاب وتدني قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث السياسية والحياة العامة. ويظهر الجدل بهذا الصدد مخاوف من ما يمكن أن يترتب من مخاطر على الديمقراطية بفعل تآكل مكانة الأحزاب السياسية بعد قيام السلطة الفلسطينية. وتركز معظم التحليلات في هذا السياق على انتهاء صيغ العمل السياسي القديمة، وخاصةً نظام المحاصصة الفصائلية، التي ظلت سائدةً في الحياة السياسية الفلسطينية طوال أكثر من ربع قرن، ولم تعد ملائمةً لضرورات الواقع الجديد (86)؛ فقد اتسقت مع مرحلة الإجماع والتوافق الفصائلي كأساس سياسي وتنظيمي لعمل النظام السياسي قبل أوسلو. ويرى بعض الكتاب الفلسطينيين أن التغيير الحاصل بعد أوسلو يعكس انتهاء مرحلة العمل بصيغة منظمة التحرير ومعها عدد من المفاهيم التي تعود عليها الحقل السياسي الفلسطيني مثل "الوحدة الوطنية "، و" برنامج الإجماع الوطني"، ويعزز ذلك حقيقة أن القوى المهيمنة في النظام السياسي الجديد المتشكل في ظل السلطة الفلسطينية تعمل على تهميش صيغة المنظمة(87)، وتجاوز التشكيلة السياسية التي واكبتها.

هناك فرضيتين غير صالحتين في محاولة فهم واقع الأحزاب السياسية الفلسطينية بعد أوسلو؛ الأولى ترى بأن الأحزاب القديمة والفصائل قد شاخت وانقضى عهدها ويجب استبدالها، ولا تقدم البدائل لأحزاب جديدة، مما يعني إفراغ الحياة السياسية من الأحزاب بكل ما يعنيه من

مخاطر على العمل الوطني الديمقراطي التحرري، فالبديل للأحزاب السياسية سيكون بروز العائلية والعشائرية والأطر غير الديمقراطية. والثانية تتمسك بالفصائل والأحزاب القائمة كما هي وتحمل مسئولية أزمتها لأسباب موضوعية بحتة، وتفضي إلى الخروج من الواقع السياسي الراهن، ولا تستطيع أن تقدم الإجابات والبدائل عن الأسئلة والقضايا التي تشغل الناس(88).

تعكس هاتان الفرضيتان، من زاويتين مختلفتين، وجود أزمة عامة في الحياة الحزبية السياسية الفلسطينية، تكمن أهم أسبابها في واقع تجربة العمل الحزبي والفصائلي الفلسطيني؛ فإلى جانب السمات غير الديمقراطية لهذه التجربة لم تتقدم المنظمة والفصائل باتجاه تغيير واقعها الذي بقي كما هو على مدى ثلاثة عقود، حيث استمرت بالعمل وفق مبادئ " المركزية المرنة " والمركزية الديمقراطية " التي تأخذ بقاعدة " نفذ ثم ناقش "(89)، وقد ولدت هذه التجربة أزمة ثقة بين الفصائل وبين الجماهير عمقها التراجع المستمر في سقف الأهداف التي تبنتها، وعدم التقدم نحو إنجاز أي منها. ومما أدى إلى تفاقم هذه الأزمة أن القرار الفلسطيني لم يكن محصلةً لتفاعل ومشاركة الجماهير والأحزاب والقوى السياسية " بل نتاج تقديرات دائرة ضيقة من الأفراد، أو فرد واحد "(90).

لم تنتج تجربة العمل الحزبي الفلسطيني قاعدةً راسخةً لحياة حزبية بالمعنى الحديث للكلمة، فقد عانت هذه التجربة من " أزمة التعددية والديمقراطية التي تمتد إلى جذور مراحل تكوين هذه الأحزاب والفصائل" (91)، فلم تعكس ولادة الفصائل تطوراً طبيعياً للبنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية للمجتمع الفلسطيني،حيث شكلت قشرةً هشةً من الحداثة على سطح مجتمع فلسطيني متخلف من حيث بناه الاجتماعية والاقتصادية، بالتالي يصعب الحديث عن وجود أحزاب سياسية بالمعنى المشار إليه أعلاه(92). وبالرغم من هذه السمات فقد حافظت البنية الحزبية الفلسطينية على تعدديتها واستمرارها في سياق الكفاح الوطني التحرري، والتصدي للتحديات التي واجهته، لكن أزمات المنظمة والفصائل على السواء بدأت بالتفاقم منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي، وتعمقت مع نهاية الانتفاضة الأولى، حيث فقدت التنظيمات والفصائل قدرتها على التخطيط السياسي للانتفاضة بما يتفق مع قدرات المجتمع الفلسطيني في ظل انسداد

أفق الانتفاضة(93). فقد بدأت ملامح التغيير في الحياة السياسية الفلسطينية بالظهور قبل أوسلو وتمثلت في "التحول الذي طرأ على التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية الفلسطينية "(94) والذي أخذ يتسم بما يوصف بالواقعية والبراغماتية السياسية، في ظل تراجع الانتفاضة وتدني نسبة المشاركة السياسية الوطنية بين الناس، وتراجع مكانة ودور المنظمة وفصائلها مقابل تزايد نفوذ تيار الإسلام السياسي الفلسطيني (حركة حماس بشكل خاص) الذي شكل تحدياً لنفوذ المنظمة(95). وقد جاء قرار المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد ليثير حالةً من الانقسام في الساحة الفلسطينية على جانبي الموقف من الاتفاق، الأمر الذي فاقم الأزمة، وسرع عملية التراجع الذي أصاب الفصائل والمنظمة عشية مؤتمر مدريد، وعلى هذه الخلفية تحددت خريطة القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية، وموازين القوى بينها في الأرض المحتلة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية الفلسطينية بفعل اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية أملت على الأحزاب السياسية الفلسطينية مهمات من طبيعة خاصة؛ فشروط دمقرطة النظام السياسي يكتنفها الكثير من الصعوبة والتعقيد في ظل المرحلة الانتقالية الخاصة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بعد أوسلو؛ حيث تتشابك مهمات التحرر الوطني والتحول الديمقراطي والبناء الاجتماعي(96). وتطرح هذه المهمات أمام الأحزاب السياسية في حين تشهد المرحلة الراهنة عملية انتقال من المطالب والأهداف الكبرى إلى القبول بالمرحلية على أساس منطق مراكمة الأهداف الصغرى. كما تشهد تغييراً في صيغ العمل السياسي والتنظيمي، في ظل سيادة تصور بأن الثورة في مرحلة النهايات، حيث وجدت الفصائل، التي سارت طوال سنوات على نهج الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال، بأنها لا تستطيع على الأغلب الاستمرار في ذات الخطاب، بعد أن حلت السياسة تدريجياً محل الأيديولوجيا في الواقع الجديد(97).

إن الواقع الجديد بكل تغيراته الانعطافية لم يفرز بنية حزبية جديدة، أو قوى سياسية خارج إطار صورة نموذج المنظمة رغم التغيرات الكبيرة التي طرأت على البنية السياسية التي أفرزها؛ فقد بقيت كل الفصائل الفلسطينية موجودةً بما فيها اليسارية التي فقدت قدراتها على

الفعل المؤثر، بينما تحولت حركة فتح إلى حزب السلطة، وأضعفها العمل البيروقراطي في أجهزتها ومؤسساتها، وبقيت الحركات الإسلامية على خطابها العقائدي في مواقع المعارضة للسلطة وللتسوية. إن الوقائع على الأرض تظهر عجز القوى التي تحمست لاتفاق أوسلو عن تحويله إلى رافعة للعمل الوطني، وفي الوقت نفسه تظهر عجز القوى المعارضة عن تقديم بديل بفعل ضعفها، في حين لم يولد بديل من خارج التشكيلة القائمة، الأمر الذي أبقى العمل الحزبي يراوح في دائرة الأساليب والآليات القديمة، وهو ما عززه إحجام النخب عن الانخراط في العمل الحزبي، والازدياد الملحوظ في نسبة الأشخاص غير المنتمين لأحزاب سياسية. وفي ظل هذا الواقع تزداد صعوبة أنجاز مهمات التحول الديمقراطي، ناهيك عن التحرر الوطني طالما أن الحياة الحزبية غائبة أو غير فاعلة مما يعني تعطيل الحياة السياسية الديناميكية والحراك اللازم لتكوين معارضة سياسية منظمة وفعالة، أو نهوض قوى سياسية ديمقراطية قادرة على التأثير في خيارات المرحلة.

2 – 2 – 2 التحولات في التشكيلة الحزبية بعد أوسلو: تغير موازين القوى الحزبية

شهدت التشكيلة السياسية والحزبية الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية عدداً من التحولات الهامة تمثلت سمتها الأبرز في التراجع الملموس في حجم تأييد ودور التنظيمات والفصائل المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة فصائل اليسار سواء المعارضة أو المتقبلة لاتفاقية أوسلو، كما تظهر نتائج استطلاعات الرأي المختلفة(98). وتتمثل السمة الثانية الأبرز في دخول الحركات الإسلامية إلى الحقل السياسي الفلسطيني ولعبها دوراً مؤثراً في الحياة السياسة الفلسطينية.

تعيش كل الأحزاب والفصائل في أزمة حقيقية بما فيها حركة فتح التي تحولت من حركة تحرر وطني إلى حزب يمارس السلطة، أو إلى الحزب القائد المهيمن(99) على مقاليد السلطة، واندفعت نحو تحديد قواعد جديدة للعبة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني على أساس وجود سلطة واحدة في النظام في إطار الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وبنفس الوقت القبول بالتعددية الحزبية والسياسية، وبممارسة المعارضة بصورة سلمية(100). وقد

عكست هذه التوجهات أحد أهم الاستحقاقات الجديدة التي طرحت أمام الأحزاب والتنظيمات والفصائل، وتتمثل في مدى استعداد أي منها للانصياع لأنظمة وقوانين السلطة والتي لا تجسد بالضرورة مصالح غالبية الفلسطينيين، ولا تمثل رؤية مختلف أطياف التشكيلة الحزبية، حيث ستكون الأحزاب مطالبةً بالالتزام بهذه الأنظمة والقوانين بما فيها المرتبطة بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، الأمر الذي زاد شرذمة التشكيلة الحزبية وأدى إلى إرباك الأحزاب السياسية(101)، والحد من قدرتها على اشتقاق المهام التي تتلاءم مع التغيرات، ومكن فتح والسلطة من الظهور بمظهر " حكم ديمقراطي تعددي " في حين لم تسمح فعلياً لهذه التعددية بأن تعبر عن نفسها على شكل مشاركة مؤثرة في رسم معالم النظام الجديد.

وربما يكون عدم ظهور آثار التراجع، الذي لحق بكل الفصائل والتنظيمات، على حركة فتح بسبب موقعها المسيطر في السلطة والمفاوضات، وتداخل بنيتها مع بنية السلطة وأجهزتها، مما جعلها تظهر بمظهر الأكثر قدرةً على تلبية مصالح الأفراد والشرائح الاجتماعية، لذا يظهر التراجع على مكانة فتح الجماهيرية كلما تعثرت المفاوضات مع إسرائيل، وكلما اشتدت حدة الإجراءات الإسرائيلية، وعند تزايد الإحساس الجماهيري باستشراء مظاهر الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية. فقد أصبحت فتح مهددة، بفعل تحولها إلى حزب السلطة، بالتفكك في حال تفككت السلطة. أما فصائل المعارضة العلمانية الديمقراطية فإنها تعيش في أزمة أعمق بفعل تراجع دورها ونفوذها، وبحكم عدم امتلاكها الأجوبة عن أسئلة تطرحها هي ذاتها حول طبيعة المرحلة وسبل تجاوز آثار اتفاقية أوسلو(102)، وتجاوز الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني. كما تشمل هذه الأزمة تراجع مكانة ودور منظمة التحرير عربياً ودولياً وفلسطينياً كمرجعية تمثيلية للشعب الفلسطيني، خاصةً في ظل عملية التهميش والتجاهل لدورها وإحلال السلطة الفلسطينية محلها(103)، مما أسهم أكثر في تعميق أزمة التنظيمات والأحزاب والفصائل. وقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية سنة1996 تراجع نسبة التأييد الجماهيري لكل التنظيمات والأحزاب السياسية في إطار منظمة التحرير، والذي تجلى في تراجع الفاعلية السياسية والجماهيرية لهذه القوى والأحزاب، واقتصار حضورها على توزيع البيانات والتواجد العلني خاصةً في الاتصالات السياسية(104).

إن من أبرز سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو بروز ظاهرة تراجع التحزب والانتماءات السياسية وانحسار دور المعارضة السياسية؛ فالأحزاب والحركات السياسية خارج السلطة تعيش حالةً من الشلل والتقوقع وعدم القدرة على التأثير في مجرى الأحداث، مما انعكس على حياتها الداخلية " على شكل اغتراب عن العمل السياسي والفصائلي بسبب فقدان الأمل الواقعي الذي ينبغي أن توفره البرامج الحزبية مما سلط الضوء على مكامن الخلل في هذه الفصائل (...) وأدى إلى ترك العديد من أعضاء وكوادر هذه التنظيمات العمل السياسي والفصائلي"(105)، فالمشكلة الأساسية لدى هذه المعارضة هي عدم امتلاكها برنامجاً يستجيب لحاجات جماهير الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو ما تجلى في مقاطعتها للانتخابات التشريعية سنة 1996 ضد إرادة ورغبة غالبية الجمهور، الأمر الذي قاد لانعزال هذه القوى عن السياسة " فعدم الاستجابة لرغبات غالبية الجمهور يعني موت الحزب سياسياً "(106).

لقد أدى تراجع دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية الوطنية، وعلى مستوى الحياة اليومية إلى بروز دور التضامنيات الإرثية في المجتمع الفلسطيني، وفي نسق العمل السياسي الذي تبلور بعد قيام السلطة الفلسطينية؛ فتراجع الأحزاب والتظيمات السياسية - " كأطر وطنية جامعة وقادرة على توفير بوتقة سياسية للطموحات والآمال الوطنية الفلسطينية "(107) أنعش دور الحمائل والعشائر الذي لم يختف تماماً من البنية الاجتماعية الفلسطينية ولكن دوره تراجع في مرحلة ظهور الفصائل والتنظيمات السياسية كبنى حديثة لتأطير المجتمع وقوى الشعب. فقد دخلت هذه البنى الإرثية في العملية السياسية من خلال الانتخابات التشريعية سنة 1996، حيث قدمت مرشحين للانتخابات بمعزل عن أي إطار وطني أو حزبي، وهو ما لقي تعزيزاً في النظام الانتخابي الذي أجريت على أساسه تلك الانتخابات، حيث ساعدت حالة الجزر الذي تعيشه الحركة الوطنية في فتح الطريق أمام قيام تحالف اجتماعي سياسي بين الأطر الإرثية وبين النخبة المسيطرة على النظام في مواجهة العمل الحزبي السياسي الوطني الجامع(108).

2 – 3 واقع الفصائل والتنظيمات والحركات والأحزاب الفلسطينية: ومكانها من عملية التحول الديمقراطي

المستوى الثاني لدراسة وتحليل البنية الحزبية السياسية الفلسطينية يتمثل في تناول التنظيمات والحركات والفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية التي لها وجود على ساحة العمل السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث موقعها من العمل السياسي الوطني، ومن الديمقراطية كمفهوم وكممارسة سياسية وتنظيمية، وبالتالي مدى إمكانية المراهنة عليها في النضال من أجل إنجاز عملية التحول الديمقراطي.

لقد باتت الاصطفافات الحزبية في المرحلة الراهنة تتحدد في ضوء العلاقة مع السلطة، ومع حركة فتح باعتبارها حزب السلطة، وبالتالي ينبغي دراسة واقع التنظيمات والأحزاب على أساس مواقفها من السلطة كبنية وسياسات وممارسات، أي على أساس تحديد المصالح الاجتماعية والطبقية التي يدافع عنها الحزب، وعلى أساس موقعه من السلطة وحزبها هذا من جهة، ومن جهة ثانية تتحدد الاصطفافات الحزبية تبعاً للموقف السياسي الوطني لكل حزب أو فصيل أو حركة تجاه برنامج التحرر(البرنامج السياسي) وأساليب العمل المتبعة لإنجازه. وهذه الاصطفافات الجديدة مرتبطة كذلك بتباين الانتماءات الفكرية للأحزاب والتنظيمات والفصائل الفلسطينية، والتي تنتمي إلى أصول فكرية متنوعة؛ للفكر القومي وللفكر اليساري الماركسي وللشعبوية وللفكر الديني السياسي، وهذا التصنيف ذو صلة أوثق بالحديث عن الديمقراطية كانحياز فكري وكخيار سياسي وتنظيمي.

لقد اتضحت معالم الخارطة السياسية والحزبية الفلسطينية راهناً من خلال هيمنة قطبين عليها؛ أحدها منخرط في التسوية ويدعو للسلام، والثاني "معادٍ للسلام وموصوم بالإرهاب"(109)؛ الأول يضم السلطة الفلسطينية بأجهزتها ومؤسساتها، وإلى جانبها حركة فتح، والثاني يضم حركة حماس والحركات الإسلامية مثل الجهاد الإسلامي وغيرها. وبالرغم من أن أياً من القطبين " لا يملك برنامجاً ومنهجاً يستجيب للطموحات السياسية والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاع واسع وعريض من القوى والفئات الاجتماعية الفلسطينية " إلا

أنهما باتا بمثابة الخيارين الوحيدين في نظر الشارع الفلسطيني، وموضع مفاضلته السياسية والاجتماعية والوطنية(110) فيما ضاع اليسار الفلسطيني بين هذين القطبين لعدم تبلوره كقطب ثالث مؤثر في الحياة السياسية والواقع الفلسطيني الجديد.

2 – 3 – 1 حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

فتح هي التنظيم الأكبر والأكثر نفوذاً على الساحة الفلسطينية تاريخياً، وقد باتت الحركة تستمد معظم مصادر قوتها من سيطرتها على غالبية المؤسسات الفلسطينية في إطار المنظمة والسلطة الفلسطينية، وظهرت قوتها من خلال انفرادها باتخاذ قرار المشاركة في مؤتمر مدريد وعملية التسوية السياسية رغم معارضة معظم القوى السياسية الفلسطينية في منظمة التحرير وخارجها(111) للانخراط في هذه التسوية.

لقد أقيمت الحركة على يد رواد انفصل معظمهم عن حركات إسلامية أو قومية عربية أو ماركسية، فكانت ملاذاً لأي رأي أو فكر دون انصهار في فكر جديد، فشكلت وعاء استوعب تباينات فكرية وأيديولوجية، وأخذت بمبدأ التعددية منذ انطلاقها " فلم تستنكر وجود أي حزب، ولا أي عقيدة من العقائد، ولا أي تنظيم من التنظيمات"(112) إذ لا تمثل فتح حالة حزبية من حيث الالتزام بأيديولوجية أو منهجية فكرية محددة، فهي " منذ وجدت عبارة عن توافق وطني، وهي حركة تمثل كافة الأفكار العقائدية والأيديولوجية في الساحة"(113). فقد مثلت نموذجاً للحركة الشعبوية التي تستند إلى خطاب وطني تعبوي مقاوم موجه للجماهير الشعبية التواقة للكرامة الوطنية والتحرر، ولم تحفل الحركة بالقضايا الاجتماعية للمجتمع، ولم تمتلك رؤية نظرية متكاملة للتحرير والبناء الوطني والاجتماعي الذي كان مشروعاً مؤجلاً في أدبياتها، وأظهرت استخفافها بالعمل السياسي وبالفكر السياسي، وتمسكت بالعمل المسلح كمنهج ورؤية تحت شعار" إخرس يا قلم ولعلع يا رصاص !"

بعد قيام السلطة الفلسطينية وجدت الحركة نفسها بين نهج الثورة ونهج الكيان، وهي تجربة جديدة كان على فتح تلمس موقفها واستراتيجيتها فيها كحزب حاكم، وقد آمنت فتح بأنه يمكن البناء على ما تم في اتفاقية أوسلو وصولاً إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث تنظر

الحركة إلى المرحلة باعتبارها تجسد الانتقال من الثورة إلى الكيان (الدولة)، ومع ذلك لم تقدم رؤية فكرية سياسية- اجتماعية لطبيعة البناء الذي ستقوم عليه هذه الدولة أو شكل ممارسة السلطة فيها، المهم هو الوصول إلى الكيانية الدولانية.

لقد واجهت حركة فتح، باعتبارها حزب السلطة، ضغطاً أكبر من الفصائل والأحزاب الأخرى بفعل تغيرات المرحلة وبروز المطالب الاجتماعية والاقتصادية وحاجات الحياة اليومية للناس في المناطق الفلسطينية، فلم تكن الحركة " جاهزةً لتقديم برامج تتلائم والتغيير الحاصل، نظراً لعدم وضوح الرؤية للمستقبل السياسي، والجنوح إلى التمسك بما تم الاعتياد عليه "(114)؛ ففي حين تولى كوادر الحركة وأعضائها مراكز صنع القرار ورسم السياسات التنموية والتربوية والاجتماعية، ناهيك عن السياسية والتفاوضية، لم تمتلك الحركة العدة اللازمة للنهوض بهذا العبء، أي الرؤى والبرامج. يقول رفيق النتشة (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) إن "مشروعنا الوطني وكياننا ودولتنا إذا لم تكن لحماية كرامة هذا الشعب وحقوقه وحرياته فليست هي الدولة التي نعمل من أجلها" (115) وهو تصور لا يحمل الكثير من الرؤى البرنامجية لبناء الدولة. وقد انعكس ذلك على رؤية فتح للديمقراطية؛ فقبل قيام السلطة كانت الديمقراطية قضية مؤجلة باعتبار أن الأولوية للنضال التحرري والذي في إطاره تم قبول التعددية وإظهار التسامح تجاه الاختلاف، أما في مرحلة السلطة فإن الديمقراطية كما يراها قادة الحركة تتجسد في حرية الكلام في حدود معينة، والتزام الأقلية برأي الأغلبية والذي تقرره الانتخابات(116). وتمثل تصورات هؤلاء القادة رؤيةً محدودة ومقيدة تعكس فكراً محافظاً يروم ديمقراطية مقننة ومسيطر عليها من أعلى على شكل إصلاحات لا تطال بنية النظام، وهو ما سيتضح في الفصل القادم من هذه الدراسة عند تحليل واقع الديمقراطية في ممارسات السلطة الفلسطينية. إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة وجود الدعوات المتكررة لقادة الحركة من أجل إقامة وتكريس البنية المؤسسية للنظام السياسي كقاعدة للعمل(117).

توجه الكثير من الانتقادات الداخلية للنهج غير الديمقراطي للحركة، خاصةً استمرارها في نهج الاعتماد على العائلية والمناطقية " وذلك يتجلى في دعم أسماء وترشيحها لمواقع تنظيمية نظرا لكبر حجم العائلة أو المنطقة الجغرافية التي تتحرك في إطارها(118) وقد أدى كل

ذلك إلى دخول فتح في عدة أزمات متراكمة صدرتها بدورها إلى النظام السياسي الفلسطيني. كما أدى غياب العلمية الديمقراطية الداخلية في الحركة إلى " اعتماد نهج مراكز القوى بدلا من التمحور والالتقاء حول المبادئ والأفكار(...) وغابت المحاسبة، الأمر الذي عزز قدرة الأفراد على تشكيل تجمعات وتكتلات " (119) وحال دون تجدد القيادات التنظيمية للحركة بطرق ديمقراطية، ورسخ القيادة الفردية للحركة كما جسدتها شخصية ياسر عرفات الذي استطاع أن يستحوذ على القرار خاصةً في مرحلة أوسلو. يقول مروان برغوثي(رئيس اللجنة الحركية العليا لحركة فتح) أن " الخلية الأولى في فتح وهي المفترض أن تكون صاحبة القرار لا شأن لها بالقرار، وإن اجتمعت بشكل منتظم أكثر من أية مرة في تاريخ الحركة وصادقت على القرارات، لكنها لم تصنعها"، وأكد في نفس المقام أن مؤسسات الحركة (اللجنة المركزية، والمجلس ثوري، واللجنة الحركية العليا، ولجان أقاليم) استثنيت من المشاركة في القرار، "حتى اتفاق أوسلو لم يعلم به أمين سر اللجنة المركزية للحركة الأخ فاروق القدومي إلا في الصحافة"(120) وهذه الإشكاليات تجعل من الصعب تصور أن تكون فتح قادرة أو راغبة في التقدم نحو عملية تحول ديمقراطي في النظام الذي تهيمن على مفاعيله.

2 – 3 – 2 القوى الديمقراطية العلمانية(121) اليسارية (القطب الثالث)

تقف القوى الديمقراطية واليسارية الفلسطينية راهناً بمواجهة القطب الذي تقوده السلطة وفتح " بميوله التفردية والسلطوية ونهجه الارتجالي واحتفاله بحرية السوق واستعداده لإدارة الظهر لمصالح وحقوق الفقراء والكادحين" هذا من جهة، ومن جهة ثانية تواجه التيار الديني " الذي يلغي الحاجة إلى الديمقراطية والمساواة " ويقدم بدلاً منها فكرة " شمولية قيم المساواة والعدالة "(122). وفي مواجهة هذين القطبين ليس أمام القوى الديمقراطية، إن هي أرادت أن تتحول إلى قوة صاحبة تأثير ونفوذ سياسي يستند إلى قاعدة جماهيرية واسعة، سوى أن تتوحد " على أسس وأهداف وقيم تحررية وديمقراطية وتقدمية تتضمن احترام التعددية الفكرية والتنظيمية والحزبية والانفتاح الدائم على الجمهور والعمل من أجل تبلور نظام سياسي يحمل نفس السمات، ويكرس الفصل بين السلطات والتنافس الديمقراطي بين القوى السياسية على أسس برنامجية وسياسية "(123).

تتمتع المقولة أعلاه بدرجة كبيرة من المصداقية خاصةً في ظل حالة انعدام التوازن في النظام السياسي الفلسطيني، وحالة الاستقطاب الثنائي التي يعيشها، وقد بذل الكثير من الوقت والجهد، وأرهق الكثير من الحبر في الحديث عن الضرورات الموضوعية التي تبرر قيام القطب الديمقراطي الفلسطيني، أو القطب الثالث (124) كإطار جامع للقوى اليسارية والديمقراطية والتقدمية على الساحة الفلسطينية يعيد إلى النظام السياسي توازنه، ويقدم نفسه للجماهير الفلسطينية باعتباره صاحب المشروع الوطني الديمقراطي التحرري. إلا أن محاولات بعث هذا القطب لم تر النور حتى الساعة، فثمة عدد من العوامل التي تعيق انبعاثه أبرزها حالة الضعف والتراجع والتفتت التي تعيشها القوى اليسارية الديمقراطية، والتي من المتصور أن تلعب دوراً مركزيا في بناء هذا القطب، وتشكل نواته الصلبة.

أولاً: العوامل الذاتية لتراجع دور القوى اليسارية الديمقراطية

دون التقليل من أثر العوامل الموضوعية التي أدت إلى تقويض قوى اليسار الديمقراطي الفلسطيني، من انتهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفييتي وما كان لذلك من أثر على فكر وأيديولوجيا التيار اليساري، إلا أن هذا الانهيار لم يكن سبباً رئيسياً لأزمة اليسار، وإن كان قد عمقها، فالعوامل الذاتية لتراجع دور وجماهيرية القوى اليسارية والديمقراطية هي التي تقف اليوم عائقاً رئيسياً أمام نهوض هذه القوى وأمام إنجاز تشكيل القطب الثالث، ومع أن أزمة العمل الحزبي الفلسطيني تتسم بالشمول إلا أنها عميقة بشكل لافت في قوى اليسار، مما يشير إلى الدور الكبير للعوامل الذاتية في هذه الأزمة، وأبرزها ما يلي:

أ- شرذمة قوى اليسار الديمقراطي:

لقد دخلت القوى اليسارية الفلسطينية إلى الحقل السياسي الفلسطيني الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية كفصائل غير موحدة انتقلت، وقد قبلت منذ البدء بهيمنة حركة فتح على الحقل وعلى المنظمة، بينما بقيت العلاقات فيما بين هذه القوى علاقات توتر وتصادم على خلفيات أيديولوجية وسياسية وصلت في عدة مناسبات للاقتتال والانشقاقات. ولم تتمكن قوى

اليسار ممثلةً بشكل أساسي بالجبهتين الشعبية والديمقراطية من الوصول إلى صيغ وحدوية أو اندماجية رغم المحاولات التي بذلت في هذا المجال في مرحلة ما بعد أوسلو التي شهدت تحالفاً بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية. وتعتبر الخلافات السياسية الراهنة بين مكونات اليسار الفلسطيني أمر لا يستهان به، وخصوصاً بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية من ناحية، وبينهما وبين حزب الشعب من ناحية أخرى، خاصةً فيما يتعلق باتفاقية أوسلو، وقد تراجع هذا الخلاف على حساب تزايد انتقادات حزب الشعب تجاه الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي وإجراءات السلطة وممارساتها(125)، لكنه لا يزال أحد أبرز أسباب تفتت اليسار. إلا أن المعضلة الأساسية في هذا التفتت تكمن في استمرار البنى القيادية والكادرية التقليدية المتكلسة في فصائل وأحزاب اليسار، ورغم أن مأزق أوسلو وانعكاساته تشكل قاعدةً موضوعيةً لتجاوز الخلاف البرنامجي بين هذه القوى، إلا أنه ليس عاملاً كافياً، ومشروع الوحدة بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية خير مثال على ذلك، فعلى الرغم من التوصل إلى حلول تبلورت في وثيقة عرفت ’ببرنامج الخلاص الوطني‘ إلا أن ذلك "لم يسهل تجاوز العقبات البنيوية التي أعاقت مسيرة الوحدة بينهما"(126).

إن الاستقطاب الجماهيري في الشارع يتصارع عليه قطبين قويين وقوتهما ليست مستمدةً من سلامة الحلول التي يقدمانها، بل من كون كل منها يشكل بديلاً له مصداقيته مقابل الآخر؛ أي أنه يمتلك القوة المادية والجماهيرية والسياسية لتحقيق برامجه. وعلى المدى البعيد، تعتبر قدرة أي من قوى اليسار منفردةً على بلورة برنامج يشكل مدخلاً لتشكيل بديل ثالث أمراً متعذراً، أما على المدى القريب، فإن أفضل برنامج يتم طرحه من قوى اليسار لن يكتسب مصداقية ما لم يستند إلى قوى جماهيرية ومادية، لكن حالة التشرذم التي تعاني منها قوى اليسار تعطل الحلول البديلة، مما يطرح بقوة ضرورة توحيد قوى اليسار "على أسس تمكن من إعادة تعبئة وتفعيل التيار الجماهيري الديمقراطي العلماني الواسع والمحيد عن الفعل السياسي بسبب غياب البديل الملموس الذي يمكن أن يلتف حوله"(127).

ب- أزمة تراجع دور ومكانة قوى اليسار

تعيش القوى الديمقراطية الفلسطينية أزمةً مركبةً بنيوية وتنظيمية، وتتضمن هذه الأزمة " غياب القدرة على طرح إجابات أيديولوجية معمقة والعجز عن قراءة دقيقة للمرحلة الراهنة، مما أدى إلى ضبابية وتشوش في مواقفها وآليات عملها، وأزمة تنظيمية تتمثل في بيروقراطية ومركزة القرارات، وضعف المتنفسات الديمقراطية في حياتها الداخلية، وأزمة في العلاقة مع الجماهير تمثلت في الانعزال عنها وعدم القدرة على قيادتها وربط صلات قوية معها، مما أدى إلى غياب القدرة على التطور والتغيير استجابةً للمستجدات" (128).

لقد تجلت هذه المعضلات في تداعيات داخلية حادة، أضافت أبعاداً جديدةً للأزمة وعمقتها، إذ شهدت التنظيمات الديمقراطية اليسارية شيوع ظاهرة استنكاف وترك أعضائها وكوادرها للعمل في صفوفها، ونشأة ميول ونزعات متباينة في صفوف التنظيم الواحد في التعاطي مع المستجدات السياسية، وتفشت في صفوف قواعدها مشاعر الاغتراب والإحباط. وبفعل هذه الأزمة عجزت تلك القوى حتى الآن عن تقديم البديل التنظيمي والسياسي والمجتمعي لكلا القطبين، وقد بات هذا العجز يهدد وجودها، ويطرح التساؤل: "ماذا سيكون مصير الديمقراطية الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني إذا تبدد وجود هذه القوى المهمة لصيانة الديمقراطية والمجتمع المدني"؟(129) فقد عصفت الأزمة بقوى اليسار ودفعتها إلى إخلاء الساحة السياسية للقوى غير الديمقراطية، وباتت تتحمل، مثلها مثل السلطة، المسئولية عن حالة الإحباط واليأس المتفشية بين الجماهير، حيث أتاحت للسلطة إمكانية الهيمنة على المجتمع والتحكم بمجرى حياته وتطوره، وما زالت هذه القوى تلهث وراء الأحداث وتفتقر للمبادرة مما عمق أزمتها، في ظل إصرار بعض قياداتها على أنه لا داعي للتغيير(130).

إن غياب الممارسات الديمقراطية في نهج القوى اليسارية وبنيتها الداخلية لعب دوراً رئيسياً في تراجع قدرتها على التأثير في النظام السياسي الفلسطيني لجهة دمقرطته، وخلق حالة من التوازن في قواه. فقد كان هذا الخلل من الأسباب الرئيسة وراء عدم تقدم الدعوات التي وجهتها من أجل إصلاح منظمة التحرير، حيث أن اعتماد فصائل اليسار على أشكال تنظيمية

داخلية بعيدة عن الديمقراطية واتسمت بالمركزية الشديدة (المركزية الديمقراطية)، قلل من مصداقية دعواتها لإصلاح المنظمة على أسس ديمقراطية. فشعارات الإصلاح التي رفعتها فصائل اليسار لم تلق صدى جماهيرياً واسعاً، إذ بدت وكأنها وسيلة لتحسين موقع هذه الفصائل في نظام المحاصصة. كما لم تترافق هذه الدعوات مع تغير في نمط علاقة فصائل اليسار مع بعضها أو مع الجماهير.

لقد كان من أبرز مظاهر الخلل البنيوي والبرنامجي في صفوف قوى اليسار الفلسطيني هو عدم تقدمها للتعامل مع الواقع الجديد بعد أوسلو واللجوء إلى مقاطعة هيئات المنظمة، وامتناعها عن المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 1996، مما عكس حالة الضعف والارتباك التي تعاني منها، وزاد من عزلتها وتراجع دورها، وتآكل مصداقيتها، فقد شكلت انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996 فرصةً أمام الأحزاب والتنظيمات من أجل الدخول في عملية إعادة بناء على أرضية إعادة صياغة برامجها بما يتجاوب مع المتغيرات الجديدة، ولاستعادة مكانتها في الحياة السياسية على أساس إيجاد قواعد جديدة للعلاقة مع السلطة انطلاقاً من برنامج يشكل بديلاً لبرنامج السلطة، دون التخلي عن القضايا الوطنية السياسية الأساسية في استراتيجيتها، لكن قوى اليسار فرطت بهذه الفرصة الأمر الذي أدى إلى مزيد من التهميش في دورها السياسي الوطني(131)، فلم تتمكن هذه القوى من التعامل مع الانتخابات من خلال استراتيجية تشرك الجمهور في الجدل حولها، وأدارت الظهر للانتخابات بشكل مبكر الأمر الذي يعد انفصالاً عن الواقع؛ فالموقف من الانتخابات لا يكمن في مقاطعتها أو المشاركة فيها، إنما القيام بذلك بصورة فعالة ومؤثرة من الناحية السياسية، حيث إن " هناك فرق بين عدم التعامل مع الانتخابات كونها من إفرازات أوسلو، وبين التعامل معها بجدية تامة بتأليف حزب سياسي يوحد كافة فئات اليسار ضد الاتفاقات الحالية مع إسرائيل، ويخوض بادئ ذي بدء معركةً حول شروط الانتخابات " (132) لإخراجها من سقف مرجعية أوسلو، وتحويلها إلى مدخل لإرساء قواعد الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، وإلى مناسبة للتأكيد على حق تقرير المصير.

لقد فشلت قوى اليسار الفلسطيني على السواء (الجبهتين الديمقراطية والشعبية، وحزب الشعب الفلسطيني، وفدا) في التأقلم سريعاً مع معطيات الواقع الجديد، ويبدو أن أحد أهم أسباب هذا الفشل تكمن في بنية هذه القوى، التي راكمت عبر أكثر من ربع قرن من العمل السياسي والوطني إرثاً تنظيمياً ومفاهيمياً لا يتسم بالديمقراطية أو الديناميكية في التعامل مع المسائل الملحة، وتراوحت مفاهيمها وممارساتها بين التمسك بقواعد العمل المستندة إلى مبادئ المركزية الديمقراطية على صعيد البنية الداخلية، والانعزال عن الجماهير بفعل مواقفها السياسية(133).

لقد وجدت كل التنظيمات والأحزاب والفصائل، وبخاصة اليسارية، ومنظماتها الجماهيرية، نفسها وقد فقدت البوصلة والقدرة على التأثير والتغيير بالقدر المطلوب لإنجاز إطلاق عملية التحول الديمقراطي، وذلك بحكم الضعف الذي أصابها؛ فقد حالت آليات العمل التي انتهجتها هذه القوى على مدار سنوات طوال دون تحول أطرها الجماهيرية إلى حركات اجتماعية تمتلك منظوراً سياسياً للبناء الاجتماعي السياسي الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى انفصال هذه الأطر عن التنظيمات السياسية التي أنشأتها، مما قاد إلى إضعاف الأحزاب وانحسار جماهيريتها وجزء كبير من قاعدة حضورها الشعبي، كما أفقد الأطر الجماهيرية بعدها السياسي الاجتماعي وجماهيرها.

2 – 3 – 3 موقف الاتجاهات الإسلامية الفلسطينية من الديمقراطية

أولاً : نظرة عامة:

في الإطار العام يعتبر صعود القوى الإسلامية على الساحة الفلسطينية منذ الانتفاضة الأولى جزء من ظاهرة تصاعد قوة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي، إلا أن ظروف وعوامل نشوء وتعاظم دور حركات الإسلام السياسي على الساحة الفلسطينية ترتبط بحالة الضعف التي ألمت بمنظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب والفصائل المنضوية تحتها والذي تجلى في فشل هذه المنظومة السياسية الوطنية في تحقيق أهداف برنامجها الوطني التحرري، الأمر الذي أدخلها في أزمة عميقة وخلق حالةً من الفراغ الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي على الساحة الفلسطينية تقدمت الحركات الإسلامية لتملأه، حيث طرحت حماس منظوراً

أيديولوجياً شمولياً مقابل المنظور العلماني التعددي الذي ساد الحقل السياسي للمنظمة، في وقت غابت فيه الرؤية الاستراتيجية عن المنظمة وفصائلها لفترة ما بعد الحرب الباردة وتداعياتها، واكتفت بطرح برنامج "الدولتين" وإعلان الاستقلال دون تقديم رؤية لآليات تحقيق هذا البرنامج، وإدخال التغييرات الضرورية على بنية وآليات وأساليب عمل المنظمة والفصائل بما يتناسب مع الظروف الجديدة(134). وقد عززت الحركات الإسلامية، وخاصةً حماس موقعها على الخارطة السياسية الفلسطينية بفعل الدور الوطني النضالي المقاوم الذي لعبته ابتداء من الانتفاضة الأولى سنة 1987، ونجحت في تحويل نفسها من قوى دينية داخل المساجد والبيوت المغلقة إلى حركة وطنية مقاومة لها شعبيتها وجمهورها الواسع، مما شكل تحدياً للنظام السياسي الفلسطيني الذي هيمنت عليه المنظمة والفصائل، وهي المرة الأولى التي تنشأ فيها قوة سياسية فلسطينية خارج إطار هذا النظام، وتحمل العديد من سماته من حيث كونها إطار وطني تحرري مقاوم، يعمل في إطار قطري، ويستخدم ذات الآليات التنظيمية والخطاب التعبوي الجماهيري الشمولي، مما جعله يشكل بديلاً حقيقياً للإطار الذي بنته المنظمة على مستوى النظام السياسي الفلسطيني مثلما شكل بديلاً جذاباً للشارع الفلسطيني.

إن الحضور القوي للحركات الإسلامية في الحياة السياسية الفلسطينية يطرح السؤال حول دورها الممكن في عملية التحول الديمقراطي استناداً إلى موقفها من قضية الديمقراطية بمختلف مكوناتها، وخاصةً في المجال السياسي. وهل يشكل حضورها الكبير عاملاً مسانداً للديمقراطية، أم سبباً في تعثرها؟

تظهر التجربة بأن الدور الذي تلعبه الحركات الإسلامية في دمقرطة الحياة السياسية ينبع أساساً من خلال عمليات مأسسة وتطوير بنى سياسية ومصالح جزئية وحزبية؛ أي من خلال مشاركتها في العملية السياسية كأحزاب وحركات سياسية ذات طابع عقدي أو ديني، فرغم أن العامل الديني يلعب دوراً أساسياً في قدرة هذه الحركات على التحشيد والتعبئة، إلا أن دورها السياسي مرتبط أساساً بكونها قوى حزبية سياسية ممأسسة. إن فهم دور هذه الحركات في العملية الديمقراطية من هذه الزاوية يعني من جهة أولى إدراك أن الهدف الأساسي والمعلن لها

هو السيطرة على الدولة أو السلطة، وليس " تقوية عملية إعادة إنتاج المجتمع لنفسه ضد الدولة"(135)، ومن جهة ثانية يعني أنه ليس من الصواب الحكم بشكل مسبق على الدور الذي ستلعبه في العملية الديمقراطية دون تحليل العلاقة بينها وبين بقية مكونات الحياة السياسية الفلسطينية، وبشكل خاص القوى الحزبية العلمانية، وذلك في إطار تداخل عوامل الصراع مع إسرائيل ودور السلطة الفلسطينية، فالحركات الإسلامية غالباً تأخذ موقفاً معادياً للديمقراطية في إطار الدولة والحكم " إلا إذا أجرت إصلاحاً ديمقراطياً نتيجة اندماجها في العمل السياسي والنقابي واتصالها مع بقايا العمل اليساري والقومي"(136)؛ إذ يتفق موقف حركة حماس من موضوع الحكم مع مواقف الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية؛ وترى الحركة أن الوصول إلى الحكم هو الهدف النهائي الذي تسعى الحركات الإسلامية إلى تحقيقه، سواء قبل أو بعد أسلمة المجتمع. ويستدل من تجربة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي أنها تسعى للوصول إلى الحكم بالوسائل السلمية الديمقراطية المتاحة كالتنافس في الانتخابات البرلمانية (مثلما يحدث في الأردن ومصر)، وفي حال فشل هذا الأسلوب تلجأ إلى العنف كما جرى في الجزائر(137). لكن من الملاحظ أن لكل تجربة توجهاتها الخاصة، فما ينطبق على التجارب المذكورة ليس بالضرورة أن ينسحب على سلوك حركة حماس أو حركة الجهاد الإسلامي، فقد تحولت الحركات الإسلامية عموماً إلى حركات قطرية، وأصبحت تخوض معاركها السياسية مع أنظمة الحكم في هذا الإطار.

وهذا ما هو قائم في الحالة الفلسطينية؛ حيث تفرض اعتبارات العلاقة التفاعلية مع قوى الحقل السياسي العلمانية الديمقراطية واليسارية والوطنية، والمشاركة الميدانية في الكفاح الوطني ضد الاحتلال، وفي المؤسسات المجتمعية المختلفة، إلى جانب سمات التعددية وحرية الرأي القائمة أصلاً في النظام السياسي، تفرض على الحركات الإسلامية نمطاً من السلوك السياسي ذو السمات الديمقراطية. ويلاحظ أن الحركات الإسلامية الفلسطينية لم تنزع إلى الدخول في علاقة إقصاء مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أي من فصائلها، بل إنها دخلت في حوارات تهدف إلى المشاركة في الإطار الجامع للمنظمة مما يعكس إدراكها لحدود اللعبة السياسية التي يمكنها أن تتحرك في رحابها دون أن تقصي نفسها عن التأثير في تفاعلات الحقل

السياسي الفلسطيني من داخله، ساعدها على ذلك أنها لم تكن جزءاً من نظام الانضباط الذي بنته المنظمة ولعب فيه نظام التوزيع الريعي دوراً رئيسياً، حيث كانت مصادر تمويل هذه الحركات مستقلةً تماماً عن المنظمة، الأمر الذي جعل من محاولة احتواءها في بنية المنظمة أمراً حيوياً، فهي القوة الوحيدة خارج دائرة احتواء المنظمة للحقل السياسي، وهذا ما يفسر حقيقة الصدام بينها وبين السلطة باعتباره أحد مظاهر الصراع للسيطرة على الحقل السياسي والحقل الاجتماعي.

يجدر هنا ملاحظة أنه يبدو، من الزاوية الفكرية، عدم وجود تيار فكري إسلامي يستطيع الادعاء بأنه يمتلك التأصيل القاطع للموقف من الديمقراطية وعلاقتها بالإسلام كنظام سياسي وأسلوب حكم، أو اعتبارها تتفق أو لا تتفق مع الشورى، الأمر الذي منح حركات الإسلام السياسي، بما فيها الفلسطينية، مساحةً جيدة من حرية التفسير وإعادة التأصيل والاستناد على أكثر من رأي فقهي في تحديد مقاربتها السياسية من ماهية النظام السياسي وشكل الحكم وقضايا الديمقراطية والتعددية، بحيث يمكنها التعامل بدرجة عالية من المرونة مع العديد من عناصر الممارسة الديمقراطية. لكنها ستبقى في نهاية الأمر محكومة بسقف الشريعة والنصوص.

ثانياً: رؤية الحركات الإسلامية الفلسطينية لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني:

يواجه الخطاب الديني للحركات الإسلامية الفلسطينية معضلة كيفية التوفيق بين مقتضيات العقيدة التي هي إلهية الأصل والمنشأ، وبين مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الماثلة على أرض الواقع والتي ليست إلهية، وأولها التوفيق بين مبدأ " الحاكمية لله " ومبدأ السيادة الشعبية، أي الديمقراطية، كما يواجه ذات التحديات التي يواجهها الخطاب العلماني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية إلى جانب عوامل التدخل الخارجي(138)، وبشكل أساسي تلك المرتبطة بالصراع المستمر مع إسرائيل، والعلاقة المتوترة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية منذ بداية تشكيل الأخيرة على خلفية أعمال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال التي تتمسك الأولى بالاستمرار فيها بغض النظر عن التزامات السلطة الأمنية التي أقرت في اتفاقية أوسلو.

لقد أدت جملة هذه العوامل، إلى جانب ما يتوفر للحركات الإسلامية من مساحة اجتهاد بشأن الديمقراطية والتعددية، إلى اتخاذ حركتي حماس والجهاد الإسلامي مواقف تتسم بالمرونة من قضية الديمقراطية، "بل وتعبران عن التزامهما بأركانها لمعالجة القضايا الشائكة على المستوى الوطني"(139). وقد التزمت الحركتان بشكل أساسي بعدم الاحتكام إلى لغة الصدام والعنف لتسوية الخلافات السياسية بين مواقفها ومواقف وسياسات السلطة الفلسطينية أو أي من التنظيمات والفصائل الأخرى على الساحة الفلسطينية؛ إذ تأخذ الحركتان بمبدأ " التعددية في الاتجاهات المناضلة "؛ تعددية أيديولوجية وسياسية تتعايش في إطار النضال الوطني ضد الاحتلال، وهو ما عبر عنه الشيخ أحمد ياسين – الزعيم الروحي لحركة حماس ومؤسسها – عندما اعتبر أنه على الرغم من الاختلاف في سبل الدعوة إلى الحق، إلا أنهم يختلفون بشكل ديمقراطي، ويرفضون الاقتتال بسبب الاختلاف(140)، كما يشير ميثاق الحركة إلى قبولها بالاختلاف داخل إطار فلسطيني مشترك، وأن علاقتها بمنظمة التحرير علاقة إيجابية، إلا أن هذه المواقف لم تمنع وقوع الصدام بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، لمن الحركة بقيت على قبولها بقواعد الاختلاف والتعايش الديمقراطي مع السلطة الفلسطينية والفصائل والأحزاب المختلفة، ودعت عام 1991 لانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، وأعلنت عن نيتها المشاركة فيها، كما أعلنت حماس بعد ذلك بعامين عن رغبتها في دخول النظام السياسي على أسس ديمقراطية وانتخابات مجلس وطني(141). فهل تعكس هذه المواقف وجود توجهات فكرية مساندة للديمقراطية والتعددية؟ أم أنها مواقف تكتيكية تمليها ظروف النضال الوطني وموازين القوى الداخلية في الحقل السياسي الفلسطيني؟

تكتفي حركة حماس بتقديم سمات عامة، من وجهة نظر إسلامية، حول رؤيتها للنظام السياسي الفلسطيني المستقبلي، وهي عبارة عن تكرار للمواقف الإسلامية التقليدية، وتبرر الحركة هذا الموقف بالقول أن الحديث عن نظام سياسي فلسطيني مستقل وحر غير قائم في ظل عدم قيام الدولة ووجود الاحتلال وتدخلاته وقيوده، فينبغي أولاً الخلاص من الاحتلال ثم بعد ذلك يمكن الحديث عن نظام سياسي فلسطيني(142). ويرفض كل قادة حماس الخوض في هذا الموضوع باعتبار أن الأولوية الآن هي لمقاومة الاحتلال ولإنجاز مهمة التحرير، فعندما كان

يسأل الشيخ أحمد ياسين (مؤسس حركة حماس) " كيف ترى مستقبل الدولة الفلسطينية ؟ يقول دائماً: عندما تقوم الدولة أقول ما هو موقفنا من النظام فيها(143). ويبدو أن هذا الموقف له حسابات تتعلق بموقف الحركة من التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، إذ إن تقديم تصور لطبيعة النظام السياسي والحكم والدولة سيستدعي تحديد الجغرافيا السياسية للكيان الذي سيجسده، وهو ما تتجنب الحركة الخوض فيه باعتبار أنها ترفض منطق التسوية السياسية الراهنة، وأي تسوية تفرط بأجزاء من الأرض الفلسطينية باعتبارها أرض وقف إسلامي(144). إلى جانب ذلك فهو يشير إلى عدم رغبة الحركة بالالتزام مسبقاً برؤية برنامجية تحدد طبيعة النظام السياسي الفلسطيني من وجهة اجتماعية سياسية، ومن زاوية طبيعة الأسس التي ستقوم عليها الدولة تحسباً لمتغيرات الواقع وموازين القوى الداخلية التي يمكن أن تتيح للحركة حريةً أكبر في تحديد موقفها من مسائل الديمقراطية والتعددية، وهو مايفسر حالة الغموض والضبابية للرؤية التي يقدمها قادة الحركة لقضايا الديمقراطية والتعددية.

يرى جمال منصور (القيادي البارز في حماس والذي اغتالته إسرائيل في العام 2003) بأن التعددية الحزبية ظاهرة جديدة ولها خصوصيتها في الحالة الفلسطينية بحكم تعقيدات الواقع والبنى الاجتماعية والسياسية. ويعتبر أن للحزب أهداف سياسية معلنة يسعى لتحقيقها من خلال المشاركة في الحياة السياسية؛ حيث يسعى للوصول إلى الحكم ليتمكن من وضع برامجه ورؤاه موضع التنفيذ، وهو دور لا يكتمل من دون وجود المنافسة الحزبية التي توفر للشعب مجالات الاختيار والمفاضلة بحرية، وبما يعكس شرعية تعدد البرامج والرؤى والمشاريع في مجتمع فاعل وديناميكي(145). وتؤكد حركة حماس على تبني التعددية السياسية كمنهج ضروري يحكم العلاقات داخل البيت الفلسطيني، وتعكس ممارساتها قناعتها الفكرية بالتعددية والديمقراطية مثلما يقول جميل حمامي؛ فقد شاركت في انتخابات ديمقراطية في الكثير من المؤسسات بالضفة والقطاع. وهذه الوجهة التعددية يؤكد عليها جمال سليم (قيادي بارز في الحركة اغتيل على يد القوات الإسرائيلية سنة 2003) حيث يقول إن الحركة الإسلامية تقف إلى جانب أي نظام سياسي يتفق "مع أي نظام سياسي إسلامي"، أي مع نظام سياسي يرسخ مفاهيم الحريات العامة والمحاسبة والتعددية بما يتفق وقواعد الإسلام ومفاهيمه، فالحركة الإسلامية ترفض الاستبداد

والطغيان، والنظام السياسي الإسلامي لا يعني العنف والإرهاب الفكري أو الجسدي، وإنما الدعوة الهادئة(146).

يفهم من ذلك أن سقف القبول بالتعددية محكوم بوجود أي نظام سياسي يتفق مع الفهم الإسلامي للحكم، وهذا الفهم لا يعني بالضرورة ممارسة القمع الفكري، لكنه لا يعني أيضاً الديمقراطية، فليس نقيض الإرهاب الفكري والديكتاتورية هو الديمقراطية بكل الأحوال، فثمة أشكال من الحكم الشمولي والسلطوي لا تحتسب ديكتاتورية لكنها تقوم على فكرة بوتقة الصهر المجتمعي والفكري الذي يمكن أن يمارس من خلال الدعوة الهادئة التي تحدث عنها جمال سليم. ويقول الشيخ أحمد ياسين: " أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب والسلطة لمن يفوز بالانتخابات"، ويضيف ياسين في رده على سؤال إذا ما فاز الحزب الشيوعي ماذا سيكون موقفه فأجاب " حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني"(147).

تعكس أقوال أحمد ياسين، ومداخلة جمال منصور رؤية عصرية لطبيعة ودور الحزب السياسي والتعددية، وقبول فكرة السعي للوصول إلى السلطة من خلال العمل الحزبي في إطار التعددية والمنافسة الحرة. لكن عند إلقاء هذا الفهم على الحالة الفلسطينية يظهر المنطق ألاستخدامي قصير الأجل لعمل ودور الأحزاب دون الذهاب إلى تقديم رؤية شاملة تربط بين التعدية والديمقراطية وبين طبيعة النظام السياسي المراد إنشاؤه، وتكتفي بما على الحزب العمل من أجله في مواجهة سياسات السلطة وما أفرزته الاتفاقات؛ إذ يعتبر منصور إن المطلوب هو تحديد واستخلاص المهمات الخاصة للحزب السياسي في الحالة الفلسطينية، في ظل المتغيرات والمستجدات التي أوجدت الكثير من التعقيدات في الحياة الحزبية والتي نجمت عن تداخل المراحل مما شوش عمل الأحزاب ورؤيتها لمهامها، خاصةً لجهة تقديم برامج البناء الوطني والاجتماعي ومن أجل " البناء المدني والديمقراطي الشوري في وجه نزعة العسكرة لدى السلطة وبحكم الاتفاقات "(148) وينتقد منصور في هذا السياق ما اعترى تجربة العمل الحزبي الفلسطيني في إطار فصائل المنظمة من سمات غير ديمقراطية ألقت بسلبياتها على الواقع الراهن وحالة الفرز والاستقطاب الذي يشهده، الأمر الذي ينذر ببروز خيارات خطيرة كالحرب

الأهلية خاصةً في ظل التوجهات غير الديمقراطية للسلطة والتي تبرز، على سبيل المثال، في مشروع قانون الأحزاب الفلسطيني الذي من شأنه – حسب منصور - " أن يربك إمكانية نشوء مجتمع تعددي ديمقراطي بالمعنى الصحيح (...) فالمشروع لا يشكل أرضيةً لبناء مجتمع ديمقراطي بل يهددها ويعمق حالة الانقسام في المجتمع الفلسطيني(149).

لا يحدد منصور ما المقصود " بالبناء المدني والديمقراطي الشوري "، وإن كان يشير لاحقاً بوضوح إلى أهمية نشوء مجتمع ديمقراطي تعددي يكفل حماية المجتمع الفلسطيني من الانقسام. بينما يقدم إسماعيل أبو شنب رؤيةً أكثر وضوحاً للديمقراطية وحقوق الإنسان ويرى أنها شعارات معاصرة أفرزتها الحضارة الغربية وتستخدم اليوم في الصراع السياسي ضد الإسلام والحركات الإسلامية، جرى في إطارها تصوير الإسلام بأنه نظام حكم فردي أوتوقراطي، "لكن الحقيقة أن الإسلام دين يحترم حقوق الإنسان ويحترم الشورى وحرية الرأي والتعبير وهي المضامين العملية للممارسة الديمقراطية"، ويضيف أبو شنب أن المشروع الإسلامي يقوم " على اعتماد مبدأ الشورى (الديمقراطية) مبدأ أساسياً في نظام الحكم وتداول السلطة "(150). ويمكن الاستنتاج من هذه المقاربة أن المشروع الذي تتبناه حماس يأخذ بالمضامين العملية السياسية للديمقراطية وحقوق الإنسان دون الأخذ بثقافتها ومحدداتها النظرية الأخرى كحكم الشعب والعلمانية والعقلانية، وهو موقف يقترب إلى حد كبير من موقف القرضاوي بهذا الشأن. هذا الموقف يتضح أكثر لجهة ربط موقف الحركة من أي نظام سياسي أو نظام حكم، بموقف هذا النظام من " دين الدولة " حيث يقول جمال سليم إن عدم تضمين "الإسلام" في أي نظام سياسي باعتباره "دين الدولة" هو قضية خطيرة جداً، "ونحن كحركة إسلامية نعتقد أن الإسلام هو منهج فيه الخلاص للمجتمعات العربية والإسلامية، بل فيه خلاص العالم أجمع"، كما أن الإسلام يوفر للشعب الفلسطيني المخرج الأكيد من الأزمة الخطيرة التي يعيشها(151). ويقرر سليم أن النظام السياسي الإسلامي هو "المنهج الوحيد القادر على إرساء قواعد الحرية الحقيقية والشورى وحرية التعبير والاعتقاد، ومحاسبة السلطة المحاسبة الصحيحة"، فكل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في النظم الديمقراطية الحديثة من حريات وحقوق إنسان واردة في النظام السياسي الإسلامي، وقد أقرها الإسلام في حياتنا المعاصرة.

على صعيد التعددية والمشاركة السياسية تبدي حركتي حماس والجهاد تقبلاً لمبدأ المشاركة والتعددية السياسية ما دام الحديث يدور عن نظام غير إسلامي قائم فعلياً، أي أنه لا يقوم على الشريعة الإسلامية، وتشير تجارب الحركات الإسلامية في العالم العربي (الأردن، مصر، اليمن، لبنان، والسودان) إلى أن المشاركة السياسية باتت جزءاً من ممارستها السياسية اهتدت به حركتي حماس والجهاد(152). ويحدد إسماعيل أبو شنب عدداً من المرتكزات للمشروع الإسلامي الذي يهدف للنهوض بالأمة من خلال " التحرير والتغيير "؛ أي مشروع المقاومه متلازماً مع العمل على تغيير الأمة من الداخل لتعزيز صمودها وتصليب مواقفها في مواجهة العدوان، وأهم هذه المرتكزات هو تحقيق المشاركة الجماهيرية بمعنى "الاعتماد على إشراك الجماهير بملايينها وإعادة الاعتبار للشارع وإعطائه قدراً كافيا من المكتسبات وبدون ذلك لا يمكن التفوق على عدو متفوق"(153)، وينسجم هذا الموقف مع اعتماد حماس لخط التعبئة الجماهيرية الواسعة من أجل تعبئة الفراغ الأيديولوجي والتنظيمي الذي خلفه تراجع دور الأحزاب والفصائل، وتدني قدرتها على الاستقطاب الجماهيري.

يمكن القول على ضوء ما تقدم، أن موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية الرئيسة تجاه التعددية والديمقراطية يتسم بالإيجابية والقبول، فوجود هذه السمات في العمل السياسي يتيح لها فرصاً واسعةً للعمل السياسي والتعبوي، لكن السؤال ما إذا كان هذا التوجه سيبقى على حاله عندما يتسلم الإسلاميون زمام الحكم والسلطة، أم أنه سيتغير؟ ليس لأن حركتي حماس والجهاد الإسلامي لديها نزوع للاستبداد، أو انطلاقاً من التشكيك بمصداقية توجهاتها المتجاوبة مع أشكال محددة من الممارسة الديمقراطية، بل لأنها آنئذ ستكون محكومة بالشريعة الإسلامية والتي لا تأخذ بالديمقراطية والتعددية بمعناها الحديث، وسيكون من الصعب على الإسلاميين الالتزام بأسس الديمقراطية والتعددية التي أوصلتهم لسدة الحكم

يصبح هذا السؤال أكثر مشروعية في ظل حقيقة أن الاتجاهات الإسلامية الفلسطينية لا تمتلك بنيان مفاهيمي متكامل تجاه القضايا السياسية المعاصرة مثل الدولة والنظام السياسي، ونظام الحكم والديمقراطية والمجتمع المدني، فما يبنون عليه مواقفهم هو قاعدة أن الإسلام يشكل

نظام حياة بديلاً للأنظمة التي لا تقوم على الشريعة الإسلامية، ويستخلصون منه مقارباتهم السياسية - الاجتماعية، وتزيد ضبابية مواقفهم تجاه هذه المسائل في ظل عدم وجود نموذج إسلامي واحد يحتذى به تجاه هذه القضايا.

ويبدو أن المناخ السياسي والحزبي الذي تنشط فيه هذه الحركات بسماته العلمانية، ووجود العديد من مظاهر الممارسة الديمقراطية فيه، قد اثر على خيارات الحركة وتوجهاتها إزاء قضايا الديمقراطية والتعددية والقبول بالآخر السياسي والفكري، وسرع من عملية تحولها إلى حركات سياسية جماهيرية تستخدم خطاباً دنيوياً، إلى جانب الخطاب الديني، مكنها من توسيع صفوفها وزيادة شعبيتها. وسيكون لترسيخ هذه السمات تأثيراً مستمراً على خيارات الحركات الإسلامية الفلسطينية في المستقبل بشرط امتلاك القوى الديمقراطية العلمانية الفلسطينية القدرة على النهوض لموازنة قوة الحركات الإسلامية، وعلى أساس بناء علاقة حوار بينها وبين الحركات الإسلامية، وما دامت القوى العلمانية الديمقراطية اليسارية غير قادرة على امتلاك هذه القوة فإن من شأن القدرات التي تتمتع بها الحركات الإسلامية أن تفرض أشكالاً من التغيير على مسار وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وتدخله في مرحلة توازن جديد، ليس فحسب في إطار الحقل السياسي، بل في صلب النظام نفسه، باتجاه تحقيق بعض مظاهر التحول الديمقراطي، الأمر الذي عجزت القوى اليسارية والديمقراطية عن تحقيقه.

خلاصة

لقد أدت حالة الاستقطاب الثنائي إلى تعقيد الواقع السياسي الفلسطيني، وإرباك القوى السياسية المعارضة، بحيث يصعب الحديث عن معارضة سياسية فلسطينية موحدة سواء من حيث أسس معارضتها لاتفاقية أوسلو، أو من حيث منطلقاتها الفكرية والأيديولوجية أو قدراتها التنظيمية والسياسية وقاعدتها الاجتماعية في الإطار الأوسع، إلا أنها تلتقي عند رفضها لاتفاقية أوسلو والاتفاقات والتفاهمات الجزئية المرتبطة بها. وقد أدى ذلك إلى إضعاف التعددية السياسية والحزبية المؤثرة في خيارات وقرارات السلطة الفلسطينية، وبالتالي تقليل فرص بلورة وتعزيز نظام سياسي ديمقراطي تعددي يستند إلى المشاركة السياسية المعبرة عن التنوع والاختلاف.

إن ضعف قاعدة المشاركة والتعددية الحزبية قد ألحق ضرراً بيناً في صيغة العلاقات السياسية – الوطنية التي تربط القوى السياسية بعضها ببعض، والتي تربطها بالسلطة الفلسطينية، الأمر الذي حد من قدرة النظام السياسي في ظل السلطة، على تحقيق الحد الأدنى من الإجماع اللازم لمواصلة السعي لتحقيق برنامج التحرر والبناء الوطني الديمقراطي، الذي يصعب بلوغه في ظل حالة التفكك والاستقطاب التي يعيشها هذا النظام. وقد ازداد هذا الواقع تعقيداً بفعل سياسات السلطة، وتوجهاتها الداخلية التي ارتبطت إلى حد كبير بقدرتها على تنفيذ الالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها في اتفاقية أوسلو، خاصةً في الجانب الأمني، وهو ما شكل أحد أهم العوامل إثارةً للتوتر والانقسام على الساحة الفلسطينية وشكل عقبةً صعبةً أمام بناء علاقات فلسطينية سليمة على قاعدة الالتقاء على برنامج (مشروع) قواسم سياسية مشترك، أو تحقيق رؤية سياسية وطنية للتحرر والبناء.

إلا أن ذلك لم يسقط من حسابات السلطة أو القوى المعارضة مبدأ الحوار في علاقاتها وحل القضايا مثار الخلاف، لكن هذا الحوار كان متقطعاً وغير عميق، ولم يفض إلى تطوير قاعدة المشاركة السياسية وفي صنع القرار، وذلك بحكم اتساع هوة الخلاف بين الطرفين حول المشروع السياسي للسلطة (اتفاقية أوسلو والمفاوضات) وحول نمط إدارة السلطة للحياة الداخلية. كما أن الصبغة الفئوية والجهوية للسلطة وحزبها (حركة فتح) قد انعكست على نزعات ومواقف السلطة تجاه قوى المعارضة، إلى جانب أن الإجراءات والقوانين التي سنتها السلطة، والتي أشاعت بمجملها مناخاً من التوتر السياسي الداخلي في النظام السياسي، زادت من توتير العلاقات الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني، خاصةً وأن العنوان الأبرز لهذا التوتر هو تبرير ضرب قوى المعارضة تحت شعار وقف أي عمل تخريبي "يضر بالمصلحة الوطنية العليا" للشعب الفلسطيني، وعدم السماح بازدواجية السلطة الأمر الذي أنذر باحتمالات الصدام العنيف بين السلطة والمعارضة، وهو أخطر ما يمكن أن تتعرض له فرص تحقيق مهمات التحرر الوطني الديمقراطي.

هوامش الفصل الخامس

(1) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. ط1، مواطن- رام الله، نيسان 1995. ص24- ص29

(2) من المثير للانتباه أن حقبة الاستعمار الأوروبي (البريطاني في الحالة الفلسطينية) لم تلعب دوراً في قيام دولة فلسطينية مثلما حدث في العالم العربي، فلم تكن عملية تحديد فلسطين ووضعها تحت الوصاية (الانتداب) تهدف " لتهيئتها للاستقلال، بل لإعداد المسرح الذي سيستهدفه الغزو الصهيوني ليقيم عليه دولة إسرائيل، وترافق ذلك مع العمل على محاربة إمكانيات بقاء الشعب الفلسطيني كشعب. (الحسن، هاني. ورقة عمل بعنوان *فكرة الدولة: إشكالية المفهوم والرؤية والتطبيق*. **مؤتمر رام الله الأول14 – 2000/3/17** ص3)

(3) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت ومواطن- رام الله 1998. ص49

(4) نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**. في: ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل.(مؤتمر مؤسسة مواطن 1998) ط1، مواطن- رام الله1999. ص30

(5) الأممية الرابعة، *تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية*. **الموقع الإلكتروني" الحوار المتمدن rezgar.com** /ع 172، في 5-4-2004، ص1

(6) انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس عام 1964 وحضره 350 مندوباً، وقدم فيه أحمد الشقيري برنامجه السياسي لقيام كيان له ميثاق ونظام أساسي باسم منظمة التحرير الفلسطينية. وحدد المجلس أهداف المنظمة بتحرير الجزء المغتصب من الأرض الفلسطينية وإنشاء الكيان الفلسطيني بطاقات الشعب الفلسطيني.(زقوت، حمزة إبراهيم. *منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ ومستقبل*. **صحيفة الحياة الجديدة**- رام الله 28-5-2005

(7) نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**. مصدر سابق. ص 31

(8) الحسن، هاني. ورقة عمل بعنوان **فكرة الدولة**. مصدر سابق. ص4

(9) لقد طعن مفتي القدس ورئيس اللجنة العربية العليا سابقاً بشرعية المجلس باعتبار أن الشعب الفلسطيني لم يملك الفرصة لاختيار ممثليه فيه، كما دعت المملكة العربية السعودية من داخل الجامعة العربية إلى مقاطعته باعتباره غير قانوني، ومنعت المندوبين الفلسطينيين المقيمين في السعودية من السفر إلى فلسطين لحضور الاجتماع. وعارضت الاجتماع ست منظمات فلسطينية عبر بيان دعت فيه إلى وحدة كل المنظمات "التي ترغب في الكفاح الثوري لتحرير فلسطين"، وأدان البيان الاجتماع باعتباره لم يتم برعاية دولة عربية.(نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**. مصدر سابق.ص39)

(10) زقوت، حمزة إبراهيم. **منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ ومستقبل**. مصدر سابق

(11) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق.ص37

(12)المصدر السابق. ص41

(13)على ضوء نتائج معركة الكرامة، بات الظرف مواتياً لعملية تغيير واسع في المنظمة، وهذا ما عكسه اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في تموز 1968؛ فمن بين أعضائه المئة، كان هناك 68 مندوباً يمثلون مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة التي برزت الخلافات بينها بشأن توزيع المقاعد في المجلس، حيث تم اعتماد نظام الكوتا (المحاصصة) لتسوية هذه الخلافات، خاصةً في ضوء تعذر عقد انتخابات للمندوبين. (موسى البديري: **أوراق نقدية**.مصدر سابق ص42)

(14) الأممية الرابعة، **تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابق. ص2

(15) زقوت، حمزة إبراهيم. **منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ ومستقبل**. مصدر سابق

(16) الحسن، هاني. ورقة عمل بعنوان **فكرة الدولة**. مصدر سابق. ص6

(17) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص47

(18) المصدر السابق. ص47

(19) نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**. مصدر سابق. ص30

(20) الأممية الرابعة، **تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابق. ص3

(21) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص48-49

(22) الأممية الرابعة، **تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابق. ص4

(23) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص50

(24) الحسن، هاني. ورقة عمل بعنوان **فكرة الدولة**. مصدر سابق.ص6

(25) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص50

(26) المصدر السابق. ص53-54

(27) الحسن، هاني. ورقة عمل بعنوان **فكرة الدولة**. مصدر سابق. ص7

(28) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص56

(29) الأممية الرابعة، **تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابق. ص5

(30) نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**. مصدر سابق. ص31

(31) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص56

(32) المصدر السابق. ص51

(33) هلال، جميل. في: موسى، البديري وآخرون. مصدر سابق. ص91

(34) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص38

(35) من أسباب المكانة التي احتلها الكفاح المسلح السمة الاستعمارية العسكرية الاستيطانية للاحتلال الإسرائيلي، وواقع التشريد والكارثة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني، إلى جانب هزيمة الدول العربية في حرب 1967. كما ارتبط الكفاح المسلح "بنهوض الشخصية الوطنية [الفلسطينية] في الستينات ومحاولات أكثر من نظام عربي فرض السيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية"، وهذه العوامل أضفت على الكفاح المسلح أهمية استثنائية كأحد مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية. (جميل هلال في، موسى البديري وآخرون. مصدر سابق ص89-93)

(36) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص45

(37) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص62

(38) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص45

(39) دخلت المنظمة في صدامات عسكرية و سياسية مع معظم دول المشرق العربي؛ مع مصر الناصرية عقب قبول عبد الناصر بمبادرة روجرز سنة 1969، والمواجهة العسكرية مع النظام الأردني سنة 1970. كما دخلت في مواجهة عسكرية مع الدولة اللبنانية سنة 1973 قبل أن تدخل في حرب أهلية طاحنة في لبنان مع القوى غير الرسمية. ثم دخلت في صدام عسكري مع القوات السورية في شمال لبنان إثر انشقاق حركة فتح سنة 1983. وقد اصطدمت المنظمة سياسياً مع مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ومع ليبيا والعراق بسبب تبني البرنامج المرحلي ومبادرة الملك فهد، ومع دول الخليج سنة 1991 بسبب موقفها من الحرب. (هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. مصدر سابق.ص62)

(40) نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**. مصدر سابق. ص31

(41) الأممية الرابعة، **تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابق. ص5

(42) عبد ربه، ياسر، مقابلة صحفية، صحيفة الأيام- رام الله. 1997-6-5

(43) أبو لغد، إبراهيم. *الجذور التاريخية لاتفاق غزة-أريحا*. **مجلة السياسة الفلسطينية**، ع1+2، شتاء – ربيع1994 – رام الله. ص23- 24

(44) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3236 أكد على حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه الثابتة في فلسطين، والمتمثلة في السيادة والاستقلال الوطنيين وإقامة دولته المستقلة، وقرار الجمعية العامة 3237 أكد على التعامل مع المنظمة كحركة تحرر وطني وسمح لها بالمشاركة في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب.

(45) أبو لغد، إبراهيم. **الجذور التاريخية لاتفاق غزة-أريحا**. مصدر سابق. ص25

(46) المصدر السابق. ص26

(47) يرى أبو لغد أن أحد أهداف الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 هو إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، والقضاء على نهجها الذي اتسم بالاعتدال والبحث عن حل تفاوضي، إلا أنه ورغم خروج المنظمة من لبنان وانتقال مركز ثقل العمل الوطني والسياسي إلى المناطق المحتلة، بقيت منظمة التحرير ثابتةً على توجهاتها الجديدة (المرحلية، والحل السياسي)، وظهر ذلك من تعاملها الإيجابي مع مشروع ريجان سنة 1982. (أبو لغد، إبراهيم. مصدر سابق. ص27) غير أن الهدف الإسرائيلي من وراء الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بخلاف ما يرى أبو لغد، هو تدمير بنى م.ت.ف ودفعها بعيداً عن الجنوب اللبناني، وإفقادها القدرة على لعب دور مؤثر في العمل السياسي الإقليمي، ودفعها نحو المزيد من الهبوط في سقف توقعاتها السياسية وأهدافها، ودفعها للقبول بما رفضته من قبل في اتفاقية كامب ديفيد، عبر إضعاف قدراتها وسحب أوراق الضغط من يدها. [ح أ]

(48) الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**. ط1 / مواطن، رام الله، 2003. ص 62. يعرف د. الزبيدي السلطة Authority بأنها هي تلك القوة أو حق التصرف الذي يتم ممارسته لتحقيق الأهداف العامة بصرف النظر عن مدى انسجام أو تعارض هذه الأهداف مع الديمقراطية. فإدارة الشأن العام، وسواء أكانت نتائجه لصالح الحاكم أم لصالح المحكوم أم للاثنين معاً هي بحاجة إلى قوة تمكن من يحكم من إصدار الأوامر وتجسيد رؤاه، وذلك باستخدام مختلف الوسائل، بما في ذلك العنف، للدفاع عن سيادة الدولة أو الكيان، وهذه القوة هي التي تسمى بالسلطة"، وهي من أهم المؤشرات الدالة على إمكانية تحقق الديمقراطية، حيث بمقدورها أن تدعم الديمقراطية وتعززها أو تنزع للشمولية أو الاستبداد والتسلط.

(49) هلال، جميل في: البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق ص90

(50) الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مصدر سابق ص 63

(51) المصدر السابق ص 64

(52) بشارة، عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. في موسى البديري وآخرون. مصدر سابق ص 141

(53) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص 60

(54) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص50

(55) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص 60

(56) الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مصدر سابق ص 65

(57) عبد الكريم، قيس. *النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة*، **موقع rezgar الإلكتروني**، ع 966 / 2004/9/24. ص2

(58) لقد أدت الخلافات والفئوية إلى انقسام الجبهة الشعبية سنة 1968 وتشكيل الجبهة الشعبية القيادة العامة، ثم انقسمت الجبهة الشعبية مرةً أخرى سنة 1969 وتشكلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كما انشق عن حركة فتح في نفس الفترة مجموعة الكفاح الشعبي وبعدها عصام سرطاوي مع مجموعة من مؤيديه. وبعد خروج المنظمة ولفصائل من لبنان سنة 1982 شهدت حركة فتح انشقاقاً ربما يكون هو الأكبر والأعمق أثراً في تاريخها، حيث انشق عنها اثنين من أبرز

قادتها العسكريين ومعهما أعداد كبيرة من المقاتلين خاصةً في شمالي لبنان والبقاع. ثم انشقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في أواخر ثمانينات القرن الماضي وتشكل بفعل ذلك الانشقاق " الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) [ح.أ]

(59) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص43

(60) بشارة، عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. مصدر سابق ص140

(61) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مواطن، سلسلة أوراق بحثية، ط1، رام الله، تشرين أول.1996 ص51

(62) المصدر السابق ص 56

(63) بشارة، عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. مصدر سابق ص137

(64)المصدر السابق ص 137

(65) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص65

(66) بشارة، عزمي. *ورقة أولية حول العمل الحزبي الفلسطيني*. في **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. مؤتمر مواطن1995/11/24**. ط1.مواطن- رام الله 1996 ص 14

(67) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص50

(68) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مصدر سابق ص 56

(69) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص69

(70) عبد الكريم، قيس. **النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة**. مصدر سابق ص 2-3

(71) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص49

(72) الأممية الرابعة، **تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية**. مصدر سابقص10

(73) البديري، موسى، وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. مصدر سابق. ص47

(74) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص57- 59

(75) المصدر السابق ص 70. يشير هلال إلى أن معظم التحليلات تعتبر أن تفجر الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987 جاء بفعل تداخل ثلاثة عوامل هي: تبلور وطنية فلسطينية عبر عقدين من الزمن قاومت بنجاح محاولات تفتيتها وتهميشها، وجود الاحتلال العسكري الاستيطاني وسياساته التي ولدت درجات عالية من الاستعداد للانخراط في المقاومة لدى أبناء الشعب الفلسطيني، وإنجاز عملية بناء واسعة نسبياً لمنظمات جماهيرية وروابط مهنية في الضفة وغزة (منظمات واتحادات نسائية وطلابية وعمالية وشبابية ومعلمين... الخ)، مما وفر تجربة تنظيمية وإطار علاقات داعمة للانتفاضة واستمرارها.

(76) جقمان، جورج. **ما هو العمل السياسي؟ حول أزمة الحزب السياسي في المرحلة الراهنة**. في أزمة الحزب السياسي. مصدر سابق. ص 79

(77) نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**. مصدر سابق. ص32

(78) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص61

(79) عبد الكريم، قيس. **النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة**. مصدر سابق ص4

(80) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص61

(81) قاسم، عبد الستار. **أزمة الحزب السياسي**. مصدر سابق ص 60

(82) الخزرجي**،** تامر كامل محمد. النظم **السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004. ص 213- 214

(83) الحوراني، فيصل. مداخلة في **مؤتمر رام الله الأول 14 – 2000/3/17**، الجلسة السادسة.

(84) المصدر السابق

(85) زيداني، سعيد.**الحزب السياسي والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي**. في أزمة الحزب السياسي. مصدر سابق. ص36

(86) الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط1، مواطن – رام الله، كانون ثاني 1998ص44

(87) أبو جياب، غازي. **تحديات التغيير والتجديد في مواجهة معطيات المرحلة الراهنة**. في أزمة الحزب السياسي. مصدر سابق.ص151

(88) بشارة، عزمي. **ورقة أولية حول العمل الحزبي الفلسطيني**. مصدر سابق ص17

(89) غنيم، أحمد. **مداخلة في مؤتمر الانتخابات الفلسطينية**. مصدر سابق ص 141

(90) قاسم، عبد الستار. **أزمة الحزب السياسي**. مصدر سابق ص66 – 68

(91) غنيم، أحمد. **مداخلة في مؤتمر الانتخابات الفلسطينية**. مصدر سابق ص137

(92) بشارة، عزمي. **ورقة أولية حول العمل الحزبي الفلسطيني**. مصدر سابق ص33

(93)المصدر السابق ص 9

(94) أبو عمرو، زياد. *تقرير الموقف في الأرض المحتلة*. **مجلة السياسة الفلسطينية**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس ع+2 شتاء- ربيع /1994 ص 5

(95) المصدر السابق ص6

(96) زيداني، سعيد.**الحزب السياسي والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي**. مصدر سابق ص 38

(97) الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مصدر سابق ص 45

(98) يمكن اللجوء إلى نتائج المسوح واستطلاعات الرأي كمؤشرات دالة على تحولات البنية الحزبية للنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (استطلاعات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس، ومركز القدس للاتصال والإعلام – رام الله في الفترة من 1994-1997). ونشير نتائج الاستطلاعات إلى ما يلي:

- راوح التأييد الجماهيري لحركة فتح مكانه، مع ملاحظة أنه مال إلى التراجع حيث تعثرت المفاوضات مع إسرائيل وحيث شددت إسرائيل من إجراءاتها التعسفية (في صيف 1997). مع ذلك تبقى فتح هي التنظيم الأكبر حجماً وتأييداً جماهيرياً من بين كل القوى السياسية والفصائل، لكن هذا التأييد تأثر بعوامل دور فتح في السلطة وفي عملية التفاوض؛ فقد كان التأييد الأقصى لفتح في كانون الأول 1995 عشية انتخابات التشريعي هو 53.3%، وتراجع إلى أدنى نقطة في أيلول 1997 حيث بلغ 37.9%، وعاد للارتفاع إلى 45.6% في آذار 1998. بينما أشار استطلاع مركز القدس إلى أن أعلى تأييد لحركة فتح كان 46.6% في حزيران 1995، بينما كان أدنى تأييد في نيسان 1996 وبلغ 33.4%، ووصل في تموز 1997 إلى 34.8%. تراجع تأييد حركة حماس بنسبة تتراوح بين 41% و47% بين سنتي 1994 و1997 (من 19.2% في كانون الأول 1994 إلى 10.1% في حزيران 1997، وذلك حسب استطلاع مركز البحوث والدراسات. كما أشار استطلاع مركز القدس للدراسات إلى أن تأييد هاتين الحركتين 19.9% في كانون ثاني 1994 تراجع إلى 11.7% في أيار 1997، وبلغ أدنى نقطة له في آذار 1996 عقب الانتخابات التشريعية وتنفيذ بعض الانسحابات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية حيث بلغ 6.8%، وعاد إلى الارتفاع بعد وصول حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل خلال سنتي 1996 و1997 وتراوح بين 6.5 إلى 15% حسب استطلاعات المركزين المذكورين).

- تراجع كبير في تأييد كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بنسبة 54% بين سنوات 1994 و1997، حيث أشار استطلاع مركز البحوث أن نسبة تأييد الجبهتين بلغت 8.1% في كانون أول 1994 تراجعت إلى

3.7% في أيلول 1997، و3.6% في آذار 1998. وأشار استطلاع مركز القدس إلى أن نسبة تأييد هذه التنظيمات كانت 10.4% في كانون ثاني 1994 تراجعت إلى 3.9% في تموز1997.

- تراجع تأييد الأحزاب اليسارية المشاركة في السلطة (حزب الشعب الفلسطيني وفدا) يشير استطلاع مركز القدس إلى أن نسبة تأييد هذين الحزبين بلغت 7.2% في كانون ثاني1994 تراجعت إلى 2.5% في كانون ثاني 1995، وإلى 1.5% في تموز1997، بينما أشار استطلاع مركز البحوث إلى أن نسبة تأييدها كانت 4% في آب 1994 تراجعت إلى 2.2% ثم 3.1% في كانون أول 1995 وحزيران 1996 على التوالي، ثم إلى 1.2% في أيلول 1997.

- تراجع نسبة الذين لا يؤيدون أياً من الأحزاب الموجودة: يشير استطلاع مركز البحوث إلى أن نسبة هؤلاء ارتفعت من 14.8% في حزيران 1994 إلى 15.2% في أيلول 1995، وإلى 28.1% في 1996، ثم إلى 35.3% في أيلول 1997 قبل أن تنخفض إلى 29.4% في آذار 1998. ويشير استطلاع مركز القدس إلى أن نسبة هؤلاء بلغت 9.2% في أيار 1990 وارتفعت إلى 20.9%في تشرين أول 1995، وإلى 31.2% في تموز. 1997 (عن: جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص242-245)

(99) تنقسم النظم الحزبية حسب معظم الدراسات السياسية إلى ثلاثة هي: نظام تعدد الأحزاب، ونظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، وتضيف بعض الدراسات إليها نظام الحزب القائد أو الحزب المهيمن (أنظر: الخزرجي، ثامر. مصدر سابق ص216-217). يسود في بلدان العالم الثالث والعالم العربي نماذج الحزب الواحد، والحزب القائد أو المهيمن المتزعم للنضال الوطني، والذي يستمد شرعيته من تاريخ هذا النضال الذي قاده الحزب قبل أن يتولى بناء الدولة. وتخضع الأحزاب التي تقود النضال الوطني إلى اختبار توجهاتها الديمقراطية غداة التحرير والاستقلال الوطني من خلال توليها لمسؤولية الحكم والسلطة (الفيلالي، مصطفى.**الديمقراطية وتجربة الحزب الواحدج في الوطن العربي** مصدر سابق ص 747 – 748)

(100) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص246

(101) عساف، عمر.**الحزب السياسي الفلسطيني بين البرنامج الوطني واستحقاقات المرحلة**. في أزمة الحزب السياسي. مصدر سابق ص 101

(102) زيداني، سعيد.**الحزب السياسي والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي**. مصدر سابق ص39

(103) العاروري، تيسير. **بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية**. في أزمة الحزب السياسي. مصدر سابق ص47

(104) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص204

(105) جقمان، جورج. **ما هو العمل السياسي؟**. مصدر سابق ص 80

(106) المصدر السابق ص 78

(107) جقمان، جورج. **ما هو العمل السياسي؟**. مصدر سابق ص82-83

(108) عساف، عمر.**الحزب السياسي الفلسطيني بين البرنامج الوطني واستحقاقات المرحلة**. مصدر سابق ص98

(109) تلحمي، داوود. *القطب الثالث: التجربة والآفاق*. في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الرابع لمواطن، 22-1998/10/23**.ط1، نيسان 1999 – مواطن – رام الله. ص256

(110) العاروري، تيسير. **بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية**. مصدر سابق ص56

(111) أبو عمرو، زياد. تقرير الموقف في الأرض المحتلة. مصدر سابق ص 6

(112) النتشة، رفيق. **طموحات فتح السياسية بالنسبة للمستقبل الفلسطيني**. في: ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. مصدر سابق ص 90

(113) المصدر السابق ص 89

(114) المصدر السابق ص 92

(115) سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**.ط1.مواطن، رام الله 2000. ص105

(116) قال ياسر عرفات في المؤتمر الدولي الأول حول الديمقراطية في فلسطين عام 1993: "ما الممارسة الديمقراطية بحقيقتها، وفي نهاية المطاف، إلا القدرة الناجمة عن جمع النقائض وتثبيت الوحدة في التعدد، بل لا معنى للوحدة دون التعدد، ولا معنى للدولة دون الديمقراطية". بمعنى أن الديمقراطية هي سلوك قائد الذي بدون قدراته التوحيدية لا تتحقق الديمقراطية. وميز محمود عباس (أبو مازن) بين حدود الديمقراطية التي يفهمها البعض بأنها "انفلات" من كل القيود، مشيراً إلى أن هذا الفهم يدل على حرية مطلقة لا قيود عليها مما يحولها إلى فوضى. يتضح أن أبو مازن يميل إلى ديمقراطية فوقية، أي أعطيت من أعلى بحدود مرسومة وعبارات معيارية متعددة المفاهيم. كما يرى أبو مازن أن على السلطة أن تتقبل النقد إذا كان يهدف للبناء والإصلاح، أي للسلطة أن ترفض أي نقد لا تراه يهدف للإصلاح، وهي – أي السلطة – صاحبة الكلمة العليا في الحكم على نوع النقد ومحاسبة من لا يلتزم. وتتجلى نخبوية الديمقراطية كما يراها عباس في دفاعه عن قنوات التفاوض السري مع إسرائيل. أما فيصل الحسيني فاعتقد أن الديمقراطية هي خضوع الأقلية للأغلبية، وأنها تتجسد في 'الأنا' التي تنسجم مع المجموع، وهو تصور ينسجم مع تغير قاعدة الالتقاء السياسي في النظام السياسي من الإجماع والتوافق إلى "الديمقراطية العددية " والذي بادرت قيادة فتح والمنظمة لإيجاده في منتصف ثمانينات القرن الماضي. (وليد سالم. المصدر السابق ص 105ص109)

(117) سلامة، دلال. **مستقبل فتح وإمكانية إعادة هيكلة التنظيم**. في: ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. مصدر سابق ص 98

(118) المصدر السابق ص 98

(119) المصدر السابق ص 100

(120) البرغوثي، مروان. **الحالة التنظيمية في حركة فتح وعلاقتها مع السلطة**. في: ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. مصدر سابق ص 105

(121) تلتقي معظم النظريات عند رؤية العلمانية على أنها " تؤدي في النهاية إلى تحييد الدولة في الشؤون الدينية، أو انتقال الدين من الحيز العام إلى الحيز الخاص، مع ما يرافق هذا الانتقال من تغيرات بنيوية في المجتمع والفكر". والعلمانية لا تنفي الدين تماماً من الحياة، بل تنقله من الحيز العام إلى الحيز الخاص. وقد ترافق مع العلمنة نمط من التدين هو ما يعرف بنمط تدين مفكري عصر التنوير والذي يقوم على أسس عقلية أخلاقية تتفق مع صعود البرجوازية وانتشار الحداثة، والذي يرى بأن الدين بالأساس هو وعي أخلاقي Ethos يلزمه وجود "حرية" أو "عدم قسر" في اتخاذ الخيارات الدينية. ومن الناحية النظرية لا يمكن التفكير بحرية التعبير عن الرأي والمعتقد دون الحديث عن حرية القرار، وهي حرية فردية بحكم تعريفها؛ أي حرية التقرير بالمعتقد الذي يريد الشخص إتباعه، "وإذا كانت حرية الرأي والمعتقد والتعبير عنها مقوماً من مقومات الديمقراطية، فتكون العلمانية بالمعنى الآنف ذكره هي من مقومات الديمقراطية". إن العلمنة هي شرط ضروري للديمقراطية، وإن كان غير كاف، فالشرعية والتشريع في النظام الديمقراطي مصدرها الشعب الذي ينتخب ممثليه بشكل متساو في فترات زمنية دورية، وهذا يجعل العلمنة ضرورة للديمقراطية، لأن الديمقراطية من حيث الشرعنة والتشريع تنقل مصدرهما من السماء إلى الأرض.(بشارة، عزمي. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، في برهان غليون وآخرون مواطن 1993 ص55 - 79)

(122) هلال، جميل. في موسى البديري وآخرون. مصدر سابق ص 100

(123) المصدر السابق ص 100

(124) يعيش الحقل السياسي الفلسطيني حالةً من الجدل حول ضرورات تشكيل "القطب السياسي الثالث " على الساحة الفلسطينية، وبقدر ما يعكس هذا الجدل اتفاقاً على أهمية ولادة هذا القطب التقدمي الديمقراطي العلماني كضرورة موضوعية تمليها طبيعة المرحلة الراهنة، بقدر ما يحمل من التباين حول أسسه وماهيته. فقد قدمت العديد من التعريفات لهذا القطب تحت مسميات مختلفة: "القطب الثالث" و"القطب الديمقراطي" و"التيار الوطني الديمقراطي"، عكست تباين

الآراء بين أصحاب الدعوة لإقامته حول تحديد ماهيته. أنظر: (داود تلحمي. القطب الثالث التجربة والآفاق. مصدر سابق ص255)، وانظر (م برغوثي.التيار الديمقراطي. مداخلة في مؤتمر مواطن 1999 ص137) و (عزمي بشارة في أزمة الحزب السياسي. مصدر سابق ص 19)

(125) تلحمي، داوود. **القطب الثالث: التجربة والآفاق**. في: ما بعد الأزمة. مصدر سابق ص 257

(126) عبد الكريم، قيس. **اليسار الفلسطيني: متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد**. في ما بعد الأزمة. مصدر سابق ص 184

(127) المصدر السابق ص 183

(128) سالم، وليد. **تصورات وتساؤلات باتجاه برنامج وطني جديد**. في: أزمة الحزب السياسي.، مصدر سابق ص 115

(129) المصدر السابق ص 116

(130) أبو جياب، غازي. **تحديات التغيير والتجديد في مواجهة معطيات المرحلة الراهنة**. مصدر سابق ص 148

(131) جقمان، جورج. **ما هو العمل السياسي؟**. مصدر سابق ص82

(132) بشارة، عزمي. **ورقة أولية حول العمل الحزبي الفلسطيني**. مصدر سابق ص22

(133) تتكون القوى الحزبية لليسار الفلسطيني من التنظيمات التالية:

أ- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: شأنها شأن بقية فصائل المقاومة الفلسطينية ركزت الجبهة منذ تأسيسها على مهمات التحرر الوطني وتجاوز آثار النكبة وليس على القضية الاجتماعية. وعلى صعيد البناء الداخلي يقوم نظامها على عدد من القواعد مثل القيادة الجماعية والقيادة للأكفأ، ومبدأ نفذ ثم ناقش الذي يرى جورج حبش (الأمين العام السابق للجبهة الشعبة) أنه "مضاد لليبرالية، ويرتبط بمفهوم المركزية المرنة الذي يقضي بخضوع أدنى لأعلى، مع حق النقاش بعد التنفيذ". وتبرر الجبهة في أدبياتها عدم وجود انتخابات داخلية باعتبار أن شرعية الحركة الداخلية تستمد من النجاح واستمرارية العمل، وليس من خلال الانتخابات، إلى جانب التبرير النابع من الاعتبارات الأمنية.

في عام 1969 حددت الجبهة المرحلة بأنها "معركة تحرر وطني ديمقراطي ذات أفق اشتراكي..."، أدواتها التنظيمية هي "تنظيم حديدي وصلب التوجه، محكم البناء ومحكوم بالديمقراطية المركزية". وهو ما أكده المؤتمر الرابع للجبهة عام 1981، وعلى ضوء ذلك تحدد الجبهة موقفها من الديمقراطية على مستويين: الدعوة إلى "تجسيد الديمقراطية من خلال قيادة القوى الثورية لمرحلة التحرر الوطني"، والعمل على "تجسيد الديمقراطية من خلال تناسب تمثيل القوى داخل هيئات منظمة التحرير تبعاً لأدوارها في العملية الثورية". وتعكس هذه الرؤية الضبابية للديمقراطية المنطق ألاستعمالي لها كأداة لتصعيد القوى الديمقراطية إلى قيادة الثورة، ولتحسين توزيع الحصص داخل منظمة التحرير الفلسطينية. أما على مستوى مشاركة الجماهير فقد اعترف جورج حبش (الأمين العام السابق للجبهة) في كلمته أمام المؤتمر الخامس للجبهة بالأخطاء الجوهرية التي ارتكبتها الجبهة في التعامل مع الجماهير، وبتأثر الجبهة بأمراض البيروقراطية والمكتبية والمراتبية.

ب- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: تميزت الجبهة الديمقراطية بتقديم تصور أوضح في طرح قضايا ملموسة للديمقراطية في فلسطين بشكل مبكر، وبوعي نظري أعمق للمسألة الديمقراطية؛ حيث يرى نايف حواتمة (الأمين العام للجبهة الديمقراطية) الديمقراطية بأنها " الإنسان الحر بين البشر، شعب من الأحرار في وطن حر، شعوب حرة لا يضطهد بينها شعب شعباً آخر، ولا إنسان إنساناً آخر". وهذا التصور يعكس مفهوماً إنسانياً للديمقراطية يتعلق بتقرير المصير. وقد تطرق حواتمة للمسألة الديمقراطية في مواضع محددة، كالدعوة المبكرة للتعددية والديمقراطية وبناء دولة المؤسسات واحترام سلطة القانون والمجتمع المدني كبديل للبيروقراطية ودولة المخابرات، وإظهار الحرص دوماً على الديمقراطية الداخلية وفي التعامل مع الشعب. لكن رغم هذا التصور الواسع للديمقراطية لم تتمكن الجبهة من تجنب الانشقاق الذي حصل في صفوفها في أواخر ثمانينات القرن الماضي، فكيف يتسق هذا مع ذاك؟ الجواب موجود في وثائق الجبهة، حيث فيها ما يناقض تغني حواتمة بالديمقراطية الداخلية، ففي وثائق

الكونفرنس الثاني 1990، وتحديداً في المجلد الأول، سجلت انتقادات مريرة حول مظاهر البيروقراطية والفوقية والمركزية الديمقراطية. كما أن الفارق الزمني بين عقد مؤتمري الجبهة (عشر سنوات) - علماً بأن النظام الداخلي للجبهة ينص على عقد المؤتمر كل أربع سنوات - يدل على عدم احترام المؤسسة وقواعد الديمقراطية التي تتطلب المشاركة الواسعة والدائمة والمحاسبة والمساءلة. ويلاحظ أن الجبهة لا زالت تأخذ بمبدأ المركزية الديمقراطي كناظم وموجه لعلاقاتها الداخلية.

ج- حزب الشعب الفلسطيني: انخرط الحزب في الكفاح المسلح، وتبنى شعارات وطنية واجتماعية ديمقراطية تضمنت شعارات ‘الإطاحة بالإمبريالية البريطانية’ و’الأرض لمن يزرعها’ و’لا دونم واحد للغاصبين الإمبرياليين والصهاينة’ و’إقامة حكومة عمالية فلاحية’ و’الاستيلاء الثوري على الأراضي الحكومية وأراضي أغنياء اليهود وكبار الملاكين وتوزيعها على صغار الفلاحين والبدو’، وهو ما أظهر ربط المسألة الوطنية بالمسألة الطبقية.

دعا الحزب إلى ضرورة تخلل الديمقراطية لعملية التحرر الوطني دون ربطها بقيادة الطبقة العاملة، واستمر على نهج المركزية الديمقراطية إلى أن حدثت تحولات المعسكر الاشتراكي، تبنى الحزب على إثرها برنامجاً ونظاماً داخلياً جديدين، وغير اسم الحزب إلى "حزب الشعب الفلسطيني"، وهذا التحول الذي شهده الحزب انطوى على الاستناد إلى الديمقراطية الواسعة في إطار بنيته المركزية بدلاً من المركزية الديمقراطية التي تم شطبها، ويعلل تخلي الحزب عن الديمقراطية المركزية بأنها ضربت حقوق الأقلية وحقوق الفرد العضو في الحزب، واختار الحزب بديلاً في استحداث المجلس المركزي، وهو هيئة حزبية وسيطة بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام.

د- الاتحاد الفلسطيني الديمقراطي ‘فدا’

تعود جذور فدا إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي انشق عنها سنة 1990. وبنظرة متفحصة إلى برنامج فدا واللائحة الداخلية، نجد طرحاً لإشراك أوسع القطاعات في النضال الوطني كمدخل لتوفير "شروط تقرير المصير وإرساء مقومات التطور الاقتصادي المستقل، واحترام حقوق المواطنة وتكريس قيم المساواة والعدالة الاجتماعية". كما يطرح البرنامج أيضاً العمل ضد البيروقراطية والفئوية والعصبوية في سبيل بناء قواعد الديمقراطية والمشاركة الشعبية والنقد والنقد الذاتي بمسؤولية والدفاع عن الحريات. أما على صعيد البنية الداخلية، فإن الاتحاد أعلن تمسكه بالديمقراطية كأساس للبناء الداخلي. (سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**. مصدر سابقص118-ص147)

(134) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق. ص ص62

(135) بشارة، عزمي. **واقع وفكر المجتمع المدني**. في: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. مصدر سابق ص40

(136) المصدر السابق. نفس الصفحة

(137) أبو عمرو، زياد. **الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي**. في: ما بعد الأزمة. مصدر سابق ص124

(138) الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مصدر سابق ص39

(139) سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**. مصدر سابق. ص 148

(140) المصدر السابق ص 150

(141) المصدر السابق ص152

(142) سليم، جمال. ورقة في **دراسة تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية – نابلس، أيار 1994 ص109

(143) أبو عمرو، زياد. **الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي**. مصدر سابق ص122

(144) أنظر أبو شنب، إسماعيل. **رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني**. في: ما بعد الأزمة.مصدر سابق 127- 137

(145) منصور، جمال. **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب**. في أزمة الحزب، مصدر سابق ص 174- 175

(146) سليم، جمال. ورقة في دراسة تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين. مصدار سابق ص110

(147) حمامي، جميل.**حركة حماس والعلمية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب**. في ما بعد الأزمة. مصدر سابق ص 159 عن صحيفة النهار المقدسية 30-4-1989

(148) منصور، جمال. **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب.** مصدر سابق ص 177

(149) المصدر السابق ص 178 – 180

(150) أبو شنب، إسماعيل. **رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني**. مصدر سابق ص 134 – 135

(151) سليم، جمال. ورقة في دراسة تحليلية. مصدر سابق ص109

(152) أبو عمرو، زياد. **الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي**. مصدر سابق ص124

(153) أبو شنب، إسماعيل. **رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني**. مصدر سابق ص 134 – 135

الفصل السادس

واقع النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو (1993 – 2003)

الدولة العصية والديمقراطية المقيدة

تمهيد

لقد جاء تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية ليزيد من حالة الانقسام الداخلي، فلم تحظ هذه السلطة باعتراف شامل كنتاج شرعي لمنظمة التحرير الفلسطينية، رغم قرار المجلس المركزي الفلسطيني سنة 1993 الذي اعتبر السلطة امتداداً للمنظمة في الداخل، إذ أعلنت معظم الفصائل والتنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية معارضتها لاتفاقية أوسلو وما يتمخض عنها من ترتيبات وهياكل وإجراءات. كما أوجد قيام السلطة الفلسطينية توازنات وصراعات من نوع جديد في الحقل السياسي الفلسطيني؛ فقد تولد صراع بين المستويات المختلفة للسلطة: بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية؛ بين الأجهزة الأمنية المختلفة والمتعددة التي أنشأتها السلطة؛ وبرزت تداخلات وتجاذبات بين مختلف مؤسسات السلطة(الوزارات والدوائر) على الصلاحيات والاختصاصات؛ وبين النخب الجديدة المسيطرة على مقاليد القرار السياسي والاقتصادي خاصةً داخل حركة فتح؛ إضافةً إلى الإشكالية الأساسية وهي التداخل والتضارب بين هياكل وأدوار السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي هدد بتهميش المنظمة وإحلال السلطة محلها في ظل عدم تحديد أسس العلاقة بين سلطتيهما، وعدم المبادرة إلى عملية إصلاح ديمقراطي جدي للمنظمة، والذي صاحبه مجاهدة فصائل المنظمة للبقاء في مركز القرار في النظام السياسي. وبرز كذلك صراع داخلي بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة، والحركات الإسلامية من جهة ثانية، وخاصةً حركة حماس، تمحور حول السيطرة على الحقل السياسي الفلسطيني. كما ولد قيام السلطة نوعاً آخر من الصراع بينها وبين منظمات العمل المدني والأهلي في سياق سعي السلطة للهيمنة على المجتمع الفلسطيني لكي تضمن أقصى درجات السيطرة الداخلية، كسلطة مركزية تسعى للتحول إلى دولة. وقد تكونت كل هذه الصراعات في حين لا زال النظام السياسي الفلسطيني، بكل قواه وعلاقاته ومدخلاته، مقيداً بالصراع الأول والأساسي المتمثل بالكفاح من أجل استكمال مهمات

التحرر الوطني، والبناء الاجتماعي- الاقتصادي والديمقراطي (بناء الأمة والاندماج الوطني) في ظل القيود التي تفرضها اتفاقية أوسلو على السلطة الفلسطينية.

إن واقع مسار وسمات التغير في النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تأثر أساساً بتفاعل ثلاث متغيرات تشكل مدخلات جديدة لهذا النظام، وهي: واقع الأزمة وحالة الانقسام في منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل، وإشكاليات العلاقة بين المنظمة والسلطة؛ ومعطيات البيئة الإقليمية والدولية التي واكبت عملية التسوية السياسية وتشكيل السلطة الفلسطينية؛ واتفاقيات التسوية ذاتها، وما فرضته من قيود واشتراطات على الكيان الفلسطيني الناشئ.

(1)

عوامل وظروف نشأة السلطة الفلسطينية

مدخلات جديدة للنظام السياسي الفلسطيني

نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل ظروف وعوامل ذاتية وموضوعية ضاغطة، سواء على مستوى النظام السياسي الفلسطيني وبيئته الداخلية، أم على مستوى المحيطين الإقليمي والدولي؛ فقد شهد الحقل السياسي الفلسطيني حالةً من الانقسام العميق بفعل قرار المشاركة في عملية التسوية السياسية وإنشاء السلطة الفلسطينية، مما عمق الأزمة التي كانت تعصف بمنظمة التحرير والفصائل قبل ذلك. وعشية دخول المنظمة إلى عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، كانت المنطقة العربية تعيش الأزمات المترتبة على انتهاء حقبة الحرب الباردة وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، ودخول النظام الرسمي العربي في مرحلة من التفتيت والانهيار بعد حرب الخليج سنة 1990. وقد شكلت هذه العوامل المناخ الذي نشأت فيه السلطة الفلسطينية، وكانت بمثابة مدخلات جديدة للنظام السياسي الفلسطيني ستبقى تأثيراتها عليه لأمد يصعب تحديده، لكن من المؤكد أنها قد أحدثت فيه العديد من التغيرات والآثار.

1 – 1 التغيرات في الحقل السياسي الفلسطيني: الأزمة وواقع الانقسام

أحدثت اتفاقية أوسلو تحولات هامةً في الوضع الفلسطيني، وخلقت حالة فريدةً ومركبةً؛ فبقاء الاحتلال جاثماً على الأرض الفلسطينية أبقى على المرحلة كمرحلة تحرر وطني، في الوقت الذي قامت سلطة وطنية على جزء صغير ومحدود من الأرض الفلسطينية، وتحت سقف اتفاقيات التسوية، ولم تحظ بإجماع القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة، مما أدى إلى إدخال الساحة السياسية والنظام السياسي الفلسطيني إلى حالة من الأزمة والانقسام.

إن أهم مظاهر هذه الأزمة هو ما ترتب على الطبيعة الانتقالية للمرحلة الجديدة، وما خلقته من حالة عدم يقين سياسي مما ستؤول إليه آليات اتفاقية أوسلو؛ حيث أدت إلى خلق تعقيدات ومتناقضات عديدة، وإرباك وتشويش الرؤية السياسية والبرنامجية لكل القوى السياسية الفلسطينية، خاصةً في ظل التداخل الكبير بين مهام التحرر الوطني ومهمات بناء " الديمقراطية الاجتماعية، بحيث بات التقدم في كل منهما مرهوناً بتقدم الآخر"(1) في نفس اللحظة الزمنية وذات المكان؛ إذ قامت سلطة وطنية فلسطينية دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، ودون تحديد الحدود النهائية لمناطق هذه السلطة، وفي ظل مواصلة الاحتلال الإسرائيلي بوضع شروطه على عملها واستمراره بسياساته الاستيطانية وعدم اعترافه بالحقوق الفلسطينية بالاستقلال، مما أبقى برنامج الاستقلال الوطني؛ التحرر والسيادة، قائماً(2) رغم قيام كيان سياسي فلسطيني على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967.

1 – 1- 1 الشروخ في النظام السياسي وضرب قاعدة التضامن الوطني

لقد جاء هذا التغيير ألانعطافي ليفاقم الأزمة التي ألمت بمنظمة التحرير والفصائل وأدخلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى حالة من التفكك والضعف، خاصةً بفعل " خروج الجناح الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح) ومعه فصائل صغيرة وهامشية من دائرة برنامج الدولة"(3)، الأمر الذي أضاف عنصراً جديداً للأزمة تمثل بحالة الانقسام العميق في منظمة التحرير وبين الفصائل. وقد ترافق ذلك التغير مع تراجع لدور وقاعدة القوى السياسية الوطنية العلمانية، وشيوع حالة تشكيك بجدوى وجودها، والعزوف العام عن العمل الحزبي

والسياسي مصحوباً بتفشي نزعة البحث عن الخلاص الفردي، " وذلك بفعل انهيار مرجعية قيمية وأخلاقية ومعنوية كانت تعطي المجتمع طابع التماسك"(4)، والتي تمثلت بالمنظمة والفصائل وبرنامج الدولة والعودة وتقرير المصير، دون أن يحل محلها بديل قوي ومقنع من داخل إطار المنظمة، مما وضع الحركة الوطنية الفلسطينية كلها أمام مرحلة جديدة دون أن تحقق المرحلة السابقة أهدافها المرسومة والتي شكلت محور الحياة السياسية والوطنية، ومادة التماسك والاندماج الوطني، ودون تبلور تشكيلات وقوى سياسية وطنية جديدة ضمن حقل منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أبرز الحاجة الموضوعية لبقاء المنظمة بصفتها ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين أينما كانوا، ومعبرةً عن الهوية والشخصية الفلسطينية إلى أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة لها كامل السيادة على الأرض، وهذا الدور لا يمكن أن تجسده أي صيغة أخرى تفتقر إلى الصفة الجمعية التي تتمتع بها المنظمة(5).

إن غياب دور وتأثير أطر ومؤسسات المنظمة، في حين لم تتحقق أهداف النضال الوطني الديمقراطي التحرري الفلسطيني، يثير المخاوف من تقديم تعريف جديد للهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، تقوم على استثناء فلسطينيي الشتات واللجوء؛ فقد شكل النسق التنظيمي والسياسي الذي أقامته المنظمة وفصائلها وهيئاتها المختلفة أرضيةً قويةً لتعريف هوية الشعب الفلسطيني وتوحيدها حول المفهوم المركزي للتحرر والبناء الديمقراطي وهو تقرير المصير الذي من الصعب تصور تجزأ ته دون المس بجوهره. وقد باتت هذه الأرضية عرضةً للتغييرات التي دخلت على الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأصبح هناك مخاطر راهنة على الهوية الوطنية تتمثل في وجود تعريف إسرائيلي لها يستثني اللاجئين ويقيد عودتهم إلى الكيان الفلسطيني الناشئ (6). وإلى جانب ذلك كله، فقد رسخت مرحلة أوسلو حصر عملية صنع القرار السياسي خارج أطر ومؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، وأولها مؤسسات المنظمة، مما هدد وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ "فقد أدمجت مؤسسات المنظمة في مؤسسات السلطة مما همشها كمؤسسات وكدور وكبرنامج وطني يمثل المصالح الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة"(7)، وأدى إلى ولادة واقع يشكل تهديداً خطيراً لما أنجز خلال أكثر من ربع قرن من الكفاح الوطني لصون وحدة الشعب

الفلسطيني وهويته الوطنية من خلال مأسسة عملية بناء الأمة التي تعهدتها المنظمة والفصائل. ويشار في هذا الصدد إلى أن قرار المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عقدت في تونس في 10-1993/10/12، الذي اعتبر السلطة الفلسطينية امتداداً للمنظمة في الداخل، وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، لم يحظ بموافقة إجماعية فلسطينية، فقد عارضته معظم الفصائل في إطار المنظمة، كما عارضته حركتا حماس والجهاد الإسلامي. إلا أن هذا لم يمنع قيام السلطة واستمرارها في السير على طريق التسوية.

لقد حكم على تطور النظام السياسي الفلسطيني بفعل هذه الأزمات بالتشويه وبالمراوحة في حيز الطابع المؤقت بسبب عملية الإحلال بين مرحلته السابقة ذات الطابع الجامع، وبين مرحلته الراهنة القاصرة عن سمة الجمع والإجماع؛ فقد برزت " اتجاهات تحاول تحويل السلطة إلى بديل لمنظمة التحرير، وإحلال النظام السياسي الذي يجد إطاره في السلطة الفلسطينية بديلاً للنظام السياسي الشامل، الذي كانت تعكسه المنظمة"(8). وقد أدت هذه العملية إلى إضعاف الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، وتعزيز انعزالها عن واقع التجمعات الفلسطينية في الأرض المحتلة والشتات، خاصةً وأن الأزمة التي كانت تعاني منها قبل انعطافة أوسلو قد أفقدتها القدرة على بناء استراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها، وأظهرت عدم تجاوب هياكلها وبنيتها مع مطالب التغيير، مما قاد إلى تفريغ مؤسسات المنظمة من المضمون وتحولها إلى مجرد أشكال مظهرية لمؤسسات فقدت قدرتها على العمل المؤثر، وهو ما يفسر، ويبرر الدعوات العديدة والمتزايدة من أجل إصلاح الأوضاع الداخلية للمنظمة على أسس ديمقراطية.

1 – 1 – 2 انعكاس خصائص وأزمات المنظمة على تغيرات النظام السياسي بعد أوسلو

نشأ في الحقل السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم وأحزابه وتنظيماته المعارضة، وتخاض فيه أشكال من الصراع حول قواعد اللعبة السياسية في ظل دخول لاعبين جدد إليه (الحركات الإسلامية)، واختفاء تنظيمات كانت امتداداً لأنظمة عربية، وتراجع قوة تنظيمات أخرى، وانكماش دور مؤسسات المنظمة. إلا أن آثار بنية وسمات النظام السياسي في المرحلة السابقة بقيت ماثلةً؛ حيث لا زالت القوى الحزبية الرئيسية في الحقل

(ألفصائل والتنظيمات) قائمةً رغم تآكل دورها، مثلما استمرت السمات الأساسية للمرحلة التي هيمنت فيها المنظمة وانتقلت إلى السلطة؛ فمثلما ورث الحقل الجديد ثقافةً سياسيةً تمنح حيزاً كبيراً للتعددية السياسية والحزبية والفكرية ولحرية الرأي والتعبير، فقد ورث كذلك سمات المركزية الشديدة والفردية في صنع القرارات، ونزعات السيطرة والبناء الشمولي الذي ميز منظمة التحرير.

لقد مثلت أوضاع المنظمة عشية توقيع "أوسلو" العامل الرئيسي في تحديد معالم النظام السياسي المتشكل لاحقاً، فقد تركت سماتها البنيوية السياسية والتنظيمية بصماتها على النظام الانتقالي، وخاصةً سمات المركزية الشديدة التي وصلت إليها المنظمة تراكمياً وتعمقت بفعل ضعف دور قوى المعارضة وتراجع قاعدتها التنظيمية، الأمر الذي لم يمكنها من تشكيل بديل سياسي لمشروع قيادة المنظمة. وقد انتقلت هذه المركزية لتصبح أحد سمات النظام السياسي في عهد السلطة الفلسطينية(9)، وبخاصة السمات ذات الصلة بظاهرة شخصانية العمل السياسي " وارتباطها تاريخياً بشخصية قيادية مركزية وكاريزمية ذات استئثار كامل ومطبق على اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني"(10)؛ فقد كرس أسلوب قيادة المنظمة الارتباط بين العمل السياسي والتنظيمي وبين شخصيات قيادية وزعامات على رأس المنظمة والفصائل، وكانت الشخصية الأكثر تأثيراً والأوسع نفوذاً في هذه البنية هي شخصية ياسر عرفات الذي اكتسب صفة القائد الرمز المجسد لتطلعات وآمال الشعب الفلسطيني. ومن المعروف أن السلطة الكاريزمية تقف موقفاً مناهضاً للمأسسة كونها ستكبل القرار الفردي للزعيم الكاريزمي، لذا لا تجد في ظلها فصلاً بين السلطات، ولا مجالاً لنشوء عملية سياسية ديمقراطية أو قيام نظام سياسي ديمقراطي(11)، وقد ساهم واقع الخلط والتداخل بين مؤسسات وهيئات كل من المنظمة والسلطة في تعزيز سمات المركزية الشديدة والاستئثار بالقرار خارج نطاق هذه المؤسسات مجتمعة.

إن العلاقة التي نشأت بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير تنطوي على عدد من الإشكاليات التي تفاعلت في سياق الازدواجية بين مؤسساتهما والتي ولدت نزاعات حول الولاية السياسية والوظائفية لكل منها؛ حيث أدت عملية التداخل بين بنية ومهمات كل منهما إلى " إعاقة تعزيز العناصر الأساسية للحكم الصالح وخاصة ممارسة الصلاحية الدستورية والشفافية

والمساءلة وسيادة القانون؛ فالمعايير والممارسات الموروثة لمنظمة التحرير تتيح اعتباطية صنع القرار، وإتباع البنى الرسمية بأخرى غير رسمية، وإضعاف الإجراءات الإدارية والقانونية السليمة"(12).

لقد تعمقت سمات المركزية والاستئثار بالقرار السياسي وبصنع وتنفيذ السياسات العامة في ظل السلطة الفلسطينية أكثر فأكثر بحكم استمرار سيطرة حركة فتح على هذا النظام مستفيدةً من هيمنتها على مؤسسات وموارد السلطة وعلى القرار السياسي والاقتصادي والتفاوضي. حيث عمقت الحركة في هذه المرحلة تحالفها مع البرجوازية الفلسطينية وبيروقراطية المراتب العليا للمنظمة، ودفعت الفئات العليا المؤثرة في هذه البرجوازية باتجاه مركزة القرار الوطني خارج إطار المنظمة، مما سيمنحها قدرةً أكبر على التأثير فيه، فدعمت "تشكيل كيان سياسي مستقل يتولى ممثلوها فيه السلطة السياسية"(13) من أجل الخلاص من المشكلات التي رافقت طابعها المحلي وقيود الاحتلال التي تحول دون نموها، وقد أسهم هذا التحالف في تقييد قدرة هذه البرجوازية على دعم قيام نظام ديمقراطي، أو استعدادها لتخوض نضالاً ثابتاً من أجل الديمقراطية وضد الاستفراد والتسلط؛ فقد أقامت تحالفها مع حركة فتح وبيروقراطية السلطة استناداً إلى مصالحها المباشرة.

على صعيد آخر فإن وجود " نموذج منظمة التحرير الفلسطينية " الشمولي الذي يدمج في حوزته المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ويجمع بين أطر الدولة وتنظيمات المجتمع، قد تكشفت سماته السلطوية عندما اصطدم بتجربة البناء الوطني في إطار ما يمكن وصفه بممارسة حكم شعب على أرضه(14)؛ فقد أفرز هذا النموذج نزعات سلبية عديدة أثرت على إمكانيات التطور الديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية، مثل الفئوية والعصبوية الفصائلية وتفشي نزعات السلطوية. كما أظهر هذا النموذج عدم اكتراثه بالحياة والقيم المؤسسية، فبالرغم من بناء عدد كبير من المؤسسات لم تتطور معايير مؤسسية عقلانية وبقيت عملية البناء المؤسسي خاضعةً للاعتبارات الفصائلية، ومعيار الولاء السياسي(15).

لم يعد هذا النموذج قادراً على استيعاب المتغيرات الجديدة التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني، ولكنه استمر في بنية السلطة الفلسطينية وسياساتها، الأمر الذي أثار بقوة

الإشكالية التي تتمركز حول كيفية مقاربة وعلاج التشابك القائم بين البعدين "الوطني" و"الاجتماعي" في النضال الوطني التحرري، أي كيفية فك الارتباط الشمولي ألقسري بينهما في مستوى البنى السياسية والتنظيمية، مع إدراك أن إنجاز أحد الشقين (الوطني و الاجتماعي) لا يتم بتأخير الآخر، "فتجدد الداخلي يؤمن دحر الخارجي [الاحتلال] في صيرورة متواصلة لضمان تحرك المجتمع الفلسطيني باتجاه تصاعدي وليس دائري"(16)، وباتجاه بناء السلطة كسلطة مدنية في إطار دولة ديمقراطية، وبما يشمل تحديث أبنية المجتمع الفلسطيني خلال عملية التحرر الوطني.

لقد استمر الجمع بين الحيزين في إطار نظام "سلطة" مقلصة الصلاحيات وسلطوية النزعات، مما يعني أن الفشل في التحرك نحو خلق تمايز بين المجتمع والدولة يمثل خطراً على الحيز الاجتماعي، خاصةً في ظل المساحة الكبيرة التي تحتلها السياسية في المجتمع، في حين أن الوحدات الاجتماعية الصلبة والمنظمة (الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية التي توفر قطباً موازياً يحد من سلطة السلطة) لا زالت إما غائبة أو ضعيفة(17)، مما عزز اندفاع السلطة الفلسطينية للبحث عن وسائل جديدة للهيمنة مستلهمةً ذات النموذج الشمولي للمنظمة. ولعل المحرك الأساسي من وراء هذا المسعى هو تآكل شرعية النموذج الذي جسدته المنظمة(18)، والحاجة إلى مصدر جديد للشرعية يلبي الحاجات السياسية والبنائية للنظام السياسي في المرحلة الجديدة؛ فقد استمد النظام السياسي الفلسطيني قبل هذه المرحلة شرعيته من الاعتبارات الثورية الكفاحية، وكان تأييده نابعاً من ما كان متوقعاً منه تحقيقه باعتباره يقود مهمات التحرر وبناء الأمة والتضامن الوطني، وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني كمجتمع سيادي في إطار دولته القومية، وقد فشل هذا النظام في تحقيق معظم أهدافه. إلا أن ذلك لم يعن بحال من الأحوال نهاية حضور أو شرعية المنظمة ومؤسساتها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ دخل النظام السياسي الفلسطيني إلى مرحلة من التحول أو الانتقال، اتسمت بوجود إشكالية رئيسية أساسها أن هذا الانتقال تتنازعه قوتان؛ المنظمة والسلطة، فهو انتقال من طور المنظمة الذي لم ينته بعد، إلى مرحلة ناشئة يتبلور فيها كيان سياسي حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه؛ أي أنه انتقال تتجاذبه قوى القديم الذي لم يمت وديناميةالجديد الذي لم تكتمل ولادته، فجاءت لتجسد تواصل، ولتعكس طبيعة وخصائص كل منهما(19). لكن مصادر الشرعية لكل منهما اختلفت اختلافاً بيناً،

في ظل تآكل شرعية النظام السياسي الذي هيمنت عليه المنظمة والتي بدأت فعلياً مع بداية ظهور الشروخ في جسمه منذ نشوب الخلافات بسبب تبني المنظمة برنامج النقاط العشرة في العام1974، حيث اهتزت قاعدة الإجماع والتوافق التي قام عليها النظام، وتعمق هذا الشرخ بنيوياً في ثمانينات القرن الماضي بفعل عوامل عديدة منها الخروج من لبنان وما ترتب عليه من تداعيات، وظهور الحركة الإسلامية الفلسطينية. وتفاقمت أزمة شرعية النظام إثر تبنيه لقراري مجلس الأمن 242 و338 وإعلان الاستقلال والقبول بمبدأ الأرض مقابل السلام، حيث " قامت مؤسسات السلطة على الأرض في حين كان النظام السياسي الفلسطيني يعيش أدنى مستويات شرعيته (20) بفعل فقدان قاعدة الإجماع الفلسطيني حول الأهداف والوسائل، الأمر الذي ولد الحاجة لإيجاد مصدر جديد للشرعية يستند إليه النظام السياسي الذي تهيمن عليه السلطة الفلسطينية بديلاً لقاعدة الإجماع، وهذا المصدر هو الانتخابات العامة؛ أي الشرعية الدستورية الديمقراطية، وإيجاد وسائل جديدة للهيمنة على الحقل السياسي، وعلى مختلف مناحي الحياة العامة في الأراضي الفلسطينية، وهي الوجهة التي تعززت بفعل الحاجة لشرعنة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل. وقد انعكست كل هذه الاعتبارات على بنية السلطة الفلسطينية والنظام السياسي في هذه المرحلة (أي بعد انتخاب المجلس التشريعي). لكن هذه الشرعية الجديدة لم يتسن لها التخلي عن القديمة بحكم تداخل مهمات التحرر الوطني مع مهمات البناء الدولاني والديمقراطي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان على السلطة أن تعمل على الحفاظ على شرعيتها الجديدة من خلال ما تنجزه على صعيد تحقيق مشروع تحول السلطة إلى سلطة مدنية اجتماعية ديمقراطية، وتبرير بقائها بالمضي قدماً في مشروع بناء الأمة السيادية (الدولة) لكي تكتسب التأييد والطاعة.

1 – 2 القيود الموضوعية المفروضة على النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة

إن فهم وتحليل بنية وسمات النظام السياسي الفلسطيني، يبقى منقوصاً بمعزل عن فهم المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثمرت اتفاقات التسوية السياسية، وأفضت إلى نشوء السلطة الفلسطينية وأثرت في بنيتها، وفي تفاعلات النظام السياسي الفلسطيني في ظلها، بما في ذلك دور القيود المترتبة على الاتفاقيات (أوسلو1 و 2، واتفاقية القاهرة، والتفاهمات الأخرى المرتبطة بها) في التأثير على بنية هذا النظام وسماته.

1 – 2 – 1 سياق المناخ الإقليمي والدولي الذي ولدت فيه السلطة الفلسطينية

لقد تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بفعل عملية تفاوض سياسي في لحظة تاريخية تميزت بضعف منظمة التحرير الفلسطينية، وتراجع التحالفات العربية والدولية المساندة لها في سياق إقليمي ودولي عكس تراجع القوى التحررية الديمقراطية واليسارية في العالم أمام تعاظم نفوذ وهيمنة القوى الرأسمالية العالمية وحلفائها الإقليميين والذي جسد "انتصار الليبرالية الغربية بصبغتها الأمريكية الفظة"(21) مما شكل صدمةً للأولى، وأثر سلباً على معنويات الشعوب والجماهير المساندة للمشروع التحرري والمناهضة للهيمنة الرأسمالية ولسياسات العولمة. فقد انهار التوازن الدولي القديم وقام توازن دولي جديد اتسم بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي، ففقدت المنظمة بفعل ذلك دعم أحد قطبي التوازن الدولي القديم (الاتحاد السوفييتي)، في وقت تكرس فيه دور الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل، قطباً وحيداً مهيمناً على ساحة العلاقات الدولية(22).

هذا هو التغير الذي جاءت في إطاره اتفاقيات التسوية السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ ولدت السلطة الفلسطينية محكومةً بسقف هذه الاتفاقيات، وحيث تجهد إسرائيل، مستفيدةً من المناخ الدولي والإقليمي الجديد لمقاومة أي محاولة لتطور هذه السلطة باتجاه الدولة، وإبقائها في إطار محدود ومنقوص وخاضع للهيمنة الإسرائيلية، خاصةً في ظل نتائج حرب الخليج الثانية التي أسفرت عن اتساع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وتعميق الفجوة العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل لصالح الأخيرة، وتفسخ النظام الرسمي والتضامن العربيين. وقد أدت كل هذه التداعيات إلى انكشاف المنظمة أمام الضغوط الغربية والعربية للدخول في التسوية السياسية بشروط مقيدة وقاسية ارتهنت لها المشاركة الفلسطينية في التسوية، وبحيث أصبحت السلطة الناشئة أسيرة شروط الولايات المتحدة وإسرائيل.

إن ولادة عملية التسوية السياسية بفعل وبالتلازم مع هذه التغيرات الإقليمية والدولية قد منح دوراً هاماً ومباشراً لقوى ومؤسسات وفعاليات دولية تمارس من خلاله تأثيراً ملحوظاً على بنية وسمات النظام السياسي الفلسطيني؛ إذ باتت السلطة الفلسطينية تخضع لضغوط وتأثيرات

مباشرة وكبيرة من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات تشكل جزءاً من المركز الرأسمالي العالمي هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأخذت هذه التأثيرات طبيعة تحكمية قلصت دور السلطة خاصةً في المجال الاقتصادي(23) لصالح قوى السوق والقطاع الخاص، وفرضت عليها سياسات وإجراءات استناداً إلى تقديرات ذات صلة بعملية التسوية السياسية أكثر مما تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الفلسطينية الخاصة. وقد كانت الأداة الرئيسية لممارسة هذا التأثير على خيارات وسياسات السلطة هي التمويل والعون، والذي ارتبط بتغيرات مسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي؛ حيث تذبذب حجم المعونات التي قدمت للسلطة مقارنةً بحجم الالتزامات تبعاً لتذبذب التقدم في عملية التسوية(24).

لقد ترافقت هذه التغيرات الإقليمية والدولية مع تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي، وتراجع دور القوى الديمقراطية، مقابل زيادة تأثير ونفوذ القوى الإسلامية الأصولية التي قدمت نفسها بديلاً للأنظمة العربية الحاكمة في ظل تفاقم البطالة وحدة الفقر، الأمر الذي مكن هذه القوى من التصاعد إقليمياً ومحلياً واستقطاب فئات واسعة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، إذ قدمت هذه القوى نفسها كبديل يمثل "خشبة الخلاص" في الدنيا والآخرة"(25) واكتسبت دفعاً قوياً على الساحة الفلسطينية الأمر الذي زاد من تعقيدات الواقع السياسي الذي حاولت فيه السلطة بناء نظامها السياسي ومؤسساتها الوطنية الجامعة.

1- 2 – 2 القيود التي تفرضها اتفاقيات التسوية على النظام السياسي الفلسطيني

لقد أقيمت السلطة الفلسطينية وتسلمت مهامها في ظل ظروف بالغة التعقيد، بحيث كان عليها أن تبني مؤسسات عامة، وقدرات حكم (بناء دولة) تتسم بالحكم الصالح والديمقراطية، وإتاحة المجال أمام نهوض مجتمع مدني تعددي، في ظل نظام اقتصادي يقوم على السوق الحرة، من وجهة نظر اتفاقية أوسلو والدول المانحة، على الأقل. مثلما كان عليها بناء نظام سياسي تعددي، وصون سيادة وحكم القانون، والسير قدماً في التسوية السياسية مع إسرائيل، وأن تحافظ على الأمن، كل ذلك في جو سياسي مشحون بالتوتر والعنف بحكم استمرار وجود

الاحتلال الإسرائيلي على معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس، وبسبب المعارضة الفلسطينية الداخلية لاتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية.

إن الإطار الذي تشكلت من خلاله السلطة الفلسطينية؛ اتفاقية أوسلو والاتفاقية المرحلية، كان من العوامل الحاسمة في تقرير بنية هذه السلطة وسماتها المؤسساتية، وتحديد أولوياتها السياسية، وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية؛ فقد ترتب على الاتفاقية سلسلة من الإجراءات والتدابير التنظيمية والإدارية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي فرضت قيوداً والتزامات على السلطة الناشئة حدت من قدراتها السياسية والتنموية، ومن استقلاليتها الاقتصادية و ما يتوفر لها من موارد. كما أن الاتفاقية مكنت إسرائيل من التدخل المباشر في تفاصيل عمل السلطة، وممارسة شتى الضغوط عليها عبر إجراءاتها وسياساتها، وتفسيراتها الخاصة لبنود الاتفاقية.

أ- حالة عدم اليقين السياسي والقيود على إمكانيات نشوء دولة ديمقراطية:

سمحت اتفاقيات التسوية بإيجاد حكم ذاتي فلسطيني وإقامة سلطة فلسطينية وإجراء أول انتخابات سياسية عامة في التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني، وشملت الاتفاقيات، لأول مرة، اعترافاً إسرائيلياً رسمياً بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإن كان لم يحددها ولم يتحدث عن الحقوق الوطنية، فإن الاتفاق – حسب بعض الآراء – شكل " فرصةً للفلسطينيين لإقامة الكيان الفلسطيني الذي يحمل في طياته إمكانية التحول إلى دولة مستقلة "(26). لكن الطبيعة الانتقالية والمفتوحة للاتفاقية أدت إلى إيجاد حالة من عدم اليقين لدى الفلسطينيين؛ خاصةً بفعل قابلية إخضاع الاتفاقات للتأويلات والتفسيرات المتضاربة بسبب غموض الكثير من بنودها، كما أنها لا تتعامل مع إسرائيل كقوة محتلة، وتقر ضمنياً بوجود كيانين مستقلين على نفس الأرض الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967، الأمر الذي يعني إضفاء سمة الشرعية على وجود الاحتلال، ويترك المصير النهائي للأراضي الفلسطينية دون تحديد، إلى جانب تركه لكل القضايا المركزية في الصراع دون حسم. فقد تركت الاتفاقات أمر تحديد المآل النهائي لعملية التسوية إلى مرحلة لاحقة من التفاوض(27)، إذ لا يوجد في أي من الاتفاقيات الموقعة ما يشير

إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة كنهاية لعملية التفاوض، أو إلى حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بنفسه وبشكل حر؛ أي أن الاتفاق أدى إلى قيام سلطة وطنية فلسطينية ترى مبرر وجودها في استكمال تحولها إلى دولة مستقلة من خلال عملية التفاوض مع الدولة المحتلة بينما تسعى الأخيرة إلى إبقاء سيطرتها على معظم الأرض والمعابر والحدود والاحتفاظ بمستوطناتها بهدف تقليص وتفتيت رقعة سيطرة السلطة الفلسطينية إلى أبعد مدى، والتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (28).

لقد أدى التركيز على " العملية السلمية " إلى صرف الاهتمام الفلسطيني عن البناء المؤسسي وضمانات ممارسة الديمقراطية والتركيز على الأمن على حساب القانون وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية(29)، فبالرغم من أن اتفاق إعلان المبادئ قد منح للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعض الحقوق بما فيها إقامة انتخابات فلسطينية، إلا أنه يحدد هيكلية المجلس وأعضائه والصلاحيات التي ستنقل إليه من الجهات المدنية والعسكرية الإسرائيلية، إلى جانب تحديد سلطته التنفيذية والتشريعية وأجهزته القضائية. ويلاحظ بأن المجلس (مجلس سلطة الحكم الذاتي، وفق الاتفاق) سيتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية مختلطة ومتداخلة، مما غيب وجود سند قانوني يمكن للفلسطينيين الاستناد إليه لإيجاد فصل حقيقي وتوازن للسلطات في السلطة الوطنية الفلسطينية، "ويبدو أن إسرائيل كانت تخشى من أن مثل هذا الفصل للسلطات، إن تحقق للسلطة الفلسطينية، فإنه سيفتح أمامها المجال أن تتخطى المرسوم لها إسرائيلياً كسلطة حكم ذاتي مقيد ومحدود، ويصبح بإمكانها وضع الأساس القانوني لإقامة الدولة الفلسطينية والحصول على الاستقلال"(30).

إن الشروط التي فرضتها الاتفاقيات في هذا المجال قد لعبت دوراً رئيسياً في تحجيم إمكانية قيام بنية ديمقراطية للسلطة الفلسطينية، فقد صيغت الاتفاقية بحيث تحول دون تحول السلطة إلى دولة، إذ إن بنية ووظيفة مجلس الحكم الذاتي ستحددها الاتفاقية ونصوص القانون الأساسي للسلطة الانتقالية، مع تأكيد أن هذا القانون، وأي أنظمة ستقام من خلاله لن تكون مخالفةً لأحكام الاتفاقية الانتقالية. وإلى جانب مسؤوليته عن كل الصلاحيات التنفيذية

والتشريعية، منحت الاتفاقية للمجلس المنتخب صلاحيات قضائية، كما نص الاتفاق (المادة 2،1/5) على أنه سيكون لهذا المجلس لجنة تمارس السلطات التنفيذية، وستكون بمثابة سلطة تنفيذية(31). كما منح الاتفاق المرحلي موقعاً خاصاً لرئيس السلطة الفلسطينية (المادة 3/18)، وفتح المجال أمام انتخابه بصورة مباشرة ومختلفة عن المجلس رغم كونه عضواً فيه، وتم منحه صلاحيات تشريعية: "صلاحية مبادأة التشريعات، أو تقديم مقترحات تشريعية للمجلس" و"صلاحية إصدار تشريعات تبناها المجلس" و"صلاحية إصدار تشريعات ثانوية". وألزم الاتفاق المرحلي رئيس السلطة التنفيذية بعدم "إصدار تشريعات تبناها المجلس، إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام البند الذي ينص على أن التشريعات، بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية التي تفوق ولاية المجلس، أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية [الانتقالية] أو أية اتفاقية يمكن التوصل إليه بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة" (المادة 4/18/ب، أ). ويعد هذا الشرط بمثابة وضع فيتو إسرائيلي على أية قوانين أو تشريعات تخالف الأوامر العسكرية الإسرائيلية أو أية قوانين معمول بها، بما فيها قوانين الطوارئ والقوانين الموروثة عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني. وقد أضيف اشتراط آخر يمنح إسرائيل المزيد من صلاحيات النقض مقابل التشريعات والقوانين التي يمكن أن يسنها مجلس السلطة، فقد أكدت الاتفاقية على "ضرورة إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية [المشتركة] عن جميع التشريعات"(32)التي يسنها المجلس المنتخب.

ب- اتفاقات التسوية وحالة الاستقطاب على الساحة الفلسطينية:

لقد أوجد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ حالةً من الانقسام والاستقطاب في المجتمع وبين القوى السياسية الفلسطينية، بين مؤيد للاتفاقية يرى فيها بداية الطريق نحو تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، وبين معارض يرى بأنها تشكل تنازلاً عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد سعت القوى على جانبي الموقف من الاتفاقية إلى كسب تأييد ودعم الجماهير لمواقفها عبر الوسائل التعبوية والجماهيرية(33). وقد تعلق هذا الانقسام بشكل

أساسي بسقف البرنامج الوطني التحرري وأساليب تحقيقه، حيث اعتبرت القوى المعارضة للاتفاق أنه جرى التنازل عن هذا البرنامج، مما أدى إلى تداعيات خطيرة على العمل الوطني والسياسي الفلسطيني، كما ترتب عليه انقسام الشعب الفلسطيني بين من يريد الاستمرار في مقاومة الاحتلال ومن يرى ضرورة الالتزام بالتسوية والاتفاقيات.

لقد أثارت اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية الكثير من المخاوف والأسئلة في الساحة الفلسطينية الداخلية، وبخاصة لدى المعارضة الفلسطينية، التي باتت تشغلها العديد من الأسئلة حول كيفية إدارة السلطة الناشئة للحياة السياسية الفلسطينية، وتوجهاتها إزاء طبيعة النظام السياسي الذي ستعمل على إقامته ورعايته في المناطق الفلسطينية؛ فقد أثار هذا التحول مخاوف القوى السياسية المعارضة للاتفاقية حيال مدى حريتها في العمل السياسي والتنظيمي في ظل السلطة، ومدى ما ستبديه الأخيرة من احترام لحرية الرأي والفكر واحترام الآخر السياسي(34).

ج - أولوية المصالح والأمن الإسرائيليين:

افتقرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ البدء إلى وجود حد أدنى من التوازن بين طرفي العملية، خاصةً في ظل تجزئة مسارات التفاوض العربية، وفي إطار استبعاد القرارات والمؤسسات الدولية من عملية التسوية، الأمر الذي جرد منظمة التحرير من عناصر القوة التي يمكنها الاستناد إليها في مواجهة الضغوط والشروط الأمريكية الإسرائيلية للتسوية، حيث تم توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين طرفين متفاوتان بشكل كبير في القوة، وكان نتيجةً ذلك أن فرض الطرف القوي (إسرائيل) شروطه على الطرف الضعيف (المنظمة)، ولم يتملك الأخير القدرة على التأثير في شروط الاتفاقية(35). وقد تم تصميم بنية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية استناداً إلى هذا الاختلال، بحيث تخدم مصالح الأخيرة وهو ما انعكس على طبيعة الاتفاقيات؛ إذ اتفق الطرفان الأمريكي والإسرائيلي حول عدة أهداف مشتركة في التعامل مع الفلسطينيين، من أهمها تضييق التمثيل الفلسطيني في المفاوضات إلى أبعد مدى، وإضعاف وعزل منظمة التحرير الفلسطينية منذ انطلاق عملية التسوية في مؤتمر مدريد، ووضع

الفلسطينيين في مرتبة أدنى، والتأكيد على أن المفاوضات مقتصرة على الترتيبات المؤقتة، وتأجيل القضايا الجوهرية إلى مراحل لاحقة، في حين كانت إسرائيل تحاول باستمرار تمزيق الفلسطينيين ككيان، وكشعب واحد(36)، وهو ما تبين من خلال تصاعد السياسات والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بعد توقيع اتفاقية أوسلو؛ حيث أدت الإجراءات الإسرائيلية بتعزيز فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة إلى الازدواجية في بناء المؤسسات الفلسطينية، وخلق دوائر عامة موازية في كل من الضفة والقطاع، كما أدت هذه الإجراءات إلى عدم استقرار الواردات المالية للسلطة مما شجع " على ممارسات احتكارية وتشوهات أخرى في الأسواق الفلسطينية "(37). كما تسببت بخسارة تقدر ب3 بلايين دولار في الدخل التراكمي المباشر للسلطة في الأعوام 1993-1998، وأسهمت في انخفاض دخل الفرد بمقدار 14.5% منذ العام 1992، كما وصل عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر في الضفة والقطاع 20.1% بحلول العام 1997، وتباطأ حجم الاستثمار الخاص بسبب انخفاض أعمال البيع والمنافسة وارتفاع كلفة الإنتاج والعمل(38).

إن المشكلة الأكثر ملموسيةً في عملية التسوية هي الأولوية المطلقة التي يمنحها لتحقيق الأمن الشخصي لمواطني إسرائيل ومستوطنيها في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبار إسرائيل أن هذه القضية هي مفصل وأساس العلاقة مع الفلسطينيين، بحيث "تحولت عملية السلام إلى مجرد أداة لتعزيز أمن إسرائيل، ولا صلة لها بأمن الآخرين أو حقوقهم" (39) سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي. ويلاحظ خليل الشقاقي أن الهدف الأساسي للمفاوضات العربية الإسرائيلية هو بناء نظام أمني إقليمي يشكل ركيزة التسوية السياسية، على أساس نشوء هيمنة أمنية إسرائيلية في المنطقة، وتمكين إسرائيل من فرض إرادتها من خلال القوة المادية والسيطرة، ومن خلال فرض قيم ومفاهيم سياسية جديدة على المنطقة، مما يعني تحول السيطرة العسكرية الإسرائيلية إلى هيمنة أمنية تكتسب الشرعية من خلال مفاوضات تؤدي إلى مأسسة هذه الهيمنة. أما على المستوى الفلسطيني فقد ربطت إسرائيل بين قدراتها الردعية والدفاعية وبين الاحتفاظ بسيطرتها على معظم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذا أصرت على إعطاء الأمن الأولوية القصوى في الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، وفرضت

عليهم مطالب أمنية عديدة(40). وقد جاءت الاتفاقية لتمكن إسرائيل من امتلاك العديد من وسائل الضغط الفعال على السلطة الناشئة لحملها على التقيد بالشروط الأمنية التي فرضتها الاتفاقيات، فإلى جانب سياساتها وإجراءاتها المشار إليها أعلاه، حرمت الاتفاقية السلطة الفلسطينية من ممارسة أي نوع من السيطرة على المصادر والموارد المتوفرة على الأراضي الفلسطينية مما جردها من عوامل القوة إزاء الضغوط الإسرائيلية.

(2)

بنية النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

لقد جاء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ابتداء مقيداً بقيود موضوعية، فرضتها الاتفاقيات بشكل يعوق قيام نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني، وقد حفزت هذه الشروط إنتاج عوامل ذاتية فلسطينية، أدت بدورها، وبفعل تقاطعها مع الموروث السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والموروث الاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلسطيني، إلى وجود خصائص غير ديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني الناشئ، إذ اتضح مدى الترابط والتأثير بين بنية النظام وماهيته، فهناك بنية تدعم وتقوي نشوء الديمقراطية وأخرى تدفع باتجاه الشمولية.

2 – 1 أين تكمن علة إعاقة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني؟

إن الحكم على مدى ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية يتطلب إدراك المشكلات الخاصة التي تواجهه؛ فقد أثر استمرار الصراع السياسي الفلسطيني الإسرائيلي حول الأرض والسيادة وتطبيق الاتفاقيات، بشكل هائل على بنية ووظيفة السلطة؛ إذ لم تتشكل السلطة، في المقام الأول، بهدف إنشاء نظام حكم أو كيان سياسي ديمقراطي، بل إن الشروط التي قامت على أساسها وأهمها استمرار غياب الدولة، وإقامة كيان منقوص بدلاً منها، تعتبر أحد أهم معوقات نشوء الديمقراطية؛ فقد كان هدف تشكيل السلطة هو أن تقوم بالتفاوض حول الحدود الإقليمية والدستورية لشبه الدولة الفلسطينية، وأن تظهر قدرتها على القيام بمهمات أمنية لصالح إسرائيل في إطار شروط ومعايير تحددها إسرائيل لكي تحصل هذه السلطة على أي شيء، وهذا الواقع كان يعني أن تناقضاً أساسياً وصراعاً سينشب بين الحقوق الديمقراطية

الضرورية لتنظيم علاقات القوى الفلسطينية المنقسمة حول الاتفاق من جهة، وبين استحقاقات الحفاظ على الأمن(41) وممارسة السيطرة التي طلب من السلطة ممارستها من جهة ثانية.

لقد واجهت عملية البناء الديمقراطي العديد من الإشكاليات والبطء في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا أمر عليه اتفاق عام، لكن المسألة الخلافية تبقى في تحديد أسباب هذه الإشكاليات؛ هل كانت توجهات قيادة السلطة الفلسطينية التي تفتقر لإرادة التحول الديمقراطي هي علة هذه الإشكاليات؟ أم أن التقييدات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني وتحديداً الترتيبات المؤسسية والاقتصادية كما أملتها الاتفاقيات هي التي تحول دون دمقرطته؟ أم أن تفسير هذا الواقع يكمن في التفاعل بين بنية مؤسسية وإدارية وقانونية مقيدة أفرزتها اتفاقيات التسوية من جهة، وبين بنية وممارسات سياسية موروثة واعتبارات سلطوية تتعلق بقيادة السلطة من جهة ثانية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب الوقوف على أبرز الخصائص البنيوية والمؤسساتية للنظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية، ومن ثم تحليل السمات السياسية لهذا النظام لاستكشاف مكامن الخلل البنيوي والوظيفي التي تعتوره.

2 – 2 الخصائص البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية

هنالك عدد من الخصائص البنيوية التي ميزت النظام السياسي الفلسطيني، وحددت سمات الهياكل والمؤسسات المختلفة التي أُنشأت في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد لعبت هذه الخصائص البنيوية دوراً بالغ التأثير في رسم التوجهات السياسية والتنموية والديمقراطية للسلطة؛ فغياب الدولة ذات السيادة، وطبيعة البناء السياسي الهرمي لقيادة السلطة وسعيها لامتلاك مقومات الدولة والهيمنة، والبنية المؤسسية التي اتسمت بنمو البيروقراطية وسمات المركزية والتفرد، كل هذه العوامل، إلى جانب الإشكالية البنيوية الناجمة عن تداخل هياكل ومؤسسات المنظمة والسلطة، أنتجت نظاماً سياسياً له خصائص بنيوية مميزة.

2 – 2- 1 غياب الدولة

لقد دخلت قيادة منظمة التحرير في عملية التسوية السياسية وكان لديها تصور بأن آلية أوسلو ستفضي في نهاية المطاف إلى إقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن ما أفضت إليه حتى اللحظة هو إقامة سلطة وطنية في إطار حكم ذاتي منقوص الصلاحيات ومحدود الولاية. فقد نشأت السلطة قبل قيام الدولة المستقلة، وفي ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمعظم أنحاء الأراضي الذي من المتصور أن تقوم عليه هذه الدولة، وهذا يعني بأن النظام السياسي الفلسطيني قد ظل مشدوداً لمهمة بناء الدولة ذات السيادة، حيث استخدمت نخب السلطة هذا الهدف لتسويغ سياساتها خاصةً فيما يتعلق باستراتيجيتها التفاوضية، وممارساتها المركزية؛ فقد ظهرت في مرحلة السلطة نزعة قوية باتجاه التأكيد على "العام" وتغليبه على "الخاص" خدمةً لمعركة تقرير المصير، أي أن الاهتمام المتعلق بزوال الاحتلال ونيل الحقوق الوطنية "عاد ليستحوذ على الوعي الجمعي الفلسطيني العام، مخفياً في ثناياه تراجع الاهتمام بالقضايا المجتمعية وفي مقدمتها مسألة التحول الديمقراطي"(42).

إن استمرار غياب أو تعذر قيام الدولة ذات السيادة، قد أدى إلى عدم تمكن المواطن الفلسطيني من التمتع بمواطنةٍ في هذه الدولة، واستمرار غياب عنصر الإندماج الوطني، الأمر الذي كان قائماً أصلاً بفعل وجود مجتمعات فلسطينية مشتتة، وهو ما أفضى إلى ثغرة بنيوية بترت عملية التحول الديمقراطي؛ فالنظام الديمقراطي بحاجة إلى وجود دولة لكي يتحقق، وذلك من خلال تمكين الشعب من ممارسة السيادة والحق في تقرير المصير، فالديمقراطية لا تتحقق بشكل كامل خارج إطار الدولة والسيادة وإن تأصلت كمفهوم في الوعي العام للشعب وأطره ومؤسساته. ولم تسعف تجربة إقامة السلطة بسد هذا الفراغ البنيوي والمعنوي لإقامة نظام ديمقراطي، وجاء اتفاق أوسلو ليعوم الوضع الفلسطيني من خلال إدخاله في مرحلة انتقالية غير محددة النهايات(43) تفتقر فيها السلطة الفلسطينية للمقومات المادية وغير المادية اللازمة لقيام الدولة؛ حيث إن سيطرتها على الأرض بقيت محدودة على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة (مناطق "أ" حسب تقسيمات الاتفاقية المرحلية)، وتقوم على أجزاء من هذه المناطق

مستوطنات حضرية تابعة لدولة الاحتلال الإسرائيلي وتتمتع باستقلالية تامة عن السلطة الفلسطينية وتخضع لسيادة وقوانين دولة الاحتلال، وتتمتع ببنية مواصلات واتصالات مستقلة، وتشكل امتداداً للمجتمع الإسرائيلي، كما تستمر سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات عليها الأمر الذي أدى إلى إلحاق مزيد من التفتيت بهذه الأراضي كوحدة جغرافية وإقليمية، وتجزئة وحدتها السكانية مما يحول دون فرض السيادة الفلسطينية عليها(44)، أو القدرة على التحكم بالمصادر الطبيعية والموارد الموجودة فيها، وبالتالي فقد تعذر تعزيز السلطة الفلسطينية بمقومات بناء الدولة. وبالرغم من أن الاتفاقية وضعت السلطة في موضع المسئولية المباشرة عن الشؤون المدنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء مدينة القدس)، فقد بقيت تفتقر إلى السيطرة التامة على المصادر الرئيسية كالأرض والمياه والتواصل الإقليمي والولاية الكاملة لأنظمتها وقوانينها على شعبها والوصول الحر إلى الأسواق الخارجية. وظلت السلطة تعتمد إلى حد كبير على تحويل الضرائب والجمارك التي تجمعها إسرائيل لصالحها والتي بلغت 40% من المداخيل المحلية للسلطة عام 1998. بينما بقيت إسرائيل تمارس سيطرتها على 71% من الضفة الغربية و30% من قطاع غزة وذلك في العام 1999، وزادت من تحكمها بحركة الناس والبضائع بين الضفة والقطاع وفي داخلها، كما استمرت إسرائيل بتولي المسؤولية الأمنية الكاملة في مساحة إضافية تبلغ 19% من الضفة الغربية تخضع للولاية الإقليمية والوظيفية للسلطة الفلسطينية يعيش فيها حوالي نصف سكان الضفة الغربية، فضلاً عن سيطرة إسرائيل وتحكمها بالحدود والمعابر والمجال الجوي والمياه الإقليمية والمجال الإلكترومغناطيسي للمناطق الفلسطينية(45). ونتيجة افتقار السلطة لهذه العناصر فإن صمود اقتصادها، وعلاقاتها الخارجية ظلت رهناً بإسرائيل، وهو الأمر الذي يجب ألا يغيب عن أي عملية تقييم لأداء السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة ديمقراطية، فحقيقة استعصاء قيام الدولة الفلسطينية أو توفر الحد الأدنى من مقوماتها، والقيود المفروضة على السلطة لها دورها في تحديد نوعية أداء السلطة كسلطة منقوصة امتلكت قدرةً محدودةً على ممارسة القسر المشروع للحفاظ على إقليمها الخاص.

إن افتقار السلطة الفلسطينية للسيطرة على هذه الجوانب الحيوية، وبخاصة الأمنية والمالية، قد حد إلى مدى بعيد من قدرتها على التمتع بانتهاج سياسات تعكس تفاعل ديناميـة داخلية للمجتمع الفلسطيني وقواه السياسية المحركة. وقد تمكنت إسرائيل من فرض معادلة " الأمن أولاً " من خلال احتكارها لمفاتيح السيطرة في علاقتها مع السلطة، فمارست شتى الضغوط على السلطة الفلسطينية لكي تقوم " بتصفية البنية التحتية للإرهاب "، ونتج عن هذه الضغوط حملات اعتقال وتضييق نفذتها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية ضد قادة وأعضاء حركة حماس وغيرها من القوى، "وهذا يعني وضع قيود ملموسة على احتكار السلطة الفلسطينية ممارسة العنف الشرعي في مناطقها، كون بعض هذا العنف، على الأقل، يمارس استجابةً لضغط قوة خارجية"(46). إلى جانب أن هذه القوة الأجنبية تمارس القسر والعنف بشتى صوره على السكان في مناطق السلطة الفلسطينية، مما قلل من مصداقية السلطة إزاء قدرتها على حماية أمن مواطنيها ومصالحهم وحقوقهم، ومس بالتالي بشرعيتها أمامهم.

لقد دفعت هذه الاعتبارات السلطة إلى تقديم مسألة الصراع والتفاوض مع إسرائيل كقضية لها أولوية في المرحلة الراهنة، مما يعطل المساعي من أجل التحول الديمقراطي، وإقامة البنية المؤسسية وإنشاء مؤسسات وطنية ديمقراطية تمارس دورها في إطار الفصل بين السلطات، ووضع دستور مؤقت (قانون أساسي) ينظم علاقات السلطات، الأمر الذي جعل النخب القائدة للسلطة تبدو منشغلةً بالتفاوض من أجل الحفاظ على بقاء السلطة كسلطة مركزية، وإعادة إنتاج ذاتها، أكثر مما هي منشغلة بمشروع بناء الأمة والتضامن الوطني، وتأسيس بنية اجتماعية سياسية قادرة على السير قدماً في مهمات العمل الوطني الديمقراطي التحرري.

2 – 2 – 2 البناء السياسي للسلطة الفلسطينية

لقد كان النظام السياسي الفلسطيني، أو البنية السياسية الرسمية للسلطة الفلسطينية منذ قيامها عام 1994، نظاماً مختلطاً من العناصر الرئاسية والبرلمانية المتواجدة جنباً إلى جنب، وكان الجانب الرئاسي في هذه النموذج ظاهراً من خلال رئيس السلطة ومكتبه الذي تحول إلى "مؤسسة الرئاسة". أما الجانب البرلماني فتمثل بوجود مجلس منتخب (المجلس التشريعي) الذي

له سلطة سن القوانين، وتوجيه السياسات العامة، وإلى جانبهما يوجد القضاء. إن هذه التركيبة الرسمية من حيث وضعها القانوني والمؤسساتي هي تركيبة ديمقراطية (على الأقل من الناحية النظرية)، لكن مسلكيتها الفعلية، وتجلياتها في بقية مناحي الحياة المؤسسية للنظام هي محل نقد واسع النطاق لجهة افتقارها للديمقراطية والمعايير المؤسسية التي من شأنها ترسيخ وتعزيز الديمقراطية.

يرى جورج جقمان أن السمة الرئيسية للبناء السياسي للسلطة الفلسطينية هي تعدد مراكز النفوذ السياسي وتنافسها، وارتباطها جميعاً، بنفس الوقت، بالقيادة الفلسطينية من خلال حلقات رأسية متداخلة وشبكات زبائنية سياسية، وهي أحد أهم العوامل المؤثرة في خصائص وسلوك النظام السياسي الفلسطيني. وبالرغم من وجود نوع من العلاقات الأفقية بين هذه المراكز إلا أنها تستمد قوتها وشرعيتها من خلال علاقات رأسية مع قمة هرم النظام، وهذا ينطبق على المعارضة، كما ينطبق على حركة فتح؛ حزب السلطة(47). و يشير جميل هلال إلى هذه البنية السياسية " الفسيفسائية " التي تجمع قوى متعددة ومحاور سياسية مرتبطة عمودياً بحلقات متصلة تستمد قوتها من قمة هرم السلطة، ويندرج ضمن هذه العلاقات أيضاً فصائل المعارضة التي سعت إلى الدخول في النظام السياسي المتشكل من خلال الحوار الوطني، وعلى أسس إعادة الحياة لمؤسسات لمنظمة التحرير(48) الأمر الذي ولد الزبائنية السياسية كحالةً أساسية من أحوال النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية.

لقد ارتبطت هذه البنية بعنصرين مركزيين من حيث القوى صاحبة الدور المركزي في صلبها؛ يتمثل الأول بالدور الخاص الذي لعبته شخصية ياسر عرفات، ويتمثل الثاني بحركة فتح التي تحولت إلى حزب السلطة (الحزب الحاكم القائد). وقد أدت سطوة هذين العنصرين على مفاعيل الحياة السياسية والمؤسسية للنظام السياسي إلى تكريس مظاهر القيادة الفردية والاستئثار بصنع القرارات، وتنمية علاقات الزبائنية السياسية.

جمع ياسر عرفات بين رئاسة أعلى المناصب القيادية في المنظمة والسلطة (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقائد الأعلى

للقوات المسلحة الفلسطينية، ورئيس حركة فتح) مما حصر بيده قوةً كبيرةً إلى جانب ما يتمتع به من شرعية لم تتأت فحسب من نجاحه في الانتخابات كرئيس، بل كذلك من حقيقة جمعه للمواقع القيادية في النظام السياسي وكزعيم وقائد تاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية، مما جعله فوق القوانين(49)، وعزز نمط "مركزية القائد"؛ أي محورية الفرد في العملية السياسية واتخاذ القرار السياسي. فقد باتت عملية صنع القرارات مرتبطة بشخوص وليس بمناصب تراتبية وأدوار هيكلية فاعلة ومنظمة على أسس عقلانية، وحلت البنية غير الرسمية محل البنية الرسمية، وأصبح الجسم الفاعل في المؤسسة ليس هو المنصوص عليه في اللوائح بل المتحقق بحكم الأمر الواقع، وتحولت الشخصنة إلى أساس للعملية السياسية(50). ويلاحظ تقرير فريق العمل برئاسة ميشيل روكارد أن بنية السلطة في المستوى التنفيذي تتبع النموذج الرئاسي مع تركيز كبير للسلطة يشمل سلطة إصدار القوانين بمراسيم، وإجراء التعيينات في الخدمة المدنية وفي الأجهزة الأمنية، وصرف الأموال العامة، وعدم تفويض السلطة الإدارية لمستويات أدنى. وقد أدى هذا التركيز " إلى فقدان الاتجاه في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتطور التنظيمي غير المنسق، والتوسع غير المكبوح في التوظيف العام "(51). ومثل هذا النظام لا يمكن له أن يطور آليات وأدوات المحاسبة والمساءلة والشفافية، مما يعني غياب واحدة من أسس قيام النظام السياسي الديمقراطي.

إن الدور المحوري الذي لعبه ياسر عرفات في النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة السلطة كان امتداداً لذات الدور الذي ظل يمارسه في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما مكنه من فرض إرادته الفردية، وشخصيته الكاريزماتية على تفاصيل الحياة السياسية الفلسطينية. وتتباين الآراء حول تفسير هذا المسلك الفردي لقائد الحركة الوطنية الفلسطينية، وقائد التجربة الأولى لسلطة فلسطينية متحققة على الأرض الفلسطينية؛ فثمة من اعتبر أن عرفات كان نموذجاً للديكتاتورة، وهناك آراء ترى بأن الرجل لم يكن طاغية لكنه تصرف بوحي من دور تاريخي لعبه واستمر فيه وكان عليه الحفاظ على استمراره(52)، وثمة من يقرر أن عرفات إنما حركه هدف واحد هو إقامة الدولة الفلسطينية، وقد كان على استعداد لفعل أي شيء في سبيل هذا الهدف ولم يكن يكترث كثيراً إن كان على صواب أم لا. ومن الواضح أن سيطرة عرفات على

مفاتيح السيطرة السياسية والتنظيمية، وخاصةً على الموارد وإعادة التوزيع كانت بدافع تحقيق أعلى درجات الانضباط السياسي، والانصياع لقيادته، وليس لتحقيق غايات شخصية كالإثراء أو ممارسة الديكتاتورية. وقد أثبت عرفات أنه يمتلك الكثير من المزايا السياسية كقائد يريد استعادة أرضه، لكن من المشكوك فيه أن تكون هذه المزايا مفيدة لمرحلة بناء الدولة أو قيادة كيان يسعى للتحول إلى دولة(53)، إذ أن السلوك الفردي في قيادة حركة تحرر، واتخاذ القرارات السياسية بشكل فردي، والتصرف بالأموال والموارد بطريقة حصرية مطلقة هي نقيض لمبادئ الحكم الديمقراطي الشرعي للدولة.

لقد تعزز تناقض هذا النموذج مع متطلبات التحول الديمقراطي بحكم أن البنية السياسية للسلطة الفلسطينية استندت إلى النظام " الأغلبي"(54) والذي أوجدته قيادة المنظمة في مرحلة سابقة واستبدلت به نظام الإجماع والتوافق، حيث كرس تحكمية الحزب الواحد (حركة فتح) بالنظام السياسي، وقد اتضحت تداعيات النظام " الأغلبي “ بشكل جلي في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 1996 والتي كرست هيمنة حركة فتح، كما سنلاحظ لاحقاً. فقد تعاملت السلطة مع حركة فتح باعتبارها حزب السلطة، واستخدمتها في سبيل بناء هيمنتها على النظام السياسي، وخاضت بها انتخابات المجلس التشريعي، كما يشغل كوادر فتح المناصب الإدارية والأمنية العليا في أجهزة ومؤسسات السلطة وصولاً إلى رئيسها ومجلس وزرائها. بدورها استثمرت حركة فتح هذا الموقع لتعزيز مكانتها ونفوذها في النظام السياسي المتشكل بعد قيام السلطة، فانتقلت من الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية إلى الهيمنة على السلطة الفلسطينية، وقد ألحق هذا البناء الفئوي المشخصن الضرر بآفاق التحول الديمقراطي، إذ أنه استثنى المعارضة من عملية الحكم وصنع القرار بعكس النظام "الإجماعي". إن أهمية النظام الإجماعي لا تكمن فحسب في كونه أقرب إلى التمسك بقاعدة المشاركة الديمقراطية، بل في أنه أكثر ملائمةً للحالة الانتقالية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني كونه لا يستثني قوى سياسية ومجتمعية هامة ولها وزنها من المشاركة في عملية صنع القرار(55) خاصةً في ظل عدم وجود قوة سياسية قادرة على منافسة وكبح حركة فتح، وفي ظل تشرذم القوى السياسية الديمقراطية على الساحة.

ولعل العامل الأكثر أهميةً لترسيخ النظام الإجماعي هو أن السمة الأساسية للمرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني هي سمة التحرر الوطني والاستقلال السياسي، مما يعني طرح القضية الوطنية في إطار المسألة الوطنية الديمقراطية، على أساس إسناد عملية التحرر بإشراك أوسع قاعدة من القوى السياسية والاجتماعية في العمل السياسي على قاعدة المشاركة الديمقراطية. إن إخراج النظام السياسي الفلسطيني عن سمات هذا الواقع من شأنه تشويه مفاهيم ممارسة "السلطة" في إطار السلطة الوطنية، بحيث يساوي بين هذه الحالة الانتقالية وبين الأوضاع المستقرة لمجتمعات أنجزت مهام استقلالها وتحررها الوطني وتسعى لترسيخ نظام حكمها في ظل ظروف طبيعية.

2 – 2 – 3 بناء الهيمنة: بروز السمات السلطوية في البنية السياسية للسلطة الفلسطينية

لقد نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية كياناً منقوصاً ومحدود الصلاحيات، إلا أن ذلك لم يمنع امتلاكها لعدد من رموز ومقتضيات الدولة؛ فكانت أكثر من مجرد "حكومة بلدية"، لكنها أقل من دولة. وقد سعت السلطة، في هذا السياق، إلى مراكمة عناصر قدرات الدولة، وامتلاك أدوات الهيمنة والقسر، والتي نمت في إطارها سمات السلطوية.

أ- بناء قدرات الدولة

لقد بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً واضحةً لبناء قدراتها الدولانية في إطار سعيها الحثيث لتعزيز سلطتها المركزية، وممارسة الضبط، وامتلاك أدوات القسر والهيمنة في ظل ظروف سياسية معقدة تتسم بعدم اليقين وعدم الاستقرار؛ فقد قامت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وحتى بداية الانتفاضة عام 2000 بعدة مبادرات تحولية كجزء من عملية تشكيل الدولة، وهو ما يفسر السعي المبكر للسلطة لامتلاك قدرة ردع كبيرة (أجهزة أمن)، واكتساب شرعية ديمقراطية من خلال انتخابات المجلس التشريعي، إلى جانب عملها على توفير الموارد الكافية لتغطية نفقات جهاز عسكري وجهاز مدني متضخمين. وقد اتجهت السلطة، في هذا السياق نحو "توليد نشاطات اقتصادية واجتماعية وإعلامية تقوي قدرتها على التحول إلى دولة"(56).

ورغم أن اتفاقية أوسلو منحت السلطة سيطرةً جزئيةً وحكماً محدوداً؛ فقد طورت مؤسسة رئاسة، وعدد من الوزارات، وغيرها من الأجسام الإدارية والتنفيذية، إلى جانب جسم تشريعي منتخب وجهاز قضائي، حيث أشار ذلك إلى بدء تطور السلطة كنظام حكم له بنى رسمية وغير رسمية وآليات لممارسة السلطة، وسمات عمل مؤسسي وصنع سياسات. وأشارت هذه العمليات إلى وجود نزعات متناقضة تجاه نمط الدولة والنظام السياسي المنبثق من حيث تأثيرها على طبيعة الدولة الناشئة وإمكانية أن تتحول إلى كيانية سياسية متطورة وفاعلة وديمقراطية(57)؛ أي أن مآل هذه العملية البنائية قد بقي مفتوحاً على احتمالات التطور الديمقراطي والتنموي لكيان ديناميكي، كما على إمكانية تطور النزعات الشمولية والمراوحة في موقع التخلف الاقتصادي، وهذا التطور سيعتمد إلى حد كبير على سمات البنية المؤسسية للسلطة والتي تنطلق منها وبها عملية البناء.

إن التركيز الرسمي للقوة بيد رئيس السلطة و"القيادة الفلسطينية"، في ظل مستوى متدن من أنظمة المراقبة والتوازن المؤسسي، إلى جانب هيمنة الترتيبات غير الرسمية مثل تداخل هياكل ومؤسسات المنظمة والسلطة، هذا كله ساعد السلطة على امتلاك الإمكانية لتقوم بعملية تحول اجتماعية واقتصادية بأقل قدر من الممانعة الداخلية، فقد كانت يد المستوى التنفيذي حرةً من القيود المؤسسية، وتمتعت بقوة كافية من أجل تحويل تجربة السلطة إلى كيان قابل للحياة، بل ربما إلى كيان ديناميكي، غير أن هذه القوة كانت مهددةً بالشرذمة بفعل الشخصنة والمركزية الشديدة والاستثمارات غير المنتجة وتفشي مظاهر الزبائنية، وهكذا فإن الميول والنزعات السلطوية البارزة على السطح تشير إلى مواطن القوة والقدرات لتحقيق التحول الاجتماعي، لكنها مثلت أيضاً نقطة ضعف سياسي تشكل خطراً على القدرات المستقبلية للدولة من حيث أنها تركز مقداراً كبيراً من القوة يمكن استخدامه لحماية مصالح أصحاب النفوذ في المجتمع، على حساب البناء التنموي، وعلى حساب إنشاء القاعدة المادية للعدالة الاجتماعية التي تكفلها البنى المؤسسية الفاعلة، وهو ما سيضر بأسس الاندماج الوطني، ويفتح المجال إمام سطوة القوة المنفلتة من الرقابة ومن التوازنات المؤسسية والقانونية العقلانية، مما سيدفع هذه القوة لاستهلاك جل الموارد السياسية والاقتصادية لمقاومة الرقابة والمساءلة والمحاسبة حفاظاً على المنافع التي حققتها.

ب- الهيمنة في بنية السلطة الفلسطينية

إن الاعتبارات والمعطيات التي باشرت في سياقها السلطة الفلسطينية بناء قدراتها ككيان شبه دولة، خاصةً ما يتعلق منها بقدرات القسر والمركزية، إلى جانب التوتر السياسي والعقبات التي صاحبت هذه العملية سواء لجهة المطالب التي تفرضها الاتفاقيات على السلطة، واستمرار الصراع مع إسرائيل، أو لجهة عدم استقرار البيئة الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني بحكم المعارضة الفلسطينية للاتفاقيات، كل ذلك دفع بالسلطة للبحث عن أدوات وأساليب جديدة لبناء هيمنتها على الحقل السياسي الفلسطيني. وقد أدركت الدول المعنية بالتسوية (الدول المانحة وإسرائيل والولايات المتحدة) وجود هذه الاعتبارات خاصةً أهمية السيطرة على الساحة الداخلية الفلسطينية، فتم تصميم أولويات المساعدات المقدمة للسلطة بهدف تمكينها من بسط سيطرتها على هذه الساحة من خلال الإنشاء الفوري لقوة أمن فلسطيني داخلي قوية، حيث ركزت إسرائيل والدول الغربية على موضوع "الأمن" الإسرائيلي، وجعلته أكثر أهميةً من موضوع الديمقراطية المؤسسية. إلا أن " الرغبة في إنشاء سلطة تنفيذية قوية في فلسطين كانت رغبةً مشتركةً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كون الاتفاقيات أعطت أفضلية للمصالح الإسرائيلية، وكون الكثير من الترتيبات ستطبق رغم المعارضة الفلسطينية الداخلية الواسعة، مما يتطلب قيام سلطة ذات قوة تنفيذية واسعة بشكل خاص"(58). وبينما امتلكت السلطة القوة لحكم *police* شعبها، فإنها لم تمتلك القدرة للسيطرة على حدودها، أو الدخول في مفاوضات تجارية حرة، ولم تمتلك عملتها الخاصة، كما لم يكن بوسعها تحديد مفهوم المواطنة وهو ما كان أحد المحركات الذاتية لدى السلطة لبناء وتوكيد هيمنتها الداخلية(59)؛ إذ رأت فيه رافعةً تعينها على تحقيق بعض الاختراقات في جدار قدراتها المحدودة الذي أوجدته الاتفاقيات، أي أنه كان على السلطة أن تثبت "قدرتها" في هذا المجال لكي تحرز تقدماً باتجاه "الدولة"، وأن تثبت عزمها على استخدام القمع على نطاق يكفي لإقناع إسرائيل والأطراف الدولية المعنية بعملية التسوية لتمنحها مزيداً من المكتسبات.

لقد أظهرت السلطة الفلسطينية منذ قيامها اهتماماً خاصاً بالسيطرة وممارسة التحكم والرقابة والحفاظ على النظام الداخلي، وذلك بسبب الحاجات الداخلية والمطالب الخارجية للأمن وانعكاساته المختلفة، واستمدت عناصر هيمنها من مصادر القوة التي توفرت لها وأهمها:

" - المعاهدة مع إسرائيل والتغطية العربية والدولية التي تحظى بها؛

- وما يترتب على هذه المعاهدة من صلاحيات أمنية داخلية قمعية ومعونات اقتصادية تعيل قطاع الموظفين الإداريين والشرطة والمستخدمين؛

- الرأس مال الرمزي لحركة فتح وقواعدها؛

- استثمار المبنى التقليدي والعشائري للمجتمع وأخذه بعين الاعتبار في التعيينات السياسية أو الترشيحات الانتخابية مستقبلاً."(60)

وقد استخدمت السلطة هذه المصادر لتحوز على قدرات القسر التي تتوفر للدولة القومية بهدف رفع درجة قدرتها في الحفاظ على الاستقرار السياسي، وإدارة الموارد الريعية المتوفرة لها، حيث إن عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في المراحل الانتقالية تكون في أغلب الأحيان مصحوبةً باضطرابات وصراعات اجتماعية، والدولة (السلطة) بحاجة إلى امتلاك قوة القسر لتتمكن من إدارة التحولات وضبط الصراع "فبدون توفر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والمقدرة القسرية الفعالة، فإن الأمور قد تخرج من يد الدولة"(61).

لقد كان للضغوط التي مارستها إسرائيل على السلطة الفلسطينية دوراً هاماً في دفعها لبناء قوة أمنية كبيرة تمارس مهمات الضبط الأمني الداخلي في المناطق الفلسطينية انصياعاً لشروط اتفاقية أوسلو، وللمطالب الأمنية الإسرائيلية، خاصةً إثر العمليات العسكرية التي شنتها بعض التنظيمات الفلسطينية المعارضة للاتفاقية، ضد إسرائيل(62). إلا أن ثمة اعتبارات أخرى أساسية لعبت دوراً هاماً في دفع السلطة لفرض هيمنتها على الحقل السياسي الفلسطيني؛ إذ إنها عكست سعي السلطة للتحول إلى دولة على إقليمها، فمنحت نفسها رموز الدولة متى أتيح لها ذلك، وسيطرت على صناعة القرار السياسي في النظام السياسي المتشكل بفعل قيامها،

وأصبحت هذه السلطة مسئولةً عن حفظ الأمن على مناطقها في ظل تقاسم السيطرة عليها مع قوة استعمارية، فقد حكم سلوك السلطة في هذا المجال اعتباران أساسيان: الأول فرض سلطتها الوحيدة على إقليمها، والثاني توسيع رقعة هذا الإقليم وتوسيع صلاحياتها عليه لتصل إلى وضع الدولة الحديثة من خلال التفاوض(63).

إن تفاعل هذان الاعتباران خلق توجهاً قوياً لدى السلطة لإثبات قدرتها على التعامل مع الوضع الأمني في مناطقها، ومنحت السلطة الدعم الأساسي العملي والمادي لكي تقوم بهذا الدور، الأمر الذي تطلب منح الأجهزة الأمنية دوراً كبيراً في الحفاظ على الكيان الناشئ، وفي مختلف جوانب الحياة(64)؛ فقد تشكلت العديد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خضعت كلها لإمرة رئيس السلطة مباشرةً، وتمتعت بدرجة عالية من النفوذ والتأثير والتغلغل في النظام السياسي، في حين كان لكل جهاز قيادة منفصلة، وتراتبية مختلفة، ومصادر تمويل منفصلة، مما أدى إلى تشرذمها بفعل آلية القيادة الرأسية، خاصةً أنه لم يتم تحديد مرجعية قانونية ومؤسسية لعملها وإدارتها، الأمر الذي مكن رئيس السلطة من تولي دور المرجعية والحاكم المسيطر على هذه الأجهزة، وحال دون أن تتمكن من تشكيل مراكز ثقل، وبالتالي "خلقت هذه التعددية علاقات زبائنية بين قيادة كل جهاز ورئيس السلطة"(65).

لقد أدت اعتبارات "الأمن أولاً" إلى تشدد السلطة الفلسطينية بشأن بسط سيطرتها على الحياة الفلسطينية بما في ذلك تضييق الخناق على قوى المعارضة السياسية، وعلى مجمل الحياة السياسية الفلسطينية، مثلما قاد هذا التوجه إلى بروز حالة من النزوع الواضح لتجييش المجتمع الفلسطيني وعسكرته، والذي صاحب حالة انغلاق ذاتي مارسته السلطة من باب "الحفاظ على المشروع الوطني" بصورة احتكارية تبرر الإجراءات الأمنية والعسكرة الأمر الذي زاد من حدة الانتقادات والتذمرات تجاه السلطة في الشارع الفلسطيني(66)، خاصةً من قبل القوى السياسية والمجتمعية والمدنية التي رأت في هذا الواقع خطراً يتهدد الحيز المدني، وهامش الحريات الديمقراطية في المجتمع، ويكرس مظاهر الفوضى وغياب القانون. وقد أدت هذه الظاهرة كذلك إلى تمركز الموارد الوطنية بيد أجهزة القسر التي حصلت على63% من الموازنة العامة، الأمر

الذي أحدث اختلالاً في تخصيص الموارد، وترتب على هذه الحظوة التي تتمتع بها أجهزة الأمن نتائج خطيرة فيما يتعلق بالحريات العامة والسياسية، والمساواة الاجتماعية وحرية الصحافة، وهو ما شكل تهديداً للديمقراطية. كما كان للأجهزة الأمنية موازناتها الخاصة غير الخاضعة لرقابة وزير المالية أو المجلس التشريعي أو لأي شكل من أشكال التدقيق الخارجي، فاندفعت لضمان وحماية بعض مواردها المالية باستخدام وسائل عديدة كانت أحياناً غير قانونية، حيث ارتكبت خروقات لحقوق الإنسان، ومارست الفساد، وشاركت في أعمال تجارية غير معلنة، وجمعت الضرائب بصورة غير قانونية، وخاضت صراعات داخلية فيما بينها أدت لتدهور بيئة العمل الأمني(67).

لقد ارتبط تعدد وتعداد أجهزة الأمن بتوجهات السلطة لترتيب إدارتها الداخلية للحياة السياسية والتنظيمية في مناطقها، وفي هذا السياق استخدمت السلطة أجهزة الأمن كوسيلة لاستيعاب نشطاء وكوادر حركة فتح في الانتفاضة والمعتقلين سابقاً في السجون الإسرائيلية وبعض عناصر فتح المسلحين، حيث استندت السلطة في بسط هذه الهيمنة على حركة فتح وما تتمتع به من حضور رمزي وجماهيرية ونفوذ في المؤسسات الفلسطينية المختلفة، وبدورها استفادت الحركة من هذه العلاقة في استيعاب عناصرها في أجهزة السلطة وبخاصة الأمنية مما ضمن لهم مورداً مالياً ثابتاً، وساعد الحركة على احتواء احتمالات تمردهم أو إحساسهم بالاغتراب في الحركة. كما استوعبت هذه الأجهزة في صفوفها القوات العسكرية للمنظمة العائدة إلى الوطن من الخارج وأغلبية أفرادها من فتح(68).

إن هذه السمات جعلت من الأجهزة الأمنية أداةً أساسيةً بيد السلطة في مواجهة معارضيها، وتحديداً المعارضة الإسلامية بسبب تبنيها وممارستها العمل العسكري ضد إسرائيل، إضافةً " إلى كونها نشأت خارج منظمة التحرير الفلسطينية، وتتمتع باستقلالية مالية وتنظيمية عنها، وتمتلك قاعدة شعبية واسعة تعززها شبكة خدمات اجتماعية"(69)، حيث اعتبرت خطراً من وجهة نظر السلطة، مما أدى إلى مواجهة مبكرة بينهما عكست سعي السلطة الحثيث لحسم مسألة "ازدواجية السلطة" اعتماداً على الأجهزة الأمنية وعلى تنظيم فتح. ويبدو أن أحد

أسباب تضخيم أجهزة الأمن لا يكمن فحسب في رغبة السلطة بإظهار قدرات ردع إزاء المعارضة الفلسطينية، بل كذلك إزاء إسرائيل كما دلت على ذلك أحداث سنة 1996 (أحداث النفق التي استشهد خلالها 82 فلسطينياً وقتل عدد من الإسرائيليين) والتي اعتبرت علامة فارقة في فشل إسرائيل بتحويل السلطة إلى جهاز غير وطني أو وكيل للمصالح الأمنية الإسرائيلية على طريقة " جيش لبنان الجنوبي ".

لم يكن لهذه الهيمنة أن تترسخ دون رفدها بقاعدة اجتماعية متجاوبة مع توجهات السلطة، ولديها القابلية للدخول في علاقات زبائنية واحتواء مع السلطة، وتشكل سنداً لشرعية ممارساتها إزاء القوى السياسية الفاعلة في الحقل السياسي؛ فقد أظهرت السلطة منذ قيامها اهتماماً بمجاراة واحتواء التنظيمات الإرثية (الجهوية والعائلية والمحلية)، وتجلى هذا الاهتمام بسياسات التعيين في القطاع الحكومي عبر اعتماد معايير تراعي هذه الانتماءات الإرثية التقليدية، وتعزز هذا التوجه بفعل تشكيل دائرة خاصة للشؤون العشائرية تابعة مباشرة لمكتب رئيس السلطة، والتي ينظر لها كعملية تهدف للسيطرة على المجتمع من خلال توليد علاقات زبائنية بين هذه البنى وبين السلطة. وقد رأت العائلات والحمائل في هذه السياسة تكريماً لها، وإقراراً بدورها الوطني وأهميتها السياسية، فأظهرت ولاءها وتأييدها للسلطة وللرئيس في شتى المناسبات. إن آلية إيواء الأطر الإرثية ليست طارئةً على الحياة السياسية الفلسطينية، فقد أظهرت كل القوى السياسية اهتمامها بالتغلغل في هذه الأطر، إلا أن الفارق هو في كون مرحلة السلطة قد خلقت تمفصلاً جديداً لعلاقة هذه الأطر بالنظام السياسي الاجتماعي في ظل انحسار دور القوى السياسية الأمر الذي يعد من مصادر تهديد التحول الديمقراطي.

2 – 2 – 4 ضعف وتهميش البنية المؤسسية للسلطة الفلسطينية

إن من أبرز السمات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية هي ضعف البنية المؤسسية لهذا النظام؛ أي غياب أو عدم قدرة النظام على تأسيس وتطوير بنى مؤسسية عقلانية تمكنه من مواصلة السعي بنجاح نحو البناء الدولاني ونحو إيجاد الضمانات المؤسسية للتحول الديمقراطي، وتظهر هذه السمة أساساً في مجالات غلبة السلطة التنفيذية في

النظام، وضعف أداء المجلس التشريعي، وغياب القضاء المستقل. وغني عن القول أن القوة السياسية والمؤسسية للدولة تستند جزئياً على الترتيبات المؤسسية الرسمية؛ أي طرق تركيز وتوزيع القوة دستورياً بين المستويات التنفيذية والبرلمانية والقضائية، وبين الأجسام السياسية والإدارية، والتي ستنعكس على بنية النظام السياسي من النواحي التنظيمية والسياسية(70)، وكلما كان التكوين الدستوري ديمقراطياً كلما دفع باتجاه الاقتراب من البنى المؤسسية الديمقراطية. كما يؤدي انعدام الثقة بالمعايير والقيم والإجراءات المؤسسية إلى عزوف المواطنين عن النظام واللجوء إلى الأطر الجهوية والعائلية والفئوية المفتتة للوجود الاجتماعي، إلى جانب أن ضعف البناء المؤسسي الديمقراطي يقود إلى الشخصنة والفردية في مختلف مستويات هرم النظام وصولاً إلى قيادته السياسية(71). وهو ما تظهره تجربة البناء السياسي الفلسطيني التي اتسمت بمظاهر التفرد والفردية، والاستحواذ على القرار السياسي والموارد في ظل تهميش الحياة المؤسسية.

لقد عرف الفلسطينيون في تجربتهم السياسية والاجتماعية والمدنية، قبل قيام السلطة الفلسطينية وفي ظلها، إقامة كل أنواع المؤسسات، لكن معظمها افتقرت للمعايير المؤسسية، مثل سيطرة الأسس الشخصانية والفردية على حساب الإطار المؤسسي، واتخاذ القرارات وحل الخلافات خارج إطار المؤسسة، والاعتماد على سطوة القوة العددية (الأغلبية) أو النفوذ المالي لإخضاع القوى داخل النظام وخارجه، وهيمنة البعد السياسي على البعد المدني للعمل المؤسسي(72)، واستمرت هذه السمات اللامؤسسية في بنية النظام الذي هيمنت عليه السلطة الفلسطينية محدثةً حالةً من الشرذمة المؤسسية، والأزمة البنيوية في المؤسسات الفلسطينية. فقد شاب عمل السلطة منذ قيامها غياب قانون أساسي أو وثيقة دستورية ناظمة لعملها وصلاحيات مختلف هيئاتها ومؤسساتها، وزاد من غموض الإطار الدستوري والقانوني تداخل صلاحيات ومؤسسات منظمة التحرير مع السلطة؛ كما تأثر الإطار الدستوري بوجود خليط واسع من القوانين سارية المفعول (العثمانية والانتدابية البريطانية، والأردنية والمصرية، والإسرائيلية)، إلى جانب قيود اتفاقيات التسوية (73)، مما أدى إلى تشويش عملية البناء المؤسسي، وتعويم عملية اتخاذ القرار في إطار جسم لا يخضع للمساءلة أو الرقابة من المجلس التشريعي أو سواه

(أي التشكيل المسمى بالقيادة الفلسطينية)، كما أن غموض الإطار القانوني أضعف المجلس التشريعي وشوش علاقته بالسلطة التنفيذية التي استأثرت بصنع القرارات والسياسات وتنفيذها(74). ويمكن تحديد أبرز سمات البنية المؤسسية للنظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية بالآتي:

أ- **تضخم الجهاز البيروقراطي للسلطة الفلسطينية**

لقد أدى قيام السلطة قبل الدولة، وما تخضع له هذه السلطة من قيود وضغوط إلى تضخيم أجهزة السلطة الأمنية والمدنية وتبقرطها، ونمو عدد كبير من الدوائر والوزارات والهيئات التي تتنازع الصلاحيات ولا يتناسب حجمها وتعدادها مع حاجات السكان أو متطلبات المرحلة الانتقالية. وقد "ترافق هذا النمو مع مركزة الصلاحيات بيد الرئيس، الأمر الذي أتاح نمو بعد زبائني متداخل مع بنى بيروقراطية وأمنية ومدنية متضخمة نسبياً"(75). وقد لاحظ التقرير السنوي لملتقى الفكر العربي لسنتي 1999 و 2000 بأن السلطة الفلسطينية لا زالت، بعد مرور ست سنوات على تأسيسها، تعاني من التضخم في أجهزتها المدنية من حيث الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين خاصةً في المستويات العليا بمختلف الوزارات، وفي أحيان عديدة فإن هؤلاء الموظفين ليس فقط لا يقومون بإعمال ذات مغزى، بل أن درجة تأهيل عدد كبير منهم هي أقل من المستوى المطلوب. ويترافق ذلك مع انخفاض في مرتبات وأجور العاملين في الوزارات ضمن المستويات الوسطى والدنيا في الهيكل الإداري. ولا زال هناك تضخم في عدد الوزارات ووجود عشرات الوظائف بمرتبة وزيرمما يشير إلى عدم نجاعة عمل الوزارات(76). وقد شمل تضخم الجهاز المدني للسلطة كافة المستويات وخاصةً العليا بدءاً بمجلس الوزراء الذي بلغ حجمه 27 وزيراً، مروراً بالمناصب الإدارية العليا، والمحافظين ورؤساء البلديات ومدراء الدوائر والهيئات. ومرد هذا التضخم- إلى جانب ضعف قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب العمال ما جعل السلطة هي المشغل الرئيسي- وجود اعتبارات سياسية تقف وراء عمليات التعيين الواسعة، وذلك لتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة واستيعاب أعضاء ومؤيدي حركة فتح فيها(77)، وقد ترتب على هذا الواقع تداعيات ضارة من حيث استنزاف موارد السلطة

في تسديد فاتورة الرواتب الشهرية لهذا الجهاز الضخم دون أن يقابلها إنتاجية أو تطور في نوعية الخدمات المقدمة للجمهور، وتعزيز شبكة العلاقات الزبائنية وبروز ظاهرة مراكز القوى في مؤسسات السلطة. ففي سياق عمليات توظيف اعتمدت على المعايير السياسية والجهوية والفئوية للتوظيف على حساب المعايير المهنية، تم إقامة نظام توازن داخلي في مؤسسات السلطة قام على الاعتناء بالأفراد الهامين والفصائل، فقد احتل أشخاص من كوادر المنظمة العائدين المواقع الإدارية الهامة، مقابل درجة أدنى من المناصب "للداخل" (كوادر الأرض المحتلة). كما استخدم التوظيف لضمان استمرار الولاء السياسي، ولإنعاش الصلات التقليدية؛ فمن خلال توظيف المقاتلين والنشطاء السياسيين، وإدخال الاعتبارات التقليدية، كانت السلطة قادرةً على إبقاء الاستقرار في البيئة الداخلية للنظام. لكن هذه السياسة كان لها ثمنها، حيث أن معايير وقواعد الخدمة العامة التي تبلورت مثل الاعتماد الكبير على الدولة في التشغيل، والتنازل عن معايير الكفاءة والأهلية، أضرت بنزاهة وكفاءة وفاعلية جهاز الخدمة العامة الذي تحول إلى جيش من البيروقراطية اتسم بالبطء وعدم الإنتاجية، وشكل عبئاً على اقتصاد هش أصلاً(78)، مما فتح الباب أمام بروز مراكز القوى في المؤسسات العامة، واستقواء الموظفين ذوي الحظوة السياسية والجهوية على النظام المؤسسي، " فبعض الموظفين في الوزارات يفوق نفوذهم نفوذ المسئولين عنهم بما في ذلك الوزير ذاته، ما انعكس سلباً على أداء الوزارات والمؤسسات، وأدى إلى تنازع الاختصاصات داخل المؤسسة الواحدة"(79). واستخدمت عملية التوظيف كذلك لاحتواء قوى طبقية تلعب دوراً هاماً في دفع عملية التحول الديمقراطي وخاصةً الطبقة الوسطى، كل ذلك منح السلطة التنفيذية قوةً متزايدةً إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ب- هيمنة السلطة التنفيذية على النظام

بالرغم من أن النظام السياسي الفلسطيني هو نموذج يجمع بين سمات النظامين الرئاسي والبرلماني إلا أنه كان أقرب إلى النظام الرئاسي مع وجود درجة عالية من تركيز القوة بيد الرئيس والسلطة التنفيذية التي تمتعت رسمياً بسلطات غير مقيدة، في ظل وجود درجة دنيا من القوى المؤسسية القادرة على موازنة ومقابلة هذه السلطة، وكان لنشأة السلطة الفلسطينية تأثيره

المباشر على استمرار هيمنة السلطة التنفيذية حيث مارست السلطة الفلسطينية المتشكلة من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعدد من الوزراء المعينين، صلاحياتها المتعددة (حسب نصوص الاتفاق المرحلي) قبل انتخاب المجلس التشريعي، وقد كانت بدايةً لسلطة تنفيذية مارست بصورة حصرية السلطات التشريعية والتنفيذية معاً، مما أسهم في تعزيز سطوة وتفوق قدرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في هذا النظام حتى بعد انتخاب المجلس التشريعي(80). ومما لعب دوراً هاماً في إعاقة مأسسة توازن السلطات في هذا النظام حقيقة أن السلطة التنفيذية الفلسطينية هي سلطة ناشئة تواجه العديد من العوامل التي تعترض طريقها مثل تداخل صلاحياتها مع صلاحيات الاحتلال في المناطق المختلفة (ا،ب،ج) " وما يفرضه هذا التداخل على السلطة من أولويات مختلفة وأحياناً متضاربة "، كذلك ترك الاحتلال لهذه السلطة بنية تحتية مدمرة وحالة من الفوضى التي أربكت السلطة وشكلت عبئاً كبيراً وقع عليها(81) ووجود خليط من القوانين والنظم الموروثة التي ستعمل السلطة في إطارها، وفي هذا الإطار واجهت السلطة " الاتهامات بالتركيز الواسع للسلطة الرئاسية، والحكم عن طريق إصدار المراسيم، والاستخدام الانتقائي للقوانين، وتجاهل العملية الديمقراطية"(82).

لقد أشرفت السلطة التنفيذية، ممثلةً أساساً بالرئاسة ومجلس الوزراء، على حقول عديدة سياسية واقتصادية ومالية وإدارية ودبلوماسية، إلى جانب الإشراف، عملياً على عملية التفاوض مع إسرائيل، وتنفيذ مختلف الاتفاقيات والمعاهدات. كما أشرفت أحياناً على الأجسام الإدارية، وأعدت وصادقت على الموازنة العامة قبل عرضها على المجلس التشريعي، وقدمت وعرضت عليه مشاريع القرارات، وأصدرت تشريعات ثانوية، بما فيها الأوامر والمراسيم والترتيبات، ووقعت على التشريعات التي سنها المجلس، وأنشأت المحاكم وعينت القضاة، وتمتعت بسلطة منح العفو واستبدال الأحكام(83).

إن أحد أبرز العوامل وراء هيمنة السلطة التنفيذية يتصل بتعقيدات التداخل والالتباس بين السلطة والمنظمة على مستوى المؤسسات، إذ يقوم المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية للسلطة الوطنية (الحكومة)، مقابل وجود المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان في المنفى)

واللجنة التنفيذية للمنظمة، في إطار صعوبة التمييز بين كلا البنيتين خاصةً بين المجلس الوزاري للسلطة واللجنة التنفيذية للمنظمة، الذين تداخلا بشدة في مستوى العضوية والوظائف "مما يثير مشكلة المسائلة الدستورية لكل منها، حيث تتشارك مؤسستين في إصدار القرارات التي تلزم السلطة، في حين أن المساءلة لكل منهما تتم أمام هيئة فلسطينية مختلفة في درجة المسئولية ونوعيتها"(84)، في حين لا وجود لإطار دستوري أو قانوني يحدد طبيعة العلاقة والأدوار لكل من المنظمة والسلطة في النظام السياسي، وهذا بدوره هدد قدرة طرفي العلاقة على الأداء بفعل الازدواجية في عضوية الهيئات القيادية للتشكيلتين؛ بين المجلسين التشريعي والوطني، وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة ومجلس وزراء السلطة، حيث تولى عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية مناصب وزارية، واحتل أعضاء من المجلسين الوطني والمركزي مواقع في إدارات عليا للسلطة، مما أنشأ واقعاً من التشابك والتعقيدات الإدارية والسياسية والقانونية(85).

إن أبرز تداعيات هذا التشابك الضارة بإمكانيات التحول الديمقراطي هي ما وفرته من درجة عالية من مركزة العمل السياسي وآليات صنع القرار بيد الدوائر التنفيذية المتشابكة والتي جمعت بين مركزيتين: مركزية المنظمة ومركزية السلطة، فوضعت ناصية القرار السياسي والوطني والإداري بين يدي مؤسسة واحدة هي مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، إذ إن تشابك المؤسسات وعدم وضوح تخومها هو أقصر الطرق لتغييبها وشل قدرتها على العمل بشكل مستقل ومتمايز من حيث الأداء والوظائف والأدوار. وفي هذا السياق ولدت صيغة "القيادة الفلسطينية"، وهي مجموعة رخوة مكونة من مسئولي منظمة التحرير (خاصةً اللجنة التنفيذية للمنظمة) والسلطة الوطنية، وتشمل مسئولي الأجهزة الأمنية وقادة الفصائل والتنظيمات السياسية، ومستشاري الرئيس، وعمل هذا الجسم بطريقة "إدارة الأزمة"، وفي الواقع فإن اجتماعات هذا التشكيل المختلط استبدلت الحكومة عملياً، وكانت قراراته غير خاضعة للمساءلة من قبل أي جهة أخرى في السلطة؛ إذ من الصعب تخيل الجهة المؤسسية أو الدستورية التي بمقدورها إخضاعه للمساءلة والمحاسبة، مما عزز تجاوز المؤسسات، ووضع القرارات السياسية عملياً بيد مجموعة صغيرة جداً من المقربين للرئاسة، وبيد الرئيس منفرداً، وجعل من الصعب الحديث عن فصل للسلطات وتوازن قوتها.

لقد استمر الأخذ بهذا النموذج شديد المركزية رغم الانتقادات العديدة التي جابهها، والدعوات المتصاعدة لمأسسة وموازنة القوى الفاعلة في النظام، ويلاحظ تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن للعام 2000 بأن هذا العام قد شهد استمراراً في الهيمنة التي تمارسها السلطة التنفيذية على باقي السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بفعل استمرار غياب الإطار القانوني والمؤسساتي للدولة، ورغم ما شهده هذا العام من جهود متواضعة للإصلاح الإداري في مؤسسات السلطة إلا أنه يصعب الحديث عن حصول تقدم ملموس بهذا الشأن، حيث استمرت مظاهر الترهل الإداري والتضخم الوظيفي وعدم احترام سيادة القانون والفساد المالي والإداري(86).

ج- ضعف سلطة المجلس التشريعي الفلسطيني

لقد شكل انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني في 20 كانون أول من عام 1996 أحد أهم إفرازات اتفاقيات التسوية باعتباره جزءاً من استحقاقاتها؛ إذ لم تكن هذه الانتخابات بالأساس وليدة تغيرات ذاتية أو دينامية داخلية في النظام السياسي الفلسطيني، أو بفعل تحولات نجمت عن تفاعل الرؤى الخاصة بالقوى السياسية الاجتماعية الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني، أي أن الانتخابات لم تأت " كبند طرحته قناعات القوى السياسية الفلسطينية بضرورة تطوير وتجذير برامجها السياسية والاجتماعية ودمقرطة هياكلها وبرنامج وبنية الحركة الوطنية الفلسطينية "(87). إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن تلك الانتخابات قد جلبت تحولاً بنيوياً هاماً على النظام السياسي الفلسطيني كان له تأثيراته المباشرة على مجمل الحياة السياسية الفلسطينية؛ إذ أفضت إلى ولادة أول جسم تمثيلي برلماني منتخب بشكل حر ومباشر من قبل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن هذا المجلس سيبقى محكوماً، بهذا القدر أو ذاك، بعوامل نشوئه، وبالسقف السياسي والمؤسسي الذي يتحرك من خلاله، وسيجابه بشكل خاص معضلة العلاقة مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة مع المجلس الوطني الفلسطيني، ومع السلطة التنفيذية.

لقد أثار هذا التغير (انتخاب المجلس التشريعي) إشكالية كبرى تتعلق بمسألة تمثيل الشعب الفلسطيني الذي حظي باهتمام خاص في الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (ملحق رقم 2 من وثيقة إعلان المبادئ) الذي نص على إجراء الانتخابات السياسية العامة لمجلس السلطة ورئيسها. وقد أصدر الرئيس عرفات في العام 1995 قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (13) انسجاماً مع الاتفاقية المرحلية، والذي اعتمد نظام الدوائر الانتخابية، وتم تحديد الدوائر وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة عبر المرسوم الرئاسي رقم (2) لسنة 1995(88). وقد كان من الواضح أن انتخاب المجلس التشريعي سيثير التساؤلات حول المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحكم أنه سيفرز جسما تمثيليا منتخباً بشكل مباشر من قبل الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، مما دفع إلى السطح بموضوع علاقة المجلس الجديد المنتخب بالمجلس الوطني الفلسطيني(89)، وعلاقة المنظمة ومؤسساتها بالسلطة والتي اتسمت بالتشابك والتداخل، حيث جاء انتخاب المجلس التشريعي ليشكل بعداً آخر نوعياً في إشكاليات هذه العلاقة؛ فلم تر المنظمة أن المجلس التشريعي يمثل كل الشعب الفلسطيني، لأن الجمهور الذي أنتخب هذا المجلس اقتصر على فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، واستثني منه فلسطينيو الشتات وهم غالبية الشعب الفلسطيني، في حين ترى المنظمة أن المجلس الوطني الفلسطيني هو الجسم التمثيلي لكل أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده(90). وقد اتضح ذلك من خلال اعتبار المجلس الوطني الفلسطيني نفسه سلطةً أعلى لأنه يمثل جميع الفلسطينيين بما في ذلك المقيمين في الشتات، وأصبح جميع أعضاء المجلس التشريعي المنتخب – لاحقاً – أعضاء في المجلس الوطني غير المنتخب، وبقيت صلاحية اتخاذ القرار السياسي التفاوضي بيد المنظمة، ونشأت حالة فريدة من تشويش الصلاحيات وتوازن القوى المشوه، جعلت من الصعب تبين الموازين الحقيقية للخارطة السياسية الفلسطينية(91)، وأثارت التساؤلات حول قدرة المجلس التشريعي على ممارسة دوره الديمقراطي في ظل هذه الإشكالية الصعبة، خاصةً دوره في تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، والقيام بدوره الرقابي والتشريعي، هذا إلى جانب صعوبة " تمكنه من تجاوز سقفه السياسي ومهام دوره، ذلك أنه جاء كاستحقاق من استحقاقات التسوية الانتقالية (...) الأمر الذي كبل المجلس بمجموعة كبيرة من القيود والاتفاقيات "(92)، وافتقاد

السيادة على الأرض الفلسطينية وانفصال شطري الوطن. ورغم أن نصوص اتفاقية أوسلو (المادتين 9،5) تعتبر أن "المجلس الفلسطيني" هو مجلس تشريعي وتنفيذي في آن واحد؛ أ ي أن له سلطة تنفيذية تتفرع عنه، إلا أن قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة 1995 جاء ليرسخ وجود ثلاث سلطات (تشريعية وتنفيذية وقضائية) لكن ذلك لم يكن كافيا بسبب غياب دستور فلسطيني أو قانون أساسي والذي أقره المجلس التشريعي بالقراءات الثلاث ولم يصادق عليه رئيس السلطة الفلسطينية في حينه(93). كل هذه العوامل، إضافةً إلى عدم مشاركة العديد من القوى السياسية في الانتخابات أخل بالصورة البرلمانية التعددية، زاد من مصاعب عمل المجلس التشريعي.

يواجه المجلس التشريعي الفلسطيني مأزقاً بنيوياً حقيقياً، فهو من جهة يواجه سلطة تنفيذية مهيمنة على مفاعيل الحياة السياسية ولا تبدي استعداداً لقبول مشاركة المجلس في صنع القرار أو البدء بعملية بناء حياة مؤسسية ديمقراطية، ويواجه حقيقة أن سلطتة وولايتة مجزوءةً جغرافياً ووظيفياً بحكم القيود التي فرضتها الاتفاقيات، بما في ذلك تقييد التشريع بمنح رئيس السلطة حق نقض التشريعات بحكم رئاسته للجنة التنفيذية للمنظمة. ويواجه المجلس القوة المعنوية لمؤسسات وقيادة منظمة التحرير، الأمر الذي افقده الكثير من عوامل القوة وأتاح للسلطة التنفيذية تجاهل قراراته ودوره؛ فقد تبنى المجلس التشريعي العديد من القوانين والتوصيات الهامة التي لم تجد طريقها للنفاذ بسبب امتناع رئيس السلطة (ياسر عرفات) عن توقيعها؛ فمن بين 95 قانوناً تبناها منذ انتخابه سنة 1996 وحتى تشرين أول 2000، صادق الرئيس عرفات على 31 قانوناً بعد إدخال تعديلات عليها. وقد تجاهلت السلطة التنفيذية الكثير من توصيات المجلس وقوانينه في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة والموازنة العامة(94). إلا أن لجوء المجلس لعملية صنع القوانين لإيجاد حلول للمعضلات التي يواجهها لم يكن بالضرورة ظاهرةً صحيةً من زاوية بنيوية ووظيفية، حيث إن هذه الوسيلة بقيت قاصرةً ومحدودة النتائج؛ فقد أثقلت أجندة صناعة القوانين وتحولت إلى عبء على المواطن بحكم تعددها وكثرتها، إلى جانب ضعف خبرة أعضاء المجلس في سن القوانين والتشريعات، وعدم تعاون السلطة التنفيذية مع المجلس في عملية صناعة القوانين وإجازتها والمصادقة عليها(95).

د- إشكاليات استقلال القضاء

إن وجود أطر مؤسسية وأنظمة قانونية وقضائية تضمن سيادة القانون واستقلالية القضاء وذات مضمون ديمقراطي وسيادة مطلقة، هي أحد مداخل الاقتراب من النظام الديمقراطي إذا ما تم إعمالها بكفاءة، ويكاد يقوم إجماع على المقومات القانونية والقضائية للنظام الديمقراطي(96)، والتي ترتبط بالنظام الدستوري. ولم تشهد التجربة التاريخية الفلسطينية وجود نظام قضائي مستقل في ظل غياب السيادة والدولة الفلسطينيتين. وقد جاء إعلان الاستقلال ليشكل علامةً فارقةً في هذا الشأن من حيث أنه نص على ما ينبغي لدستور فلسطين أن يشمله في المستقبل لجهة احترام سيادة القانون والقضاء المستقل، لكن الواقع جاء مغايراً لهذا التطلع، إذ تعددت الأطر القضائية والقانونية المعمول بها في المناطق الفلسطينية، وفي سياقها انتهكت أسس الديمقراطية والحريات العامة والفردية "كحقوق التنقل والعمل والاجتماع والرعاية الاجتماعية والتعليم والملكية والتقاضي النزيه والخصوصية والتعبير عن الرأي"(97)، ولم تحترم استقلالية القضاء وسيادة وحكم القانون، في ظل ظروف موضوعية وذاتية تعرقل نهوض نظام قضائي وإطار قانوني يشكل أحد مداخل التحول الديمقراطي.

لقد ورثت السلطة الفلسطينية نظاما قضائيا متهالكا بفعل سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وتعدد النظم القانونية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية والنقص الحاد في القضاة والطواقم اللازمة لعمل المحاكم، الأمر الذي زاد من صعوبة بناء نظام قضائي، وإيجاد إطار قانوني موحد وفاعل. ورغم بعض الإنجازات التي تحققت في هذا المجال مثل إقرار قانون النظام القضائي في كانون الأول 1998 وتوسيع صلاحيات المحكمة العليا لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن السلطة القضائية الفلسطينية لا زالت تواجه ثلاثة عوائق أساسية هي:

- غياب تسلسل واضح للسلطة داخل النظام القضائي، وبينه وبين السلطة التنفيذية؛
- غياب القوانين والإجراءات الإدارية الموحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛
- النقص الشديد في العاملين المؤهلين والمباني والتجهيزات والمراجع القانونية والأموال(98).

لم تتقدم السلطة الفلسطينية للعمل بشكل جدي من أجل معالجة هذه المعوقات، ويشير تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن لعام 1997 إلى أن الجهاز القضائي الفلسطيني لا زال يعاني من نقص الإمكانيات المادية والبشرية، ورغم أنه تقرر في العام 1996 تأسيس العديد من المحاكم في مختلف المناطق الفلسطينية، إلا أن هذا لم يحل المشكلة بسبب استمرار نقص الطواقم المدربة والمؤهلة، ونقص الموارد المالية وتدني رواتب العاملين في الجهاز القضائي(99). كما يلاحظ تقرير ذات الهيئة لعام 2000 أنه لم يطرأ أي تغيير على تشكيل المحاكم النظامية أو على اختصاصاتها بسبب امتناع رئيس السلطة الفلسطينية حتى نهاية هذا العام عن المصادقة على قانون السلطة القضائية المقر من قبل المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة منذ العام 1998، أو على محاكم الصلح أو إنشاء محاكم صلح جديدة رغم الحاجة الملحة لذلك، ورغم إصدار رئيس السلطة قرارات تشكيل ثلاث محاكم صلح جديدة جرى تنفيذ قرار واحد منها فقط(100).

أدت الممارسات التحكمية للسلطة التنفيذية إلى مضاعفة المعوقات أمام تحقق استقلالية ونزاهة القضاء، واحترام سيادة وحكم القانون، إذ إن السلطة التنفيذية تسيطر ليس فحسب على المجلس التشريعي، بل تتدخل كذلك في عمل السلطة القضائية التي من المفترض أن تتمتع بالاستقلالية التامة، فقد امتدت هيمنتها إلى القضاء، فتمتع الرئيس بسلطة تعيين القضاة في المحكمة العليا، وهيئة الادعاء العام وإصدار المراسيم لإنشاء المحاكم المحلية والإقليمية، كما تجاهلت مؤسسة الرئاسة قرارات المحاكم، ولم تتم متابعة العديد من القرارات القضائية مثل القرارات المتعلقة بالفساد في العديد من المؤسسات العامة، وخرق حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية(101). إن المشكلة الأكثر خطورة التي تواجه القضاء الفلسطيني هي استمرار التدخل في أعماله والانتقاص من اختصاصه من قبل السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن مما ترتب عليه إشكالية لها تداعيات خطيرة على احترام سيادة القانون وسلطة القضاء(102). ومما أسهم في تمادي السلطة التنفيذية في عدم احترام استقلالية القضاء وسيادة القانون عدم وجود مجلس أعلى للقضاء يتمتع باستقلالية يكفلها القانون، ويمارس مسؤوليته الحصرية والشاملة على الجهاز القضائي، وتحكم السلطة التنفيذية في تعيين وترفيع القضاة وإنهاء خدمتهم، وهذا يعني

افتقاد الجهاز القضائي للقدرة على محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية، وتكريس أحد أهم مظاهر نقص الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني(103).

لقد هدد النقص في استقلالية القضاء بشكل جدي حكم القانون، وفضلت السلطة التنفيذية الحكم من خلال المراسيم واستخدام النظم القانونية القائمة (الأردني والمصري وقوانين الانتداب) بصورة انتقائية، مما أسهم في عدم استقرار وضعف القاعدة القانونية. وقد أسهم هذا الواقع في تعرض حقوق المواطنين المدنية والسياسية للخرق المتكرر، عادةً باسم الأمن، وممارسة أجهزة الأمن عمليات الاعتقال دون تهم واضحة، وإخضاع المعتقلين لظروف اعتقال قاسية، وتعرض بعضهم للموت في التحقيق، كما أدى إنشاء "محكمة أمن الدولة" إلى المس بنزاهة وصلاحيات سلطة القضاء(104).

لقد سادت الفوضى الحقوقية في الحياة الفلسطينية، مما سهل انتهاك الحقوق والحريات العامة والفردية وزعزع الثقة بالجهاز القضائي والأطر القانونية، الأمر الذي حال دون استيفاء متطلبات الديمقراطية. كما أن تغييب النظام القانوني والقضائي الشامل قد صعب من مهمة النظام في توحيد القوانين والإجراءات القضائية كمدخل للإصلاح القانوني والقضائي على أسس ديمقراطية.

(3)

سمات النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية

إن تشابك وتداخل العوامل الذاتية والموضوعية التي تحيط بالواقع الفلسطيني شكلت معوقات لنشوء واستقرار واستمرار نظام سياسي ديمقراطي، ولترسيخ قيم وأسس ديمقراطية في الحياة السياسية والمجتمع الفلسطينيين. وقد أفرزت هذه العوامل أنماطاً من الممارسات والسمات السياسية التي تمثل تجليات للخصائص البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني.

3 – 1 تهميش دور المجلس التشريعي

أذن انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني بترسيم هيمنة "فتح" على النظام السياسي الفلسطيني، ومأسسة انتهاء العمل بصيغة " الائتلاف الوطني العريض" وقاعدة التوافق التي كانت سائدة في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، وبات القرار الفلسطيني بكل مستوياته رهن بحركة فتح بحكم سيطرتها على أجهزة ومؤسسات السلطة بما في ذلك على السلطة التشريعية المنتخبة، الأمر الذي قوض دور المجلس التشريعي في الحياة السياسية، وفي تقرير وجهة التغيرات في الحياة الفلسطينية والنظام السياسي.

إن الدور الذي بات يلعبه المجلس التشريعي في ظل تغييب دور المجلس الوطني الفلسطيني، خاصةً وأن الأول "منتخب ديمقراطياً" ويتمتع بشرعية عربية ودولية من جهة، ولطبيعة مهماته التشريعية والرقابية وانتظام حياته الداخلية، من جهة أخرى"(105)، هذا الدور بات مصدراً للصراع السياسي الذي كانت قيادة السلطة (السلطة التنفيذية) طرفاً رئيسياً فيه، إذ انتهجت خطاً يهدف للتقليل من مساحة الصلاحيات والأدوار التي ينبغي ويحق للمجلس المنتخب أن يعمل من خلالها بحرية تامة، ولإبقاء السلطة التنفيذية في موقع الهيمنة على السلطات المختلفة، مما يعد إعاقةً للحكم الديمقراطي البرلماني. وقد استخدمت هذه القيادة مواقعها في منظمة التحرير للاستقواء على المجلس التشريعي، عبر الإصرار على أن المنظمة هي المرجعية العليا لعمل المجلس وللسلطة عموماً، والتحذير من محاولات تجاوز المنظمة وشطب دورها"(106)، وهي ذات القيادة التي عملت على تجاوز مؤسسات المنظمة بشكل دائم طوال أكثر من عقدين من الزمان، لكنها بمواجهة الواقع الجديد الذي جسده وجود المجلس التشريعي كمؤسسة تتمتع بمقومات الشرعية الدستورية وبدرجة من الاستقلالية عن نظام الهيمنة الزبائني للسلطة التنفيذية، سعت إلى إيجاد قاعدة قانونية تكفل استمرار منح المنظمة مكانة المرجعية في النظام السياسي الجديد(107)، ولو من الناحية النظرية، لتضمن تقييد المجلس التشريعي، وإخضاعه للإرادة السياسية للقيادة الفلسطينية، أي للسلطة التنفيذية ورئيسها المنتخب، من خلال وضع مؤسسات المنظمة وشرعيتها بمواجهة المجلس المنتخب.

لقد أدت هذه الممارسات إلى إضعاف سلطة المجلس التشريعي إزاء سلطة السلطة التنفيذية، وبخاصة أمام قوة مؤسسة الرئاسة، الأمر الذي يجعل الحديث عن أن وجود المجلس التشريعي كان من شأنه أن يؤمن تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني الناشئ، هو حديث يفتقر للدقة؛ فالمجلس حقق بأحسن الأحوال فصلاً مظهرياً بين السلطات في النظام، وجاء امتداداً لما كان عليه الحال في تجربة المنظمة، حيث كان المجلس الوطني الفلسطيني أداةً لتمرير سياسة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة. فقد وجد المجلس المنتخب نفسه أمام معضلة إثبات دوره وحضوره مقابل السلطة التنفيذية، ولم تفلح جهوده في الحد من هيمنة السلطة التنفيذية على مجريات الحياة السياسية واتخاذ القرارات، خاصةً أن الأخيرة نجحت في ربط جزء من أعضاء المجلس بها، مما أفقد المجلس قدرته على ممارسة أدواره الرقابية وإعمال حقه في المساءلة والمحاسبة والتشريع، والقرار(108)؛ فقد حاول المجلس إدخال بعض عناصر المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي ومن ثم تقوية دوره، وكان نصيب معظم هذه المحاولات الهادفة لتفعيل الحياة المؤسسية للنظام هي الفشل، "بسبب مقدرة الرئيس على تطويع أغلبية من أعضاء المجلس بشكل أو بآخر"(109)، وبحيث اتخذت، ونفذت وقيمت، أكثر السياسات الاقتصادية والسياسية أهميةً من قبل السلطة التنفيذية وحدها. وقد أسهم هذا الواقع في إضعاف أحد الجوانب الهامة في عملية بناء عناصر السيادة من خلال التطور الديمقراطي للبنية المؤسسية والسياسية للسلطة والنظام السياسي الفلسطيني، حيث " إن هناك أهمية خاصة بالنسبة للسلطة التشريعية التي يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في إرساء سيادة الدولة الفلسطينية من خلال سن التشريعات التي تسهم في تحقيق هذه السيادة "(110)، فالسيادة من الناحية المفاهيمية ومن زاوية الواقع السياسي هي شرط من شروط التحول الديمقراطي، إلا أن الحالة الفلسطينية تشير إلى إمكانية، بل وجوب الأخذ بالديمقراطية كوسيلة لمراكمة عناصر السيادة، وهذا ما حدت منه ممارسات السلطة التنفيذية.

لقد لوحظ أن السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية قد أعاقت عمل المجلس التشريعي من خلال حرمان المجلس من المعلومات، والحيلولة دون حصوله على الوثائق للتحقيق في شبهات حول الفساد وغيره من الخروقات، كما لم يتجاوب الوزراء مع مطالب التشريعي بالخضوع

للاستجوابات وجلسات الاستماع حول قضايا عديدة، "وهكذا ترك المجلس التشريعي مجرداً من الحق في المتابعة، وبدون قدرة على السيطرة الفعالة على صنع القرارات في المسائل السياساتية العامة"(111)، ولم يتمكن بالتالي من ممارسة دوره في الرقابة والمحاسبة. ويلاحظ تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن للعام1997 أن " السلطة التنفيذية قامت بتعطيل نشاط المجلس التشريعي سواء على صعيد إصدار التشريعات أو على صعيد الرقابة التنفيذية من خلال عدم الالتزام بالقرارات العديدة للمجلس، أو على صعيد التعاون مع المجلس ولجانه في مجال الرقابة السياسية والأخذ بتوصياته ومراعاة مواقفه "(112). فقد عطل مسلك السلطة التنفيذية ممارسة المجلس التشريعي صلاحياته مما أدى إلى فقدانه للمصداقية والقدرة على التأثير في مجرى الحياة العامة.

لقد ألقت حقيقة انتهاء مدة الولاية القانونية للمجلس في 4-5-1999 بظلالها على ما يتمتع به المجلس من قوة، حيث بات المجلس في وضع غير واضح من الناحية الدستورية مما زاد من ضعفه. ويلاحظ استمرار تهمش السلطة التنفيذية لدور المجلس التشريعي واستمرار التداخل العضوي بينها وبينه حيث تضم الحكومة (في عام 2000) 23 نائبا من بين 30 وزيرا إلى جانب وجود نواب يشغلون مناصب تنفيذية للحكومة بما يخالف النظام الداخلي للمجلس التشريعي، ويقلل قدرة المجلس في مواجهة السلطة التنفيذية إذ " يمكن القول أن المجلس يتحاشى اتخاذ قرارات حاسمة إزاء تجاوزات السلطة التنفيذية حتى وإن كانت هذه القرارات ضمن صلاحياته "، كما لم يستعمل المجلس صلاحياته لتفعيل آلية الاستجواب أو حجب الثقة عن الحكومة(113). إن هذا الحال الذي يعيشه المجلس التشريعي لا ينفصل عن طبيعة العوامل والمحددات السياسية والقانونية التي جرت في ظلها الانتخابات التي جاءت بالمجلس في العام 1996، ولا عن تركيبة أعضاء المجلس وسلوكهم البرلماني والسياسي.

أولاً: انتخابات المجلس التشريعي 1996 وعملية التحول الديمقراطي

شكلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني محطةً هامةً في عملية التغير التي لحقت بالنظام السياسي الفلسطيني، وبالرغم من أنها كانت أحد مخرجات عملية التسوية السياسية إلا

أنها شكلت محطةً مفصليةً في عملية تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل(114)، كما أسست لقيام شكل جديد من الشرعية في هذا النظام، وهي الشرعية الديمقراطية.

تعتبر الانتخابات وسيلة وليست غايةً، وينبغي أن تكون الغاية واضحةً لكي يتم اعتماد الوسائل المناسبة لتحقيقها، إذ تكمن أهمية الانتخابات العامة الدورية في كونها توفر أداة للتمثيل الديمقراطي، إلا أن أهميتها الأكبر هي في كونها تشكل مدخلاً لإحياء الحياة المؤسسية وتفعيل الحياة الحزبية والحراك الاجتماعي السياسي، ودون ذلك ستتحول إلى أداة تعيد إنتاج ذات النظام وتوفر له غطاء من الشرعية(115). وفي الحالة الفلسطينية ثمة اعتبارات أخرى تضاف إلى هذا الهدف العام وترتبط به؛ من حيث أهداف التحرر الوطني والسعي لامتلاك مقومات السيادة في ظل الانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية، والسعي الإسرائيلي لفصل الداخل عن الخارج نهائياً، وإيجاد مجلس منتخب مقيد ومحدود الصلاحيات والفاعلية، وعدم إتاحة المجال لتطور كيانية سياسية فلسطينية كدولة ذات سيادة. وتفرض هذه الاعتبارات وضع نظام انتخابي يستجيب لاستحقاق تجميع القوى الفلسطينية، ويمكّن بنفس الوقت من التصدي للمشروع الإسرائيلي من خلال وضع تصور يعالج ماهية وشكل النظام السياسي، وتحويل الانتخابات إلى مدخل يوصل إلى هذه الماهية.

لقد أقيمت الانتخابات استناداً إلى قانون الانتخابات الذي أصدره رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 1995/11/7، وقد اشترط الاتفاق المرحلي وجوب أن تتماشى أنظمة وقانون الانتخابات مع أحكام الاتفاقية المرحلية (بروتوكول رقم 2 مادة 2/1)(116)، حيث نص إعلان المبادئ، وأقر اتفاق طابا (أوسلو 2) بأن "الهدف من الانتخابات هو أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية"، من خلال انتخابات حرةً ومباشرةً وتحت إشراف دولي، كما أكدت الاتفاقيات على بعض مبادئ الديمقراطية، كالفصل بين السلطات التنفيذية المعطاة للرئيس ووزرائه، والصلاحيات التشريعية التي يتمتع بها المجلس المنتخب(117).

إن النصوص الواردة في اتفاق إعلان المبادئ تفتح مجالات واسعة أمام الشعب الفلسطيني لاستغلال الانتخابات كوسيلة لخلخلة الاتفاق وصولاً لتحصيل حقوقه الوطنية؛ فقد نص الاتفاق على أن هذه الانتخابات ستشكل "خطوةً تمهيديةً انتقاليةً مهمةً نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة"، وهذه النصوص تتسم بالغموض ويمكن تفسيرها بعدة طرق عند التطبيق(118)، فالربط بين الانتخابات والحقوق المشروعة، رغم أنه يفتقد إلى التحديد فيما يتعلق بالحقوق المشروعة، يشير إلى أن الانتخابات ليست مجرد آلية لإيجاد مجلس إداري بحت، بل كذلك تشكل مدخلاً لقيام مؤسسة وطنية سياسية بالدرجة الأولى، وممارسة أحد أشكال السيادة؛ أي أن الانتخابات في أحد جوانبها كان يفترض أن تشكل مدخلاً أو آليةً فعليةً لممارسة حق تقرير المصير. ويرى بعض الكتاب أن الانتخابات قد أسهمت في إيجاد الأرضية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره؛ إذ إن وجود مجلس فلسطيني منتخب من شأنه أن يقوض التوجهات الإسرائيلية نحو تغييب الوجود الفلسطيني، كما أن الانتخابات تكرس صلةً سياسيةً حيةً ومباشرةً وعضويةً بين الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، وبالتالي فإن إجراء الانتخابات العامة "يحمل في جوهره البذور الأساسية لسيادة الشعب وحق تقرير المصير من خلال الكيانية الفلسطينية الناشئة، والتي تحمل ذاتياً إمكانية التحول إلى دولة"(119).

إلا أن ثمة عدد من النواقص التي شابت تلك الانتخابات وجعلت من الصعب القول بأنها شكلت آلية لممارسة حق تقرير المصير، فقد فرض الاتفاق الانتقالي قيوداً عديدةً على عملية الانتخابات وعلى صلاحيات وتشكيل المجلس المنتخب، فلم يسمح لمعظم سكان القدس بالتصويت داخل المدينة، بينما صوت عدد محدود منهم في خمسة مراكز بريدية محددة داخلها. واشترطت الاتفاقية أن يكون عمل المجلس ورئيسه متوقفاً على شروطها، وبحيث تعتبر أي تشريعات أو قوانين يقرها المجلس تعدل أو تغير قوانين سارية أو أوامر عسكرية، تشريعات غير معترف بها (120)، أي أن المجلس المنتخب ولد منقوص الصلاحيات ومحدود الولاية جغرافياً وقانونياً، والتي يتمتع بها أي برلمان في دولة سيادية. كما أن الانتخابات لم تشمل سوى جزء من الشعب الفلسطيني بينما استبعدت غالبيته من ممارسة هذا الحق، مما يعني أن حق

تقرير المصير سيصار إلى تفتيته وتفريغه من مضمونه الجامع. ويرى مضر قسيس وخليل الشقاقي أن الانتخابات خدمت أغراضاً لا تخدمها بالعادة الانتخابات السياسية العامة، وشهدت قدراً هائلاً من التدخل الخارجي الإقليمي والدولي وبخاصة الإسرائيلي والأمريكي(121)، مما يقلل من أهميتها على مستوى ممارسة حق تقرير المصير. لكنها لعبت دوراً هاماً في تحقيق الاندماج السياسي – الوطني بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بفعل ممارسة المشاركة في عملية تتم على مستوى النظام السياسي، وهذا سيكون له انعكاسات هامة على إعادة توحيد المجتمع الفلسطيني الذي يسعى الاحتلال لاستمرار تفتيته، خاصةً وأن الانتخابات شكلت "معلماً أساسياً في الطريق لقيام نظام سياسي فلسطيني شرعي يوفر مرجعيةً لعملية بناء الدولة الفلسطينية"، وأثمرت ولادة "مؤسسة سياسية شرعية أخذت تسهم في إقامة ومأسسة إجماع فلسطيني جديد يقوم على أساس ممارسة سياسة حديثة"(122)، خاصةً في ظل المشاركة الشعبية الواسعة في تلك الانتخابات، وما أظهرته من نزعات اتسمت بالنظرة الوطنية العامة، والتطلع لبناء نظام سياسي ديمقراطي(123).

ويشار في هذا السياق إلى أن الانتخابات قد عززت مناخ العمل الحزبي والتعددية، مما قد يفتح الباب أمام قيام أحزاب سياسية جديدة تعبر عن نهوض قوى اجتماعية – سياسية جديدة، وباشتراك هذه الأحزاب في العملية الانتخابية سيكون النظام قد كرس مبدأ المشاركة أمام كل القوى بشكل منظم ومشروع يحول دون تهميش المعارضة سياسياً، وستكون السلطة المنتخبة خاضعةً للمساءلة والمحاسبة، وللقانون، و مقيدةً بحدود التوقعات الشعبية أيضاً(124). كما ستعمل الانتخابات على تعزيز شرعية السلطة ومصداقيتها بين الجمهور، حيث تعاني السلطة من تآكل في مكانتها وشرعيتها بفعل الرأي السائد بأنها تستمد شرعيتها من الاتفاقيات، إذ تأتي الانتخابات كمصدر جديد للشرعية مستمد من إرادة الشعب، مما سيعطي السلطة قوة أكبر إزاء القوى السياسية الفلسطينية المعارضة، وإزاء القوى الخارجية وخاصةً إسرائيل.

ثانياً: قانون الانتخابات والنظام الانتخابي: ثغرات في التوجه الديمقراطي

شددت المذكرة الإيضاحية المرفقة بقانون الانتخابات لسنة 1995 على "إجراء الانتخابات العامة باعتبارها الوسيلة العصرية لتمثيل شعبنا على أسس ديمقراطية تمكنه من ممارسة الحكم وإصدار القوانين التي تتعلق بمصيره وبناء مستقبله"، وأكدت المذكرة على أن الانتخابات ستكون نزيهةً وديمقراطيةً " حرة ومباشرة وتحت إشراف دولي، وتمكن شعبنا من ممارسة حقه الديمقراطي في حكم نفسه بنفسه"(125). إلا أن النظام الانتخابي (توزيع المقاعد واحتساب الأصوات وتوزيع الدوائر...الخ) الذي اعتمده القانون لم يساعد على قيام نظام سياسي ديمقراطي؛ فقد جاء قانون الانتخابات الفلسطيني مفصلاً وشاملاً، إلا أنه يعاني من ثغرتين أساسيتين من زاوية تعزيز فرص قيام نظام سياسي ديمقراطي، وهاتان الثغرتان لهما صلة بالنظام الانتخابي الذي أقره القانون:

الثغرة الأولى: اعتماد النظام الأغلبي: تكمن وراء كل نظام انتخابي رؤية سياسية لطبيعة النظام السياسي المتوخى إيجاده وتكريسه، وهذه الرؤية من شأنها الإجابة عن السؤال " أي نظام سياسي وأي شكل لممارسة الحكم واتخاذ القرار يراد من وراء النظام الانتخابي، وأي الأهداف سيخدم في ظل معطيات المجتمع، وبما يسمح بإسناد النظام السياسي من قبل أوسع قاعدة سياسية ومجتمعية؟(126) حيث يلعب النظام الانتخابي دوراً كبيراً في تطور التعددية الحزبية في النظام السياسي، وفي شكل وحجم التأثير الجماهيري على النظام من خلال الانتخابات. وتوجد العديد من النظم الانتخابية المختلفة(127)، وينطوي كل نظام انتخابي على مزايا وعلى نقاط ضعف وقوة، والاختيار من بينها يعتمد أساساً على حاجات وظروف البلد في مرحلة معينة، إلى جانب معايير أخرى عامة مثل أن يتيح النظام مجال تمثيل ومشاركة القوى الفاعلة في المجتمع، وعدم إقصاء مجموعة أو مجموعات لصالح أخرى، وأن يسهم في تعزيز الاندماج الوطني (الوحدة الوطنية) والجسر على أي هوة في المجتمع، "فالهدف الأعم لأي نظام انتخابي يكمن في نطاق تمثيله وفي درجة إضفائه شرعية واستقرار على النظام السياسي"(128).

لقد قدمت العديد من الدراسات حول النظام الانتخابي الأنسب للحالة الفلسطينية من حيث تلبيته للمعايير المشار إليها، وقد سادها الرأي القائل بضرورة الأخذ بالنظام الانتخابي المختلط مناصفةً بين النظام الأغلبي (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي، وثمة دراسات أخرى ترى أن النظام النسبي الكامل هو الأمثل للحالة الفلسطينية(129)؛ "فالواقع الفلسطيني الراهن بتعدديته السياسية والأيديولوجية والحزبية، وبتجزئته الجغرافية، وتفاوت تطور مناطقه الاقتصادية، يشير إلى أن النظام الإجماعي القائم على التمثيل النسبي هو الأنجع والأكثر ملاءمة لهذا الواقع"(130).

لقد أظهر قانون الانتخابات، واعتماد نظام الدوائر الأغلبي تمسك السلطة الفلسطينية بالبنية السياسية المستندة إلى هيمنة الحزب الواحد القائد على نظام سياسي أغلبي لا يعطي أهمية للواقع الخاص والظروف المحيطة بالحياة السياسية والوطنية الفلسطينية، كما أوضحنا في موضع سابق من هذا الفصل (ص23)، فقد جرت الانتخابات وفق نظام الدوائر متعددة المقاعد والقائمة المفتوحة (النظام الأغلبي المستند إلى الدوائر المتعددة)، الذي دفع باتجاه يخدم إعادة إنتاج ذات النظام السياسي في إطار ممارسة شكلية لأحد مظاهر الديمقراطية السياسية؛ إذ جرى تقسيم الدوائر، وفق مرسوم رئاسي، بشكل لم يعكس تناسباً في عدد مقاعد كل دائرة نسبةً لعدد سكانها (مثلاً دائرة بيت لحم حدد لها 4 مقاعد بينما كان ينبغي أن تحصل على 5، ونابلس خصص لها 8 مقاعد في حين أن حصتها يجب أن تبلغ 10 مقاعد)؛ فقد تشكلت دوائر تضم عدداً من الناخبين يزيد بأضعاف عن عددهم في دوائر أخرى، مما سيؤدي إلى فوز مرشحين بسهولة في دوائر صغيرة عبر الحصول على نسبة جزئية صغيرة من الأصوات مقارنةً مع ما قد يحصل عليه مرشحون في دوائر كبيرة دون أن يحققوا الفوز، إذ نجح مرشحون حصلوا على 40% من الأصوات، بينما لم ينجح آخرون حصلوا على 60% من الأصوات، وقد أخل النظام بثقل أو وزن الصوت الانتخابي، فهناك ناخبون يصوتون لأحد عشر مقعداً (مرشحاً)، وآخرون يصوتون لمقعد (مرشح) واحد، مما يخل بمبدأ المساواة وينتقص من العملية الديمقراطية(131). وإلى جانب أن هذا النظام أدى إلى تفتيت قوة، والإخلال بوزن الأصوات الانتخابية، فقد حال دون تعزز وجود قوائم انتخابية ملزمة للناخب الذي ينتخب بحرية من جميع القوائم مما أفقد القائمة معناها وأسهم في إعاقة تطوير الحياة الحزبية، وتهميش دور الأحزاب في الانتخابات،

مقابل تعزيز الأشكال التنظيمية الإرثية والمحلية والفئوية(132)؛ إذ يجد الناخب نفسه أمام خيارات لا تستند إلى برامج سياسية اجتماعية تحملها قوى سياسية قادرة على تشكيل تعددية برلمانية مؤثرة، وتضيق خياراته لتنحصر في نطاق معرفته المباشرة بالمرشح من خلال منظور محلي أو فئوي، ولا يتمكن من الانتخاب على أساس رؤية وطنية شمولية. إن نظام الدوائر (الأغلبي) يعزز العائلية والمحلية على حساب الوطنية، وهو الأمر الذي يجد أساسه في توجهات السلطة لإيواء التضامنيات الإرثية في المجتمع الفلسطيني كأحد وسائل الهيمنة والاستقواء على التنظيمات الأفقية الحديثة؛ اي الأحزاب والقوى السياسية.

إن هذا النظام لم يسهم في تعزيز الحياة الحزبية الهامة لقيام واستقرار أي نظام ديمقراطي، وبالتالي أدى إلى وجود أفراد داخل المجلس المنتخب وليس كتلاً أو أحزاباً سياسيةً، مما سهل عملية احتواءه وتحييده في الصراع مع السلطة التنفيذية، كما كان في عهد الرئيس عرفات، إذ تمكنت السلطة التنفيذية، باستخدام آليات مختلفة، من تحييد واحتواء معظم أعضاء المجلس(133)، مكنها من ذلك تفتت تركيبة المجلس المنتخب، وفوز حزب السلطة (فتح) بالغالبية الساحقة من مقاعد المجلس بفضل النظام الانتخابي الأغلبي، وفوق ذلك بسبب امتناع غالبية التنظيمات السياسية الأساسية عن المشاركة في الانتخابات مما أضعف التعددية السياسية والحزبية داخل المجلس، وأعاق تشكيل كتل برلمانية، وحد من إمكانية نشوء حياة برلمانية ديناميكية، الأمر الذي عزز الطبيعة الفئوية للنظام السياسي، وكرس مظاهر المركزية والفردية في النظام، وهو ما تبينه النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات.

الثغرة الثانية، خلق " كوتا " تمييزية: لقد أكد القانون الأساسي الفلسطيني (النظام الدستوري) على "مساواة المرأة والرجل في الحقوق والحريات الأساسية، وعدم جواز التمييز بينهما"، وعلى أن "الناس جميعاً متساوون أمام القضاء والقانون، ويتمتعون بحق متساوٍ بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس"، وجاء النظام الانتخابي ليناقض هذا المبدأ حين أخذ بالحسبان وضع الأقليتين المسيحية والسامرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصص لهما تمثيلاً حسب عددهما (حدد المقاعد بخمسة للمسيحيين في دوائر رام الله وغزة وبيت لحم والقدس، ومقعد

واحد للطائفة السامرية في نابلس)، وكذلك الحال بالنسبة لتخصيص كوتا لتمثيل المرأة. إن هذا التمييز هو خرق للحقوق الأساسية للإنسان وبخاصة حق المساواة، كما أنه ينطوي على جوانب تطبيقية خطيرة، فهو يمس بمبدأ الاندماج والوحدة الوطنية، كما أنه يعكس افتراضاً ضمنياً بوجود مصالح خالصة للمسيحيين والسامريين، وبالتالي يجب أن يكون لهم تمثيل نيابي يدافع عن هذه المصالح(134). وثمة جدل حول مدى ديمقراطية هذا التخصيص، إذ أنه يمكن أن يبرر بنوع من التمييز الإيجابي الذي من شأنه منع إجحاف بحق فئة من الشعب، إلا أنه يمس بمبدأ المساواة، ويمكن أن يقود إلى التفرقة، وقد يؤدي إلى توليد مشاعر تحيز سلبي ضد المستفيدين من هذا التمييز، فهو يمس بشعور المواطنة التي لا تتحقق إلا بالمساواة الفعلية بين جميع أفراد الشعب(135). يضاف إلى ذلك أن منح المسيحيين والسامريين مقاعد خاصة لم يزد من فرص المشاركة الأفقية (السياسية الوطنية العامة) في الحياة السياسية لأي من الفئات الاجتماعية أو السياسية التي لم تكن مشاركةً في السلطة، فقد ذهبت هذه المقاعد للفئات المشاركة أصلاً في السلطة، وتحديداً لحركة فتح.

ثالثاً: غياب التعددية في تركيبة المجلس المنتخب

لقد جاءت نتائج انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996 لتكشف عن قصور الانتخابات والنظام الذي جرت على أساسه عن فتح آفاق عملية تحول ديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، فقد أفضت حكماً، بسبب تصميمها، إلى ذهاب معظم مقاعد المجلس إلى حزب السلطة (حركة فتح)، بينما فاز عدد قليل من المستقلين، دون أن يكون هناك وزن تمثيلي لكافة الاتجاهات والقوى السياسية، أو إيجاد تعبيرات برلمانية ديمقراطية معارضة تجسد مفهوم الرقابة والموازنة *Checks and Balances*(136). وقد خاضت حركة فتح الانتخابات دون وجود منافسة حقيقية من قوى سياسية (فصائل وحركات وأحزاب) سواء كانت علمانية وطنية من داخل إطار منظمة التحرير، أو إسلامية من خارجه، كما أن الأحزاب التي شاركت(حزب الشعب الفلسطيني، وفدا، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية) لم تخض الانتخابات بقوائم موحدة، وفشلت في إنجاح أي من مرشحيها.

لقد أنتجت الانتخابات مجلساً مفككاً من الناحيتين السياسية والتنظيمية، فلم يتمكن من بلورة كتل برلمانية فاعلة، مما أسهم في زيادة تهميش دور المجلس؛ إذ لم تسهم الانتخابات بهذا الصدد في إيجاد التوازن الفعلي المطلوب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية "من أجل تبلور نظام حكم ديمقراطي يقوم على أساس تفتيت القرار السياسي من خلال فصل السلطات وضمان توازن وتكافؤ قوتها مقابل بعضها البعض"(137). لقد أنتجت الانتخابات مجلساً مقيداً إزاء السلطة التنفيذية بحكم تركيبته السياسية الاجتماعية التي حددت سقف قدراته السياسية؛ فقد فازت حركة فتح بأغلبية مقاعده (68 مقعداً من أصل 88، أي 77%)، وحصل المستقلون العلمانيون على 12 مقعداً (13.6%)، والمستقلون الإسلاميون على 7 مقاعد (8%)، وحصل تنظيم فدا على مقعد واحد(138). كما عكس التكوين الاجتماعي لأعضاء المجلس ميزان القوى السياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ حصلت المدن على الحصة الأكبر من الأعضاء 58% يليها البلدات 18% ثم القرى12.5% فالمخيمات11%، بينما لم يتجاوز تمثيل النساء 6%. أما على مستوى القطاعات، فقد شكل التكنوقراط 45% (72% منهم ينتمون لفتح) من أعضاء المجلس، تلاهم موظفو مؤسسات السلطة 28% ثم موظفو منظمة التحرير الفلسطينية 14%، وبعدهم رجال الأعمال 8% (نصفهم من حركة فتح)(139). وقد غاب التمثيل العمالي عن المجلس التشريعي ما يعكس (إلى جانب غياب تمثيل قوى اليسار المدافعة عن العمال) ضعف الوزن السياسي الذي تتمتع به الطبقة العاملة في المجتمع، "بتعبير آخر فإن معظم أعضاء المجلس التشريعي هم من الطبقة الوسطى، لا من حيث المهنة فحسب، بل أيضاً من حيث الدخل ومستوى التعليم"(140)، والتي تمكن النظام من إيوائها عبر شبكة الزبائنية السياسية التي انتهجها في تعامله مع القوى السياسية والاجتماعية الهامة في المجتمع.

لقد انعكست هذه التركيبة على عمل المجلس وقدراته البرلمانية والسياسية، فقد فشل في " عملية تشكيل كتل نيابية تعمل كمجموعات توليد آراء مدروسة فيما يخص مجالات عمل المجلس "(141) ولم تتكون هوية برلمانية تستند إلى قوى حزبية وسياسية تمتلك رؤى برنامجية تشكل مرجعيات لتصويت أعضاء المجلس على مشاريع القوانين والسياسات. وقد ساهم هذا الواقع الفردي لعمل أعضاء المجلس في إضعاف قدرته على ممارسة المساءلة والمحاسبة تجاه

السلطة التنفيذية، بسبب فشل المجلس في التوصل إلى موافقة أغلبية الأعضاء على إجراءات ذات صلة بهذه الممارسة. كما استطاعت مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية أن تمارس تأثيراً كبيراً على أعضاء المجلس بحكم تركيبة الأخير؛ إذ اتضح أن " النظام الانتخابي، بما ترتب عليه من نتائج، أضعف من قدرة المجلس التشريعي، كمؤسسة وكنواب أفراد، على الصمود أمام سياسة الإغراء والضغط التي اعتمدتها مؤسسة الرئاسة"(142).

3 – 2 حال الحقوق والحريات العامة في ظل السلطة الفلسطينية

إن الإطار القانوني السائد في مناطق السلطة والذي يتسم بالاختلاط، وبضعف استقلالية القضاء وسيادة حكم القانون، إلى جانب تركيز السلطة الفلسطينية على بناء قوتها الأمنية كسلطة مركزية، والالتزامات الأمنية التي فرضتها عليها الاتفاقيات، وفي ظل ضعف أداء المؤسسات الرقابية والقوى السياسية الذي من شأنه تأمين الحماية للحريات والحقوق خاصةً السياسية، كل ذلك أفضى إلى فتح المجال أمام انتهاك الحقوق والحريات في مناطق السلطة الفلسطينية خاصةً في المجالات التالية:

أ – القمع وانتهاك الحريات السياسية: أظهرت التوجهات الرسمية المعلنة للسلطة الفلسطينية وجود رؤية إيجابية لتقييد عمل جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى بنصوص قانونية دستورية، حيث جاء في مشروع النظام الأساسي للسلطة (مادة 37 أ) أن "قوات الأمن والشرطة قوة نظامية، أسست لخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام، وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل الحقوق والحريات دون تحيز أو تمييز"، كما أكدت تصريحات عدد من قادة أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية بأن مهمة الشرطة هي فرض القانون دون تمييز وحماية أملاك وحريات وحقوق الناس.

لكن من الواضح أن قيام الأجهزة الأمنية بدورها لم يخضع لهذه الرؤى بقدر ما خضع لاعتبارات ذات صلة وثيقة بتوجهات السلطة الفلسطينية المتعلقة بالهيمنة على الساحة الداخلية، ولحسابات الضغوط الممارسة على السلطة للالتزام بما نصت عليه اتفاقيات التسوية فيما يتعلق بالالتزامات الأمنية المفروضة على السلطة(143)؛ فقد شهدت السنة الأولى من عمر السلطة

ممارسة القمع من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية ضد السكان وضد القوى السياسية، حيث لجأت هذه الأجهزة لاستخدام القوة، بما في ذلك الأعيرة النارية ضد المواطنين، وفي مواجهة بعض الفعاليات الجماهيرية، كما قامت بشن حملات الاعتقال ضد كوادر وأعضاء عدد من التنظيمات الفلسطينية التي شملت خاصةً في أعوام1994 و1995 بشكل أساسي ثلاثة فصائل رئيسية معارضة هي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إذ بلغ مجموع المعتقلين من هذه التنظيمات حوالي 904 معتقلين (114 جبهة ديمقراطية و324 جهاد إسلامي و479 حماس)، كما جرت بين الحين والآخر عمليات اعتقال ومضايقات واعتداءات بحق أشخاص يجاهرون بانتقاد السلطة أو يبدون اعتراضهم على أسلوب عرفات وسياساته في الحكم، وشمل ذلك رجال فكر وصحافة وناشطين سياسيين(144). وقد لاحظت منظمة "أمنستي" لحقوق الإنسان أن جميع الذين اعتقلتهم السلطة تقريباً "يبدو أنهم اعتقلوا لسبب الاشتباه بانتمائهم السياسي وليس لتورطهم المباشر في عمليات أو هجمات"، وأكدت "أمنستي" أن السلطة فشلت في سلوكها في الاعتماد على حكم القانون وتصرفت بطريقة قمعية وتعسفية(145)؛ إذ شملت الاعتقالات التي نفذتها أجهزة أمن السلطة العشرات بغض النظر عن علاقتهم المباشرة بالعمليات العسكرية ضد إسرائيل، واحتجزت السلطة قيد الاعتقال عشرات الفلسطينيين دون محاكمة أو تهم محددة، ودون السماح لهم بالاستعانة بمحامين أو الاتصال بذويهم أو عرض قضاياهم على أي سلطة قضائية. وتعرض المعتقلون لأنواع مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي أفضى في بعض المناسبات إلى الموت، وشمل ذلك عمليات إذلال (مثل حلق الشعر والشارب) والحجز في أماكن ضيقة، وعمليات الاستجواب والشبح لساعات طويلة(146).

وأشار تقرير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى عدم التزام رجال الأمن الفلسطينيين بالقوانين المدنية أو العسكرية عند أداء مهامهم، وتقيدهم فقط بالأوامر السياسية الصادرة عن ياسر عرفات؛ رئيس السلطة "والتي بدورها تمليها المطالب الأمنية الإسرائيلية" حسب ما جاء في التقرير(147). وفي ظل هذا التقييم فإن العدد الكبير لرجال الشرطة الفلسطينية يخشى أنه يهدف إلى حكم المجتمع بقوة القسر الشرطي، والتصدي للمعارضة السياسية لمسيرة التسوية، وتحويل السلطة إلى سلطة بوليسية أكثر مما هي سلطة وطنية مدنية.

ب- تقييد حرية الرأي والتعبير: تعتبر حرية الرأي والتعبير والنشر مؤشراً أساسياً ودقيقاً على حالة النظام السياسي القائم في بلد معين؛ إذ أنه يعكس درجة التعددية واحترام القانون والحريات العامة، ويلاحظ أن النظم الديمقراطية غالباً ما تكتفي بالنصوص الدستورية المتعلقة بحرية الرأي والنشر والتعبير دون سن قوانين أو تشريعات إضافية، باعتبار أن هذه الحقوق هي مسلمات دستورية. وتترجم درجة الحرية المتوفرة في هذا المجال النزعات السلطوية أو الديمقراطية في النظام السياسي في علاقاته مع قوى المجتمع، ومدى تقبله للنقد ولإعمال مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة.

يعتبر قانون المطبوعات والنشر الصادر سنة 1995 أهم مرجع بالنسبة لعمل وسائل الإعلام الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية، وقد جاء القانون، شأنه شأن عدد من القوانين التي أصدرتها السلطة الفلسطينية، يغلب عليه التوجه نحو المركزية وتضييق المجال أمام الحقوق والحريات العامة، مما لا يسهم في عملية التحول الديمقراطي؛ إذ عكس القانون رؤية السلطة التنفيذية حصراً فقد صدر قبل انتخاب المجلس التشريعي، ولم يمر قبل إقراره بعملية تفاعل سياسي يعكس آراء ومصالح واهتمامات مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وبحيث تساهم في هذه العملية السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما لم يفتح المجال أمام تأثيرات الأحزاب والمنظمات المجتمعية ووسائل الإعلام والرأي العام في صياغة القانون(148)؛ أسوةً بالنظم الديمقراطية.

يتضمن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني بنوداً تنص على كفالة حرية الرأي والتعبير لكل فلسطيني (مادة2)، إلا أن هذه الحرية يجري تقييدها في المادة (3) من القانون التي اشترطت هذه الحرية بحفظ الحريات والحقوق والواجبات العامة، كما نصت بنود القانون على سلسلة من العقوبات تتعلق بمضمون المادة الصحفية المنشورة، فقد جاء في المادة(7) أن على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة، كما يجب ألا تتضمن المطبوعات الموجهة إلى الأطفال والمراهقين أي صور أو قصص أو أخبار تخل بالأخلاق والقيم والتقاليد الفلسطينية(149). وقد لقيت هذه المواد

(النصوص) القانونية الكثير من الانتقادات لجهة صياغتها شديدة العمومية، وقابليتها للتفسير بطرق شتى، من قبيل "مبادئ الحرية"، و"المسؤولية الوطنية" و"الحقيقة"...الخ والتي تفسح المجال للتأويل ومن ثم استخدامها لمنع نشر أمور لا ترغب السلطة بنشرها.

لقد جاء القانون ليعطي السلطة التنفيذية، ممثلةً بوزارة ووزير الإعلام، القدرة على التحكم بكل ما يتعلق بالطباعة والنشر، وتضييق هامش الكلمة المنشورة، وبما يمكنها من فرض رؤيتها وأجندتها السياسية على المجتمع، وهي أجندة "مقيدة بأحكام الاتفاق المرحلي (...) والذي ينص على أن يسعى الطرفان [الإسرائيلي والفلسطيني] إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، والامتناع عن التحريض بما فيها الدعاية العدائية ضد بعضهما بعضاً، وبدون الانتقاص من حرية التعبير [حسب الاتفاقية]، وسوف يأخذ الجانبان الإجراءات القانونية لمنع التحريض من قبل أي منظمات أو أفراد أو جماعات ضمن ولايتهما" (المادة 1/22 من الاتفاقية المرحلية)(150). وهذا يشير إلى أن الإصدار المبكر للقانون كان يهدف لتحكم السلطة التنفيذية بكل ما ينشر في مناطقها، ويشكل جزءاً من بناء الهيمنة التي سعت السلطة بشكل مبكر لامتلاكها، إذ قيد القانون عملية إصدار واستيراد المطبوعات والمنشورات، بينما لم يتضمن ما يشير إلى ضمان حق الوصول إلى المعلومات للصحفيين ووسائل الإعلام.

لقد اتسمت علاقة السلطة الفلسطينية بالإعلام بالصراع والتوتر منذ بداية قيام السلطة الفلسطينية، حيث حاولت السلطة فرض العديد من القيود على عمل الصحفيين ووسائل الإعلام انطلاقاً من رؤية تعتبر وسائل الإعلام أداةً للتعبئة من أجل تحقيق هدف إقامة الدولة المستقلة(151)، حيث يستخدم هدف استكمال بناء الدولة كبوتقة صهر يحظر إنتاج الآراء خارج نطاقها. وما لبثت هذه العلاقة المتوترة أن تحولت إلى صدام أدى إلى إغلاق عدة صحف خاصةً في فترة الانتخابات التشريعية "حيث شهدت الحملة الانتخابية ذروة الصراع حول الحريات والمساعي لإخضاع الصحف، وبعد الانتخابات سادت حالة من التسليم بالأمر الواقع عند الصحف، وبدأت مرحلة من السيطرة الدقيقة والأقل فجاجةً من جانب السلطة"(152)؛ إذ تراجع الصدام ليحل محله نوع من الرقابة الذاتية التي مارستها الصحف بعد وقوع صدامات بين

السلطة والصحف شملت عمليات إغلاق للصحف واعتقالات لصحفيين وناشرين ومحررين في صحف القدس والنهار والوطن، كما شنت الشرطة الفلسطينية غارات تفتيش على مكاتب تحرير هذه الصحف. وفي ذات السياق أشارت الدراسة المعنونة "حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية" إلى العديد من التجاوزات والانتهاكات التي ارتكبتها السلطة بحق حرية الصحفيين، حيث أشار كل من عاطف سعد ومحسن أبو رمضان إلى تنوع وتكرار تدخل أجهزة الأمن وغيرها من أجهزة السلطة في عمل الصحفيين والمراسلين ومحطات التلفزة المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي شمل الاحتجاز والإهانة والضرب وإغلاق محطات التلفزة لفترات طويلة. ويوثق سعد قيام رجال الأمن الفلسطينيين بمنع المصورين الصحفيين من تغطية الكثير من الفعاليات السياسية والاجتماعية خاصة تلك التي تتعلق بالاحتجاج على حملات الاعتقال التي شنتها أجهزة الأمن الفلسطينية بحق نشطاء التنظيمات السياسية(153). ويؤكد أبو رمضان على خطورة القيود التي وضعتها السلطة على حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي أوجد المبررات لانتهاك مبدأ الحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك عمليات الاعتقال أو الاحتجاز أو الاستجواب لرجال الصحافة والمراسلين وهو ما شكل " انتهاكا خطيرا لإنسانية المواطنين بشكل عام، ولحرية الرأي والتعبير والعامل الصحفي بشكل خاص "، حيث شملت هذه الانتهاكات الاعتداءات بالضرب العنيف على الصحفيين ومنعهم من تغطية الأحداث ومصادرة المعدات الصحفية والمطبوعات والاعتداء على المكاتب الصحفية(154).

3 – 3 سمة الريع وتفاقم الفجوة الاجتماعية في ظل السلطة الفلسطينية

إن معرفة "من يحكم؟" هو من المسائل الهامة في فهم طبيعة سلوك الدولة والسلطة، إذ أن تركيب النخبة الحاكمة، من حيث انتمائها الطبقي، ونوعية ثقافتها السياسية وارتباطاتها ومصالحها، هو من العوامل الأساسية في تحديد المصالح التي يدافع عنها النظام، وفي توليد الإرادة السياسية لدى النخبة من أجل انتهاج سياسات تنموية وديمقراطية في بناء الدولة.

لقد تمتعت السلطة الوطنية الفلسطينية بدرجة جيدة من الشرعية، حيث استندت إلى قاعدة اجتماعية واسعة من شرائح الطبقة الوسطى، والبرجوازية المحلية (أصحاب العقارات

والتجار والمتعهدين والمستثمرين، وممثلي مصالح رأس المال الأجنبي)، والبنى العشائرية، إلى جانب قوتها المرتبطة بتداخلها مع بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية التي ذابت في أجهزة وتشكيلات السلطة و"استحوذت على الإدارة والمال والأعمال والنفوذ "على حساب البرجوازية الوطنية ودورها في البناء الوطني "(155)، وقد زاد اعتماد السلطة على حركة فتح وأجهزة الأمن والبيروقراطية والتكنوقراط في المستويات العليا من الإدارة العامة،، بهدف الحفاظ على النظام السياسي القائم، وهذا بدوره يشكل تغذية راجعة تعزز سطوة وتحكمية الشرائح العليا من البيروقراطية على المجتمع، وتكرس تبعيتها لمصادر الدعم الخارجي(156). في ظل نمو مظاهر الزبائنية والسعي المحموم للحصول على الريع من قبل شرائح وقوى اجتماعية وسياسية متسعة في المجتمع الفلسطيني.

لقد توفر للسلطة الحافز والأسباب الموضوعية لتطوير القاعدة الاقتصادية والإنتاجية الفلسطينية، من تعزيز شرعيها السلطة وتقليص الاعتماد على منح الدول الغربية على المدى البعيد، والحد من التدخلات الإسرائيلية في سياساتها. كما كان على السلطة الوطنية أن تتبنى مشروع تنموي موجه لدعم سعيها الحثيث للتحول إلى دولة، فمنحت دوراً هاماً للقطاع الخاص، وكونت أجندتها السياسية وبناها التنظيمية ورسمت مصالحها على أساس بناء نموذج رأسمالي (اقتصاد السوق). وقد حققت السلطة بعض التقدم في هذا المضمار؛ إذ تشير معطيات أداء الاقتصاد الفلسطيني، أنه بالمقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط في العالم النامي، فإن معدل النمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية كان مرتفعاً قبل سنة 2000 رغم درجة اللايقين الكبيرة إزاء مستقبل المناطق الفلسطينية، فقد شهد العام 1997 زيادةً فعليةً في الناتج المحلي الإجمالي، كما شهدت هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الاستثمار الفلسطيني الخاص، مما يدل على قدرة السلطة على اجتذاب رؤوس أموال الفلسطينيين المغتربين للاستثمار في المناطق الفلسطينية(157). لكن الوسائل المستخدمة لم تعكس الحاجة الموضوعية للتنمية، ولا الرغبة في السير لبناء نموذج رأسمالي تنموي، بل جلبت أجندةً مغايرةً لأهداف التنمية؛ في ظل سيطرة السلطة التنفيذية ووجود جماعات ونخب صاحبة مصالح، وغياب أدوات الموازنة والرقابة، الأمر الذي ولد مظاهر الفساد والفجوات الاجتماعية، والممارسات الضارة بالبناء الديمقراطي.

يبدو أن وجود النظام السلطوي (نظام منتخب ديمقراطياً مع ملامح دستورية وسلطة تنفيذية مركزية) يمكن أن يكون أكثر كفاءةً في دفع عملية تحول اجتماعي واقتصادي متسارع، لكنه يعاني من درجة متدنية من المأسسة أو الضمانات لاستمراره في ذات الوجهة التنموية، مما يضع المزايا المركزية المطلوبة لتنفيذ التحول الاقتصادي في حالة تتناقض مع مبادئ الاستقرار والشرعية والديمقراطية(158). فالشرعية والاستقرار يتطلبان على المدى البعيد تحقيق الاندماج والمشاركة وإعادة التوزيع بطرق عادلة اجتماعياً، لكن المصالح الاقتصادية والسياسية الناشئة حديثاً يمكن أن تعرقل تحقيق ذلك، بحكم أن السلطة التنفيذية والنخب المرتبطة بها في هذا النموذج تصبح مستقلةً إلى حد كبير عن، وغير مقيدة بقوى اجتماعية تكبح نزوعها السلطوي مما يجعلها شديدة الانشغال بمصالحها الخاصة.

أ- التوزيع السياسي للريع (الزبائنية)

لقد أدى ضعف الضمانات المؤسسية، وهيمنة النخب البيروقراطية والأمنية في ظل نظام شديد المركزة إلى انفتاح الفرص أمام تداخلات شخصية وسياسية في شؤون الإدارة العامة والاقتصاد، ومنح المكافئات والامتيازات نظير الولاء السياسي فنشأت شبكات الزبائنية، التي استحوذت على الريع عبر عمليات توزيع على أسس سياسية؛ فقد عمد التحالف النخبوي الجديد إلى توسيع قاعدته الاجتماعية عبر إقامة شبكة علاقات زبائنية مستخدماً هذا التوزيع كأداة للتفرد والهيمنة على كل المستويات خصوصاً المستوى السياسي كضمانة أكيدة لمصالحه، والتي لا تمثل أو تلتقي مع مصالح غالبية الشعب، بل إنها تضر بمصالح فئات وشرائح اجتماعية واسعة، خاصةً في ظل غياب من يمثل هذه الشرائح سياسياً، ويدافع عن مصالحها أمام اتساع نفوذ النخب المذكورة، الأمر الذي أدى إلى تفشي مظاهر الفساد والطرق الملتوية في إدارة الحياة العامة، واستقطاع العمولات والأرباح غير المشروعة، والاستئثار بالوكالات، وانتشار ظاهرة الرشى والخاوات، وأصبح ينظر إلى المنصب العام كوسيلة عمل "buisnesse" لتحقيق الثروة. وقد أدى هذا الوضع إلى تعميق الفجوة بين "النخبة الجديدة" المترفة والتي تنعم بالامتيازات وبين الشعب الفقير، فما أنجزته السلطة – وهو قليل – بقي حكراً لهذه النخبة، وقد أدى ذلك إلى

انكشاف القيادة الفلسطينية على فلسطينيي الأرض المحتلة عام 1967، واكتشف هؤلاء بشكل مؤلم ومؤثر عدم جدية معظم أفراد هذه القيادة في متابعة المشروع الوطني الفلسطيني"(159).

لقد كانت عملية التوزيع السياسي للريع عبر شبكات الزبائنية بمثابة آلية حقق من خلالها رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، تعزيز مركزية السلطة والقوة من خلال إيواء أو إعالة أفراد وجماعات هامة من النخب ومن الطبقة الوسطى بشروط قررتها السلطة(160)، وهو ما يفسر التناقض الظاهري بين نمو حجم هذه الطبقة وزيادة حصتها من عمليات التوظيف، وبين تراجع قوة تأثيرها السياسي في مؤسسات السلطة والنظام السياسي. وقد كانت الأداة الرئيسية في آلية الاحتواء هي خلق الوظائف في القطاع العام (في الصفوف الوسطى والعليا من الإدارة العامة) لصالح الشرائح الهامة من الطبقة الوسطى، مقابل دعمها لتوجهات السلطة إزاء عملية بناء الدولة، الأمر الذي مكن السلطة التنفيذية من احتواءها وتقييد إمكانيات استقلالها الذاتي إزاء النظام السياسي، من خلال جعل فرصها بالتطور الاقتصادي والمعيشي مشروطة بولائها السياسي. كما شملت عملية الإيواء عبر النموذج الزبائني المجموعات السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع كأداة لبناء الانضباط في إطار السلطة الفلسطينية، وفي ظل سيطرة رئيس السلطة على تقرير من سيحصل على هذا الريع، الأمر الذي مكنه من ممارسة قوة فعالة في الحفاظ على استقرار النظام السياسي(161)، الأمر الذي حد من قدرة هذه الشرائح الهامة والقوى السياسية على تقديم البدائل السياسية لبرنامج السلطة، ووفر للنخب المهيمنة على القرار الفرصة لتمارس المزيد من التحكم بمجرى الأحداث السياسية واليومية في المناطق الفلسطينية.

أدى هذا النموذج التوزيعي إلى توليد أنواع من السعي المدمر إلى الريع بطرق الفساد التي ارتبطت بعمليات ابتزاز وسلب مارسه رسميون في السلطة، وتطلبت نفقات دفعها هؤلاء الرسميون ليتمكنوا من الوصول إلى مواقعهم التي يمكنهم من خلالها ممارسة الابتزاز، ونفقات دفعها المواطنون ليتجنبوا الابتزاز. وقد أشار تقرير المجلس التشريعي حول الفساد سنة 1997 إلى استخدام النفوذ السياسي لتحقيق مكاسب شخصية، وإلى تورط مسئولين في السلطة في استخدام نفوذهم للحصول على تراخيص عمل ودعم لمصالح خاصة، والقيام بتسهيل وتمرير

صفقات لصالح شركات يملكونها، بما في ذلك تدخل ضباط أمن في شؤون بعض المشاريع الاقتصادية خدمةً لمصالحهم الشخصية؛ فقد استخدمت القوة السياسية في مناخ اقتصادي غير مستقر لتحقيق التراكم الخاص، وتورط المستشارون والرموز البارزين في السلطة والمنظمة، من وزراء وبيروقراطيين وقادة أمنيين ومسئولي فصائل، في المشاركة بعمليات اقتصادية بصورة غير قانونية، فامتلكوا الاحتكارات التجارية والمشاريع الضخمة(162).

ب- ظاهرة الاحتكارات التجارية

إن أحد أبرز مظاهر الفساد التي اتسم بها النموذج الريعي الزبائني للسلطة الفلسطينية هي تكوين الاحتكارات التجارية الضارة بالاقتصاد والتنمية، والتي عززت سيطرة النخب وتحكمها بتوجهات السلطة، خاصةً أن هذه النخب كونت علاقات بالشركات الأجنبية (بما فيها الإسرائيلية) بنت عليها قوة اقتصادية لنفسها(163) من خلال إنشاء عدد كبير من الشركات الخاصة الاحتكارية(من الشركات الاحتكارية التي وردت في تقرير هيئة الرقابة العامة سنة 1996: شركة البحر، وهيئة التبغ، والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، وهيئة الإذاعة والتلفزيون، وهيئة البترول) التي شارك رجال السلطة الرسميين في ملكيتها دون تحديد الصفة القانونية لمشاركاتهم، واحتكرت هذه الشركات استيراد الكثير من السلع المهمة والضرورية مستغلةً نفوذ الشخصيات المشاركة بها، وبما عكس استخدام النفوذ السياسي كوسيلة لمراكمة رأس المال(164)، فالأمر الهام هنا هو أن بعض الاستثمارات اعتمدت مباشرةً على حماية وامتيازات الدولة، وقام بها ناس ربطتهم علاقات متينة بالقيادة السياسية للسلطة، مما أدى إلى وجود استئثار بالريع والمنافع تتقاسمه مجموعة من قيادة الدولة مع المستثمرين على حساب المنفعة العامة، خاصةً في غياب معايير الشفافية، فتماهت المصالح السياسية مع مصالح خاصة وتكونت مساحات خاصة لتوزيع غير شرعي للموارد عبر شبكات ريعية زبائنية.

لقد لعب سياق التحكم الخارجي النابع من معادلة "الأمن أولاً" الذي بنيت عليه اتفاقية أوسلو دوراً هاماً في تكوين شبكات التوزيع الزبائني للريع، وولادة الاحتكارات التجارية؛ فقد فتحت هذه المعادلة الباب أمام بروز ظاهرة الحسابات المالية الخاصة أو السرية للقيادة

الفلسطينية، بما سمح لها بتخصيص الموارد خارج إطار الموازنة العامة الرسمية للسلطة الفلسطينية، وقد بررت السلطة هذه الآليات بمحاولتها الخروج من دائرة الاحتواء الإسرائيلي، لكن هذه الحسابات الخاصة والشركات الاحتكارية ستكون غير خاضعة للرقابة الداخلية أيضاً، ولن تكون محل مساءلة ومحاسبة، مما سيقود لسوء التوزيع، وتعزيز الفجوات الاجتماعية، والحفاظ على بقاء البيروقراطية ومنحها المزيد من القوة التحكمية، وترسيخ شبكات الإعالة الزبائنية الهامة لاستقرار النظام، استناداً إلى اقتصاد الريع الذي تعتمد من خلاله السلطة على العون الخارجي بشكل لافت، بما في ذلك الريع المتولد من الارتباطات الاقتصادية والمالية مع إسرائيل، والذي بلغ 18% من الناتج المحلي سنة 1994، وتراجع إلى حوالي 10% في نهاية العام 2000(165) بفعل تدني حجم الدعم الدولي للسلطة مع تفجر الانتفاضة الثانية.

لقد اتسم نموذج التحول نحو بناء مجتمع واقتصاد رأسماليين الذي تبنته السلطة الفلسطينية، بغياب عملية التوزيع العادل للموارد، وعدم وجود البنية المؤسسية الديمقراطية الناظمة لهذا التحول، ويكمن الخطر في أن الاعتبارات السياسية الضاغطة ألقت ظلالاً قاتمة على عملية التوزيع الهامة لتحصيل الشرعية للنظام السياسي الفلسطيني بفعل الطابع السياسي التفضيلي لهذا التوزيع، حيث إن تحقيق الاستقرار السياسي يعني مراعاة المجموعات النافذة، والفصائل والمجموعات الهامة، وهذا يتم من خلال شبكات زبائنية لإعادة التوزيع، وهؤلاء المستفيدين ليسوا من الفئات الأفقر في المجتمع، بل الأكثر تأثيراً من الوجهة الاجتماعية السياسية. وقد كونت هذه الآليات شبكات إعالة زبائنية واسعة على أسس تفضيلية سياسية مما هدد الشرعية السياسية للدولة، وأضعف الإدارة العامة وكان له كلفة اجتماعية كبيرة، كما أن الكثير من الريع تم توجيهه إلى أجهزة الأمن، الأمر الذي لم يشكل أولوية عالية من جهة حاجات المجتمع الفلسطيني، وأدى هذا النمط إلى إيجاد أفراد لا يتمتعون بالأهلية لتقديم الخدمات للجمهور مما رفع من كلفة الخدمات بحكم تدني الإنتاجية، ومع ذلك فقد حققت السلطة درجة معينة من الاستقرار السياسي من خلال هذه الآليات(166).

وثمة مخاطر أخرى مترتبة على بناء القيادة السياسية لشبكة مصالح مباشرة متداخلة مع ربحية مؤسسات ومشاريع اقتصادية، إذ أن ذلك يولد ريعاً احتكارياً مدعوماً سياسياً، مما يعني إمحاء الفواصل بين المصالح الوطنية والمصالح الشخصية، لذا فإن النظام الذي يتجه نحو الزبائنية ونظام الإعالات يصعب تغيير مساره بعملية حديثة من المأسسة والعقلنة بفعل التحالف الاستراتيجي الذي سينشأ بين بيروقراطية الدولة والمجموعات المستفيدة من المعاملة التفضيلية وهو تحالف يصعب كسره، خاصةً في ظل ضعف البنية القانونية وغياب الضوابط المؤسسية(167). إلا أن هذا التحالف الذي يحكم قبضته على النظام السياسي سيبقى يعاني من واقع تخارجه المتزايد عن المجتمع، وانفصاله عن الغالبية الساحقة من الشعب، بحكم تمتعه واستئثاره بالموارد السياسية والمادية، وتفاقم الفجوات التي تفصله عن سائر الناس، الأمر الذي سيجعل هيمنته هشةً أمام تقلبات العوامل الفاعلة من أسفل؛ أي من بيئة النظام الداخلية، إلى جانب انكشافها أمام الضغوط الخارجية، مما سيجعل هذا التحالف أشد ممانعةً أمام الدمقرطة، وأكثر خشيةً من احتمال اختبار شرعيته ديمقراطياً.

خلاصة

لقد جاء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ليمثل بداية تحول انعطافي في النظام السياسي الفلسطيني، بينما لم تنجز منظمة التحرير الفلسطينية أهداف البرنامج الوطني التحرري، وفي ظل بقاء الاحتلال لمعظم أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أثار توقيع اتفاقية أوسلو ومجيء السلطة الفلسطينية حالة من الانقسام الذي طال النظام السياسي الفلسطيني، خاصةً وأن الاتفاقية قد تمت في سياق غياب الإجماع الذي مثل قاعدة ارتكاز هذا النظام لأكثر من ربع قرن من العمل السياسي والنضال الوطني الفلسطيني. بهذا المعنى دخلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى انعطافة أوسلو في ظل أزمة عميقة وجدت جذورها في حالة الضعف وغياب الرؤية الاستراتيجية التي عصفت بها قبيل توقيع اتفاقية أوسلو.

إن الخلفية التي نشأت من خلالها السلطة الفلسطينية كشفت المعضلة التاريخية التي واجهتها البيروقراطية العليا في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث وصلت مقاربتها لأهداف

التحرر الوطني إلى طريق مسدود، بفعل مظاهر الخلل البنيوي والوظيفي الذي اتسمت به طبيعة البناء المؤسسي والسياسي الذي رعته هذه البيروقراطية خارج المناطق المحتلة، وقد جاءت اتفاقية أوسلو لتلحق ضرراً فادحاً بالإجماع المتحقق حول البرنامج الوطني التحرري، بفعل خروج الفصيل الأكبر في المنظمة عن هذا الإجماع. وقد ترافق ذلك مع ضمور القاعدة الجماهيرية للتنظيمات الفلسطينية، والذي جاء بعد إخفاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى في تحقيق الأهداف والشعارات التي رفعتها.

لقد تم توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية ليكرس واقع التفرد ومركزة القرار السياسي الفلسطيني بيد الفئة العليا من القيادة المتنفذة في المنظمة، وتغييب المؤسسات عن لعب الإدوار المناطة بها في النظام السياسي. إلا أن حالة الضعف والأزمة والانقسام التي ولجت بها المنظمة إلى عملية التسوية، في ظل تآكل شرعيتها بفعل عجزها عن تحقيق أهداف برنامجها، وفقدانها لقاعدة الإجماع والتوافق الذي صنعته على مدار سنوات النضال الوطني.

إن واقع الانقسام العميق والأزمة المستعصية التي دخل بهما النظام السياسي الفلسطيني إلى مرحلة أوسلو، أملت تغيرات مشوهة على هذا النظام، تعمقت بفعل التقاء وتداخل نموذجين من السيطرة على النظام السياسي الفلسطيني المتشكل من بنى بيروقراطية ومؤسسية ونخبوية جمعت بين هيمنتها على الحقل السياسي الذي أنشاته المنظمة، والذي شكلته السلطة، مما جعل النظام السياسي يراوح بين بنى " قديمة " اعتراها الضعف والترهل، وبنى جديدة تفتقر للإجماع وتجابه الكثير من المعضلات، مما شكل عقبة كبيرة أمام التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، خاصةً في ظل التهميش الذي تعرضت له مؤسسات وهيئات منظمة التحرير، وإحلال مؤسسات وأجهزة السلطة مكانها، وهو الأمر الذي غيب مرجعية جمعية أعطت للنظام السياسي الفلسطيني تماسكه، وللمسألة الوطنية الديمقراطية التحررية عمقها المرتبط بحق تقرير المصير.

لقد أدى التقاء مركزية المنظمة وشموليتها، بمركزية السلطة إلى نتائج غير مواتية لإطلاق عملية تحول ديمقراطي:

- تكريس سمات الشخصانية والفرد في صنع القرار، والذين اجتمعا في شخص القائد الفرد الذي يتمتع بسلطات شبه مطلقة في قيادة كل من المنظمة والسلطة،

- إلى جانب مركزة القرار السياسي، تعمقت كذلك مركز الثروة؛ فقد استحوذت بيروقراطية السلطة، المتشكلة من التقاء وتداخل النخب الجديدة مع بيروقراطية المنظمة، على الموارد الريعية المتوفرة للسلطة، وتحكمت بكيفية توزيعها على أسس سياسية،

- غياب الحدود الدستورية والمؤسسية الفاصلة بين المنظمة والسلطة ككيانين متمايزين بنائياً ومتكاملين من حيث الوظيفة، وعدم وضع الترتيبات المؤسسية والسياسية، والبنيوية اللازمة لخلق هذا التكامل، وللحيلولة دون تعويم صنع القرار، ووضياع حدود المحاسبة والمساءلة، وإعمال مبادئ الموازنة والرقابة الضرورية للبناء الديمقراطين

- نشوء تحالف نخبوي جديد يرتكز إلى هيمنة الفئات العليا من البيروقراطية، وإلى الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة مع إسرائيل، وذلك بفعل التقاء مصالح لا تصب في خدمة المصالح الوطنية العامة، مما أدى إلى المزيد من الضرر بإمكانيات إعادة بناء المجتمع الفلسطيني على قاعدة الاندماج الوطني، والديمقراطية المشاركة.

هوامش الفصل السادس

(1) ملوح، عبد الرحيم. **اليسار الفلسطيني: التغيرات البنيوية وآفاق التجديد**. في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. ط1، مواطن – رام الله1999 ص168 - 169

(2) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت ومواطن- رام الله 1998. ص71

(3) السبع، عماد. **أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني** ، في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. مؤتمر مواطن1995/11/24 . ط1 .مواطن- رام الله 1996 ص196

(4) المصدر السابق، نفس الصفحة

(5) عبد الكريم، قيس. **اليسار الفلسطيني: متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد**. في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية ص 179

(6) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص241

(7) المصدر السابق ص71

(8) عبد الكريم، قيس. **اليسار الفلسطيني: متغيرات المرحلة**، مصدر سابق 95

(9) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق 49

(10) الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين** . ط1 ، مواطن – رام الله ، كانون ثاني 1998 ص27

(11) المصدر السابق ص27

(12) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل . تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشال روكارد. **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**. برعاية مجلس العلاقات الخارجية. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس 1998 ص31

(13) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. ص51

(14) المصدر السابق ص 49 ، أنظر كذلك، جقمان، جورج. **From Revolution to State: Difficulties of Transition and Prospects of the Future**. In Roger Heacock editor, Political Transitions in the Arab World . ط1 / معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بير زيت ، رام الله 2002 ص120

(15) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص29-31

(16) الحسن، هاني. ورقة عمل بعنوان *فكرة الدولة*. **مؤتمر رام الله الأول" عشر سنوات على وجود السلطة: تقييم التجربة ورؤية المستقبل" 14-17 آذار2005**- رام الله. ص8

(17) جقمان، جورج. **From Revolution to State** مصدر سابق ص122

(18) يقول سعد الدين إبراهيم أن "جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة "، أي أن حدود الشرعية هي قبول، وليس إذعان المحكومين لحكم فرد أو مجموعة أفراد. وتتعدد أسباب هذا القبول، إذ قد ينبع من اعتقادات دينية، أو تقاليد متوارثة، وربما له صلة بشخصية الحاكم ومزاياه الفريدة، أو لأنه يرعى مصالح الناس ويحقق تطلعاتهم، أو لأن الناس قد اختاروا الحاكم ومنحوه حق ممارسة السلطة. (سعد الدين إبراهيم: **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**. في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1 بيروت 1984ص404) لكن برهان غليون يختلف مع هذا المفهوم من ناحية جوهرية إذ يعتبر أن تعريف الشرعية باعتبارها "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ..." – كما قال سعد الدين إبراهيم – "لا يعكس جوهر الشرعية، فالقبول مفهوم يتسع لدرجات متفاوتة: الولاء، والطاعة، والحماس، وكلها تتسم بصعوبة قياسها، كما أن مسألة الغالبية العظمى لا تقل غموضاً، فهل يكون الحكم شرعياً إذا قبله 51% من الناس أو غير شرعي إذا رفضه 49% منهم في سياسة ما يتخذها الحكم. وهل حكومة الأقلية في النظام

البرلماني تعتبر غير شرعية رغم أنها وصلت إلى الحكم بوسائل شرعية؟ ويرى غليون أن القبول في الأغلب " هو من نتائج الشرعية أو الاعتراف بالشرعية " وليس هو الشرعية ذاتها، إذ لا بد أن يكون للسلطة (نظام الحكم) ميزة موضوعية ما (ليست ذاتية) هي التي تجعله مقبولاً، حيث "إن تقرير شرعية سلطة ما (...) هو الإقرار بموافقة هذه السلطة في صورتها، ونمط تداولها، وطريقة ممارستها لما ينتظر منها أن تكون. إنه إقرار بحق والحق هو ما طابقت صورته مفهومه". الشرعية إذاً " تؤسس السلطة، كسلطة مدنية اجتماعية، وتضمن أن تتم ممارستها في حدود القواعد والأصول المتعارف عليها من قبل الجماعة ". والشرعية هي مشروع بناء أمة؛ فبقدر ما تمتلك الطبقات/ النخب الحاكمة مشروعاً يتجاوز حدود إعادة إنتاجها لذاتها ونظام حكمها، "ليشمل بناء أمة تتمتع بالحد الأدنى من الذاتية المشتركة والعدالة والمساواة"، بقدر ما تتمكن من بسط سيطرة معنوية مستقرة ومستمرة. هذا يفترض وجود صورة عقلية للسلطة في مجتمع ما ينبغي تحليلها ومقارنتها مع واقع ممارسة هذه السلطة لتبيان مدى تطابقهما. (برهان غليون " **تعقيب على ورقة سعد الدين إبراهيم** " المصدر السابق ص434 – 438) ويعتبر روبرت ماك إيفر Robert Mac Iver "أن الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخب لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقتين وفي اتساق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه". أما ابن خلدون فقد أشار إلى أن الناس إنما ينصاعون للحكم لأسباب دينية إذا كان الحاكم "يستند إلى شرع منزل من عند الله"، أو لأسباب عقلية تجعل الناس تنقاد إلى الحكم لما يتوقعونه من تحقيق لمصالحهم.

(19) جقمان، جورج. **From Revolution to State** مصدر سابق ص119

(20) الشقاقي، خليل. تقديم **محاضر جلسات مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني** 1994/12/8المنعقد في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تحرير خليل الشقاقي. ط1 مركز البحوث والدراسات- نابلس 1995 ص15

(21) ملوح، عبد الرحيم. **اليسار الفلسطيني: التغيرات البنيوية وآفاق التجديد**، مصدر سابق ص 168

(22) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص67

(23) المصدر السابق ص21

(24) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل**. مصدر سابق ص34 . تعهدت الدول المانحة بدفع مبلغ 2.4 بليون دولار لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإطلاق بداية تشكيل السلطة، بين سنوات 1993و1998، وارتفع المبلغ إلى 4.2 بليون دولار بفعل إضافة تعهدات جديدة لنفس الفترة، بينما بلغ الصرف الفعلي 2.5 بليون دولار. ولكن ما من شك أن أموال الدول المانحة لعبت دوراً هاماً في تأسيس السلطة الفلسطينية، إذ وفرت جزءاً كبيراً من نفقات الإنشاء والرواتب والمصاريف الجارية

(25) ملوح، عبد الرحيم. **اليسار الفلسطيني: التغيرات البنيوية وآفاق التجديد**، مصدر سابق ص168

(26) أبو عمرو، زياد . *تقرير الموقف في الأرض المحتلة*. **مجلة السياسة الفلسطينية**. ع1+2 شتاء-ربيع 1994مركز البحوث والدراسات الفلسطينية – نابلس ص11

(27) يؤجل الاتفاق المسائل الجوهرية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مفاوضات الوضع النهائي، وهي قضايا القدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات، ولا يتضمن إلى حينه ما يلزم إسرائيل بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تغير من الوضع القائم في الأراضي المحتلة، الأمر الذي سيجحف بما ستتمخض عنه المفاوضات النهائية. المصدر السابق ص 12- 13

(28) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص263

(29) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل**. مصدر سابق ص29

(30) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص36

(31) المصدر السابق ص 37

(32) المصدر السابق ص38

(33) أبو عمرو، زياد . **تقرير الموقف في الأرض المحتلة**. مصدر سابق ص 12

(34) حمامي، جميل. *النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات: قراءة إسلامية*. في محاضر جلسات **مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**. مصدر سابق ص107

(35) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**. مصدر سابق ص35

(36) الخالدي، رشيد. *الطريق المسدود في المفاوضات الثنائية مجلسة السياسة الفلسطينية*. **مجلة السياسة الفلسطينية**. ع1 + 2 مصدر سابق ص 33

(37) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** ص32

(38) المصدر السابق ص 32- 33

(39) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص233

(40) الشقاقي، خليل. *الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة*. **مجلة السياسة الفلسطينية**. ع 1 + 2 ص41-44

(41) خان، مشتاق حسين. **Evaluating the emerging Palestinian state**. In State Formation in Palestine. ط1، روتليدج كورزون، لندن 2004 / ص43

(42) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص25

(43) المصدر السابق ص24

(44) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص227

(45) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** مصدر سابق ص4- 5

(46) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص 228

(47) جقمان، جورج. **From Revolution to State** مصدر سابق ص121

(48) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص 50

(49) الزبيدي، باسم، و إنجي أميندسون. **PNA Political Institutions and the Future of State Formation.**in State Formation in Palesrine. مصدر سابق ص 146

(50) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص28

(51) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** مصدر سابق ص13

(52) اعتبر د. إياد السراج (رئيس اللجنة الفلسطينية لحقوق الإنسان) أن عرفات سلك مسالك الديكتاتورية؛ إذ يقول السراج أن عرفات "يتصرف وكأنما بتفويض رباني، ويتعرض لحقوق المواطن الفلسطيني، وكل من ينتقده يعتبر عدواً"، كما أن بطانته يشجعونه على هذا المسلك" (رويتر، كريستوفر وزيبولد، إيرمتراود. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**، ترجمه عن الألمانية: عارف أحمد الحجاوي. ط1 / مؤسسة هاينريخ بويل، ومعهد الإعلام في جامعة بيرزيت، رام الله 2001 ص53عن: زود دويتشه تسايتونج 1996/1/19)

أما عزمي بشارة فقد قال أن عرفات "ليس طاغية كصدام حسين (...)، لكنه يملك نهجاً تشكل عبر العشرين سنة الأخيرة في المنفى يسمح له بموازنة القوى المختلفة في الساحة الفلسطينية، إنه وحده الذي يتصرف بالمال، وبه يشتري الأتباع والمناصرين، وهو ضد المؤسسات التي لا يستطيع أن يتعامل معها (...) وهو يخشى أن يصبح لا لزوم له فيما إذا أخذت المؤسسات فجأةً تقوم بعملها بانتظام، لذا فلا بد له في كل يوم من أن يوحي بما مفاده: بدوني لا تسير الأمور". (المصدر السابق، نفس الصفحة. عن الإندبندنت 1995/6/9)

(53) المصدر السابق، نفس الصفحة

(54) يقوم النظام الأغلبي على نظرة للديمقراطية تعرفها بأنها "حكم الأغلبية ومعارضة الأقلية"، بينما يقوم النظام الإجماعي على اعتبار أن الديمقراطية هي "مشاركة جميع الذين يتأثرون بالقرارات في صياغة تلك القرارات سواء

مباشرةً أو عن طريق ممثلين". ويرى النظام الإجماعي أن استبعاد المعارضة من عملية صنع القرارهو ممارسة غير ديمقراطية، ويستند بالتالي، أي النظام الإجماعي، إلى قاعدة التمثيل النسبي لإشراك القوى السياسية والاجتماعية في الحكم والقرار، ويتبنى نظرية مؤداها أن الديمقراطية هي الحكم من قبل الشعب، بعكس النظام الأغلبي الذي يرى بأن الديمقراطية هي الحكم من أجل الشعب. (هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص196)

(55) المصدر السابق ص197

(56) جقمان، جورج. تقديم في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية. مصدر سابق ص93

(57) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص141

(58) المصدر السابق 148

(59) خان، مشتاق حسين. **Evaluating the emerging Palestinian state** مصدر سابق ص2

(60) بشارة، عزمي. **ورقة أولية حول العمل الحزبي الفلسطيني** . في **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**. مؤتمر مواطن1995/11/24 . ط1 .مواطن- رام الله 1996 ص 19

(61) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص148

(62) مارست إسرائيل شتى أنواع الضغوط على السلطة مستثمرةً العمليات التفجيرية التي قامت بها التنظيمات الإسلامية: فرض الطوق الأمني على المناطق الفلسطينية، تأجيل دفع مستحقات السلطة من الضرائب والجمارك، تعليق المفاوضات ووقف عمليات إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مزيد من المناطق المتفق عليها (مناطق ب)، شن حملات اعتقال واسعة في صفوف المواطنين، تأجيل الإفراج عن مجموعات جديدة من الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل، ومطالبة دول العالم بوقف مساعداتها للفلسطينيين. وقد تمت كل هذه الضغوط تحت شعار مطالبة السلطة بالتحرك لضرب الإرهاب وتدمير بنيته التحتية واعتقال المواطنين وإغلاق المؤسسات الاجتماعية والخيرية، وتجميد أرصدة بنكية، واعتبار أن الأمن والتنسيق الأمني هو الأولوية الأساسية للسلطة الفلسطينية. (هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص232)

(63) المصدر السابق ص77

(64) تشمل قوات الأمن الفلسطينية: الأمن العام والأمن الوقائي وأمن الرئاسة (ال17)، والقوات الخاصة والأمن العسكري والاستخبارات والشرطة البحرية وشرطة الحدود والشرطة الجامعية. وقد بلغ تعداد هذه القوات عام 1997 حوالي 34 ألف رجل أمن (لنحو 2.5 مليون من السكان) أي بمعدل رجل أمن واحد لكل 84 مواطناً. وعلى سبيل المقارنة الكمية يوجد في لوس أنجلوس شرطي لكل 2800 مواطن، وفي لندن شرطي لكل 3200 مواطن. (المصدر السابق78)

(65) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص81

(66) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص50

(67) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص150

(68) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص80

(69) المصدر السابق ص82

(70) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص143

(71) الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مواطن، سلسلة أوراق بحثية، ط1، رام الله ، تشرين أول .1996 ص75 .

(72) المصدر السابق ص76

(73) صادق المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 1997 بالقراءة الثالثة على القانون الأساسي الذي يدعو إلى إقامة نظام ديمقراطي برلماني يرتكز على سيادة القانون ويؤكد على الالتزام بالحقوق المدنية والحريات الأساسية، ويؤكد على الفصل بين السلطات. لقد شكل هذا القانون انطلاقة بارزة في مجال إيجاد حكم دستوري كأساس للممارسة السياسية، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية لم يوقع عليه إلا في العام 2002. (صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** مصدر سابق ص45- 46)

(74) المصدر السابق ص43- ص48

(75) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص229

(76) التقرير العام للملتقى الفكري العربي. **التحول الديمقراطي في فلسطين**. القدس - آذار 1999. ص17- 24 و أيار 2000 ص 19- 23

(77) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص232. أنظر كذلك تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (السنة الثالثة) 1997ص 108-109

(78) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص153

(79) أنظر تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة 1997 مصدر سابق ص109-110

(80) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص47

(81) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة 1997 مصدر سابق ص97

(82) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** مصدر سابق ص 12

(83) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص144

(84) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة 1997 مصدر سابق 1997 ص101

(85) شبيب، سميح. **التعددية والتشابك في المؤسسات الوطنية الفلسطينية**. في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية. مصدر سابق ص55 -57

(86) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة (السنة السادسة) 2000 ص 113-125

(87) هلال، جميل. *قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني*. **مجلة السياسة الفلسطينية** ع10 ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس ربيع 1996 /ص6

(88) شبيب، سميح. ورقة عمل بعنوان **علاقة المجلس التشريعي بالسلطتين التنفيذية والقضائية، وعلاقته بالمجلس الوطني الفلسطيني**. مؤتمر رام الله الأول.مصدر سابق

(89) يشكل المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان المنفى) الهيأة التمثيلية لكل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده وقطاعاته وقواه وحقوقه وتطلعاته الوطنية، ووفقا للنظام الأساسي للمنظمة (الباب 2 ، المواد 8،7،6،5) فإن المجلس ينتخب مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية للمنظمة، وإذا تعذر إجراء هذه الانتخابات يبقى المجلس قائما إلى أن تتهيأ الظروف لإجرائها. ويعتبر المجلس - وفق هذا النظام – السلطة العليا للمنظمة، يضع سياساتها ومخططاتها وبرامجها، وذلك من خلال آلية دورية للمجلس مدتها 3 سنوات، على أساس انتظام اجتماعاته سنويا (كل سنة) بشكل عادي أو بعقد دورات غير عادية.

(90) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص144

(91) رويتر، كريستوفر وزيبولد، إيرمتراود. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**، مصدر سابق ص50

(92) شبيب، سميح. ورقة عمل بعنوان **علاقة المجلس التشريعي بالسلطتين التنفيذية والقضائية**. مصدر سابق

(93) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة 1997 . مصدر سابقص45

(94) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص145

(95) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص60

(96) تتمثل أبرز المقومات القانونية والقضائية للنظام السياسي الديمقراطي في: المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق والواجبات دون تمييز، وجود ضمانات للحريات والحقوق العامة في مقدمتها وجود محكمة دستورية، ووجود حريات "وحقوق عامة مطلقة"، لا يجوز للمشرع تقييدها ولو بتشريع أو قانون تجيزه السلطة التشريعية، وتنظيم الحريات والحقوق بقوانين وليس عبر مراسيم تسنها السلطة التنفيذية، ووجود نظم قانونية إدارية مختصة لجميع نواحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري. (الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين** مصدر سابق ص66

(97) المصدر السابق ص66

(98) صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** مصدر سابق ص69-74

(99) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة1997 مصدر سابق ص88-91

(100) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة2000 مصدر سابق ص80-81

(101) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص145

(102) سجل القضاء الفلسطيني في آب 1996 سابقةً أولى في عدم الامتثال لقرار محكمة العدل العليا الفلسطينية من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية في قضية اعتقال عشرة من طلبة جامعة بيرزيت إثر مظاهرة طلابية احتجاجاً على ممارسات السلطة، حيث استمر اعتقال الطلبة على ذمة أحد أجهزة الأمن لأكثر من خمسة أشهر دون محاكمة أو لائحة اتهام، فقررت هيئة المحكمة أن توقيف الطلاب تم بصورة غير قانونية وبناء على إجراءات باطلة ومخالفة للأصول القانونية، بما يدعو إلى إلغاء قرار الاعتقال والإفراج عن الطلاب. إلا أن جهاز الأمن المعني رفض الامتثال للقرار، مما أثار حالةً من الجدل والتذمر في أوساط المجلس التشريعي والمؤسسات القانونية والحقوقية.

(103) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص48

(104) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص146

(105) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو** ص236

(106) المصدر السابق ص238

(107) لقد جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون الانتخابات الفلسطيني (13) / 1995 ما يؤكد على دور م ت ف كمرجعية سياسية للشعب الفلسطيني، وذلك بالقول أن القانون يعبر " عن مسؤولية م ت ف والسلطة الفلسطينية باتجاه الحقوق الوطنية للشعب، والحرص على إجراء الانتخابات العامة "، وأكدت المذكرة على أن إجراء الانتخابات وفق متطلبات المرحلة " لا يقصد الإجحاف بفلسطينيي الشتات، بخاصة حق اللاجئين والنازحين والمبعدين الذين سيكونون بإمكانهم ممارسة حقهم في الانتخابات في وقت لاحق بعد عودتهم إلى الوطن ". ولاحقا لذلك اعتبر رؤساء اللجان البرلمانية في المجلس التشريعي أعضاء في المجلس المركزي الفلسطيني، وبذلك " حافظت م ت ف من حيث الشكل على الأقل على دورها كمرجعية "، وقد أكد أحمد قريع (أبو علاء) على ما يفيد ذلك في تصريحاته لصحيفة الحياة / لندن 1995/9/26، حيث قال: المجلس الوطني يبقى المرجعية الأساسية العليا، المجلس الجديد هو مجلس للسلطة الفلسطينية

التنفيذية على الأرض. ولكنه لا يقرر مستقبل الشعب الفلسطيني (...) المجلس الجديد سيكون بمثابة لجنة من لجان المجلس الوطني، وهو يخدم المصلحة الانتقالية فقط. (شبيب، سميح. ورقة في مؤتمر رام الله الأول. مصدر سابق)

(108) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص48

(109) جقمان، جورج. ورقة *تقييم أداء المجلس التشريعي* / في مؤتمر رام الله الأول - ص3

(110) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة 1997، مصدر سابق ص43

(111) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص145

(112) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة 1997، مصدر سابق ص57- 58

(113) المصدر السابق ص70- 71 . انظر كذلك صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** مصدر سابق ص59- 69 وتقرير الملتقى الفكري العربي سنة 2000، مصدر سابق ص64- 75

(114) الشقاقي، خليل و قسيس، مضر. **الانتخابات الفلسطينية الأولى: البنية السياسية، السلوك الانتخابي والنتائج**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تحرير: خليل الشقاقي، آذار 1997، نابلس ص8

(115) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق ص198

(116) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص39

(117) الشقاقي، خليل و قسيس، مضر. **الانتخابات الفلسطينية الأولى** مصدر سابق ص11

(118) الجرباوي، علي. *النظام السياسي الفلسطيني واقتراح لجنة الحكم المحلي للانتخابات*. **محاضر جلسات مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني 1994** / مصدر سابق ص71

(119) المصدر السابق، نفس الصفحة

(120) الشقاقي، خليل و قسيس، مضر. **الانتخابات الفلسطينية الأولى** مصدر سابق ص12

(121) المصدر السابق ص10

(122) المصدر السابق

(123) أظهرت نتائج 21 استطلاعاً للرأي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين سنوات 1993 و1995 وجود أغلبية تؤيد إجراء الانتخابات، وشمل هذا التأييد كافة شرائح المجتمع وأوساط مؤيدي كل الاتجاهات السياسية بما فيها قوى المعارضة. فقد أعرب 70% من المستطلعين عن تأييدهم للانتخابات سنة 1993، وارتفعت هذه النسبة إلى 85% سنة 1995، وارتفعت نسبة الذين أبدوا استعداداً للمشاركة في الانتخابات من 65% إلى 75%. وقد أظهرت تلك الاستطلاعات أن العامل الأهم الذي ولّد هذا التأييد هو اعتبار الانتخابات "واجب وطني"، وأنها ستؤدي إلى تغييرات إيجابية، وستعزز الأمن، وتحسن الوضع الاقتصادي، وتسهم في إحداث انطلاقة ديمقراطية، وفي كونها ستفتح المجال لتطبيق حق تقرير المصير، وبالمقابل فإن دوافع رفض المشاركة في الانتخابات "كانت تتمحور حول الاعتقاد بأن الانتخابات ستؤدي إلى تشكيل مجلس "تنفيذي" أو "إداري"، أو أنها ستعطي شرعيةً لقمع المعارضة. وتأثرت نسبة المشاركة بدرجة ثقة الجمهور في مدى نزاهة العملية. (خليل الشقاقي ومضر قسيس ص20)

(124) الجرباوي، علي. **النظام السياسي الفلسطيني واقتراح لجنة الحكم المحلي للانتخابات**. مصدر سابق ص 72

(125) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص39

(126) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق ص197 . أنظر كذلك: هلال، جميل وآخرون. **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية** ط1 – مواطن- رام الله 2001 ص13- 24

(127) أنظر هلال، جميل وآخرون **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، مصدر سابق ص 9- 28

(128) جقمان، جورج. تقييم أداء المجلس التشريعي، مصدر سابق ص4

(129) أنظر آراء مجموعة من الكتاب مثل جميل هلال، جورج جقمان، عزمي الشعيبي، جمال منصور، حيدر عبد الشافي، وسواهم في هلال، جميل وآخرون **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**. وعلي الجرباوي في **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ومحمد خالد الأزعر **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**.

(130) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق ص197.

(131) أنظر هلال، جميل وآخرون **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، مصدر سابق ص42- 43

(132) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص42

(133) جقمان، جورج. تقييم أداء المجلس التشريعي، مصدر سابق ص 4

(134) شعبان، إبراهيم. **حول النظام الانتخابي: النسبي أم الدوائر** . محاضر جلسات مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني 1994 مصدر سابق ص66

(135) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص42

(136) الشقاقي، خليل و قسيس، مضر. **الانتخابات الفلسطينية الأولى** مصدر سابق ص36

(137) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص43

(138) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق ص187

(139) أنظر هلال، جميل وآخرون **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، مصدر سابق ص 47 -51

(140) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق بعد ص189

(141) أنظر هلال، جميل وآخرون **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، مصدر سابق ص52

(142) المصدر السابق 53

(143) جاء في المادة (8) من اتفاقية أوسلو أنه "من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي (...) سينشئ المجلس [مجلس السلطة] قوةً شرطيةً قويةً"، كما نصت المادة (12) من اتفاق القاهرة على أن الطرفين يسعيان لتعزيز التسامح والامتناع عن التحريض والحملات الدعائية أحدهما ضد الآخر، ويتخذان الإجراءات القانونية اللازمة لمنع التحريض كل في نطاق ولايته، إلى جانب اتخاذ الإجراءات من قبل الجانبين لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات من قبل أحدهما ضد الآخر.

(144) من أبرز الممارسات القمعية للأجهزة الأمنية:

في1994/10/12 قمع أصحاب البسطات بالأعيرة النارية وإصابة شاب بجراح، وفي 1995/2/11 فرقت الشرطة بالقوة اعتصاماً نسوياً نفذته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما قامت قوات الشرطة والأمن الفلسطينية بعمليات مداهمة ليلية واعتقالات واسعة لكوادر وأعضاء القوى المعارضة بخاصة الحركات الإسلامية. وقد شهد العامان 1994 و1995 عمليات قتل لمواطنين على يد الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية، حيث بلغ عدد القتلى على يد الشرطة 19 شخصاً من بينهم أشخاص قتلوا أثناء احتجازهم رهن الاعتقال. (**داوود، سليمان. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 – 1995**، مركز دراسات الشرق الأوسط ط1، عمان – أكتوبر 1995، دار التيسير للتوزيع والنشر. أنظر ص66 ص67)

- في آب 1995 أطلقت النار على د. عبد الستار قاسم دون أن يصاب، وكان أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية قد نشر مقالاً في وقت سابق في أسبوعية الوطن اعتبر فيه أن الديمقراطية في ظل عرفات هي "كذبة كبرى"، وأن عرفات لن يتسع صدره للنقد ولمن لهم رأي مخالف لرأيه. وكانت الشرطة الفلسطينية قد استدعت ناشر الأسبوعية عماد الفالوجي وأبلغته أن هناك قراراً قد اتخذ بحق عبد الستار قاسم، وذلك قبل تعرضه للحادث.
- في 1995/12/24 تلقى ماهر العلمي المحرر في جريدة القدس طلباً من مصدر في السلطة طلب منه نشر موضوع على الصفحة الأولى يتضمن أقوالاً لبطريرك الروم الأرثوذوكس يشبه فيه عرفات بالخليفة عمر بن الخطاب، وقد امتنع العلمي عن نشر الموضوع على الصفحة الأولى التي كانت مكتظةً بصور ياسر عرفات، فاستدعي العلمي للمثول في مقر

الأمن الوقائي في أريحا، لكنه لم يستجب للاستدعاء، ثم اختطفه رجال الأمن الوقائي من مدينة القدس واقتادوه إلى أريحا حيث سجن لمدة أسبوع لدى الأمن الوقائي قبل الإفراج عنه.

- الاعتقال المتكرر للدكتور إياد السراج الناشط في مجال حقوق الإنسان، فقد اتهم السراج مراراً ياسر عرفات بالحكم الفردي ومحاباة الأقارب. وقد اعتقل السراج في حزيران 1996 بتهمة تتعلق بالمخدرات لمدة 17 يوماً تعرض خلالها للضرب، ولكن اعتقاله جاء عقب أقوال أدلى بها لصحيفة New York Times أشار فيها إلى حدوث خروقات لحقوق الإنسان في مناطق السلطة. (رويتر، كريستوفر وزيبولد، إيرمتراود. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**، مصدر سابق ص99)

(145) داوود، سليمان، **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 – 1995**مصدر سابق ص84

(146) المصدر السابق. انظر تفاصيل وشهادات موثقة ص93 – 98

(147) المصدر السابق ص63، عن صحيفة الأسواق – عمان 1995/3/6

(148) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص63

(149) رويتر، كريستوفر وزيبولد، إيرمتراود. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**، مصدر سابق ص64

(150) أنظر الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص64- 67

(151) رويتر، كريستوفر وزيبولد، إيرمتراود. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**، مصدر سابق ص17

(152) المصدر السابق ص95

(153) سعد، عاطف.حرية الرأي والتعبير: **العقبات وآفاق المستقبل**. في حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية.مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- 2003 ص62-68

(154) أبو رمضان، محسن. **نظرة على الحق في الرأي والتعبير في قطاع غزة** في حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية، المصدر السابق ص96-105 . أبرز صدامات الصحف مع السلطة:

- إغلاق صحيفة "النهار": بأمر مباشر من ياسر عرفات تمت مصادرة جميع أعداد صحيفة النهار في 1994/7/28 وكذلك مجلة "أخبار البلاد"، وكان السبب الرسمي لهذا القرار هو عدم حصول المطبوعتين على ترخيص علماً بأن أي من الصحف الفلسطينية آنذاك كانت قد طولبت بالحصول على ترخيص. ويعتقد أن السبب الحقيقي للقرار هو اعتبار الصحيفة والمجلة مواليتين للأردن.

- في 1994/11/28، اصطدمت السلطة مع كبريات الصحف، إذ احتجزت الشرطة الفلسطينية أعداد كل الصحف الرئيسية (القدس والنهار والمنار) التي كانت بطريقها لدخول قطاع غزة، وبقيت الأعداد محتجزةً حتى ساعات بعد الظهر، وذلك بسبب خلاف بين الشرطة الفلسطينية والصحف حول عدد المتظاهرين الذين شاركوا في تظاهرة نظمتها حركة حماس في مدينة غزة في اليوم السابق، وأخرى مؤيدة لياسر عرفات.

-الصدام بين جهاز الأمن الوقائي وصحيفة "الأمة" ذات التوزيع المختص، حيث تم إلحاق الدمار بالصحيفة وإحراق مقرها في نيسان 1995، وكانت الصحيفة قد نشرت في وقت سابق رسماً كاريكاتورياً لياسر عرفات، الأمر الذي اعتبر خطيئةً قاتلةً، فقام أفراد جهاز الأمن الوقائي بشراء أعداد الصحيفة من السوق، ثم تم اقتحام مقر الصحيفة ومصادرة الأعداد المعدة للطبع في 1995/4/20، ثم أحرق المقر في 1995/5/7، وقد اتهم رئيس التحرير جهاز الأمن الوقائي بتنفيذ هذه الاعتداءات، وهو ما نفاه جبريل الرجوب رغم تأكيد شهود عيان أن أفراداً من الأمن الوقائي هم الذين قاموا بهذه الأعمال.

- تم إغلاق صحيفة "الوطن"، لسان حال حماس في 1995/5/14 لمدة ثلاثة أشهر من قبل السلطة بسبب نشرها مقالات تنتقد السلطة الفلسطينية، وعادت للظهور في 1995/6/3 بعد لقاء الناشر عماد الفالوجي مع ياسر عرفات، لكنها ما لبثت أن توقفت عن الصدور مؤقتاً احتجاجاً على حبس رئيس تحريرها لمدة عامين. وفي 1994/8/6 عاودت السلطة إغلاق صحيفتي "الوطن" و"الاستقلال". (رويتر، كريستوفر وزيبولد، إيرمتراود. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**، مصدر سابق

ص 96ص98 كذلك أنظر سليمان، داوود **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 – 1995**مصدر سابق ص 49- 57)

(155) خالد، تيسير. *الإصلاح ومنظمة التحرير الفلسطينية* **الحوار المتمدن** www.rezgar.com/debat/print.art.asp?t=o&aid (عدد 172) 2005/6/11 ص3

(156) المجدلاني، أحمد. قيام التجمع الديمقراطي الفلسطيني. في مابعد الأزمة: التغيرات البنيوية، مصدر سابق ص104

(157) خان، مشتاق حسين. **Evaluating the emerging Palestinian state** مصدر سابق ص14

(158) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص156

(159) الجرباوي، علي. **البنية القانونية**، مصدر سابق ص52 - 53

(160) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص152-155

(161) هلال، جميل و خان،مشتاق **State Formation Under the PNA: Potential Outcomes and their Viability**. In State Formation in Palestine مصدر سابق 97-95

(162) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص160-159

(163) المجدلاني، أحمد. قيام التجمع الديمقراطي الفلسطيني. في مابعد الأزمة / مصدر سابق ص104

(164) هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. مصدر سابق ص200

(165) خان، مشتاق حسين. **Evaluating the emerging Palestinian state** مصدر سابق ص15

(166) المصدر السابق ص42

(167) الزبيدي، باسم و أمندسون، إنجي **PNA Political Institutions and the Future of State Formation** مصدر سابق ص157

الاستنتاجات

الديمقراطية والتحول الديمقراطي في أوضاع النضال الوطني التحرري:

لم يحدث أن حوكمت تجارب النضال الوطني التحرري في بلدان العالم الثالث على أسس ومعايير مدى ديمقراطيتها وفق مفاهيم الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، أو مدى سعيها لتجسيد الممارسات الديمقراطية خلال كفاحها ضد الاستعمار، فقد عكست هذه الحركات في بناها وممارساتها طبيعة النضال الوطني الذي خاضته، ومستوى تطور البنى الاجتماعية للمجتمعات التي أفرزتها. إلا أن تجارب هذه الحركات في مراحل ما بعد الاستقلال أثارت الكثير من الأسئلة حول المنهج الذي اتبعته في إدارة الدولة والحكم، حيث أفضت معظم هذه التجارب إلى قيام أنظمة شمولية وتسلطية، لذا فإن المعيار الأساسي للحكم على هذه التجارب في مرحلة ما قبل الاستقلال كان ينطلق أساساً من قدرتها على تحقيق أهدافها وتعبئة الجماهير خلف هذه الأهداف. أما في مرحلة ما بعد نيل الاستقلال فإن الأنظمة التي تشكلت تخضع لمعايير التقييم الديمقراطي.

تتعرض تجربة العمل السياسي الفلسطيني في سياق النضال التحرري الطويل الذي خاضه الشعب الفلسطيني لنيل الحرية والاستقلال للكثير من النقد والتحليل لجهة مقدار ما تمتعت به هذه التجربة من الديمقراطية حتى قبل أن تنجز أهداف برنامجها التحرري. ويبدو جلياً أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن هذه التجربة قد فشلت على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً في إنجاز البرنامج التحرري الذي تبنته، الأمر الذي حفز البحث عن الأسباب الذاتية والموضوعية التي قادت إلى هذا الفشل.

لقد تعززت الوجهة لنقد وتحليل الكيفية التي ردت بها البنى السياسية الفلسطينية؛ أي منظمة التحرير الفلسطينية، والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، ولاحقاً السلطة الوطنية الفلسطينية، على التحديات التي واجهت برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، من حيث طبيعة البنية السياسية والمؤسسية التي أنشأتها ورعتها، ومن حيث الأدوات والوسائل

والأساليب التي اتبعتها، والمقاربات المنهجية التي اشتقتها للتغلب على هذه التحديات، وقد تعززت هذه الوجهة بشكل خاص بفعل عاملين:

الأول هو ما آلت إليه أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل بعد الخروج من لبنان سنة 1982، حيث مزقت الانقسامات والأزمات هياكل وبنى سياسية وأمنية ومدنية وعسكرية تم بناؤها على مدى سنين طوال، وظهر عجز هذه البنى عن استشراف وتلمس الرؤى البرنامجية والاستراتيجية التي ستعيد من خلالها صياغة برنامجها التحرري. فقد كشفت هذه الأزمة الحادة عن مظاهر الخلل البنيوي لتجربة العمل السياسي والتنظيمي في المنظمة والفصائل، وفي مقدمتها الأساليب غير الديمقراطية في إدارة وقيادة الكفاح الوطني، والتي انعكست سلباً على قدرة منظومة العمل الوطني، والنسق السياسي الذي هيمنت عليه المنظمة، في التقدم نحو إنجاز برنامج التحرر والاستقلال.

الثاني هو قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية قبل، بل دون إنجاز برنامج التحرر الوطني، وقبل قيام الدولة، وهي تجربة فريدة في التاريخ المعاصر لحركات التحرر. فقد أثار هذا التطور المفصلي الكثير من الأسئلة حول قدرة السلطة الناشئة على بناء نسق سياسي – وطني – كفاحي قادر على استكمال مهمات التحرر الوطني، وبنفس الوقت قادر على تأمين الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية في إدارته للشأن السياسي والحياة العامة، وفي علاقاته المباشرة مع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لجهة فتح المجال أمام تبلور مجتمع مدني فاعل، وحياة حزبية نشطة، في إطار نظام سياسي ديناميكي قادر على التعامل مع معضلات إنجاز البرنامج الوطني التحرري برؤية ديمقراطية، وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني في هذا الإطار رغم غياب الدولة الفلسطينية.

طبيعة وخصائص النظام السياسي الفلسطيني وتأثيرها على المسألة الوطنية - الديمقراطية التحررية الفلسطينية:

ثمة مستويين لتقييم تجربة العمل السياسي والوطني الفلسطيني من زاوي التحرر الوطني الديمقراطي، الأول يتناول أساليب عمل ومنهجية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في

سعيها لإنجاز برنامجها الوطني التحرري، وهذا المستوى يتناول بالتقييم والتحليل مدى نجاعة تلك الأساليب التنظيمية والسياسية في الاقتراب من هذا البرنامج، وهل تتسق أو لا تتسق مع مطالب هذا البرنامج. والثاني يتناول الواقع الراهن للنظام السياسي الفلسطيني، ومدى ما يحمله من مقومات وإمكانيات للنهوض بأعباء برنامج التحرر، وبرنامج البناء الوطني الديمقراطي في ظل سلطة وطنية منقوصة وتفتقر لمقومات السيادة، وفي ظل استمرار غياب الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن مقاربتنا لقضية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني وتقييم الأداء الديمقراطي للسلطة الوطنية الفلسطينية وللنظام السياسي الفلسطيني الذي تهيمن عليه، اعتمد على طرق تحليلية إلى جانب تقييم الأدلة التاريخية لحالة الصراع بكل ما تنطوي عليه من خصوصية ومشكلات تختلف عن غيرها من الحالات، وتحديداً لجهة انغماس الحالة الفلسطينية في عملية إعادة بناء الكيان السياسي والمجتمع الفلسطينيين في ظل صراع كثيف بين قوة كولونيالية وشعب خاضع لها، وفي إطار السعي الحثيث للسلطة الفلسطينية للتحول إلى سلطة مركزية (دولة). أي أن النظريات والنماذج التي تتناول عملية التحول الديمقراطي (نظريات النخبة، أو البناء الاقتصادي، أو النظريات الثقافية..ألخ) لا تشكل بالضرورة الإطار التحليلي الأنسب لتفسير تعثر الديمقراطية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني، أو تقدم إطاراً جاهزاً لتقييم واستشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني راهناً.

تصب التحليلات التاريخية، والمعطيات والأدلة الراهنة لبنية وأساليب عمل النظام السياسي الفلسطيني، قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، في مصلحة تناول جملة العوامل والمؤثرات الذاتية والموضوعية التي أسهمت في صياغة سمات وتوجهات النظام السياسي الفلسطيني، وذلك لتحقيق فهم أعمق، ولتقديم تفسيرات موضوعية للآليات التي أفضت إلى تعثر تحقيق أهداف النضال الوطني الديمقراطي التحرري، ومن ثم محاولة استشراف المستقبل بالنسبة لإمكانيات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني؛ حيث تكمن في أساس الصراع من أجل الدولة والاستقلال معادلة أو موازنة أثر كل من العوامل الخارجية والعوامل

الداخلية المتعددة على الحقل السياسي الفلسطيني وشكله ونظامه السياسي؛ فتظهر العوامل الخارجية كمحدد مؤثر في مسار عملية تشكل الكيان الفلسطيني ومستقبله، في حين تظهر العوامل الداخلية باعتبارها أكثر تأثيراً في شكل النظام السياسي الفلسطيني، دون إغفال تفاعل هذه العوامل مجتمعةً. إن الحديث عن آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني ينبغي أن يبقى على اتصال بالملاحظات الأساسية التالية ذات الصلة بنشأة هذا النظام والتغيرات التي لحقت به:

أولاً: لقد تطور النظام السياسي الفلسطيني، ودخلت عليه الكثير من المتغيرات في سياق تفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية وصولاً إلى الانعطافة الكبيرة التي شهدها بفعل توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993، والتي لم تأذن بأفول النظام السياسي الفلسطيني إلى مرحلة منقطعة عن جذوره الممتدة إلى تجربة نشوئه في كنف منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل، بل أفضت إلى تغير دراماتيكي في القاعدة التي استندت إليها شرعية هذا النظام، وطبيعة التحالفات النخبوية التي تهيمن عليه. فقد أخذ هذا النظام من سمات القديم وبناه المؤسسية والتنظيمية، وأدخلها على المعطيات الجديدة بصورة اتسمت بالاعتباطية والارتجال في سياق فهم مشوه للمسألة الوطنية الديمقراطية، واعتبار أن المرحلة المنبثقة هي مرحلة بناء الدولة، قبل إنجاز التحرر.

لم يتبلور النظام السياسي الفلسطيني كتعبير سياسي عن توازنات اجتماعية – سياسية لتشكيلة اجتماعية اقتصادية مستقرة نسبياً، ومحددة المعالم، بل تكون واستمر في إطار حقل سياسي وطني عبر عن نهوض ومأسسة حركة تحرر وطني تسعى لتحقيق أهداف التحرر الوطني وتقرير المصير للشعب الفلسطيني. وقد تمكنت هذه الحركة من الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية من التبديد، وإعادة صياغتها وروايتها، ومن أجل تكريس هذه العملية التاريخية وتدعيمها، عمدت منظمة التحرير الفلسطينية، محور النظام السياسي، إلى إنشاء البنى المؤسسية التي عول عليها من أجل إعادة بناء الاندماج الوطني الفلسطيني؛ بناء الأمة، وإعادة

بناء المجتمع الفلسطيني معنوياً وسياسياً على قاعدة الإجماع والوفاق الوطني، والالتفاف حول إرادة سياسية واحدة هي إرادة التحرر والعودة وتقرير المصير.

لقد أنتجت الظروف الموضوعية، إلى جانب الخيارات القيادية لرأس الهرم في المنظمة، نموذجاً شمولياً للتنظيم الجامع الذي تجسد في نموذج منظمة التحرير، وقد أفرز هذا النموذج سماته الخاصة التي كانت من أسباب تعثر النظام وعدم قدرته على تلمس استراتيجية الوصول إلى معظم الأهداف التي رسمها لنفسه؛ فقد كان تنامي سمات البيروقراطية، والفصائلية، والفئوية، والتفرد، وتغييب المؤسسات، وصناعة الإجماع على قاعدة المحاصصة، وتعاظم السمات " الرسمية " الدولانية، كانت كلهابمثابة معوقات بنيوية كبلت النظام السياسي الفلسطيني، وأقعدته عن النهوض بمهمات التحرر والديمقراطية، وبناء القاعدة الجماهيرية والشعبية الواسعة من خلال المشاركة. كما أفرز هذا النموذج شريحة نخبوية على رأس النظام السياسي الفلسطيني، باتت تسعى للحفاظ على البنى البيروقراطية وشبه الدولانية التي بنتها، فتحول الحفاظ على الهياكل والمؤسسات من أداة أو وسيلة لبلوغ حق تقرير المصير والتحرر إلى غاية قائمة بذاتها، مما خلق واقع الانعزال بين هذه النخب وبين جماهير الشعب، وولد لديها نزعات السلطوية والهيمنة.

لقد أدت هذه الآليات إلى تآكل الشرعية التي تمتع بها النظام السياسي الفلسطيني الذي هيمنت عليه المنظمة والفصائل، بفعل انشغال النخب المهيمنة فيه بالحفاظ على إعادة إنتاج ذاتها، أكثر من انشغالها بكيفية تحقيق البرنامج الوطني التحرري، ناهيك عن دمقرطة النضال الوطني التحرري، وباتت قيادة هذا النظام منخرطةً أكثر فأكثر في عمليات الاحتواء الداخلي للقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الحقل السياسي من خلال آليات التوزيع الريعي السياسي للموارد، وعملية صناعة الإجماع والتوافق للحفاظ على استمرار واستقرار النظام في ظل تركيبته شديدة التنوع.

ثانياً: إن المفارقة الأساسية بشأن النظام السياسي الفلسطيني، في سياق وجود تجربتي السلطة والمنظمة، أن الدولة الفلسطينية ما زالت مشروعاً غير منجز، ويبدو أن تحقيقها لا زال بعيداً.

وهذا الواقع ارتبط بمفارقة فريدة، إذ يوجد "سلطة" (السلطة الوطنية الفلسطينية) ونظام سياسي لكنهما بلا دولة، وفي حين مارست حركة تحرر (منظمة التحرير الفلسطينية) لعقود عديدة الكثير من أشكال النضال والعمل المؤسسي الدولاني لإنجاز هذا المشروع، وتحول جزء من هذه الحركة إلى سلطة وتحول الجزء الآخر إلى معارضة دون إنجاز البرنامج التحرري لهذه الحركة أو تحقيق الاستقلال، وهذه المفارقة انعكست على تشكيل واتجاهات تغير النظام السياسي، وألحقت به عدداً من التشوهات البنيوية؛ إذ استحوذت مسألة التحول إلى سلطة مركزية على اهتمامات النظام السياسي على حساب بناء القاعدة السياسية والتنظيمية والمؤسسية الديمقراطية التي من شأنها تأمين أحد مقومات هذا التحول كأداة من أدوات بناء السيادة والاندماج الوطني، وتوفير البنية السياسية التحتية المساندة على قاعدة المشاركة والبناء التعددي الإجماعي. وقد أدى التركيز على تلك الهموم إلى تكوين العديد من المفاهيم التي شوهت واقع تجربة العمل السياسي الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة باعتبارها لا تزال مرحلة نضال وطني تحرري ديمقراطي؛ إذ انغمس النظام السياسي الفلسطيني في تقديم مفاهيم تتسق مع النظم المستقرة في دول أنجزت مهمات التحرر الوطني وتسعى لبناء نظامها السياسي الاجتماعي في هذا السياق، وقد كان لهذه المفاهيم المشوهة تطبيقاتها السياسية حيث ولدت وهماً بأن الدولة الفلسطينية قد تحققت أو هي قيد التحقق القريب، مما دفع بالنخب المهيمنة على النظام السياسي للاهتمام بامتلاك رموز الدولة، والسعي لبناء مظاهرها وأدواتها ومؤسساتها المركزية دون امتلاك مقومات الدولة والسيادة، وذلك على حساب بناء الاندماج الوطني على أسس ديمقراطية، والذي من شأنه خلق قاعدة متينة لدمقرطة كل من النضال التحرري، والبناء الاسياسي الاجتماعي.

ثالثاً: إن فهم عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني لا تتم إلا في إطار فهم المرحلة التي تمر بها القضية الوطنية الفلسطينية، والتي لا زالت في طور التحرر الوطني والسعي لتقرير المصير والاستقلال. فالتحول الديمقراطي يفهم كعملية من شأنها أن تحقق أحد شروط تقرير المصير وبناء السيادة الوطنية والاستقلال، وبما يؤسس لقيام نظام سياسي ديمقراطي في مرحلة ما بعد الاستقلال.

لقد أخذت منظمة التحرير الفلسطينية على عاتقها قيادة النضال الوطني الفلسطيني من أجل تحصيل حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، واستطاعت من خلال هذا الدور أن تعيد بناء الهوية الوطنية الفلسطينية، وتخلع عليها سمات المأسسة، وأن تحقق إعادة بناء للمجتمع الفلسطيني في إطار تصور معنوي للكيان السياسي الذي سيجسد سيادة هذا المجتمع. ثم جاءت السلطة الفلسطينية على واقع عيني يعيش فيه جزء من الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، واستخدمت ذات الخطاب الجامع، واستندت إلى شرعية المنظمة للولوج إلى هذا التحول، وبدأت بممارسة أدوار السلطة المركزية، لكن بفارق أن هذه الأدوار كانت محصورة على جزء من الأرض التي بنت المنظمة التصور العام للكيان السياسي استناداً لها كقاعدة مادية لممارسة حق تقرير المصير وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، مما ألحق تشويهاً بهذا التصور وزعزع قاعدة الإجماع والاندماج الوطنيين. كما جاءت هذه السلطة محدودةً على جزء من الشعب الفلسطيني، مما ألحق الضرر بإمكانية ممارسة حق تقرير المصير كحق جماعي ديمقراطي. ويبدو أن النظام السياسي الفلسطيني قبل قيام السلطة الفلسطينية؛ أي في ظل هيمنة المنظمة عليه، كان أكثر قدرةً على الحفاظ على التماسك المعنوي والتلاحم والاندماج الوطني رغم السمات والنزعات غير الديمقراطية التي اتسمت بها تجربة المنظمة، في حين ألحق قيام السلطة تفتيتاً بوحدة النظام السياسي، وبوحدة المجتمع الفلسطيني. لكن أياً من المنظمة أو السلطة لم يتمكن من التقدم على طريق تحقيق أهداف النضال الوطني الديمقراطي التحرري، بل إن التقاء تجربة المنظمة، وهي الأقدر على تجسيد الإجماع وبناء التضامن، بتجربة السلطة وهي الكيان المنقوص القاصر عن تحقيق هذا الإجماع والتضامن، في ظل تراجع دور الأولى، كون توليفة ليس من شأنها تحقيق أهداف هذا البرنامج.

فحص فرضيات الدراسة على ضوء الاستخلاصات البحثية

لقد تبنت هذه الدراسة عدداً من الافتراضات الرئيسية والفرعية، والتي حاولنا من خلال وصف وتحليل المعطيات التي توفرت للدراسة أن نبين مدى الاعتداد بها في مقاربة آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، وعلى ضوء الملاحظات المبدئية الواردة أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: إن العلاقة بين محوري النظام السياسي الفلسطيني هي من العوامل المعيقة للتحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، لكنها لا ترقى إلى مستوى السببية في تفسير تعثر الديمقراطية في هذا النظام، إذ إن سلسلة المتغيرات ذات الصلة بالحيلولة دون بناء الدولة القومية الفلسطينية باعتبارها الوعاء الجامع والمؤسسي لبناء المجتمع والسيادة والاندماج الوطني والديمقراطية، تفضي إلى متغير أسبق أجدر بالعلاقة السببية وهو حرمان الشعب الفلسطيني، بفعل عوامل قسرية خارجية، من بلورة تشكيلته الاجتماعية الاقتصادية، ومن تأسيس دولته الحديثة وممارسة حقه بتقرير المصير في إطارها. لكن ثمة ارتباط قوي بين الخصائص البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني، وممارساته ونهجه، مثلما تتجلى في تداخل بنى وهياكل ومؤسسات كل من المنظمة والسلطة، وبين إخفاق هذا النظام في تحقيق مطالب الدمقرطة والتقدم على طريق مراكمة الإنجازات لتحقيق أهداف النضال الوطني التحرري الديمقراطي؛ إذ إن هذا النظام، رغم التغيرات الكبيرة التي طرأت على بيئته والقوى السياسية الاجتماعية المرتبطة به، وشروط ممارسته لمهامه، لم يستطع إصلاح أوضاعه وعلاقاته الداخية ومؤسساته على أسس ديمقراطية، أو إنشاء علاقته بالمجتمع المدني بقواه وتناقضاته السياسية والاجتماعية على أسس الاستقلالية النسبية للحيزين السياسي والاجتماعي. وقد بقيت التغيرات التي لحقت بالنظام السياسي الفلسطيني محصورةً في صيغة العلاقة بين البنى السياسية الفوقية ووسائل سيطرتها وتحكمها في شؤون المجتمع، ولم تلامس علاقاته بالبنى التحتية المجتمعية والمدنية التي تسعى لبلورة هويتها ودورها في بناء التوازن في علاقاتها مع تلك البنى السياسية الفوقية، أي المنظمة والسلطة، وتقوم على حماية المجتمع من الميول السلطوية أو الشمولية للسلطة في أجواء من الحرية والديمقراطية.

إن المنظمة والسلطة ليسا كيانين منفصلين، لكنهما غير مندمجين أيضاً من حيث الوجود والوظيفة والأداء؛ فالمنظمة هي البيت السياسي للفلسطينيين أينما تواجدوا، وهي التي تعبر عن الهوية الوطنية وتمثل الحقوق والمصالح الشاملة والكلية للشعب الفلسطيني كله، وهو ما لا يمكن للسلطة أن تدعيه أو تنازع المنظمة فيه. لكن قيام السلطة أسهم في بلورة برنامج أكثر ملموسية للمنظمة، وذو طبيعة أشمل من الناحية العيانية، وهذا المشروع يجمع بين التحرر الوطني وبين

البناء والتحول الديمقراطي، مما يتطلب أولاً إعادة الاعتبار لهيئات ومؤسسات المنظمة، وكذلك دخولها بقوة على عملية البناء والتحول الديمقراطي باعتبارها مهمة المنظمة والسلطة والمجتمع المدني والمجتمع السياسي. وثمة عراقيل ذاتية وموضوعية تقف أمام هذا الدور، من حيث العلاقات التي أفرزتها الاتفاقيات مع إسرائيل، ومن حيث الطبيعة الطبقية للسلطة بدءاً بقيادتها، مروراً بقاعدتها الاجتماعية المتنفذة والتي باتت تشكل شرائح طبقية تدافع عن مواقعها ومصالحها البيروقراطية ومكاسبها الخاصة، وانتهاء بشبكة علاقات نشأت في المجتمع تحركها الزبائنية والفئوية. وهذه العراقيل أفرزت نظاماً سياسياً يجمع بين تمركز السلطة والاستحواذ على القرار السياسي، وبين تمركز الثروة/ الموارد واحتكار توزيعها على أسس سياسية، ضمن نظام زبائني فئوي، غذى النزعات الفردية والشخصية في إدارة الكيان السياسي الناشئ، وحرف مقتضيات النضال الوطني التحرري الديمقراطي عن مسارها. ومما عزز من هذه النزعات، الإرث المفاهيمي والمسلكي والتنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي انتقل حكماً إلى تجربة السلطة في ظل التشابك والتداخل بين البنيتين دونما أسس بنائية مؤسسية أو دستورية أو عملانية تنظم علاقتهما بما يخدم أهداف التحرر والبناء الديمقراطي.

لم يستطع النظام السياسي الفلسطيني بتكوينه المشار إليه النهوض بمهماته، لكنه رغم سماته البنيوية والسياسية استطاع التقدم لتحقيق بعض خصائص النظام الديمقراطي، وذلك بفعل تداخل عدد من العوامل الموضوعية ذات الصلة بواقع متطلبات النضال الوطني التحرري كالتعددية والمأسسة وتنمية ثقافة سياسية مشاركة، وبناء شبكة منظمات مجتمعية مدنية وجماهيرية. إن هذه التوجهات لم تكن محض خيارات مبدأية للنظام السياسي الفلسطيني، مثلما لم تكن الانتخابات العامة (التشريعية) محض خيار ذاتي أيضاً، بل أملتها مجموعة اعتبارات خارج إطار الحراك الداخلي لهذا النظام.

لقد شكل استمرار الجمع بين الحيزين السياسي والاجتماعي، الذي ميز نموذج منظمة التحرير الفلسطينية، في سياق بنية سلطوية قامت على مركزة السلطة والثروة في نموذج رأسمالي مشوه لا يستند إلى قاعة إنتاج متطور، أو بنى طبقية متبلورة، أحد أهم السمات المعيقة

للديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني؛ فقد أدى هذا النمط الشمولي إلى تضييق حيز الحراك السياسي الاجتماعي في إطار نظام سياسي مغلق، لم يفسح المجال أمام تطور مجتمع مدني فلسطيني، بالمعنى الذي ذهبنا إليه، رغم وجود قوى سياسية ومدنية منظمة على الأرض. لكن أحد العوامل التي مكنت السلطة من فرض هيمنتها المركزية على الحقل السياسي بعد قيام السلطة الفلسطينية هو حالة الضعف والتفتت الذي تعيشها، على السواء، المنظمات المدنية أو ما يسمى " المجتمع المدني " والقوى السياسية، إلى جانب قدرة النظام على إيواء شرائح اجتماعية لها دورها المركزي في عملية التحول الديمقراطي وخاصة الطبقة الوسطى.

ثانياً: إن تقييم المضامين الديمقراطية لتجربة العمل السياسي الفلسطيني، والحكم على آفاق التحول الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني لا يمكن له أن يتجاهل التغيرات التي لحقت بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، كما لا يمكنه أن يغفل أدوار قوى المجتمع، وتشكيلته السياسية (الحزبية). فقد كانت التحولات التي طالت البنية الاجتماعية والطبقية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وكذلك التغيرات التي لحقت بالتشكيلة السياسية (الحزبية/ الفصائلية) من العوامل التي لم تعضد التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني.

أ- لقد تعرضت التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني لعدد من العوامل التي حالت دون تبلور دينامية تغيير اجتماعي اقتصادي ذاتي يمكن أن يشكل قاعدة يستند إليها قيام وإعادة إنتاج نظام سياسي ديمقراطي قادر على الاستجابة لدرجة تطور وتغيرات تشكيلته الاجتماعية الاقتصادية الخاصة. فقد نمت هذه التشكيلة نمواً مشوهاً شكل أحد عوامل إعاقة الديمقراطية وذلك بفعل إعاقة نهوض مجتمع مدني فلسطيني وقوى اجتماعية فلسطينية مرتبطة ببنية اقتصادية مستقلة، مما أدى إلى تقليل فرص الحراك الاجتماعي السياسي الذي من الممكن أن يفضي لنمو طبقة وسطى متماسكة ومنظمة، وطبقة عمالية مؤطرة سياسيا ونقابيا، باعتبارها قوى صاحبة مصلحة في التحول الديمقراطي. كما حالت عوامل تشويه هياكل الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتبعيته لإسرائيل دون نمو طبقة برجوازية موحدة ومنتجة تمتلك قدرات تقنية، حيث

ارتهنت عملية التراكم الرأسمالي الوطني لإرادة اقتصاد خارجي أكبر وأعظم تأثيرا من الاقتصاد الوطني الهش والتابع.

تفاعلت هذه التشوهات مع الاستجابات الذاتية التي حاولت التغلب على آثارها، فأسهمت بدورها في إحداث تغييرات اجتماعية في بنية المجتمع الفلسطيني، حيث لعبت تجربة التنظيم الذاتي للمجتمع الفلسطيني في سياق النضال الوطني التحرري دورا بارزا في تغيير بنية وعلاقات المجتمع الفلسطيني بدءاً بإعادة ترميم وبناء الهوية الوطنية الفلسطينية مروراً بتنظيم النضال الوطني التحرري وأشكال التنظيم المجتمعي والجماهيري والأنشطة الاجتماعية، وانتهاء بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أدت هذه الردود الذاتية إلى نتائج هامة أبرزها

ولادة نموذج المنظمة بخصائصه الشمولية استجابة لمتطلبات المواجهة والتعبئة في سياق السعي للتحرر والاستقلال. إلا أن ذلك لم يمنع ولادة حركة تنظيم مجتمعي بسمات مدنية، وبروز قوى اجتماعية سياسية وسعت دائرة المواجهة مع الاحتلال مثلما وسعت مساحة المشاركة السياسية الوطنية وأفرزت تجارب خاصة في العمل الوطني الديمقراطي التحرري.وتشير الأدلة التاريخية على أن النظام السياسي الفلسطيني قد تأثر بالتغيرات البنيوية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني، واستجابت بنيته التنظيمية وآليات عمله لهذه التغيرات، كما أنه أثر في هذه البنية بفعل ما امتلكته قواه المهيمنة من سمات شبه دولانية وما اتخذته من خيارات في مستوى نمط البناء الاجتماعي الاقتصادي الذي انتهجته، حيث أنتجت تجربة التنظيم الذاتي بمستوياتها المختلفة تعبيرات تتسم بالحداثة وتنطوي على عدد من خصائص الممارسة الديمقراطية كالتعددية وبناء الإجماع وتشكيل الأطر الجماهيرية المختلفة.

لقد كان على السلطة الوطنية الفلسطينية مواجهة تحدي بناء المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية انطلاقاً من واقع هذه التغيرات، ولم تكن الخيارات التي انتهجتها السلطة بشأن النموذج الاجتماعي الاقتصادي، خيارات ذاتية بحتة، كما لم تستند إلى معطيات بنيوية تتسق معها، مما أنتج نظاما يستند إلى الريع ويتسم بسمات الزبائنية، التي لا تتسق مع متطلبات البناء الديمقراطي، في ظل عدم استقرار البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني، والتي حالت دون تبلور

قوى طبقية وقوى اجتماعية سياسية منظمة ومتماسكة تقود عملية التحول الديمقراطي في ظل انتقالية المجتمع الفلسطيني.

إلا أن التغيرات التي أعقبت قيام السلطة أفضت إلى ولادة نخب سياسية واجتماعية جديدة، وتحالفات جديدة في سياق تنامي الارتباط بين مهمات التحرر الوطني والبناء الاجتماعي الديمقراطي، والتي من أهم مظاهرها وجود بدايات واعدة لنشوء مجتمع مدني فلسطيني متماسك، ووجود عدد من عناصر التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني مثل الانتخابات التشريعية التعددية، وإنشاء عدد من المؤسسات في إطار الدستور(القانون الأساسي)، وعلى أسس الفصل بين السلطات، وإنشاء آليات حكم ممأسسة، والتي يعززها توفر جملة من قيم الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

ب- لقد كان للتغيرات التي لحقت بالبنية الحزبية السياسية الفلسطينية دوراً هاماً في تحديد مسار التغيير السياسي للنظام السياسي الفلسطيني، حيث أدت حالة الاستقطاب الثنائي في المجتمع الفلسطيني بين قوتين لا يعول على سعيهما الجدي نحو بناء الديمقراطية إلى تعقيد الواقع السياسي الفلسطيني، وإرباك القوى السياسية المعارضة، بحيث يصعب الحديث عن معارضة سياسية فلسطينية موحدة سواء من حيث أسس معارضتها لاتفاقية أوسلو، أو من حيث منطلقاتها الفكرية والأيديولوجية أو قدراتها التنظيمية والسياسية وقاعدتها الاجتماعية، مما أدى إلى إضعاف التعددية السياسية والحزبية المؤثرة في خيارات وقرارات السلطة الفلسطينية، وغيب حالة التوازن الذي من شانه أن يكبح توجهات النظام وسياساته غير الديمقراطية. وثمة مفارقات لافتة بشأن التغيرات التي لحقت بالتشكيلة السياسية الفلسطينية، فإلى جانب التراجع الكبير الذي لحق بدور الأحزاب والتنظيمات السياسية، وأسهم في إشاعة مناخ اللاتسييس في المجتمع الفلسطيني، يمكن ملاحظة ما يلي:

- في حين تمكنت التشكيلة السياسية في ظل الحقل السياسي الذي هيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، من الحفاظ على سمات التعددية، وبناء واستمرار الإجماع والتوافق الوطني، وتحشيد قوى المجتمع من وراء برنامج تحرري وطني، فإن صناعة الإجماع التي ارتكز إليها

النظام السياسي الفلسطيني في ظل فاعلية هذه التشكيلة قبل قيام السلطة، قد أفضت إلى احتواء قيادة المنظمة لهذه التشكيلة في إطار نظام شديد المركزية، وبحيث بات بقاء واستمرار هذه التشكيلة مرهوناً ببقاء النظام كما هو دون تغيير، الأمر الذي قلب سوية العلاقة بين النظام وقواه السياسية، وبات التغير فيه بالنسبة لهذه القوى يعني أحد أمرين: إما التماهي مع خيارات قيادة النظام، أو مناهضتها ومواجهة فقدان رعاية النظام لهذه القوى وبالتالي فقدانها لأحد أهم مقومات وجودها واستمرارها، وهو كونها جزء من التكوين الشمولي للنظام.

- جلب التغيير الدراماتيكي الذي حل بالنظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطيني، مزيداً من التعقيد في شروط العمل السياسي والتنظيمي للقوى السياسي الفلسطينية، الأمر الذي تسبب تغيرات كبيرة على خارطة القوى الحزبية باتجاه ضعف قاعدة المشاركة والتعددية الحزبية، وألحق ضرراً بيناً في صيغة العلاقات السياسية – الوطنية التي تربط القوى السياسية بعضها ببعض، والتي تربطها بالسلطة الفلسطينية، الأمر الذي حد من قدرة النظام السياسي في ظل السلطة، على تحقيق الحد الأدنى من الإجماع اللازم لمواصلة السعي لتحقيق برنامج التحرر والبناء الوطني الديمقراطي، الذي يصعب بلوغه في ظل حالة التفكك والاستقطاب التي يعيشها هذا النظام. وقد ازداد هذا الواقع تعقيداً بفعل سياسات السلطة، وتوجهاتها الداخلية التي ارتبطت إلى حد كبير بقدرتها على تنفيذ الالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها في اتفاقية أوسلو، خاصةً في الجانب الأمني، وهو ما شكل أحد أهم العوامل إثارةً للتوتر والانقسام على الساحة الفلسطينية وشكل عقبةً صعبةً أمام بناء علاقات فلسطينية سليمة على قاعدة الالتقاء على برنامج (مشروع) قواسم سياسية مشترك، أو تحقيق رؤية سياسية وطنية للتحرر والبناء. كما أن الصبغة الفئوية والجهوية للسلطة وحزبها (حركة فتح) قد انعكست على نزعات ومواقف السلطة تجاه قوى المعارضة، إلى جانب أن الإجراءات والقوانين التي سنتها السلطة، والتي أشاعت بمجملها مناخاً من التوتر السياسي الداخلي في النظام السياسي، زادت من توتير العلاقات الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني، خاصةً وأن العنوان الأبرز لهذا التوتر هو تبرير ضرب قوى المعارضة تحت شعار وقف أي عمل تخريبي "يضر بالمصلحة الوطنية العليا" للشعب الفلسطيني، وعدم السماح بازدواجية السلطة الأمر الذي أنذر باحتمالات الصدام العنيف

بين السلطة والمعارضة، وهو أخطر ما يمكن أن تتعرض له فرص تحقيق مهمات التحرر الوطني الديمقراطي.

- تشير حالة الاستقطاب في الحياة الحزبية السياسية إلى مفارقة كبرى تتمثل في أن القوى السياسية الاجتماعية الجذرية؛ إي التي تنتمي فكرياً، وتنحاز طبقياً للديمقراطية والعدالة الاجتماعية (القوى الديمقراطية اليسارية العلمانية)، والتي شكلت جزءاً من النواة الصلبة للنظام السياسي الفلسطيني قبل قيام السلطة، هذه القوى قد فقدت قدرتها على التأثير بمجرى الأحداث، ولم تعد تمتلك الاقتدار السياسي والتنظيمي الذي يمكنها من تمثيل مصالح الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة بالتحول الديمقراطي، والتي ألحقت بها سياسات السلطة المزيد من التهميش والضرر. بالمقابل فإن القوى التي لا تلتقي فكرياً وجذرياً مع الخيار الديمقراطي (الحركات الإسلامية) تقدمت لتشكل البديل السياسي والتنظيمي للسلطة ولحركة فتح، بما تمتلكه من قدرات سياسية، وما طرحته من شعارات، والإمكانيات التي تمتلكها، إلى جانب استمرارها في نهج المقاومة المسلحة للاحتلال. إن هذه المفارقة تشير إلى افتقاد الديمقراطية الفلسطينية للديمقراطيين القادرين على فرضها كخيار جذري، إلا أن ذلك لا يعني أن القوى القادرة معنية بالديمقراطية كخيار استراتيجي، بقدر ما تشكل أحد أدوات موازنة علاقاتها بالسلطة الفلسطينية في حيز التنافس على الهيمنة على المجتمع الفلسطيني. إن أحد أهم العوامل التي مكنت الحركات الإسلامية من لعب هذا الدور الموازن لتحكمية السلطة هو كونها انبثقت ونمت خارج إطار آليات الاحتواء التي صاغت علاقات التنظيمات الأخرى بالمنظمة والسلطة، وبالتالي تمكنها من إبراز تمايزها عن خيارات ومنهج المنظمة والسلطة، بينما بقيت القوى الديمقراطية أسيرة هذا الاحتواء الذي تعمق وغذى ذاته بفعل التراجع في دورها السياسي والوطني والكفاحي.

ثالثاً: جاء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل معطيات غير مواتية بشكل خاص لاستكمال مهمات النضال الوطني الديمقراطي التحرري، إذ دخلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى التسوية السياسية مرغمةً بفعل تراكم عوامل ضعفها وانحسار مساحة المناورة السياسية التي استطاعت

من خلالها تدبر علاقاتها الإقليمية والدولية قبل حرب الخليج الثانية، خاصةً أثناء وجود قيادة وهياكل المنظمة في لبنان، ومما زاد من انكشاف المنظمة عدم قدرتها على صوغ استراتيجية تتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولة،ومع تداعيات الانتفاضة الفلسطينية. وقد كان لهذه المعطيات تأثيرها المباشر على بنية وسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق يمكن القول أن تجربة بناء قدرات الدولة التي مارستها السلطة لم تخرج عن النزوع العالمي الجديد لبناء الديمقراطية في العالم الثالث في إطار مفهوم جديد لدور الدولة والحكم المركزي في إدارة الاقتصاد وتدبر صراعات الحقل السياسي عبر تدابير ديمقراطية وليبرالية نخبوية تتعامل مع التحول الديمقراطي بمنطق استخدامي يهدف لإعادة إنتاج ذات النظام، وقد جاءت اتفاقيات التسوية لتحدد الأطر القانونية والتنظيمية والإجرائية التي ستمارس من خلالها السلطة مهماتها ككيان سياسي منقوص، والتي عززت هذه الوجهة. إلا أن ثمة توجهات شكلت خيارات ذاتي للنظام السياسي الفلسطيني في تعامله مع شروط تأسيس السلطة الفلسطينية، ولعبت دوراً في تعثر عملية التحول الديمقراطي في هذا النظام. وقد أدى التقاء العوامل التي حددت بنية وطبيعة السلطة بالسمات الذاتية للبناء السياسي لنموذج قيادتها إلى نتائج مدمرة لعملية التحول الديمقراطي.

لقد استندت السلطة الوطنية الفلسطينية في ممارسة دورها كسلطة مركزية لكيان سياسي ناشئ يكافح من أجل التحول إلى دولة قومية، إلى أربعة أركان هي: حركة فتح بما تمتلكه من رصيد وطني وقاعدة جماهيرية وأدوات تنظيمية وتعبوية، وشخصية ياسر عرفات الكاريزمية فائقة الحضور على رأس هرم منظمة التحرير بشرعيتها وتاريخها السياسي والكفاحي، وبنية أجهزة أمنية متشعبة ومتعددة لا تخضع للمسائلة المدنية الدستورية، وشبكة علاقات زبائنية مرتبطة باقتصاد ريعي كآلية لإيواء واحتواء القوى الاجتماعية والسياسية الهامة في المجتمع الفلسطيني. وقد شكلت هذه الأركان نموذجاً أشد شموليةً ومركزةً من النظام الذي هيمنت عليه المنظمة، خاصةً أن السلطة قد تشكلت قبل قيام الدولة، وفي ظل عوامل موضوعية معيقة لقيامها، حيث لعب هذا البناء دوراً تعويضياً عن غياب الدولة، وعن بناء الإجماع والتضامن

الوطني من خلال الاستناد إلى عوامل القوة المتوفرة لهذه الأركان، والتي عززها أخذ السلطة بالنظام الأغلبي لإدارة الحياة السياسية الفلسطينية.

إن بقاء النظام مقيداً بغياب الدولة يفقده القدرة على إعادة بناء المجتمع، ومن ثم بناء الديمقراطية في حيز الدولة والمجتمع، فلا يمكن تصور إعادة بناء المجتمع وصيانة مقدراته وتمكينه من السيادة دون دولة. كما أن تغييب الدولة خلق مبررا لهذا النظام لاحتواء المجتمع باسم بناء الدولة وتحت شعار صهر المجتمع في بوتقة العمل من أجل بلوغها، وذلك في ظل غياب المواطنة كمفهوم وكممارسة دستورية وحقوق وحريات مرتبطة بهذا المفهوم، إذ ترتبط حقوق المواطنة بقدرة المواطن/ الفرد صاحب الحق بممارسة تقرير المصير على نحو فردي وجماعي، الأمر الذي لم تستطع السلطة التقدم لتحويله إلى بنى وممارسات بحكم افتقارها للدولة، الأمر الذي ينزع من الديمقراطية احد عناصرها الأساسية، حق تقرير المصير والمواطنة، خاصة في ظل عملية التحرر الوطني الديمقراطي.

لقد كانت المنظمة أقدر من السلطة على ملء هذا الفراغ البنيوي والتعامل معه، حيث حافظت على وجود تفاعل حي بين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني حول تصور جماعي لحق تقرير المصير، واستجابت هيكلها ومؤسساتها لحاجات الشعب الفلسطيني لامتلاك بنى جماعية تعبر عن شخصيته المستقلة وتسعى لإنجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي. وقد جاء قيام سلطة منقوصة ومحدودة الصلاحيات وتفتقر لعناصر السيادة على غير ما تقتضيه متطلبات التحرر والبناء الديمقراطي، خاصةً وأنها مارست دورها في ظل معطيات الصراع مع إسرائيل والدور الضاغط الذي تمارسه من خلال اتفاقيات التسوية السياسية وعبر سياساتها وإجراءاتها المعطلة لإمكانيات تطور الكيان السياسي الفلسطيني باتجاه قيام الدولة الديمقراطية.

إن الدينامية الأكثر خطورة على إمكانية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، والسير قدما في استكمال مهمات التحرر ومهمات البناء الديمقراطي، هي ما تولد عن اتفاقيات التسوية من تشويهات بنيوية للصيغ القانونية والسياسية والاقتصادية والمالية التي مارست من خلالها السلطة أدوارها، خاصة دور بناء الدولة، ومقاربة الديمقراطية. فقد أدى

افتقار السلطة إلى السيطرة على مواردها، والهندسة الأمنية لاتفاقات التسوية، وسيطرة إسرائيل وإجراءاتها المقيدة لإمكانيات تحول مشروع التسوية إلى آلية تفضي إلى قيام الدولة، إلى انشغال السلطة والنخب الجديدة في تدبر مسألة الإبقاء على النظام وإعادة إنتاجه عبر عمليات تفاوض، وإعادة تفاوض، بحيث طغى هذا الهدف على الأهداف الأخرى المناطة بهذا النظام. ويبدو أن ذات المعضلة الاستراتيجية التي كابدتها المنظمة والمتعلقة بتحول الوسائل والأدوات إلى أهداف، قد انتقلت إلى السلطة الفلسطينية.

ثمة تناقض كبير بين ما ظهر من ممارسات السلطة الهادفة إلى التحول إلى كيان سياسي لسلطة مركزية، وبين طبيعة البنى المؤسسية، والخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها السلطة؛ إذ امتلكت السلطة بعض القدرات ومارست عدداً من الأدوار في سبيل امتلاك مقومات الدولة، مكنها من ذلك نموذجها الشمولي المشار إليه، إلا أن هذه الأدوار اصطدمت موضوعياً بالتداخل والتشابك بين بنى مؤسسية تستند إلى تحالف وطني جبهوي لفصائل العمل السياسي، وأخرى تستند إلى اتفاقيات وأطر قانونية لحكم شعب على أرضه، واصطدمت بعجز النظام الناشئ عن التحكم بموارده، وتبعية اقتصاده وارتهانه للإرادة السياسية للقوة المحتلة ولقوى أخرى إقليمية ودولية، واصطدمت بالتزامات أمنية وتقييدات إجرائية ترتبت على الاتفاقات السياسية مع دولة الاحتلال. وقد ردت السلطة على هذه التحديات بانتهاج سياسات تقوم على بناء الهيمنة الداخلية كوسيلة للتأثير على مجرى الأحداث، مستخدمةً في ذلك بناء بيروقراطياً مدنياً وأمنياً شديد المركزة، تهيمن فيه السلطة التنفيذية على فضاء العمل السياسي والقرار، ويعبر عن سطوة تحالف نخبوي جديد منفصل بشكل متزايد عن المجتمع، الأمر الذي أفرز أشكال الفساد والسعي المدمر للحصول على حصة في الريع الذي تتحكم قيادة السلطة عبر هذا التحالف بتوزيعه، وعمق الهوة الاجتماعية بين من يملكون السلطة والموارد وبين من لا يملكون، وذهب بالمشروع الوطني بعيداً عن التحرر وبعيداً عن الديمقراطية، بفعل ما ألحقه هذا البناء من ضرر فادح بالاندماج والتضامن الوطني، رغم ما حققه من بعض مظاهر الديمقراطية الإجرائية التي أضفت على النظام مسحةً من الديمقراطية.

إن هذا التكوين غير المستقر لنظام سياسي يقوم على تحالف طبقي ونخبوي لا يجد جذوره في الارتباط بالقوى الشعبية والجماهيرية، وفي ظل إقصائه للقوى السياسية الديمقراطية، واحتوائه للقوى والشرائح الاجتماعية المعول عليها في استكمال مهمات التحرر والبناء، سيكون عرضةً للانهيار أمام الضغوط الخارجية التي لن يقوى على الاستجابة الكاملة لمطالبها، وأمام الضغوط الداخلية التي تمارسها عليه قوى سياسية واجتماعية ومدنية معنية ولها مصلحة بالتحول الديمقراطي.

المراجع

أبو جياب، غازي. **تحديات التغيير والتجديد في مواجهة معطيات المرحلة الراهنة**. في: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن 1995 مواطن- رام الله 1996.

أبو ديب، كمال. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت- لبنان، تشرين ثاني 1984.

أبو رمضان، محسن. **نظرة على الحق في الرأي والتعبير في قطاع غزة** في حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية.مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- 2003

أبو عمرو، زياد. *الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي*. في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الرابع لمواطن**، 22-1998/10/23.ط1، نيسان 1999 – مواطن – رام الله.

أبو عمرو، زياد. *تقرير الموقف في الأرض المحتلة*. **مجلة السياسة الفلسطينية**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس ع1+2 شتاء-ربيع 1994 .

أبو لغد، إبراهيم. *الجذور التاريخية لاتفاق غزة-أريحا*. **مجلة السياسة الفلسطينية**، ع1+2، شتاء – ربيع1994 – رام الله.

أبوعمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط1، مواطن، رام الله- 1995.

الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. مواطن، سلسلة أوراق بحثية، ط1 ، رام الله، تشرين أول 1996 .

الأممية الرابعة، *تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية*. **الموقع الإلكتروني" الحوار المتمدن rezgar.com** ع 172، في 5-4-2004.

أمين، جلال. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت- لبنان، تشرين ثاني 1984

أمين، جلال. **ندوة العرب والعولمة**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة الخولي، الطبعة الأولى، بيروت / حزيران 1998.

أمين، سمير. في، أزمة **الديمقراطية في الوطن العربي**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت-لبنان، تشرين ثاني 1984

أنظر أبو شنب، إسماعيل. *رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني*. في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الرابع لمواطن، 22-1998/10/23**.ط1، نيسان 1999 – مواطن – رام الله.

البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية.** ط1. مواطن، رام الله، نيسان1995

البرغوثي، إياد. **النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية**. في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1 / مواطن رام الله -1997 .

البرغوثي، مروان. *الحالة التنظيمية في حركة فتح وعلاقتها مع السلطة*. في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الرابع لمواطن، 22-1998/10/23**.ط1، نيسان 1999 – مواطن – رام الله.

البرغوثي، مصطفى. **مداخلة في مؤتمر مواطن حول الانتخابات الفلسطينية** – تحرير عدنان عودة. 28 – 2002/10/29

البرغوثي، مصطفى.**الحقبة الراهنة والتغير في دور المنظمات الأهلية.** في التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث تحرير مي جيوسي، ط1. مواطن - رام الله / أيلول 1998.

بركات، حليم. **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: في سبيل إغناء التجربة العربية**. ط1 ، مواطن - رام الله / آذار1995.

بشارة، عزمي و سيد سعيد، محمد. في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1 / مواطن- رام الله 1997 .

بشارة، عزمي. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية،** في برهان غليون وآخرون مواطن 1993 .

بشارة، عزمي. في.. **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث** . تحرير مي جيوسي، ط1/ مواطن، رام الله - أيلول 1998.

بشارة، عزمي. في، أبو عمرو، زياد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط1/ مواطن، رام الله - أيلول 1995.

بشارة، عزمي. **ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية**. في: موسى البديري وآخرون، الديمقراطية الفلسطيني:أوراق نقدية.ط1 مواطن، رام الله 1995.

بشارة، عزمي. **مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين.**في برهان غليون وآخرون مواطن 1993.

بشارة، عزمي. **واقع وفكر المجتمع المدني**. في: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. ط1/ مواطن رام الله - 1997 .

بشارة، عزمي. *ورقة أولية حول العمل الحزبي الفلسطيني*. في **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**. مؤتمر مواطن1995/11/24. ط1.مواطن- رام الله 1996 .

بلقزيز، عبد الإله. *الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي*. في **المؤتمر القومي العربي السابع: حال الأمة العربية**، القاهرة - آذار 1997.

بن علاوي، سعيد. **هل تعني الديمقراطية محض التداول على السلطة**. في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1.مواطن- رام الله 1997.

التقرير العام للملتقى الفكري العربي. **التحول الديمقراطي في فلسطين**. القدس - آذار 1999 ، و أيار 2000 .

تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (السنة السادسة) 2000

تلحمي، داوود. *القطب الثالث: التجربة والآفاق* في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الرابع لمواطن، 22-1998/10/23**. ط1/ مواطن – رام الله ، نيسان 1999 .

جاد، إصلاح. ورقة عمل: *المجتمع المدني الفلسطيني*. في **مؤتمر رام الله الأول حول النظام السياسي الفلسطيني**. بانوراما / رام الله 14-17 آذار2005.

جاد، إصلاح. ورقة عمل: *المجتمع المدني الفلسطيني*. **مؤتمر رام الله الأول حول النظام السياسي الفلسطيني**. مؤسسة بانوراما / رام الله 14-17 آذار2005.

الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط1، مواطن – رام الله، كانون ثاني 1998.

الجرباوي، علي.**أي نوع من السلطة المحلية نريد: دراسة الحالة الفلسطينية**. ط1، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. نابلس 1996.

جقمان، جورج. **From Revolution to State: Difficulties of Transition and Prospects of the Future**. In Roger Heacock / editor, Political Transitions in the Arab World. ط1/ معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بير زيت، رام الله 2002.

جقمان، جورج. **الديمقراطية في نهاية القرن العشرين**. في برهان غليون وآخرون. عن محمود الخالدي، في نقص النظام الديمقراطي. بيروت وعمان 1989.

جقمان، جورج. **المجتمع المدني والسلطة. في** البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية.** ط1. مواطن/ رام الله، نيسان1995.

جقمان، جورج. **خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية**. في: التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، تحرير مي جيوسي مؤتمر مواطن7 – 1997/11/8. مواطن، رام الله 1998.

جقمان، جورج. في، برهان غليون وأخرون. عن، سمير أمين، **قضية الديمقراطية في العالم الثالث: بعض قضايا المستقبل**.مكتبة مدبولي – القاهرة 1991.

جقمان، جورج. في، حليم بركات: **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.** ط1 ، مواطن - رام الله / آذار1995.

جقمان، جورج. *تغيرات النظام السياسي الفلسطيني* . في، **مؤتمر الانتخابات الفلسطينية، مؤتمر مواطن 2002** / تحرير عدنان أبو عودة.

جقمان، جورج. **ما هو العمل السياسي؟ حول أزمة الحزب السياسي في المرحلة الراهنة.** مؤتمر مواطن1995/11/24. ط1.مواطن- رام الله 1996 .

جقمان، جورج. ورقة *تقييم أداء المجلس التشريعي* في **مؤتمر رام الله الأول: في مؤتمر رام الله الأول14 – 2000/3/17**

الجمل، يحيى. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت-لبنان، تشرين ثاني 1984.

الحسن، هاني. ورقة عمل بعنوان *فكرة الدولة: إشكالية المفهوم والرؤية والتطبيق*. **مؤتمر رام الله الأول14 – 2000/3/17 .**

حسين، عادل. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت - لبنان، تشرين ثاني 1984 .

حمامي، جميل.**حركة حماس والعلمية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب**. في ما بعد الأزمة. عن صحيفة النهار المقدسية 30-4-1989.

حمد رشيد، عبد الوهاب. *المجتمع المدني والديمقراطية*. مقالة على موقع **الحوار المتمدن ع 729 /.30-1-2004**.rezgar.com/depate/print.art.asp?t=oalaid=14251dacs

الحوراني، فيصل. *مداخلة* في **مؤتمر رام الله الأول 14 – 2000/3/17**، الجلسة السادسة.

خالد، تيسير. *الإصلاح ومنظمة التحرير الفلسطينية*. **الموقع الإلكتروني:الحوار المتمدن rezgar.com.(عدد 172)** 2005/6/11 .

الخالدي، رشيد. *الطريق المسدود في المفاوضات الثنائية مجلسة السياسة الفلسطينية*. **مجلة السياسة الفلسطينية**. ع 1 + 2 / رام الله شتاء – ربيع1994 .

الخزرجي، ثامر كامل محمد. النظم **السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

داوود، سليمان. **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 – 1995**، مركز دراسات الشرق الأوسط -ط1، عمان – أكتوبر 1995، دار التيسير للتوزيع والنشر.

رويتر، كريستوفر وزيبولد، إيرمتراود. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**، ترجمه عن الألمانية: عارف أحمد الحجاوي. ط1 / مؤسسة هاينريخ بويل، ومعهد الإعلام في جامعة بيرزيت، رام الله 2001 عن: زود دويتشه تسايتونج 1996/1/19

الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**. مواطن، رام الله، 2003.

زقوت، حمزة إبراهيم. *منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ ومستقبل*. **صحيفة الحياة الجديدة**- رام الله 28-5-2005.

زيداني، سعيد. **الحزب السياسي والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي**. في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن 1995 مواطن- رام الله 1996 .

سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين.**ط1.مواطن، رام الله 2000.

سالم، وليد. **تصورات وتساؤلات باتجاه برنامج وطني جديد**. في: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن 1995 مواطن- رام الله 1996 .

السبع، عماد. *أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني*، في **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. مؤتمر مواطن1995/11/24**. ط1.مواطن- رام الله 1996

سعد الدين إبراهيم: **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**. في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1 بيروت 1984.

سعد، عاطف.حرية الرأي والتعبير: **العقبات وآفاق المستقبل**. في حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية.مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- 2003 .

سلامة، دلال. *مستقبل فتح وإمكانية إعادة هيكلة التنظيم*. في: **ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الرابع لمواطن، 22-1998/10/23**.ط1، مواطن – رام الله ، نيسان 1999 .

سليم، جمال. **ورقة في دراسة تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية – نابلس، أيار 1994 .

سيد سعيد، محمد. **في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت-لبنان، تشرين ثاني 1984.

شبيب، سميح. ورقة عمل بعنوان *علاقة المجلس التشريعي بالسلطتين التنفيذية والقضائية، وعلاقته بالمجلس الوطني الفلسطيني*. **مؤتمر رام الله الأول14 – 2000/3/17.**

شرابي، هشام. **لقاء في مجلة السياسة الفلسطينية**. نابلس فلسطين- ع 1، 2 1994.

الشقاقي، خليل و قسيس، مضر. **الانتخابات الفلسطينية الأولى: البنية السياسية، السلوك الانتخابي والنتائج**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تحرير: خليل الشقاقي، نابلس آذار 1997.

الشقاقي، خليل. **الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة**. مجلة السياسة الفلسطينية. ع 1 + 2 مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس ،شتاء-ربيع 1994 .

الشقاقي، خليل. تقديم، **محاضر جلسات مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني** 1994/12/8المنعقد في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تحرير خليل الشقاقي. ط1 مركز البحوث والدراسات- نابلس 1995.

صايغ، يزيد و الشقاقي خليل. تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشال روكارد. **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**. برعاية مجلس العلاقات الخارجية. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس 1998.

صايغ، يزيد. **العولمة الناقصة والتفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع28. أبو ظبي، 1997.

صايغ، يوسف. في، *الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة*. أعمال **المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت - أيار 1997.

صبري عبدالله، إسماعيل. في، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العربي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1. بيروت1997.

الطيبي، بسام. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت-لبنان، تشرين ثاني 1984.

عبد الجبار، فالح. في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1/ مواطن- رام الله 1997.

عبد الكريم، قيس. *النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة*، **موقع rezgar الإلكتروني**، عدد 966، 2004/9/24

عبد الكريم، قيس. *اليسار الفلسطيني: متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد*. **في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية. المؤتمر السنوي الرابع لمواطن، 22-1998/10/23**.ط1، مواطن – رام الله نيسان 1999.

عبد ربه، ياسر، مقابلة صحفية، صحيفة الأيام- رام الله. 5-6-1997.

عساف، عمر.**الحزب السياسي الفلسطيني بين البرنامج الوطني واستحقاقات المرحلة**. في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن 1995 مواطن- رام الله 1996 .

غليون، برهان " **تعقيب على ورقة سعد الدين إبراهيم** " في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1 بيروت 1984

غليون، برهان. في برهان غليون وآخرون. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**. ط1 مواطن، رام الله 1993.

الفيلالي، مصطفى.**الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي**. في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت 1984.

قاسم، عبد الستار. **أزمة الحزب السياسي**. في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن / رام الله 1995 ، النشر1996 .

كمال، زهيرة، ورقة بعنوان *تجربة العمل النسائي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي*. **المؤتمر السنوي الخامس لمواطن 17-18 ك أول 1999** ط1- مواطن رام الله، 2000. كوش، عمر. صحيفة القدس. القدس 2005/11/6

لبيب، الطاهر. في **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. تعقيب على ورقة سمير أمين "الديمقراطية في الوطن العربي" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت-لبنان، تشرين ثاني 1984.

الشقاقي، خليل. **الانتخابات وشرعية النظام السياسي**.في الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس 1995.

محمد عارف، نصر. **التنمية من منظور متجدد**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام. القاهرة 2002.

محمد عارف، نصر. *العقوبات والمعونات: دراسة في عملية إعاقة التنمية*. **مجلة السياسة الدولية**، ع 139، كانون الأول 2002.

ملوح، عبد الرحيم. **اليسار الفلسطيني: التغيرات البنيوية وآفاق التجديد**. في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. ط1، مواطن – رام الله1999.

منصور، جمال. **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب**. في أزمة الحزب الحزب السياسي الفلسطيني، مواطن 1995 مواطن- رام الله 1996 .

ميعاري، محمود. **الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية**.ط1 ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية- جامعة بير زيت – رام الله. أيلول 2003.

نوفل، ممدوح، *النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج*. في: **ما بعد الأزمة:التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل(مؤتمر مؤسسة مواطن 1998)**ط1. مواطن، رام الله 1999.

هلال، جميل. **إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية**. في موسى البديري وآخرون: الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية. ط1. مواطن، رام الله، نيسان1995.

هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**. ط1. مواطن، رام الله آذار 1996.

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت و مواطن- رام الله 1998.

هلال، جميل. *قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني*. **مجلة السياسة الفلسطينية** ع10، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس ربيع 1996.

هلال، علي الدين. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، بيروت- لبنان، تشرين ثاني 1984.

هيكل، محمد حسنين. في، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1، مواطن رام الله 1997 .

وهبان، أحمد. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. قسم العلوم السياسية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر 2000.

Baumgarten, Helga.**Neo-patrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions**.in Roger Heacock. Political Transitions in the Arab World.Ch 3.Bir Zeit University- Ramallah2002

Deegan, Heather. **Moves Towards Democracy in Transitional Societies**,

في : التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، تحرير مي جيوسي مؤتمر مواطن7 – 1997/11/8. ط1 / مواطن، رام الله 1998.

Ezbidi,Basem & Inge Amindson**. PNA Political Institutions and the .**
Future of State Formation.in **State Formation in Palestine**.edited
by Mushtaq Husain Khanand others.First published
2004.Routledgecurzon- London

Hanafi, Sari and Tabar, Linda.**Donor assistance,rent seeking and Elite Formation**.in **State Formation in Palestine**.edited by Mushtaq Husain Khanand others.First published 2004.Routledge curzon-London.

Khan,Mushtaq & Hilal, Jamil.**Israel and the Palestinian Economy**. In**,** **State Formation in Palestine**.edited by Mushtaq Husain Khanand others.First published 2004.Routledgecurzon- London.

Khan,Mushtaq, **Evaluating the emerging Palestinian state**. In: State Formation in Palestine edited by Mushtaq Husain Khanand others.First published 2004.Routledgecurzon- London.

Moughrabi,Fouad. **A Captive Public: Palestinian Public Opinion in The Era of Transition** في، التحرر التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالـث تحرير مي جيوسي، ط1/. مواطن، رام الله. أيلول 1998

Rocamora,Joel. **Libaration,democratization and Transition to Statehood in the Thirld World**. في، التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث. تحرير مي جيوسي. مواطن، رام الله - أيلول 1998.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Prospects of Democratic Transition in Palestinian Political System, Dilemmas of the Relations between the P.L.O and the P.N.A as a Major Factor

Prepared by
Hasan Saleh Ali Ayoub

Supervised by
Dr. Nayif Abu Khalaf

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2006

Prospects of Democratic Transition in Palestinian
Political System, Dilemmas of the Relations between
the P.L.O and the P.N.A as a Major Factor
Prepared by
Hasan Saleh Ali Ayoub
Supervised by
Dr. Nayif Abu Khalaf

Abstract

The study: "Prospects of Democratic Transition in Palestinian Political System, dilemmas of the relations between the P.L.O and the P.N.A as a major factor" is an effort to analyze and understand factors and interrelations of Palestinian political and nationalistic experience from the perspective of democratic transition. In this regard, the study goes for the evaluation of democratic aspects of PPS in the era prior to the endorsement of Oslo Accords, and the establishment of the PNA, in which the PLO was dominating the system. Then the study moves forward to explore prospects of democracy in the PPS under the PNA.

The approach applied in the study based on the analysis of objective as well as subjective factors, whether internal or external, which contributed in shaping the structures and institutions of the PPS, and other factors which might play role in determining schemes of change in the system. To the extent related to the issue, the study tackles and overviews and analyzes literature and historical evidences, along with the data of the current situation (1993-2003), in order to diagnose correlations that have a potintial to provide an explanation of non democratic proxies of the PPS from the viewpoint of an understanding of the current situation of political life in Palestine in terms of conflict with a new-colonial occupying force to achieve the goals of self determination and the establishment of an independent Palestinian State in the POT since 1967. It means that the

evaluation of democratic experience and possibilities of democratic transition should remain attached to the concept of "National democratic liberation struggle", a liberation struggle with democratic perspective.

In the core, the study provides an elaboration of the emergence and development of the PPS, its dynamics, powers, effecting factors, and changes it witnessed in several historical junctions up to the dramatic changes in the aftermath of 1993. Through this elaboration, the study shades light on the shortcomings of the PPS and the causes that prevented it to make a notable advance towards the achievement of most of its goals and objectives.

The study seeks answers to a number of questions, and to tackle hypothesis concerning the changes of socio-political structure of the Palestinian political field, particularly those affiliated to the dilemmas of the problematic relationship - between the PLO & the PNA, the study suggests that this relation is not a supporting factor in the democratic transition of the system.

As for the fact that the PPS does not live and developed neither in a social or a socio-economic vacuum, nor a political one in terms of active internal actors of the system, and external effecting actors, the study sought to validate the assumption that structural changes took place in the Palestinian society have produced a political system with distinct characteristics which are not in favor of achieving democracy, not to mention national liberation. Those social and economic changes have affected the very nature of political actors (factions, organizations and parties) within the system, at the same time the socio-economic structure of Palestinian society was effected by means and approaches of the political system itself in ways that shaped a totalitarian model of domination.

With an understanding of democracy, in the Palestinian context, as one means to achieve and build national sovereignty, the study focuses on the concepts of constructing national integration and solidarity, and political coherence, and the issues of re-building Palestinian society. In other words the concept of building the nation which is a core part of democracy in the situations of national liberation, and the study assumes, in this respect, that the achievement and the actualization of these concepts in political terms are faced by number of obstacles, among them the distortion of the PPS merges from structural shortcomings under the PNA. Those shortcomings are a result of objective factors related to the very foundation of the PNA as a deducted political entity, and the constrains implied on it due to the signed agreements with Israel that prevent the progressive developments of socio- economic, political, and legal frameworks, that serve the purpose of democratizing the system, on the one hand. On the other hand the consequences of choices made by the dominating elites in the system played a clear role in frustrating possibilities of democratization.

The study provides a deep close insight of those assumptions through six chapters, starting with the theoretical discussion of concepts of democracy and civil society in the first chapter. The second chapter shades light on the concept of democratic transition and its approaches and theories. In the third chapter, there is a review of literature concerning the domain of the study is presented, and then it provides a theoretical and methodological framework to study the PPS. The fourth chapter deals with socio-economical, social and socio-political changes in Palestinian society, and their political implications on the system. In addition the chapter discusses the issue of civil society, and Palestinian political culture, and its role in democratic transition. The political structure of the PPS is the concern of the fifth chapter, including the current situation in terms of its characteristics, limitations, and components, in this context the study analyzes the situation of the political parties, and the changes which took place in it, and how these changes affected the possibilities of democratic transition of the PPS. The sixth chapter provides several levels of description and analyzes to the current situation of the PPS under the PNA, in terms of factors shaped the foundation and characteristics of the PNA, and factors that could determine the changes in the system.